

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

الموضوع:

الاتجاهات الجديدة للدبلوماسية الجزائرية ودورها في تطوير الذكاء الاقتصادي

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير: تخصص نقود ومالية

نوقشت علناً يوم 2026/07/16:

أمام لجنة المناقشة المتكونة من السادة:

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الصفة	مؤسسة الانتماء
أ.د. بن موسى كمال	أستاذ	رئيسا	جامعة الجزائر 3
أ.د. الهادي خالدي	أستاذ	مشرفا ومقررا	جامعة الجزائر 3
أ.د. عز الدين سلام	أستاذ	عضوا مناقشا	جامعة الجزائر 3
أ.د. حشماوي محمد	أستاذ	عضوا مناقشا	المدرسة العليا للتسيير والاقتصاد الرقمي
أ.د. حدار جمال	أستاذ	عضوا مناقشا	جامعة تيبازة
د. برايس خليفة	أستاذ محاضر أ	عضوا مناقشا	جامعة تيبازة

تحت إشراف الأستاذ الدكتور

الهادي خالدي

إعداد الطالب

محمد تيهامي

2026

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وعرفان

ما وصل من وصل الا بإعانة الله وفضله

وما سار من سار

الا من اقتفى أثر رسول الله، المصطفى سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم، وتبع
اعلام الهدى والتقى والمعرفة والعلم، واخذ نجاح المجتهدين وقودا لعزمه وسبيلا يسير فيه ليصل
الى تحقيق ما يصبو اليه

فالشكر والحمد لله أولا ولرسوله المجتبي سيد النجباء، القدوة والسيرة العطرة

فאלلهم اجعلني:

✓ بارا بمن كان سندا لي طيلة هذا العمر، اللذان عملا بحب لرعايتي، والدتي الحبيبة
ووالدي العزيز افاض الله عليهما الرحمة
✓ وممتنا لأستاذي وشيخي سيدي الشيخ حسان الانصاري رفع الله مقامه وزاده نورا على
نور

✓ وشاكرا لبني العزيز الذي كان لي السند والمدد مولاي علي حفصه الله
✓ ومعتزفا بفضل زوجتي، اخواتي وأخوي واهلي كل باسمه
✓ ووفيا لأستاذي الفاضل الصادق والمخلص المحترم الهادي خالدي زاده الله من فضله
✓ وذاكرا لجميل الاسرة التربوية والتعليمية من الابتدائي الى المتوسط الى الثانوي الى
الجامعي الى ما بعد التدرج جزاكم الله عني كل خير
✓ وموقرا لكل من تمنى لي التفوق

إهداء

الى الحبيب المحبوب القاسم سيد المرسلين الذي قال صلى الله عليه واله وسلم، انا مدينة العلم
وعلي بابها¹.

الى آل بيته الكرام وصحابته اعلام الهدى

الى من نور دربنا ارباب العلم والمعرفة والتقى

الى فيض الرحمة الكريمة بنت الكرماء امي رحمها الله وجعل كل مجهود لي في ميزان حسناتها

الى والدي العزيز رحمه الله الذي انتبني نباتا طيبا حسنا جزاه الله عني وعن اخوتي كل خير

الى ولداي مولاي علي وأحمد رعاهما الله وزادهما من فضله ونورهما وأصلحهما وباركهما

وزكاهما وهداهما نهج الصالحين وحفضهما من كل سوء

الى رفيقة الدرب اعانها الله لتكمل معي مسيرة الحياة بثبات وفلاح

محمد تيهامي

¹ التخریج: أخرجه الطبراني (65/11) (11061)، وابن عدي في ((الكامل في الضعفاء)) (412/3) واللفظ له، والحاكم (4637).

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	العنوان
د	شكر وعرفان
هـ	الإهداء
ز	فهرس المحتويات
ي	قائمة الجداول
ل	قائمة الأشكال
م	قائمة الملاحق
ن	قائمة المختصرات
ع	ملخص الدراسة
01	المقدمة العامة
15	الفصل الأول: الأسس النظرية للدبلوماسية الاقتصادية والذكاء الاقتصادي
16	المبحث الأول: تطور الدبلوماسية في ظل التحولات الجيو-اقتصادية
17	المطلب 1: تطور الدبلوماسية ومحدداتها المفاهيمية
22	المطلب 2: التحولات الجيو-اقتصادية والعولمة
26	المطلب 3: بروز الدبلوماسية الاقتصادية كآلية للتنافسية الدولية
31	المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للذكاء الاقتصادي
32	المطلب 1: تطور مفهوم الذكاء الاقتصادي
35	المطلب 2: مكونات ووظائف الذكاء الاقتصادي
40	المطلب 3: الذكاء الاقتصادي واليقظة الاستراتيجية: التكامل والاختلاف

46	الفصل الثاني: التجارب الدولية في تطوير الذكاء الاقتصادي ودعم اتخاذ القرار الاقتصادي
47	المبحث الأول: النماذج الأوروبية في تطوير الذكاء الاقتصادي
48	المطلب 1: التجربة الفرنسية: النموذج المؤسسي للذكاء الاقتصادي
52	المطلب 2: التجربة الألمانية ومقاربة الاتحاد الأوروبي في الذكاء الاقتصادي
57	المطلب 3: الدروس المقارنة المستخلصة للدول النامية من التجارب الأوروبية
63	المبحث الثاني: النماذج الآسيوية في توظيف الذكاء الاقتصادي
64	المطلب 1: التجربة اليابانية
72	المطلب 2: التجربة الصينية
77	المطلب 3: التجربة الكورية الجنوبية
85	الفصل الثالث: واقع الدبلوماسية الجزائرية ومستوى الذكاء الاقتصادي في الجزائر
86	المبحث الأول: تطور الوظيفة الاقتصادية للدبلوماسية الجزائرية
87	المطلب 1: مسار الدبلوماسية الجزائرية بعد الاستقلال: من الشرعية السياسية إلى الرهان الاقتصادي
98	المطلب 2: أثر الأزمات والتحول الاقتصادي في إعادة توجيه الوظيفة الدبلوماسية الجزائرية
107	المطلب 3: واقع الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية: الفاعلون، المؤشرات، والرهانات
121	المبحث الثاني: مستوى تبني الذكاء الاقتصادي في الجزائر
122	المطلب 1: الإطار القانوني والمؤسسي لإنتاج وحماية المعلومة الاقتصادية في الجزائر
131	المطلب 2: الذكاء الاقتصادي في المؤسسات العمومية والخاصة
138	المطلب 3: الجامعة والبحث العلمي والشركات الناشئة كرافعات لبناء الذكاء الاقتصادي
150	الفصل الرابع: نحو مقارنة جزائرية لتطوير الذكاء الاقتصادي من خلال العمل الدبلوماسي
151	المبحث الأول: آليات إنتاج المعلومة الاقتصادية الاستراتيجية في الدبلوماسية الجزائرية
152	المطلب 1: البعثات الدبلوماسية والقنصلية كمصادر ميدانية للمعلومة الاقتصادية
163	المطلب 2: دور المكلفين بالملفات الاقتصادية في البعثات الدبلوماسية في مرافقة الصادرات والاستثمار

172	المطلب 3: آليات استشراق الأسواق الدولية كمرحلة متقدمة في انتاج المعلومة الاقتصادية
185	المبحث الثاني: نموذج مقترح لتطوير الذكاء الاقتصادي من خلال الدبلوماسية الجزائرية
186	المطلب 1: متطلبات ربط المنظومة الوطنية الذكاء الاقتصادي بالعمل الدبلوماسي الجزائري
198	المطلب 2: مأسسة الذكاء الاقتصادي في الممارسات الدبلوماسية الجزائرية
209	المطلب 3: الذكاء الدبلوماسي كمقاربة مقترحة لتطوير الذكاء الاقتصادي في الدبلوماسية الجزائرية
235	الخلاصة العامة للدراسة وتوصياتها وآفاقها
241	قائمة المراجع

قائمة الجداول والاشكال

■ قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
42	المقارنة المنهجية والأبعاد التمايزية بين الذكاء الاقتصادي واليقظة الإستراتيجية	جدول 1-1
96	مراحل تطور وظيفة الدبلوماسية الجزائرية في بعدها الاقتصادي 1962-2024.	جدول 1-3
99	مقارنة بين النموذجين الاقتصاديين قبل وبعد 1990	جدول 2-3
100	أثر أزمة 1986 على المؤشرات الاقتصادية	جدول 3-3
103	بعض مؤشرات أثر صدمة أسعار النفط بعد 2014 على الاقتصاد الجزائري	جدول 4-3
105	علاقة التحولات الاقتصادية بالدبلوماسية الجزائرية	جدول 5-3
114	تطور الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر وفق مصادر مختلفة	جدول 6-3
128	دورة المعلومة الاقتصادية داخل المنظومة الوطنية الجزائرية	جدول 7-3
135	مستويات تبني الذكاء الاقتصادي داخل المؤسسات الجزائرية	جدول 8-3
160	مستويات إنتاج المعلومة الاقتصادية داخل الجهاز الدبلوماسي	جدول 1-4
170	محاور قياس أداء المكلف الاقتصادي داخل البعثة الدبلوماسية	جدول 2-4
195	متطلبات ربط المنظومة الوطنية للذكاء الاقتصادي بالعمل الدبلوماسي الجزائري	جدول 3-4
201	أدوات تنظيم المعلومة الاقتصادية الدبلوماسية داخل البعثات الجزائرية	جدول 4-4
211	التمييز المفاهيمي بين الذكاء الاقتصادي، الدبلوماسية الاقتصادية، والذكاء الدبلوماسي	جدول 5-4

217	مسار اختيار وتوجيه وتقييم السفراء ورؤساء المراكز القنصلية والمكلفين الاقتصاديين ضمن نموذج الذكاء الدبلوماسي	جدول 4-6
218	خطوات تقييم أداء رؤساء المراكز القنصلية في إطار نموذج الذكاء الدبلوماسي	جدول 4-7
227	قالب موحد للتقرير الاقتصادي الدبلوماسي وفق نموذج الذكاء الدبلوماسي	جدول 4-8

■ قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
شكل 1-3	العلاقة بين التحولات الاقتصادية وتطور وظيفة الدبلوماسية الجزائرية	101
شكل 2-3	دورة المعلومة الاقتصادية داخل المنظومة الوطنية الجزائرية	128
شكل 3-3	الرافعات المعرفية والتكنولوجية الداعمة للذكاء الاقتصادي في الجزائر	143
شكل 1-4	دورة إنتاج واستثمار المعلومة الاقتصادية داخل الدبلوماسية الجزائرية	183
شكل 2-4	النموذج المقترح للذكاء الدبلوماسي الجزائري	222
شكل 3-4	مسار المعلومة الاقتصادية في نموذج الذكاء الدبلوماسي الجزائري	224

■ قائمة الملاحق

الرقم	العنوان
الملحق رقم 1	الهيكل العامة للشبكة الدبلوماسية والقنصلية الجزائرية بالخارج حسب القارات وأنماط التمثيل
الملحق رقم 2	شبكة المكلفين بالشؤون الاقتصادية والتجارية على مستوى الممثلات الدبلوماسية والقنصلية
الملحق رقم 3	نموذج تطبيقي لتقرير اقتصادي دبلوماسي وفق مقارنة الذكاء الدبلوماسي

■ قائمة المختصرات

المختصر بالعربية	المختصر بالإنجليزية	المختصر بالفرنسية
الدكاء الاقتصادي	EI	IE
الدبلوماسية الاقتصادية	ED	DE
وزارة الشؤون الخارجية والجمالية الوطنية بالخارج والشؤون الإفريقية	MFA	MAE
المعهد الدبلوماسي والعلاقات الدولية	DIIR	IDRI
مكتب الإعلام وترقية الاستثمارات والصادرات	IPEPO	BIPIE
الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار	AIPA	AAPI
الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية	NAPFT	ALGEX
الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة	ACCI	CACI
الصندوق الخاص لترقية الصادرات	SFEP	FSPE
الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات	AECIC	CAGEX
منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية	AfCFTA	ZLECAF
منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	GAFTA	GZALE
الاتحاد الأوروبي	EU	UE
منظمة التجارة العالمية	WTO	OMC
صندوق النقد الدولي	IMF	FMI
البنك الدولي	WB	BM
منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	OECD	OCDE
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	UNCTAD	CNUCED
منظمة الأمم المتحدة	UN	ONU
الاستثمار الأجنبي المباشر	FDI	IDE
تكنولوجيات الإعلام والاتصال	ICT	TIC
الدكاء الاصطناعي	AI	IA
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	SMEs	PME
الناتج الداخلي الخام	GDP	PIB
مؤشر التنافسية العالمية	GCI	GCI
المنتدى الاقتصادي العالمي	WEF	WEF

GVC	GVC	سلاسل القيمة العالمية
OPEP	OPEC	منظمة البلدان المصدرة للنفط
JORADP	OGPDRA	الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
ANPDP	NAPDP	السلطة الوطنية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي
CERIST	CRSTI	مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني
ENSIA	NHSAI	المدرسة الوطنية العليا للذكاء الاصطناعي
ESGEN	HSMDE	المدرسة العليا للتسيير والاقتصاد الرقمي
MESRS	MHESR	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
CREAD	CRAED	مركز البحث في الاقتصاد المطبق من أجل التنمية
IBS	CIT	الضريبة على أرباح الشركات
TVA	VAT	الرسم على القيمة المضافة
TAP	PAT	الرسم على النشاط المهني
CNRC	NCTR	المركز الوطني للسجل التجاري
CIRDI	ICSID	المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار
ONG	NGO	منظمة غير حكومية
ZF	FZ	منطقة حرة
ZES	SEZ	منطقة اقتصادية خاصة
JEL	JEL	تصنيف أدبيات الاقتصاد

الملخص

أصبحت المعلومة الاستراتيجية عنصرا محوريا في بناء القوة الوطنية، في بيئة دولية تعيش تطورات متسارعة. وعلى هذا الصعيد برز الذكاء الاقتصادي بوصفه منظومة متكاملة لجمع البيانات الحيوية وتحليلها وحمايتها لاستثمارها في دعم الخيار الاقتصادي، اما التوجه الحديث فقد صنف الدبلوماسية الاقتصادية كقناة أساسية للحصول على هذه المعلومة فضلا عن التفاوض الاستراتيجي واستشراف التغيرات الدولية.

وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل الاتجاهات الجديدة للدبلوماسية الجزائرية وتقييم دورها الفاعل في تطوير الذكاء الاقتصادي الوطني، انطلاقا من إشكالية مفادها: إلى أي مدى يمكن للدبلوماسية الجزائرية، في ظل اتجاهاتها الجديدة، أن تسهم في تطوير الذكاء الاقتصادي الوطني، بما يرفع القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري ويحسن فعالية حماية المصالح الاقتصادية الوطنية؟ واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي مدعوما بأداتي المقارنة الدولية وتحليل المضمون، مع تبني مقاربة استشرافية.

أبانت النتائج أن الجزائر تمتلك إرادة سياسية لتعزيز البعد الاقتصادي لدبلوماسيتها، غير أن منظومة الذكاء الاقتصادي لا تزال في طور التأسيس، وتعاني من تشتت مؤسساتي وفتور في التنسيق بين الفاعلين.

خلصت الدراسة أن تفعيل الذكاء الاقتصادي بالعمل الدبلوماسي يتطلب إصلاحات مؤسسية، وتطوير القدرات البشرية، ورقمنة المعلومة، وإنشاء نموذج وطني للذكاء الدبلوماسي.

وطرحت الدراسة نموذجا عمليا يقوم على أربعة محاور: جمع المعلومات، التحليل، الحماية، والتأثير، بما يسمح بتحويل البعثات الدبلوماسية إلى أدوات فعالة لدعم القرار الاقتصادي وتعزيز الأمن الاقتصادي الوطني.

الكلمات المفتاحية:

الذكاء الاقتصادي - الدبلوماسية الاقتصادية - الذكاء الدبلوماسي - المعلومة الاستراتيجية - الأمن الاقتصادي - القدرة التنافسية - الجزائر.

JEL Classification: F50, F52, D80, O25.

Abstract

Strategic information has become a pivotal element in the construction of national power within an international environment marked by rapid and complex transformations. In this context, economic intelligence has emerged as an integrated system for collecting, processing, analyzing, and protecting strategic data in order to support economic decision-making. More recently, economic diplomacy has come to be regarded as a key channel for acquiring such information, while also serving as an instrument for strategic negotiation and for anticipating changes in the international environment.

This study aims to analyze the new trends in Algerian diplomacy and to assess its role in advancing national economic intelligence. It is guided by the following central research question: To what extent can Algerian diplomacy, in light of its new orientations, contribute to the development of national economic intelligence in a way that enhances the competitiveness of the Algerian economy and improves the protection of national economic interests?

To address this question, the study adopts a descriptive-analytical approach, supported by the tools of international comparison and content analysis, while also incorporating a foresight-based perspective. This methodological framework makes it possible to explore both the conceptual foundations and the practical dimensions of the relationship between diplomacy and economic intelligence in the Algerian context.

The findings indicate that Algeria demonstrates a clear political will to strengthen the economic dimension of its diplomacy. However, the national economic intelligence system remains at an early stage of development and is still hindered by institutional fragmentation, limited coordination among stakeholders, and insufficient operational integration between diplomatic action and economic information management.

The study concludes that the effective activation of economic intelligence through diplomatic action requires comprehensive institutional reform, the strengthening of human capacities, the digitalization of information systems, and the establishment of a national model of diplomatic intelligence. In this regard, the study proposes an operational framework structured around four main pillars: information gathering, analysis, protection, and influence. Such a framework would enable diplomatic missions to evolve into effective instruments for supporting economic decision-making and reinforcing national economic security.

Keywords:

Economic Intelligence – Economic Diplomacy – Diplomatic Intelligence – Strategic Information – Economic Security – Competitiveness – Algeria.

JEL Classification : F50, F52, D80, O25.

المقدمة

■ المقدمة العامة

المعلومة ، هذا المتغير المتجدد على رفوف المعرفة الدولية، والتي تأخذ قيمتها من الزمان والمكان، فإذا حُصِلت في الوقت المناسب والمكان المناسب زادت قيمتها وتنافس عليها طالبوها.

هذه المعلومة أصبحت مقياس القوة والفارق بين الدول، وأضحت في الوقت الراهن ركيزة أساسية وعنصرا فارقا في توازنات قوة الدول، إذ باتت السياسات العامة والخطط الاستراتيجية توجه نحو امتلاكها في حينها وتوظيفها بوسائل مشروعة، لاسيما بعد إقرار المجتمع الدولي بتحريم التجسس بمختلف مظاهره. ومع ذلك، ما تزال الأجهزة الاستخباراتية في جل الدول تخوض منافسة حادة في هذا المجال، رغم القيود القانونية التي تمنع الحصول على المعلومات بطرق غير قانونية.

كما تم حفظ حقوق تملكها أو ما يسمى بحماية حقوق الملكية الفكرية والحقوق المجاورة، وانتقلت المعلومة من مجرد قيمة معرفية متداولة إلى سلعة تباع وتشترى، وزاد البحث عنها بأساليب مختلفة تطورت بتطور الدول.

ومن المفاهيم الجديدة التي أملت بموضوع التنافس الشرعي على المعلومة المطلوبة سواء داخليا أو على الساحة الدولية، نجد مفهوم الذكاء الاقتصادي.

هذا المفهوم الذي ظهر في عالم المعرفة حديثا وبرز كمجال فسيح للدراسة والتحليل فيما يربط الدول من علاقات متداخلة بينية ومتعددة، يطوي داخله آلية اليقظة الإستراتيجية بغية تحقيق الأمن الاقتصادي.

وفي ظل تشعب مسارات العلاقات الدولية مع نظام معولم كسر الحواجز ودمج المفاهيم وتحدى المسلمات القديمة التي أرسى أبعادها العلاقات الدولية، نجد أن أغلب الدراسات التي عالجت موضوع الذكاء الاقتصادي أبرزت دوره تحديدا من زاوية المؤسسة الاقتصادية الخاصة والعامة، وتحلى بوضوح قصور الدول العربية والجزائر منها في مسايرة تطور هذا المفهوم الذي تستعمله بجدارة جل الدول المتقدمة على مستوى تفاعلها مع الدول الأخرى.

كما تطورت من خلال هذا النظام المعولم، وسائل وأدوات العمل الدبلوماسي، حيث ألحت الضرورة وأكدت الاستراتيجيات التي تبنتها الدول والمجموعات الإقليمية على استعمال هذه الوسائل الجديدة الناجعة التي تؤدي إلى نتائج سريعة اقتصاديا وسياسيا.

وبما أن النظام الدولي يعيش خلال العقود الأخيرة تطور ملحوظ في النسق والنمط الاقتصادي أعاد تشكيل طبيعة القوة، وغير من أدوات التسابق على الريادة بين الدول، حيث أصبحت المعلومة الاقتصادية موردا استراتيجيا لا يقل أهمية عن الموارد التقليدية، بل تتجاوزها أحيانا باعتبارها أساسا لاتخاذ تقييم البدائل وصياغة الاختيارات، واستشراف المخاطر لبناء مقومات التفوق الاقتصادي. وقد ساهمت الثورة الرقمية، وتطور تقنيات الاتصال مع تزايد تدفقات البيانات في جعل القدرة على جمع المعلومة وتحليلها وحمايتها لاستثمارها كعنصر حاسم في بناء القوة الوطنية، وهو ما أدى إلى بروز الذكاء الاقتصادي كمنظومة متكاملة لإدارة المعلومة الاستراتيجية، تجمع بين اليقظة والتحليل والحماية والتأثير.

تشير أكثر التجارب الدولية، وبخاصة في أوروبا وآسيا، إلى أن الذكاء الاقتصادي أصبح سياسة عمومية تقوم على التنسيق بين الدولة والشركاء الاقتصاديين والبحث العلمي كما أثبتت هذه التجارب أن التحكم في المعلومة يمثل شرطا أساسيا لأمن الاقتصاد، إضافة إلى ذلك، فإن تضمين الذكاء الاقتصادي في العمل الدبلوماسي يعزز القدرة التفاوضية للدول ويحمي مصالحها الحيوية.

كما شهدت الدبلوماسية الدولية تحولا جوهريا، حيث انتقلت من التركيز على الملفات السياسية والأمنية إلى الاهتمام المتصاعد بالملفات الاقتصادية، ما أدى إلى تجلي الدبلوماسية الاقتصادية كأداة رئيسية للحصول على المعلومات الاستراتيجية، واستشراف التحولات، ودعم المؤسسات الوطنية في التصدير وجذب الاستثمار.

وساهم التحول الرقمي في ظهور أنماط جديدة من الممارسة الدبلوماسية، تعتمد على البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي، ما جعل المعلومة محورا أساسيا في العمل الدبلوماسي المستجد.

وفي الوقت نفسه، شهدت الدبلوماسية الجزائرية تحولا نحو تعزيز بعدها الاقتصادي، من خلال الاهتمام بالمعلومة، واستشراف الأسواق، وجذب الاستثمار، ودعم الصادرات، غير أن هذا التحول لا يزال بحاجة إلى أدوات تحليل واستشراف أكثر فعالية.

فاستثمار النشاط السياسي الخارجي للدول وربطه بالنشاط الاقتصادي الداخلي والخارجي يمر من خلال تحفيز الآلة الدبلوماسية وجعلها تتأقلم مع متطلبات هذا النظام العالمي لترسم جيو-سياسيا وجيو-اقتصاديا خططا بأدوات حديثة فعالة.

وانطلاقا من هذا الواقع، تبرز الحاجة إلى دراسة العلاقة بين الاتجاهات الجديدة للدبلوماسية الجزائرية وتطوير الذكاء الاقتصادي، باعتبارهما عنصرين متكاملين في دعم الخيار الاقتصادي وتعزيز القدرة التنافسية للدولة. وتتمثل الإضافة العلمية لهذه الدراسة في تقديم مقارنة تحليلية واستشرافية جديدة تقوم على مفهوم الذكاء الدبلوماسي، باعتباره مجالا استراتيجيا لتوسيع افق الدبلوماسية بتوظيف المعلومة الاقتصادية الاستراتيجية، بما يعزز قوة وتنوع الاقتصاد الوطني.

وتبرز أهمية موضوع البحث من كونه يقع عند تقاطع ثلاث حقول بحثية أساسية: العلوم الاقتصادية الدبلوماسية الاقتصادية، والذكاء الاقتصادي. فهذا التقاطع يشكل اتجاها حديثا في الدراسات الاقتصادية بالجزائر، ويسمح بفهم أعمق لكيفية توظيف جهاز الدولة لمورد المعطيات الاستراتيجية بهدف تدعيم الجاهزية الاقتصادية العالمية للاقتصاد الوطني. كما أن هذا الموضوع يكتسب بعدا عمليا، لاسيما في ظل المحاولات الوطنية الرامية إلى تحسين جاذبية الاقتصاد الجزائري، وتوجيه الشراكات الدولية وفق رؤية تنموية جديدة، وتحقيق اندماج أفضل في الاقتصاد الدولي.

وتفودنا هذه التطورات إلى طرح تساؤل تمهيدي للإشكالية، حول قدرة الجزائر على دمج العمل بالذكاء الاقتصادي في نشاطها الدبلوماسي، سواء عبر البعثات الدبلوماسية أو عبر مؤسسات الدولة التي ترتبط بصناعة التوجه الاقتصادي الخارجي. كما تثير استفسارات أولية حول مدى تواجد او مدى نضج المنظومة الوطنية للذكاء الاقتصادي، وآفاق تطويرها، وكيفية مساهمتها في دعم التنمية المستدامة.

■ الإشكالية العامة

بالنظر الى التطورات الجيو-اقتصادية الراهنة، ومع تزايد أهمية توجيه المعلومة الاقتصادية المنتقاة نحو الجهات المعنية بصياغة القرار الاقتصادي، يطرح هذا البحث الإشكالية الآتية:

إلى أي مدى يمكن للدبلوماسية الجزائرية، في ضوء اتجاهاتها الجديدة، أن تسهم في تطوير الذكاء الاقتصادي الوطني، بما يعزز حماية المصالح الاقتصادية الوطنية، ويدعم الأمن الاقتصادي، ويرفع القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري؟

■ الاسئلة الفرعية

1. ما الأسس النظرية والمفاهيمية للدبلوماسية الاقتصادية والذكاء الاقتصادي في الأدبيات الحديثة؟
2. ما هي أبرز التجارب الدولية في توظيف الذكاء الاقتصادي ضمن العمل الدبلوماسي؟
3. ما هو واقع الدبلوماسية الجزائرية في بعدها الاقتصادي، وما مدى تبنيتها لمقاربات الذكاء الاقتصادي؟
4. ما هو مستوى تطور الذكاء الاقتصادي في الجزائر، وما هي أبرز تحدياته المؤسسية والتنظيمية؟
5. كيف يمكن للدبلوماسية الجزائرية أن تسهم في إنتاج وتحليل وتوظيف المعلومة الاقتصادية الاستراتيجية لتعزيز قدرتها التفاوضية وحماية مصالحها الاقتصادية؟
6. ما هي الآليات الكفيلة لبناء نموذج وطني للذكاء الدبلوماسي في الجزائر، قائم على تطوير الذكاء الاقتصادي عبر العمل الدبلوماسي؟

■ الفرضية العامة

تقوم الدراسة على فرضية مفادها أن الاتجاهات الجديدة للدبلوماسية الجزائرية، في بعدها الاقتصادي والاستشراقي، يمكن أن تسهم في تطوير الذكاء الاقتصادي في الجزائر، من خلال تفعيل دور الجهاز الدبلوماسي في إنتاج المعلومة الاقتصادية الاستراتيجية، وربطه بآليات التحليل والتنسيق والتوجيه داخل المنظومة الوطنية المعنية بتوجيه السياسة الاقتصادية. بما يدعم حماية المصالح الاقتصادية الوطنية ويعزز تنافسية الاقتصاد الجزائري.

■ الفرضيات الفرعية

1. تطور الدبلوماسية الجزائرية نحو البعد الاقتصادي يمثل استجابة موضوعية للتحولات الدولية لكنه يحتاج إلى أدوات تحليل واستشراف أكثر فعالية.
2. التجارب الدولية الناجحة يمكن أن تشكل مرجعا تحليليا للاستفادة منه في تطوير الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية، شريطة تكييفها مع الخصوصيات الوطنية والمؤسسية للجزائر.
3. الذكاء الاقتصادي في الجزائر موجود في شكل مبادرات متفرقة، ولم يتحول بعد إلى منظومة وطنية متكاملة.
4. ضعف التنسيق بين المؤسسات الاقتصادية والدبلوماسية يحد من فعالية استثمار المعلومة الاستراتيجية في اتخاذ المواقف الخارجية.
5. الانتقال نحو نموذج للذكاء الدبلوماسي في الجزائر يتطلب تطوير العمل بالذكاء الاقتصادي عبر الممارسة الدبلوماسية، بإصلاحات مؤسسية، وتطوير الكفاءات، وتعزيز البنية الرقمية.

■ منهجية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على مقارنة منهجية متعددة تتضمن:

1. **المنهج التاريخي**: لمتبع تطور الدبلوماسية الجزائرية منذ الاستقلال.
2. **المنهج الوصفي-التحليلي**: لتحليل مفاهيم الدبلوماسية الاقتصادية والذكاء الاقتصادي وتشخيص الواقع الجزائري.
3. **المنهج المقارن**: لدراسة التجارب الدولية واستخلاص دلالاتها (فرنسا، ألمانيا، اليابان، الصين، كوريا الجنوبية).
4. **منهج تحليل الوثائق**: لتحليل الوثائق الرسمية، التشريعات، التقارير الحكومية، والدراسات الأكاديمية.
5. **المنهج الاستشراقي**: لاستشراف مستقبل الذكاء الدبلوماسي في الجزائر.

■ حدود الدراسة

1. **حدود موضوعية**: تركز الدراسة على العلاقة بين الدبلوماسية الجزائرية والذكاء الاقتصادي دون التوسع في الجوانب التقنية البحتة.
2. **حدود مكانية**: الجزائر كنموذج، مع الاستفادة من تجارب دولية أخرى للمقارنة.
3. **حدود زمنية**: تركز الدراسة أساسا على المرحلة الممتدة من 2000 إلى 2025، باعتبارها المرحلة التي برز فيها الاهتمام المتزايد بالدبلوماسية الاقتصادية والذكاء الاقتصادي، مع العودة إلى مراحل سابقة عند الضرورة لتفسير تطور الدبلوماسية الجزائرية بعد الاستقلال.
4. **حدود منهجية**: تعتمد الدراسة على التحليل الوثائقي والمقارن، دون استخدام الاستبيانات أو المقابلات الميدانية.

■ أهداف الدراسة

✓ الهدف العام

تحليل الاتجاهات الاقتصادية الجديدة للدبلوماسية الجزائرية، وتقييم إمكانات توظيفها في تطوير الذكاء الاقتصادي، بما يدعم التوجه الاقتصادي الخارجي ويعزز تنافسية الاقتصاد الوطني.

✓ الأهداف الخاصة

1. تحديد الأسس النظرية للذكاء الاقتصادي والدبلوماسية الاقتصادية.
2. تحليل التجارب الدولية في استخدام الذكاء الاقتصادي عبر العمل الدبلوماسي.
3. تشخيص واقع الدبلوماسية الجزائرية ومدى تبنيتها لمقاربات الذكاء الاقتصادي.
4. تقييم مستوى تطور الذكاء الاقتصادي في الجزائر على المستويين المؤسسي والوطني.
5. تحديد التحديات التي تواجه الجزائر في بناء منظومة وطنية للذكاء الاقتصادي.
6. اقتراح نموذج عملي لتطوير الذكاء الاقتصادي عبر الجهاز الدبلوماسي الجزائري.

■ أهمية الدراسة

✓ الأهمية العلمية

1. إثراء الأبحاث والدراسات الجزائرية حول الذكاء الاقتصادي.
2. تقديم إطار نظري يجمع بين الدبلوماسية الاقتصادية والذكاء الاقتصادي.
3. سد فجوة بحثية في موضوع جديد نسبيا في الجزائر وتزويد رفوف المعرفة الوطنية بمرجع جديد.

✓ الأهمية العملية

1. دعم السلطات السياسية في خططها لتطوير الدبلوماسية الاقتصادية.

2. تقديم توصيات عملية لتطوير الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الوطنية.
3. تنشيط وتفعيل القدرة على التوسع والنمو للاقتصاد الجزائري.

▪ دوافع اختيار الموضوع

✓ دوافع موضوعية

1. الحاجة الملحة إلى تنويع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات.
2. بروز الذكاء الاقتصادي كأداة مركزية حديثة في المنافسة الدولية.
3. التغيرات العميقة التي يشهدها حاليا العمل الدبلوماسي عالميا.

✓ دوافع شخصية

1. اهتمام الباحث بمجالات الدبلوماسية والذكاء الاقتصادي.
2. التوق لتقديم إضافة علمية في موضوع حديث في الدراسات الجزائرية.
3. ارتباط الموضوع بمسار الباحث الأكاديمي والمهني.

▪ صعوبات الدراسة

1. ندرة الدراسات التي تجمع بين الدبلوماسية والذكاء الاقتصادي في السياق الجزائري.
2. محدودية البيانات الرسمية الوطنية المتعلقة بالذكاء الاقتصادي.
3. صعوبة الوصول إلى بعض الوثائق الدبلوماسية غير المنشورة أو ذات الطابع الحساس.
4. تشتت المبادرات المتعلقة بالذكاء الاقتصادي داخل المؤسسات الجزائرية.

■ الدراسات السابقة

تمثل الأدبيات والدراسات السابقة الركيزة المعرفية والمنهجية التي انطلقت منها هذه الأطروحة لتحديد معالم الفجوة البحثية وتبرير القيمة المضافة لنموذجها المقترح. وقد تم تقسيم هذه الأدبيات بمقاربة نقدية إلى محورين أساسيين:

✓ الدراسات الجزائرية:

شهدت البيئة الأكاديمية الجزائرية اهتماما متصاعدا بمسألتي الذكاء الاقتصادي والدبلوماسية الاقتصادية، مدفوعة بالتوجهات الجديدة للسياسة الخارجية وعصرنة الإدارة، ومن بين هذه الإسهامات التي نسرد بعضها كما يلي:

1. دراسة (مخلوفي وعياط، 2018): الموسومة بـ "الذكاء الاقتصادي كوسيلة لإنجاح عمل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية". حاولت هذه الدراسة بناء مقاربة وظيفية أولية لتوظيف اليقظة الاستراتيجية في دعم الأداء الدبلوماسي، واعتبرت المعلومة الاقتصادية مغذيا لقرار السياسة الخارجية.
2. دراسة (شرع، ومولاي لخضر، ولعمى، 2020): والتي تمحورت حول دور الدبلوماسية الاقتصادية في قطاع التجارة الخارجية للجزائر. ركزت على البيئة المؤسسية لترقية الصادرات خارج المحروقات وتحليل أداء الهيئات الوطنية المركزية في دعم التنافسية الدولية للمنتوج الجزائري.
3. دراسة (بن طلحة وركيمة، 2025): الموسومة بـ "السياسات الوطنية للذكاء الاقتصادي وأثرها على تحول المدن الجزائرية إلى أقاليم ذكية". وقدمت بعدا استشرافيا يربط حوكمة تسيير المعلومة بالتحول الرقمي الإقليمي، مبرزة أهمية اليقظة الإقليمية في جذب الاستثمار وآليات الحماية الرقمية.
4. دراسة (تامة ومشري، 2025): والتي عالجت التحول الرقمي والدبلوماسية الاقتصادية. ركزت على أثر الرقمنة والمنصات الرقمية في تسريع المبادلات التجارية وتسهيل قنوات الاتصال بين البعثات والمحيط الاستثماري الخارجي.

التعقيب المنهجي والفجوة البحثية المحلية: تظهر الأدبيات الجزائرية وعيا نظريا ومؤسسيا متقدما بأهمية المتغيرات الثلاثة (الذكاء الاقتصادي، الدبلوماسية الاقتصادية، والتحول الرقمي). غير أن

القصور في هذه الأدبيات يكمن في التعامل مع هذه المفاهيم بشكل مجتزأ أو كملفات قطاعية منعزلة؛ فإما أنها تركز على الذكاء الاقتصادي من زاوية ميكرو اقتصادية بمعنى المؤسسة وتنافسيتها أو على الدبلوماسية كخطاب وأدوات تمثيل تقليدية، أو على الرقمنة كإجراءات تقنية بحتة. تبرز الفجوة البحثية المحلية هنا في غياب صيغة تنظيمية تنسيقية لنموذج مؤسسي، يضبط دورة المعلومة المنتظمة، بين البعثات الخارجية كمصدر رصد واستشراف والهياكل المركزية والوطنية كجهة تنفيذية. وهو ما يمنح أطروحتنا مبررها العلمي، حيث تتجاوز مجرد رصد الخطاب الدبلوماسي لتطرح نموذجاً لمأسسة الإجراءات والقواعد الانتقالية للعمل الدبلوماسي المعرفي.

✓ الدراسات الدولية والأجنبية:

وفرت الأدبيات الدولية بعض الأطر النظرية المعيارية حول كيفية بناء منظومات وطنية لإدارة المعلومة الاستراتيجية، وتطور أدوار الدولة في ظل الجيواقتصاد، ومن أهمها:

1. تقرير مارتر (Martre, 1994): الوثيقة التأسيسية لـ "الذكاء الاقتصادي كمنظومة وطنية" في فرنسا، والتي رسخت مفهوم الشراكة الثلاثية (الدولة، المؤسسة، ومراكز البحث) لإنتاج وتسيير المعلومة الاستراتيجية والتنافسية.

2. تقرير جوييه (Juillet, 2005): المتمحور حول "الأمن الاقتصادي والمعلومة الاستراتيجية". ونقل المفهوم إلى البعد الحمائي السيادي، وكيفية حماية الأصول الاقتصادية الوطنية وصناعة القرار الاستثماري بناء على إشارات اليقظة المبكرة ومواجهة الجاسوسية الاقتصادية.

3. دراسة بورتر (Porter, 1990): في أطروحته الكلاسيكية الميزة التنافسية للأمم. والتي أصلت لكيفية بناء الدول لمزاياها التنافسية عبر تجميع عناصر القوة الداخلية والخارجية والابتكار للتفوق في الأسواق الدولية.

4. دراسة سانر ويو (2014 Yiu & Saner): حول الدبلوماسية الاقتصادية الحديثة. وقدمت تشريحا وظيفيا لمهام الفاعلين الدبلوماسيين، مبرزة تحول السفارات إلى وكالات ترويج اقتصادي وتفاوض تجاري معقد في بيئة معولمة.

5. دراسة كاستيلز (2010 Castells): في ثلاثيته صعود مجتمع الشبكات. ووفرت الخلفية السوسيو تقنية للبحث بتبينها كيف أصبحت القوة والثروة تداران عبر تدفقات المعلومات، وأن الدولة التي لا تملك شبكات اتصال ذكية تسقط خارج الحسابات الجيواقتصادية.

6. دراسة بيولا ومانور (2022 Bjola & Manor): في مؤلفهما المرجعي حول الدبلوماسية الرقمية. حيث أصلا لكيفية تحول البعثات الخارجية إلى مراكز لادارة المعرفة والبيانات الاستراتيجية في العصر الرقمي، مبرزين أن كفاءة الدبلوماسية المعاصرة باتت ترتبط بالقدرة على استخدام الرصد التكنولوجي وتحليل البيانات الضخمة لحماية مصالح الدول واستباق التحولات الدولية.

التعقيب المنهجي والفجوة البحثية الدولية: أسهمت الدراسات الدولية في صياغة الأطر المفاهيمية الكبرى لهذه الأطروحة. ومع ذلك، فإن هذه النماذج (سواء الغربية القائمة على الليبرالية الراسخة أو الآسيوية القائمة على التخطيط الصناعي طويل المدى) صيغت لبيئات مكتملة الرقمنة والمأسسة. بالتالي، فهي تعجز عن معالجة خصوصية الحالة الجزائرية، وهي بيئة تمر بمرحلة انتقالية، اقتصاد يسعى للتححرر من الربع، رقمية في طور الاكتمال، وتنسيق مؤسسي ما زال في طور الانتظام، مما يستدعي بناء نموذج محلي لا يكتفي بالنقل الآلي، لكن يراعي الخصوصية السيادية والقطاعية للجزائر.

وتأسيسا على هاتين الفجوتين المحلية والدولية، تبلور بوضوح القيمة العلمية المضافة لهذه الأطروحة فهي تتقدم خطوة نحو النمذجة والابتكار المفاهيمي عبر صك ومأسسة مفهوم **الذكاء الدبلوماسي**. ولا تقف عند حدود التشخيص أو النقل المقارن.

يأتي هذا المفهوم كصيغة تركيبية وبديل استراتيجي يتجاوز عجز الدراسات السابقة، حيث يعيد تعريف وظيفة الدبلوماسية الجزائرية من مجرد حضور خارجي وأداة تمثيل سياسي، لتصبح رافدا معرفيا وقناة منظمة للرصد والاستشراف وحماية المصالح الجيو اقتصادية. وتتجلى أصالة الدراسة في صياغة أدوات تطبيقية كدورة المعلومة، قوالب التقارير الموحدة، ومؤشرات الأداء للمكلفين بالشؤون الاقتصادية والتجارية، قابلة للتجريب المحلي في أفق يمتد إلى سنة 2030، لربط القطاعات المعنية الجامعة، ومراكز البحث، والبعثات الخارجية ضمن منظومة وطنية موحدة للذكاء الدبلوماسي الاقتصادي.

✓ موقع الدراسة الحالية

تتميز هذه الأطروحة بأنها:

1. تجمع بين الدبلوماسية والذكاء الاقتصادي في إطار واحد.
2. تقدم مقارنة تحليلية واستشرافية جديدة: الذكاء الدبلوماسي.
3. تعتمد على مصادر حديثة غير مستعملة كثيرا في الأطروحات.

هذه الأطروحة تجمع بين الدبلوماسية الاقتصادية والذكاء الاقتصادي ضمن إطار تحليلي واحد، من خلال مقارنة تدرس دور الاتجاهات الجديدة للدبلوماسية الجزائرية في تطوير الذكاء الاقتصادي. كما تقترح الدراسة مفهوم الذكاء الدبلوماسي بوصفه صيغة تركيبية تربط بين إنتاج المعلومة الاقتصادية الاستراتيجية، وتحليلها، وتوجيهها نحو القرار الاقتصادي، مع التركيز على الحالة الجزائرية ومؤسساتها وسياقها الاقتصادي.

■ هيكل الدراسة

تنوزع الدراسة على أربعة فصول مترابطة. يعالج الفصل الأول الأسس النظرية للدبلوماسية الاقتصادية والذكاء الاقتصادي. ويتناول الفصل الثاني التجارب الدولية في تطوير الذكاء الاقتصادي ودعم القرار الاقتصادي، من خلال نماذج أوروبية وآسيوية. أما الفصل الثالث فيشخص واقع الدبلوماسية الجزائرية ومستوى تبني الذكاء الاقتصادي في الجزائر. ويقترح الفصل الرابع مقارنة جزائرية لتطوير الذكاء الاقتصادي عبر العمل الدبلوماسي، من خلال تحليل دور البعثات والمكلفين الاقتصاديين، ثم بناء نموذج الذكاء الدبلوماسي.

الفصل الاول

الأسس النظرية للدبلوماسية
الاقتصادية والذكاء الاقتصادي

I. الفصل الأول: الأسس النظرية للدبلوماسية الاقتصادية والذكاء الاقتصادي

تتطلب العلاقة بين الدبلوماسية الاقتصادية والذكاء الاقتصادي ضبطاً نظرياً يوضح تقاطع الحقلين باعتبارهما مجالين متكاملين في تفسير التحولات التي مست العمل الخارجي للدولة في البيئة العالمية المعاصرة. فإذا كانت الدبلوماسية الاقتصادية تعبر عن اتساع البعد الاقتصادي في السياسة الخارجية فإن الذكاء الاقتصادي يوفر الإطار الذي يسمح بتنظيم المعلومة الاقتصادية وتحويلها إلى مورد استراتيجي ذي قيمة في التنافس الدولي.

ولا يقوم الربط بين المفهومين على مجرد التشابه الموضوعي، لكن على تقاطع وظيفي واضح فالدبلوماسية الاقتصادية تحتاج إلى معرفة دقيقة بالأسواق، والشركاء، والقيود، والفرص، في حين يتيح الذكاء الاقتصادي الأدوات المنهجية التي تجعل هذه المعطيات قابلة للتحليل والتنظيم والمتابعة بما يسمح بتقليل عدم اليقين ويعزز دقة الاختيارات الاقتصادية المتاحة.¹ وعليه فإن الجمع بينهما في هذا الفصل يهدف إلى بناء أرضية نظرية متماسكة تساعد لاحقاً على فهم كيف يمكن للدبلوماسية الجزائية أن تسهم في تطوير الذكاء الاقتصادي.

ولهذا الغرض، يتناول المبحث الأول التحول الذي عرفته الدبلوماسية في ظل التغيرات التي مست بنية العلاقات الدولية، وصولاً إلى بروز الدبلوماسية الاقتصادية. أما المبحث الثاني، فيركز على الإطار المفاهيمي للذكاء الاقتصادي، من حيث نشأته، مكوناته، وظائفه، وعلاقته باليقظة الاستراتيجية بما يسمح باستكمال الأساس النظري الذي ستبنى عليه المستويات التطبيقية من الأطروحة.

¹ مخلوفي، عبد السلام، وعياط، أسماء. «الذكاء الاقتصادي كوسيلة لإنجاح عمل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائية». مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية 5، ع2 (31 ديسمبر 2018): 125-141. <https://doi.org/10.35392/1772-000-010-007.141-125>. الصفحة 139.

1. المبحث الأول: تطور الدبلوماسية في ظل التحولات الجيو-اقتصادية

مع نهاية الحرب الباردة، وتساعد صوت العولمة الاقتصادية، وتغير المقاييس المحددة لمكانة الدول شهدت الدبلوماسية تحولات عميقة بفعل ما عرفه النظام الدولي من تغير وتطور، وذلك بتزايد دور الأسواق والشركات والتكنولوجيا. بحيث أصبحت الدبلوماسية تشمل مهام اقتصادية واستراتيجية ترتبط بالتجارة، والاستثمار، والصورة الاقتصادية، والتفاوض حول المصالح الوطنية، ولم تعد تقتصر على التمثيل السياسي وإدارة العلاقات الرسمية الكلاسيكية.

وتكمن أهمية هذا التحول في أنه يكشف انتقال الدبلوماسية من أداة سياسية تقليدية إلى ممارسة متعددة الأبعاد، تتقاطع فيها السياسة بالاقتصاد، والمعلومة بالقوة، والتمثيل بالتأثير. وقد ساعد تغير شروط المنافسة الاقتصادية الدولية، على جعل الدبلوماسية الاقتصادية إحدى الأدوات المركزية في تعزيز المراكز التفاوضية الدولية المتقدمة، خاصة في ظل البحث الدائم عن أدوات التفوق والتميز بين الدول.

ويتم تناول هذا التحول من خلال ثلاثة مستويات مترابطة:

- تطور مفهوم الدبلوماسية ومحدداتها المفاهيمية،
- التحولات الجيو-اقتصادية والعولمة،
- ثم بروز الدبلوماسية الاقتصادية كآلية للتنافسية الدولية.

المطلب الأول: تطور الدبلوماسية ومحدداتها المفاهيمية

شهدت الدبلوماسية مراحل تطور عميقة عبر التاريخ، انتقلت بها من مرحلة الممارسة التقليدية القائمة على التمثيل السياسي والتفاوض الثنائي إلى مرحلة المنظومة المتعددة الأبعاد والتي تستجيب بل ترسخ لتعقيدات البيئة الدولية المعاصرة¹.

وقد ساهمت التحولات الاقتصادية، والانتقالات التكنولوجية، وتعدد المتدخلين في إعادة تشكيل مفهوم الدبلوماسية ووظائفها، بحيث أصبحت أداة استراتيجية لتحقيق التنمية وحماية المصالح الاقتصادية، والسعي لبناء النفوذ الدولي، وما عادت مقتصرة على إدارة ملفات النزاعات أو تعزيز العلاقات السياسية².

أولاً: الإطار المفاهيمي للدبلوماسية.

تعرف الدبلوماسية في معناها الكلاسيكي بأنها فن إدارة العلاقات بين الدول عبر التفاوض والتمثيل والاتصال الرسمي³.

وقد ارتبط هذا التعريف طويلاً بوظيفة الدولة في إدارة علاقاتها الخارجية وحماية مصالحها بالوسائل السلمية. غير أن تطور النظام الدولي وتعدد الفاعلين وتوسع مجالات التفاعل الدولي جعل هذا التعريف غير كاف لفهم الدبلوماسية المعاصرة، إذ أصبحت الدبلوماسية تشمل مجموعة واسعة من الأنشطة التي تتجاوز التمثيل السياسي لتشمل التواصل الاستراتيجي، بناء التحالفات، إدارة الأزمات، والتأثير في الرأي العام الدولي⁴.

¹ G. R. Berridge, *Diplomacy: Theory and Practice*, 5th ed. (Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2015), p 45.

² Brian Hocking, "Multistakeholder Diplomacy: Forms, Functions, and Frustrations," in *Multistakeholder Diplomacy: Challenges and Opportunities*, ed. Jovan Kurbalija and Valentin Katr. P 129.

³ Nicolson, Harold. *Diplomacy*. L'université du Michigan Oxford: Oxford University Press, 1963. P 161.

⁴ Rana, Kishan. *21st Century Diplomacy*. Bloomsbury Publishing, 2011. P 207.

وتفهم الدبلوماسية في عدد من الأدبيات القانونية والسياسية باعتبارها مجموعة من القواعد والوسائل التي تستعملها الدولة لإدارة علاقاتها الخارجية وتحقيق مصالحها بالطرق السلمية¹، بينما تركز البحوث الجزائرية الحديثة على البعد الوظيفي للدبلوماسية باعتبارها أداة لتحقيق التنمية الوطنية وتعزيز المكانة الدولية للدولة، خصوصا في ظل ما تملّيه متطلبات الحداثة والاندماج في منظومة العولمة². وتبرز في الخطاب الرسمي الجزائري الحديث إشارات متزايدة إلى أهمية البعد الاقتصادي في العمل الدبلوماسي خاصة في ما يتعلق بجذب الاستثمار ودعم الصادرات³.

وبذلك، أصبحت الدبلوماسية المعاصرة إطارا مؤسسيا متعدد الأبعاد يجمع بين السياسة، الاقتصاد التكنولوجيا، الثقافة، والمعلومة، ويستجيب لظروف دولية تتسم بالتعقيد والتداخل.

ثانيا: التطور التاريخي للدبلوماسية.

ويمكن تتبع تطور الدبلوماسية من خلال انتقالها من شكل تقليدي مغلق إلى أشكال أكثر تعددا وانفتاحا، وفقا لتحولات بنية النظام الدولي ووسائل الاتصال ومصادر القوة.

1. الدبلوماسية التقليدية.

امتدت الدبلوماسية التقليدية من العصور القديمة إلى القرن التاسع عشر، وتميزت بطابعها السري الثنائي، وباعتمادها على السفراء الدائمين. وقد ساهم مؤتمر فيينا 1815 في ترسيخ بعض قواعد التمثيل والتراتبية الدبلوماسية، قبل أن تتبلور الحصانات والامتيازات في صيغتها القانونية الحديثة ضمن اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لسنة 1961⁴.

¹ السيد سليم، محمد. تحليل السياسة الخارجية. القاهرة: مكتبة النهضة، 1998. ص 44.

² سليمان أعراج، السياسة الخارجية من منظور التنمية (مطبوعة جامعية، جامعة الجزائر 3، 2021)، ص 56.

³ وزارة الصناعة، "دعم الاستثمار"، الموقع الرسمي لوزارة الصناعة، تم الاطلاع في 1 مارس 2024، [صفحة دعم الاستثمار بوزارة الصناعة]. (<https://www.industrie.gov.dz/soutien-invest/>).

⁴ United Nations, Vienna Convention on Diplomatic Relations, April 18, 1961, United Nations Treaty Series, vol. 500, 95.

2. الدبلوماسية متعددة الأطراف.

برزت مع إنشاء عصبة الأمم ثم الأمم المتحدة، حيث أصبحت المنظمات الدولية فضاء رئيسي للتفاوض واتخاذ المواقف، مما أدى إلى توسيع نطاق الدبلوماسية ليشمل القضايا الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية¹.

3. الدبلوماسية العامة.

مع تطور وسائل الإعلام والاتصال، أصبحت الدول، ولا سيما المتقدمة منها، تتوجه مباشرة إلى الشعوب الأجنبية بهدف التأثير في الرأي العام الدولي، وقد ساهمت الثورة الرقمية في تعميق هذا الاتجاه².

4. الدبلوماسية الاقتصادية.

برزت الدبلوماسية الاقتصادية بقوة منذ نهاية الحرب الباردة نتيجة توسع التجارة الدولية وتزايد دور الشركات متعددة الجنسيات. وأصبحت الدول تعتمد بشكل أوسع على أدوات اقتصادية، مثل التجارة، الاستثمار، الطاقة، التكنولوجيا، لتحقيق أهداف سياستها الخارجية³.

وتذهب بعض الدراسات الحديثة إلى أن الدبلوماسية الاقتصادية أصبحت أحد الأبعاد المركزية للدبلوماسية المعاصرة، لأنها توظف الأدوات الدبلوماسية لخدمة أهداف اقتصادية وطنية⁴.

¹ G. R. Berridge, *Diplomacy: Theory and Practice*, 5th ed. (Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2015), p99.

² Jan Melissen, ed., *The New Public Diplomacy: Soft Power in International Relations* (Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2005), part 1. pp 3.4.

³ Nicholas Bayne and Stephen Woolcock, *The New Economic Diplomacy: Decision-Making and Negotiation in International Economic Relations*, 4th ed. (London: Routledge, 2017), part 1. pp 9.10.

⁴ آيت يوسف، سالم، محاضرات في الدبلوماسية الاقتصادية: موجهة للشباب الدبلوماسيين 2024-2025، المعهد الدبلوماسي والعلاقات الدولية، وزارة الشؤون الخارجية والجمالية الوطنية بالخارج، ص ص5.4.

5. الدبلوماسية الرقمية.

مع انتشار الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي وتطور تقنيات الاتصال، أصبحت الدبلوماسية تعتمد بدرجة متزايدة على أدوات رقمية في التواصل، وجمع المعلومات، ومتابعة الرأي العام، وإدارة الأزمات. وقد برز هذا الاتجاه في بعض الأدبيات الجزئية التي تناولت أثر التحول الرقمي في آليات الاتصال الدبلوماسي¹.

ثالثاً: خصائص الدبلوماسية المعاصرة.

- التعددية: لم تعد الدولة الفاعل الوحيد، بل تشاركها الشركات متعددة الجنسيات، المنظمات الدولية، مراكز البحث، والمجتمع المدني.
- الشفافية: تراجع الطابع السري للدبلوماسية لصالح الانفتاح الإعلامي.
- السرعة: بفعل التكنولوجيا والاتصال الفوري.
- الترابط: تداخل السياسة بالاقتصاد، الأمن، التكنولوجيا، والبيئة.
- الاستباقية: الاعتماد على الرصد والتحليل والاستشراف بدل الاكتفاء برد الفعل التقليدي².

رابعاً: الدبلوماسية في ظل التطورات الاقتصادية العالمية.

اتسعت وظائف الدبلوماسية مع بروز الاقتصاد كعنصر مؤثر في هندسة العلاقات الدولية، فلم تعد القضايا التجارية والاستثمارية والمالية موضوعات هامشية في العمل الخارجي للدولة، لكن أصبحت

¹ تامة، نسبية، ومشري، عبد الحميد. «تأثير التحول الرقمي على آلية الاتصال الدبلوماسي: الدبلوماسية الاقتصادية نموذجاً». مجلة التشريع الإعلامي 3، ع2 (31 مارس 2025): 08-20. ص 6.

² Brian Hocking, "Multistakeholder Diplomacy: Forms, Functions, and Frustrations", in Multistakeholder Diplomacy: Challenges and Opportunities, ed. Jovan Kurbalija and Valentin Katrandjiev (Malta and Geneva: DiploFoundation, 2006), pppp. 7.8.9.13.

من صميمه. وقد أدى هذا التحول إلى جعل الدبلوماسية أكثر ارتباطا بإدارة المصالح الاقتصادية وأكثر اهتماما بمتابعة البيئات الخارجية التي تؤثر في حركة التجارة، والاستثمار، والتعاون التكنولوجي. ويمكن تقييم فعالية الدبلوماسية بقدرتها على استيعاب الشروط الاقتصادية الجديدة التي تحكم التنافس الدولي¹، وليس فقط بقدرتها على تمثيل الدولة أو التعبير عن مواقفها السياسية، ومن هنا يبرز الانتقال إلى دراسة التحولات الجيو-اقتصادية والعولمة، باعتبارهما الإطار الأوسع الذي أعاد تشكيل وظائف الدبلوماسية ومجالات تدخلها.

¹ رفيدة ميرك، ومنير أبو رحمة، «تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية: آلية جديدة للنمو الاقتصادي وبعث الواجهة السياسية»، السياسة العالمية 6، ع2 (31 ديسمبر 2022): 657-678. ص 673.

المطلب الثاني: التحولات الجيو-اقتصادية والعولمة

ان تصنيف أدوات النفوذ والقوة بين الدول أفرزته العقود الأخيرة لما طرأ فيها من تحديد في بنية الاقتصاد العالمي. فقد أصبح التحكم في التكنولوجيا الحديثة والاستثمار فيها، وسلاسل القيمة واستغلال المعلومة الاقتصادية، عناصر حاسمة في تحديد التفوق الدولي، إلى جانب الأدوات السياسية التقليدية والعسكرية¹.

وهنا برزت العولمة كعملية تحول عميقة ومتراكمة ومتسارعة، أعادت توزيع مراكز التقدم، وفرضت على الدول، خاصة النامية منها، إعادة صياغة أدواتها الدبلوماسية بما يتلاءم مع بيئة اقتصادية عالمية شديدة الترابط والتنافس على الريادة والهيمنة التي أضحت سمتها الجلية.

أولاً: التحولات الجيو-اقتصادية في النظام الدولي

أدى الصراع القطبي الثنائي، وصعود اقتصاد المعرفة مع تطور التكنولوجيا الرقمية إلى بروز نمط جديد من القوة الذي اعتمد على أدوات اقتصادية واستراتيجية غير تقليدية. وقد أشار إدوارد لوتواك إلى هذا التحول مبكراً عندما اعتبر أن العالم انتقل "من الجيوسياسية إلى الجيو-اقتصاد"، حيث أصبحت الأسواق، الاستثمارات، والعقوبات أدوات رئيسية في إدارة الصراعات الدولية².

ويقصد بالجيو-اقتصاد توظيف الموارد والأدوات الاقتصادية لتحقيق أهداف استراتيجية، بحيث تصبح التجارة، والعقوبات، والاستثمار، والتكنولوجيا، وسلاسل الإمداد وسائل للتأثير في موازين القوة الدولية.

¹ Susan Strange, The Retreat of the State: The Diffusion of Power in the World Economy (Cambridge: Cambridge University Press, 1996), p 121.

² Edward N. Luttwak, "From Geopolitics to Geo-Economics: Logic of Conflict, Grammar of Commerce," The National Interest, no. 20 (Summer 1990): 17-23. pp 17.20.

كما ساهم صعود قوى اقتصادية جديدة، مثل الصين، الهند، كوريا الجنوبية، والبرازيل، في إعادة تشكيل موازين القوة التقليدية، وخلق تعددية قطبية اقتصادية تتجاوز الهيمنة الغربية¹.

وتؤكد الأدبيات الحديثة أن هذا التحول لم يكن مجرد انتقال في مراكز الإنتاج، لكن هو إعادة بناء شاملة لسلاسل القيمة العالمية، حيث أصبحت التكنولوجيا والمعرفة عناصر مركزية في تحديد موقع الدول داخل الاقتصاد العالمي².

وبذلك، لم تعد حصرا الأدوات الدبلوماسية التقليدية وحدها كافية لفهم أشكال القوة الجديدة في النظام الدولي.

ثانيا: العولمة وإعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية.

أدت العولمة إلى تكثيف الترابط الاقتصادي بين الدول من خلال تحرير التجارة، توسع الاستثمارات الأجنبية، وتطور الشركات متعددة الجنسيات. وقد ساهمت هذه الديناميكية في خلق فضاء اقتصادي عالمي تتجاوز فيه التفاعلات حدود الدولة الوطنية، ما جعل الاقتصادات أكثر عرضة للتقلبات الدولية³.

كما أدت العولمة المالية إلى زيادة تدفقات رؤوس الأموال، لكنها في الوقت نفسه رفعت من مستوى المخاطر المرتبطة بالأزمات المالية، كما حدث في الأزمة الآسيوية (1997) والأزمة المالية العالمية (2008). وقد أبرزت هذه الأزمات أهمية وجود دبلوماسية اقتصادية فعالة قادرة على حماية المصالح الوطنية في مواجهة الصدمات الخارجية⁴.

¹ Robert Gilpin and Jean M. Gilpin, Global Political Economy: Understanding the International Economic Order (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2001), pp. 3.4.

² Manuel Castells, The Rise of the Network Society, 2nd ed., with a new preface (Malden, MA: Wiley-Blackwell, 2009), p107.

³ Nicholas Bayne and Stephen Woolcock, eds., The New Economic Diplomacy: Decision-Making and Negotiation in International Economic Relations, 4th ed. (London: Routledge, 2017), p 3.

⁴ Joseph E. Stiglitz, Globalization and Its Discontents (New York: W. W. Norton & Company, 2002), p13.

كما أظهرت الدراسات ان التحولات التي صاحبت العولمة دفعت الدول النامية لمواجهة صعوبات الاندماج في الاقتصاد العالمي، بل باتت مطالبة أيضا برفع قدرتها على تنويع الصادرات وجذب الاستثمارات الأجنبية، وهو ما جعل من الدبلوماسية الاقتصادية أداة محورية في تقوية الاقتصاد الوطني.¹

ثالثا: صعود الفاعلين الاقتصاديين الجدد.

لم تعد الدولة الفاعل الوحيد في العلاقات الاقتصادية الدولية، لكن برزت فواعل جديدة مثل:

- الشركات متعددة الجنسيات،
- المنظمات الاقتصادية الدولية: كالبنك الدولي، صندوق النقد الدولي، المنظمة العالمية للتجارة،
- التكتلات الاقتصادية الإقليمية،
- مراكز البحث واللوبيات الاقتصادية،
- الفاعلون غير الحكوميين: كالمنظمات غير الحكومية،
- الجاليات والدياسبورا الاقتصادية.

وقد أدى هذا التعدد إلى تعقيد عملية صنع الحكم الاقتصادي الدولي، وإلى ضرورة تطوير دبلوماسية أكثر انفتاحا وتنسيقا بين المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص.²

¹ مريم ياحي، «الدبلوماسية الاقتصادية كأداة لتنشيط الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الاقتصادية»، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية 11، ع3 (15 ديسمبر 2018): 92-102. ص. 96.

² Joseph S. Nye, Jr., Soft Power: The Means to Success in World Politics (New York: PublicAffairs, 2005). pp 31.33.

وتشير دراسات جزائية إلى أن "تعدد الفاعلين في المجال الاقتصادي جعل الدبلوماسية الاقتصادية تعتمد على شبكات واسعة من العلاقات، تتجاوز الإطار الحكومي التقليدي نحو شركات مؤسساتية وتجارية متعددة المستويات"¹.

رابعاً: انعكاسات التحولات الجيو-اقتصادية على الدبلوماسية.

أعادت التحولات الجيو-اقتصادية ترتيب وظائف الدبلوماسية، بحيث أصبح البعد الاقتصادي حاضراً في صلب العمل الخارجي للدولة، لا في هامشه. فالتوسع في التجارة والاستثمار، وتعدد الأسواق، وتزايد الاعتماد على المعلومة والتحليل، فرضت على الدبلوماسية أن تتجاوز حدود التمثيل والتواصل السياسي إلى مجالات أكثر ارتباطاً بفهم البيئات الاقتصادية الخارجية ومتابعة الفاعلين المؤثرين فيها.

لم تعد الاضطرابات التي يشهدها الاقتصاد العالمي، بما تحمله من أزمات مفاجئة وتقلبات سريعة أمراً يمكن للجهاز الدبلوماسي أن يتعامل معه بأدواته التقليدية بصورة مباشرة. فقد أصبح هذا الجهاز مطالباً بأن يؤدي دوراً أكثر اتصالاً بالحاجات الاقتصادية للدولة، لا سيما فيما يرتبط بتنويع الاقتصاد وتحسين شروط جذب المستثمرين الأجانب. لهذا السبب برزت الحاجة إلى كفاءات دبلوماسية تتجاوز حدود التمثيل السياسي المعتاد، لتشمل القدرة على الرفع من المركز التفاوضي في الملفات التجارية، وقراءة المخاطر السوقية مع مرافقة المؤسسات الوطنية خارج الحدود، بالإضافة إلى ضرورة فهم التأثير المتزايد للأطراف غير الحكومية في إعادة تشكيل القوة الاقتصادية. ضمن هذا التحول تبرز الدبلوماسية الاقتصادية بوصفها التعبير العملي الأكثر وضوحاً عن اتساع الوظيفة الدبلوماسية وتحولها نحو الإسناد المباشر للدفع بالاقتصاد الوطني نحو الندية الدولية.

¹ سالم آيت يوسف، محاضرات في الدبلوماسية الاقتصادية 2024 (المعهد الدبلوماسي والعلاقات الدولية، وزارة الشؤون الخارجية). ص.ص. 14.17.

المطلب الثالث: بروز الدبلوماسية الاقتصادية كآلية للتنافسية الدولية.

ان التحول في الاستراتيجية الاقتصادية للعلاقات الدولية، أدى تدريجيا، إلى الحد الذي أصبح معه التسابق بين الدول يدار بقدر كبير عبر أدوات السوق والاستثمار والتبادل أكثر مما يدار عبر الوسائل التقليدية الصرفة. وفي هذا المناخ، اكتسبت الدبلوماسية الاقتصادية قيمة متصاعدة داخل السياسة الخارجية، لأنها صارت المجال الذي تترجم عبره المصالح الاقتصادية إلى حضور خارجي منظم، وتفتح من خلاله فرص الشراكة، والنفوذ إلى الأسواق، وتحسين شروط الجذب والاستقطاب. ومن هنا ارتبطت قيمة هذا النمط من الدبلوماسية بقدرته على خدمة الموقع التنافسي للدولة، باعتباره امتدادا لمكانتها داخل الاقتصاد الدولي.

أولا: التحول نحو التنافسية الدولية.

أصبحت التنافسية الدولية معيارا رئيسيا لقياس قوة الدول في الاقتصاد العالمي. وتشير الأدبيات الحديثة إلى أن هذا المعيار لم يعد مرتبط فقط بالإنتاج أو الموارد، بل تشمل:

- الابتكار،
- التكنولوجيا،
- جودة المؤسسات،
- القدرة على جذب الاستثمار،
- الاندماج في الأسواق العالمية.

وقد أدى هذا التحول إلى جعل الدبلوماسية الاقتصادية أداة ضرورية لتمكين الدول من تحسين

موقعها في المؤشرات الدولية، مثل مؤشر التنافسية العالمية ومؤشر سهولة ممارسة الأعمال¹.

¹ World Economic Forum, The Global Competitiveness Report 2019 (Geneva: World Economic Forum, 2019).pp. 12. 13.

ثانيا: وظائف عامة للدبلوماسية الاقتصادية.

تحدد الفعالية الإستراتيجية للدبلوماسية الاقتصادية من خلال قدرتها على إدارة أربع وظائف محورية متكاملة:

. الهندسة التسويقية للعلامة الوطنية :

وترتكز خصوصا على توظيف أدوات القوة الناعمة لبناء صورة اقتصادية ذهنية تعكس الاستقرار والجدابية، وهي البيئة الحاضنة التي تتحدد بناء عليها قرارات الشركاء الدوليين¹.

. استقطاب الرساميل والتكنولوجيا الوافدة :

حيث تتحول البعثات الدبلوماسية والقنصلية إلى قنوات ترويجية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر كقناة لنقل التكنولوجيا وتحسين مستويات الإنتاجية المحلية، وليس كتدفق مالي فحسب².

. توطین الابتكار والرقمنة :

وتتمثل في تفعيل الدبلوماسية الرقمية لبناء شراكات معرفية تسهم في دمج الاقتصاد الوطني ضمن بيئة الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي العالمي³.

. الاختراق الهجومي للأسواق الدولية :

وتتويجا للوظائف السابقة، تتدخل الدبلوماسية لإزالة الاختلالات التجارية وتأمين منافذ مستدامة للصادرات الوطنية عبر إستراتيجيات تفاوضية تضمن تموقعا أفضل في الهيكل العالمي⁴.

¹ Joseph S. Nye, Jr., *Soft Power: The Means to Success in World Politics* (New York: PublicAffairs, 2004), pp 5-6.

² برباش، «دور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر»، مجلة أفاق علوم الإدارة والاقتصاد 7، ع2 (27 جانفي 2024): 72-88. ص76.

³ نسبية تامة، وعبد الحميد مشري، «تأثير التحول الرقمي على آلية الاتصال الدبلوماسي: الدبلوماسية الاقتصادية نموذجا»، مجلة التشريع الإعلامي 3، ع2 (31 مارس 2025): 08-20. ص10.

⁴ رفيدة ميرك، ومنير أبو رحمة، «تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية: آلية جديدة للنمو الاقتصادي وبعث الوجهة السياسية»، السياسة العالمية 6، ع2 (31 ديسمبر 2022): 657-678. ص658.

ثالثا: تعدد الفاعلين في تعزيز التنافسية الدولية.

تتأسس المقاربة الحديثة للتنافسية الدولية على فكرة تعددية الفاعلين وتكامل أدوارهم، إذ لم يعد الفعل الدبلوماسي حكرا على الدوائر الرسمية فحسب. بناء على ذلك، ترتبط كفاءة الدبلوماسية الاقتصادية ارتباطا متينا بقدرة الدولة على تنسيق الأداء بين الشركاء العموميين والخواص تفعيلا لرؤية اقتصادية خارجية موحدة. وتتجلى هذه التعددية في انخراط حزمة من الفاعلين المحوريين، والذين يمكن ترتيبهم كالتالي:

- **الفاعِل السيادة والتنفيذية:** وتمثل في وزارات الخارجية والاقتصاد، والبعثات الدبلوماسية والوكالات الوطنية المعنية بالاستثمار والتصدير.
- **الفاعِل الاقتصادية والمعرفية:** وتشمل الشركات الوطنية الكبرى التي تفقد الإنتاج، بالتوازي مع الجامعات ومراكز البحث باعتبارها حاضنات للابتكار والتنافسية.
- **الفاعِل العابرة للحدود:** وتضم الجاليات والدياسبورا كقوة ناعمة، بالإضافة إلى المنظمات الاقتصادية الدولية كإطار متعدد الأطراف. وحصيلة القول، إن البيئة الدولية الراهنة تبرهن على أن الدول الأكثر مرونة وتنافسية هي تلك التي نجحت في صياغة نموذج دبلوماسي تشابكي يربط بذكاء بين أهداف الدولة وتطلعات القطاع الخاص.¹

رابعا: التجارب الدولية في توظيف الدبلوماسية الاقتصادية للتنافسية.

التجارب الدولية تكشف عن مقاربات متباينة وظفتها القوى الصاعدة والناشئة لتعزيز موقعها التنافسي في سلاسل القيمة العالمية، ولكن تقدم بالضرورة نمودجا نمطيا واحدا لتوظيف الدبلوماسية الاقتصادية. فبينما ركز النموذج الكوري الجنوبي والصيني على الدعم السيادي المكثف للشركات

¹ Nicholas Bayne and Stephen Woolcock, eds., The New Economic Diplomacy: Decision-Making and Negotiation in International Economic Relations, 4th ed. (London: Routledge, 2017), p287.

الوطنية الكبرى والترويج الهجومي للصادرات في الأسواق الدولية، ركزت تجربة سنغافورة على هندسة بيئة مؤسسية جاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة القائمة على تدويل الابتكار والتكنولوجيا. وفي المقابل، برزت التجربة التركية كنموذج يركز على بناء شراكات إستراتيجية مرنة وتفعيل أدوات الاستشراف الاقتصادي لولوج أسواق بديلة¹.

وتبرهن هذه الحركية الإستراتيجية على أن إعادة تموقع الدول في الهيكل الاقتصادي العالمي هو محصلة مباشرة لتبني دبلوماسية اقتصادية نشطة قادرة على تحويل المزايا النسبية إلى ميزات تنافسية مستدامة ولم يكن وليد وفرة الموارد.

خامسا: أهمية الدبلوماسية الاقتصادية للدول النامية.

تكتسي الدبلوماسية الاقتصادية أهمية بالغة في أدبيات التنمية بالنسبة للدول النامية، وفي مقدمتها الجزائر، إذ لم تعد مجرد خيار سيادي تكميلي، وإنما أضحت أداة حتمية لإعادة هندسة موقعها التفاوضي وتسهيل اندماجها التدريجي في سلاسل القيمة العالمية. ويأتي هذا التحول الإستراتيجي مدفوعا بضرورات هيكلية ملحة تفرضها حتمية الفكك من أسر التبعية للموارد الطبيعية بما يسمى بالاقتصاد الريعي، والانتقال نحو نموذج تنموي متعدد الروافد قادر على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة النوعية، بالتوازي مع تحصين المصالح الاقتصادية للبلاد وضمان تموقعها الإستراتيجي في الفضاءين الإقليمي والدولي.

وهو الطرح الذي تؤصل له القراءات الأكاديمية الوطنية لهذه المقاربة باعتبار أن إعادة صياغة السياسة الخارجية من منظور تنموي يشكل شرطا بنويا لا غنى عنه لإنجاح سياسات الإنعاش الاقتصادي الراهنة وتأمين التحول الآمن نحو اقتصاد متنوع ومستدام².

¹ Bayne, Nicholas, and Stephen Woolcock, eds. *The New Economic Diplomacy: Decision-Making and Negotiation in International Economic Relations*. 4th ed. London: Routledge, 2016.p333.

² أعراج، سليمان. *السياسة الخارجية من منظور التنمية*. مطبوعة دراسية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2021. ص 63.

خاتمة المبحث الأول

شهدت الوظيفة الدبلوماسية تحولا مفاهيميا ووظيفيا عميقا، إذ تجاوزت الأطر الكلاسيكية للتمثيل السياسي والتفاوض التقليدي لتتحول إلى أداة شبكية تتداخل فيها الأبعاد السياسية بالاقتصادية، وتتكامل فيها المعلومة مع الفعل الإستراتيجي.

ويأتي هذا التحول كاستجابة حتمية لإعادة تشكيل العلاقات الدولية تحت وطأة العولمة وتعاضم دور الأسواق وسلاسل القيمة العابرة للحدود، مما فرض على الدول صياغة مقاربات أكثر مرونة لاستباق مخاطر بيئة عالمية محكومة بالتسابق نحو الريادة الاقتصادية.

ومن رحم هذه الديناميكية المعقدة، برزت الدبلوماسية الاقتصادية كعصب مركزي للتنافسية الدولية يتجاوز كونه بعدا تكميليا للسياسة الخارجية ليصبح شرطا بنويا للفاعلية، لا سيما للدول التي تضع تنويع نسيجها الإنتاجي وتحسين توقعها العالمي في صدارة أولوياتها الإستراتيجية.

2. المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للذكاء الاقتصادي

لا يكتمل فهم التحول الذي عرفته الدبلوماسية في علاقتها بالاقتصاد من دون ضبط الإطار المفاهيمي الذي يحكم المعلومة الاقتصادية في ذاتها. فالذكاء الاقتصادي يمثل اليوم أحد الأشكال المنظمة للتعامل مع المعطيات ذات القيمة، من حيث ترتيبها وتحليلها وحمايتها وربطها بحاجات النشاط الاقتصادي في البيئات المعقدة، وليس من حيث تجميعها فقط.

ولهذا تنصرف الدراسة إلى تتبع نشأة مفهوم الذكاء الاقتصادي وتطوره، ثم بيان مكوناته ووظائفه قبل الوقوف عند علاقته باليقظة الاستراتيجية باعتبارها إحدى آلياته الأساسية لا بديلا عنه. وتنبع أهمية هذا التمهيد من كونه يضع الأساس النظري الذي سيسمح لاحقا ببحث الروابط الممكنة بين الذكاء الاقتصادي والدبلوماسية الاقتصادية في السياق الجزائري.

المطلب الأول: تطور مفهوم الذكاء الاقتصادي

لم يتبلور مفهوم الذكاء الاقتصادي دفعة واحدة، لكن تشكل عبر مسار طويل من التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية التي أعادت تعريف طبيعة المنافسة وأساليب توجيه الخيارات الاقتصادية. فمع انتقال الاقتصاد العالمي نحو اقتصاد المعرفة، وتزايد أهمية القيمة الاستراتيجية للمعلومات الاقتصادية المتاحة برزت الحاجة إلى أدوات قادرة على التقاط الإشارات الضعيفة، تحليل البيئات المعقدة، واستباق التحولات قبل وقوعها¹. وهكذا انتقل الذكاء الاقتصادي من مجرد نشاط لجمع البيانات إلى منظومة متكاملة ترتبط بالأمن الاقتصادي، القوة التنافسية، والابتكار.

أولاً: الجذور الأولى لمفهوم الذكاء الاقتصادي.

تعود البدايات الأولى للذكاء الاقتصادي إلى خمسينيات وستينيات القرن الماضي في الولايات المتحدة حيث ظهر تحت مسمى الاستخبارات الصناعية (**Industrial Intelligence**)، وكان يركز على جمع المعلومات حول المنافسين والأسواق². وقد ظل هذا المفهوم محدوداً في نطاقه، إذ كان ينظر إليه كأداة معلوماتية مساعدة دون ارتباط برؤية استراتيجية.

ومع نهاية الحرب الباردة، بدأت الدول الصناعية الكبرى، خاصة الولايات المتحدة واليابان، في إدراك أن المعلومة الاقتصادية أصبحت عنصراً من عناصر القوة الوطنية، ما أدى إلى ظهور مقاربات جديدة تربط بين الاقتصاد، التكنولوجيا، والأمن القومي³.

¹ Commissariat général du Plan (Rapport Martre), *Intelligence économique et stratégie des entreprises*, Paris: La Documentation française, 1994. P..

² Wilensky, Harold L., *Organizational Intelligence: Knowledge and Policy in Government and Industry*, New York: Basic Books, 1967.p..

³ Luttwak, Edward N., "From Geopolitics to Geo-Economics: Logic of Conflict, Grammar of Commerce," *The National Interest*, no. 20 (1990): 17–23.p..

ثانيا: التحول الفرنسي وبروز الذكاء الاقتصادي كمفهوم استراتيجي.

يمثل المنعطف البيوي الذي شهده الفضاء الإداري والسياسي الفرنسي في تسعينيات القرن الماضي نقطة مفصلية في التأصيل الإستراتيجي لمفهوم الذكاء الاقتصادي، إذ شكل صدور تقرير مارتري¹ (Rapport Martre, 1994)، حجر الزاوية في مؤسسة الذكاء الاقتصادي وتحويله من مجرد ممارسة تقنية معزولة إلى منظومة وطنية تشبكية تتقاطع فيها أبعاد أربعة حاسمة:

تبدأ بالجمع المنهجي للمعلومات الإستراتيجية، وتتم بمعالجتها وتحليلها تفسيريا، وصولا إلى تحصين وحماية المعارف والأصول العلمية الحساسة، بغرض تأمين وجاذبية تنافسية الدولة والمؤسسات على حد سواء. هذا التبنى المؤسسي الواضح نقل الذكاء الاقتصادي إلى مصاف السياسات العمومية السيادية بفرنسا، وهو ما يفسر استقرار المفهوم في الأدبيات الأوروبية المعاصرة بوصفه حزمة الأنشطة المنسقة لجمع، ومعالجة، ونشر المعلومة المفيدة بهدف ترشيد وتسهيل اتخاذ القرار الإستراتيجي تماشيا مع مقتضيات الرهانات الدولية.

ثالثا: الذكاء الاقتصادي في الأدبيات الدولية.

تجاوزت المقاربات الأكاديمية الدولية للذكاء الاقتصادي اختزال المفهوم في بعده الإجرائي، لتؤصل له بوصفه منظومة ثلاثية الأبعاد تتكامل فيها المتغيرات المعرفية والأمنية تفعيلا للقرار الإستراتيجي. ويتجلى البعد الأول في المحور المعلوماتي القائم على هندسة تدفق البيانات من مصادرها المفتوحة والمغلقة، وإخضاعها لأدوات التحليل الكمي والنوعي؛ وهو ما يغذي مباشرة البعد الثاني المتمثل في المنحى الإستراتيجي المسؤول عن تفعيل آليات الاستشراف، وقراءة التحولات الدولية، وتحييد المخاطر لضمان كفاءة التخطيط الاستباقي للدول والمؤسسات على حد سواء. وتتوج هذه المنظومة بالبعد الثالث ذي الأثر الحرج، وهو المحدد الأمني المعني بحماية الأصول المعلوماتية الحساسة، وتحصين

¹ Commissariat général du Plan (Rapport Martre), *Intelligence économique et stratégie des entreprises*, Paris: La Documentation française, 1994, p. 11.

الأمن السيبراني، ومكافحة التجسس الاقتصادي، لا سيما في ظل تصاعد حدة التهديدات الرقمية في البيئة الدولية الراهنة.¹

وقد تبنت دول مثل اليابان، الصين، كوريا الجنوبية، والاتحاد الأوروبي منظومات وطنية للذكاء الاقتصادي ترتبط مباشرة بالتنافسية الصناعية والسياسات الاقتصادية.

رابعاً: تطور الذكاء الاقتصادي في السياق العربي والجزائري.

بدأ الاهتمام العربي بالذكاء الاقتصادي خلال العقدين الأخيرين، مدفوعاً بتوسع الاقتصاد الرقمي وتزايد الحاجة إلى أدوات تحليلية متقدمة. وتشير الأدبيات الجزائرية إلى أن الذكاء الاقتصادي أصبح ضرورة لتوفير وسائل المواجهة للالتزامات الاقتصادية، دعم الابتكار، وتحسين أداء المؤسسات.² وتناولت بعض الدراسات الأكاديمية كذلك مفهوم الذكاء الاقتصادي من زاوية علاقته بالتنافسية وإدارة المعلومة، ومواجهة تحديات العولمة.³ وتشير هذه الدراسات إلى أن الذكاء الاقتصادي في الجزائر لا يزال في مرحلة التأسيس، لكنه يمثل رافعة مهمة لتطوير الأداء الاقتصادي، خاصة مع توسع التحول الرقمي وظهور الشركات الناشئة.

¹ Harbulot, Christian (dir.). *Manuel d'intelligence économique*. Paris: Presses Universitaires de France (PUF), 2019, pp. 35-38.

² عبد السلام مخلوفي، وأسماء عياط، «الذكاء الاقتصادي كوسيلة لإنجاح عمل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية»، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، ع10 (2018)، ص131.

³ بن طلحة عبد الغني وركيمة فارس، «السياسات الوطنية للذكاء الاقتصادي وأثرها على تحول المدن الجزائرية إلى أقاليم ذكية: رؤية 2030»، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، 9، رقم 2 (2025)، ص50.

المطلب الثاني: مكونات ووظائف الذكاء الاقتصادي

تحول الذكاء الاقتصادي خلال العقود الأخيرة من مجرد نشاط تقني محدود أو أداة ظرفية، ليصبح أحد الركائز الإستراتيجية الأساسية التي تعتمد عليها الدول والمؤسسات في صياغة معالم كفاءتها التنافسية، وحماية مصالحها الحيوية، واستشراف التحولات الاقتصادية الراهنة والمستقبلية. ولم يعد ينظر إلى هذا المفهوم في الفكر الإداري المعاصر بوصفه إجراء معزولاً، لكن كمنظومة إستراتيجية متكاملة ومستدامة، تتفاعل في بيئتها عمليات جمع المعلومات، والتحليل، والحماية، والتواصل ويتحرك هذا كله ضمن إطار مؤسسي واضح المعالم يهدف إلى تحديد التوجهات ورسم الخيارات في بيئة دولية باتت تتميز بالتعقيد الشديد وتسارع الأحداث الدؤوب.¹

ويضل تفعيل هذه المنظومة وضمان كفاءتها الميدانية، مشروطاً بفهم بنيتها الداخلية ووظائفها الإستراتيجية.

أولاً: دورة المعلومة

وهو ما ترجمه الأدبيات الدولية والفرنسية، لا سيما عقب صدور تقرير مارتر التأسيسي سنة 1994 عبر مفهوم "دورة المعلومة"، باعتبارها حلقة ديناميكية متكاملة تتألف من أربعة مكونات رئيسية متشابهة، تبدأ بالاختراق المعرفي وتنتهي بنشر المنتج الإستراتيجي، مع فرض سياج من الحماية الصارمة على المعارف الحساسة في كافة مراحل الدورة.²

1. جمع المعلومات (Information Gathering)

تبدأ دورة الذكاء الاقتصادي بمرحلة جمع المعلومات، باعتبارها الركيزة الأساسية لتغذية المنظومة وبناء قاعدتها المعرفية الأولية، حيث تتركز على استقطاب البيانات وتتبعها من مصادر متنوعة وموثوقة. ويتسع نطاق هذا المكون المنهجي ليشمل الاستغلال الذكي لمصادر الاستخبارات مفتوحة المصدر

¹ Christian Harbulot, dir., *Manuel d'intelligence économique* (Paris: Presses Universitaires de France, 2019), p 23.

² نفس المرجع. ص 37.

(OSINT)، والمتابعة الدقيقة للتقارير الاقتصادية والمالية، إلى جانب إخضاع الأسواق والمنافسين للتحليل المستمر، ورصد الطفرات والابتكارات التكنولوجية، فضلا عن تعقب السياسات الاقتصادية العامة التي تنتهجها الدول. غير أن إسقاط هذا المسار النظري على الواقع الميداني يصطدم بخصوصيات البيئات النامية، إذ تتقاطع هذه الرؤية مع ما تؤكد الدراسات الأكاديمية الجزائرية من أن معضلة ضعف الوصول إلى المعلومة الاقتصادية وشحها يشكلان أبرز التحديات البنيوية التي تواجه المؤسسات الوطنية، وتحد من مرونة مناورتها التنافسية¹.

2. معالجة وتحليل المعلومات (Analysis)

وتأسيسا على هذا التدفق المعرفي، تبرز محطة معالجة وتحليل المعلومات كترجمة فعلية لتحويل البيانات الخام إلى معرفة إستراتيجية قابلة للاستخدام الفعلي، إذ يجمع خبراء الحقل الأكاديمي على أن المعلومات لا تكتسب قيمتها المضافة الحقيقية ما لم تخضع لعمليات تكرير معرفي تفكك أبعادها. وتؤكد الأدبيات الدولية أن التحليل يمثل "قلب الذكاء الاقتصادي النابض"، لكونه الآلية المنهجية التي تتولى تفعيل أدوات التحليل الإستراتيجي، وترتيب عناصر المخاطر والفرص، والمقارنة العلمية بين البدائل المتاحة، وصولا إلى بناء السيناريوهات المستقبلية وتوليد المؤشرات الداعمة للمسار الاقتصادي، مما يمنح صاحب القرار رؤية مستشرفة ترشد خياراته السيادية وتحد من هوامش الخطأ².

3. نشر وتوزيع المعرفة (Diffusion)

تتعلق هذه المرحلة الحيوية بآلية إيصال المخرجات المعلوماتية المحللة إلى الفاعلين المعنيين بتوجيه السياسة الاقتصادية في الوقت والدقة المناسبين، إذ تشمل هندسة وإعداد التقارير الإستراتيجية ونشر المذكرات التحليلية الدورية، وتقديم الخلاصات التنفيذية المركزة لمواقع القيادة، فضلا عن تعزيز قنوات التواصل الداخلي المرن بين مختلف الوحدات الإدارية والميدانية. كما لا تكمن فاعلية الذكاء

¹ عبد السلام مخلوفي وأسماء عياط، "الذكاء الاقتصادي كوسيلة لإنجاح عمل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، ع. 10 (ديسمبر 2018): ص. 131.

² Christian Harbulot (dir.), *Manuel d'intelligence économique* (Paris: Presses Universitaires de France, 2019), pp.36-41.

الاقتصادي في مجرد حيازة وتكديس البيانات، لكن ترتبط بنيويا بمدى جودة وسرعة قنوات الاتصال والتغذية العكسية بين النواة التحليلية والمسؤولين المركزيين في الدولة، لضمان تحويل المعرفة إلى فعل إستراتيجي ناجح¹.

4. حماية المعلومات (Protection)

وتتكامل هذه المنظومة النسقية بمحور حماية المعلومات، الذي صار عنصرا سياديا ومحددا حرجا لنجاعة الذكاء الاقتصادي، لا سيما في ظل التنامي المطرد للتهديدات السيبرانية العابرة للحدود وتساعد وتيرة التجسس الاقتصادي والصناعي الدولي. ويتسع هذا المكون الإستراتيجي ليشمل التحصين الصارم للبيانات والأنظمة الحساسة، وتفعيل آليات الأمن السيبراني الاستباقي، ومكافحة اختراق الشبكات، وصولا إلى الإدارة الشاملة للمخاطر المعلوماتية، بما يضمن استدامة الميزة التنافسية للدولة ويمنع تآكل أصولها المعرفية أمام المناورة الخارجية².

وقد أكدت الأدبيات الفرنسية أن حماية المعلومات جزء لا يتجزأ من التنافسية الوطنية³.

ثانيا: وظائف الذكاء الاقتصادي

القيمة المضافة للذكاء الاقتصادي تمتد لتشمل مصفوفة من الوظائف الاستراتيجية الحيوية التي تحوله من مجرد نظام لرصد البيانات إلى آلية نسقية توجه المفاضلة بين البدائل وتصنع الميزة التنافسية، ولا تتوقف عند حد توصيف مكوناته البنيوية. وتتوزع أدواره على عدة أبعاد جوهرية:

1. ترشيد ودعم اتخاذ القرار (Decision Support)

¹ Nicolas Moinet, *Les sentiers de l'intelligence économique* (Paris: L'Harmattan, 2011), p. 45

² Commissariat général du Plan (Rapport Martre), *Intelligence économique et stratégie des entreprises* (Paris: La Documentation française, 1994), 22.

³ Bernard Carayon, *Intelligence économique, compétitivité et cohésion sociale* (Paris: La Documentation française, 2003), 15.

يؤدي الذكاء الاقتصادي وظيفة مركزية في تيسير المفاضلة بين البدائل الاستراتيجية، من خلال توفير معطيات منتقاة بعناية، وتحليل المسارات الممكنة، وإبراز الفرص والمخاطر المرتبطة بكل خيار. وتنبع قيمة هذه الوظيفة من قدرتها الحصرية على جعل القرارات أكثر استنادا إلى قراءة منظمة وممنهجة للبيئة الاقتصادية، مما يجنب صانع القرار الارتجال القائم على التقديرات الجزئية أو ردود الفعل الظرفية وليس من حجم التدفق المعلوماتي فقط. وعليه، يسهم الذكاء الاقتصادي في بناء أرضية صلبة لترشيد الاختيار الاقتصادي الأفضل، سواء على مستوى المؤسسة أو الدولة، كونه يتيح المقارنة الديناميكية بين البدائل وترتيب الأولويات في ضوء القيود المحتملة، مما يجعل فاعليته مشروطة بمدى مأسسة المعرفة الاقتصادية وتداولها عبر القنوات الرسمية الملائمة. وتؤكد الدراسات في البيئة الجزائرية أن المؤسسات التي تتبنى آليات الذكاء الاقتصادي تكون قراراتها السيادية أكثر واقعية، حاسمة، وذات فاعلية ميدانية عالية¹.

2. الاستشراف وصناعة المستقبل (Foresight)

يتجاوز الذكاء الاقتصادي حدود الرصد اللحظي ليتضمن وظيفة استشرافية قوامها التنبؤ المبكر بالتحويلات الهيكلية، وتحليل الاتجاهات العالمية الصاعدة، وصولا إلى بناء سيناريوهات مستقبلية بديلة تفكك بنية التهديدات وتقتنص الفرص الكامنة. ويتحول الاستشراف هنا إلى أداة نجاة وتمكن في محيط دولي يتسم بالاضطراب المتسارع والتنافسية الشرسة، حيث لم يعد التكيف اللاحق كافيا لضمان الديمومة².

3. تعزيز التنافسية المستدامة (Competitiveness)

تنعكس مخرجات الذكاء الاقتصادي مباشرة على تمكين الفاعلين الاقتصاديين من تحسين مواقعهم السوقية، وتعميق فهمهم لسلوكيات المنافسين وتحركاتهم الاستراتيجية، مما يشكل ركيزة أساسية لتطوير المنتجات والخدمات ودعم بيئة الابتكار المستمر. وتتقاطع الأدبيات الدولية عند حقيقة مفادها أن

¹ بن طلحة عبد الغني وركيمة فارس، "السياسات الوطنية للذكاء الاقتصادي وأثرها على تحول المدن الجزائرية إلى أقاليم ذكية: رؤية 2030"، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة 9، عدد 2 (ديسمبر 2025): ص ص. 45-65.

² OECD, *Strategic Foresight for Better Policies: Building Resilient Futures*, (Paris: OECD Publishing, 2019), pp. 12-17.

الدول والمؤسسات التي تمتلك منظومات يقظة وذكاء اقتصادي كفوءة، هي الأكثر قدرة على تحقيق مستويات متقدمة من التنافسية الصناعية والريادة الخارجية.¹

4. الحماية والحصانة الاستراتيجية (Protection of Strategic Assets)

في ظل التسابق الدولي المحموم على التكنولوجيا والمعرفة، برزت وظيفة الحماية كدرع أمني مواز، حيث يتولى الذكاء الاقتصادي تحصين الملكية الفكرية، وحماية الابتكارات براءة وتطبيقاً، فضلاً عن مواجهة الاختراقات والتهديدات السيبرانية، وسد الثغرات لمنع تسرب المعلومات الحساسة التي تشكل جوهر التفوق الحمائي للمؤسسة أو الدولة.

5. تعضيد الأداء الاقتصادي الخارجي (الرافد الدبلوماسي)

يتجلى هذا البعد بوضوح كمحرك رئيسي في فلك الدبلوماسية الاقتصادية الحديثة، حيث يمد الذكاء الاقتصادي صانعي السياسة الخارجية بأدوات تفكيك الأسواق الدولية، ودعم المفاوضات التجارية المعقدة، وتقدير المخاطر السيادية للدول. هذا التكامل الوظيفي يجعل من الذكاء الاقتصادي شرياناً مغذياً للدبلوماسية الاقتصادية المعاصرة، وركيزة لا غنى عنها للدفاع عن المصالح العليا للدولة في الساحة الدولية.²

¹ UNCTAD, *World Investment Report 2023: Investing in Sustainable Energy for All* (Geneva: United Nations Conference on Trade and Development, 2023), p. 45.

² France, Commissariat général du Plan, *Intelligence économique et stratégie des entreprises: Travaux du groupe présidé par Henri Martre* (Paris: La Documentation française, 1994), p. 12.

المطلب الثالث: الذكاء الاقتصادي واليقظة الاستراتيجية: التكامل والاختلاف

أضحت كل من منظمتي الذكاء الاقتصادي واليقظة الإستراتيجية من أهم الأدوات المعرفية التي تعتمد عليها الدول والمؤسسات المعاصرة في مجابهة بيئة دولية تتسم بالتعقيد المتزايد، وتساعد المخاطر الاقتصادية، واحتدام التسابق نحو حيازة التكنولوجيات السيادية الفائقة. ورغم التقارب البيوي الواضح بين المفهومين من حيث ارتكازهما المشترك على تدفق المعلومة وآليات التحليل المتقدمة، إلا أن لكل منهما خصوصية وظيفية ومنهجية تميزه عن الآخر، وبناء على ذلك، فإن الفهم الدقيق لطبيعة العلاقة بينهما، في بعديها التكاملي والاختلافي، يشكل شرط أساسي لبناء منظومة وطنية كفوءة لإدارة المعرفة الإستراتيجية وتوجيه الخيار السيادي¹.

أولاً: الإطار المفاهيمي للذكاء الاقتصادي واليقظة الاستراتيجية

تحدد الملامح النظرية لكلا المفهومين من خلال تفكيك النطاق الإجرائي لكل منهما على النحو الآتي:

- 1. الذكاء الاقتصادي: يختزل هذا المفهوم إجرائياً، تماشياً مع الطروحات التأسيسية للمدرسة الفرنسية، في كونه حزمة الأنشطة المنسقة لجمع ومعالجة، ونشر المعلومة الإستراتيجية المفيدة لخدمة الأهداف الاقتصادية للدولة والمؤسسة².

ويرتكز هذا النسق على أربعة مكونات حركية مترابطة تشمل جمع البيانات من مصادرها المفتوحة والمغلقة، وتكريرها تحليلياً لتحويلها إلى معرفة تكتيكية قابلة للاستثمار، ثم نشرها المرن داخل القنوات المؤسسية الملائمة، بالتوازي مع فرض نظام حماية صارم للأصول

¹ Humbert Lesca and Nicolas Lesca, *Strategic Scanning and Business Intelligence: An Business Approach* (London: ISTE Wiley, 2013), 34.

² [2] Commissariat général du Plan (Rapport Martre), *Intelligence économique et stratégie des entreprises* (Paris: La Documentation française, 1994), 11.

المعلوماتية ضد اختراقات التجسس الصناعي والتهديدات السيبرانية¹. وبذلك، يتجاوز الذكاء الاقتصادي الرصد المجرد ليكون منظومة سيادية لإدارة القوة المعرفية.

• 2. **اليقظة الاستراتيجية:** في المقابل، تتمحور اليقظة الإستراتيجية حول كونها عملية رصد مستمر، منظم، واستباقي للمحيط الخارجي بهدف التقاط "الإشارات الضعيفة" (Signaux Faibles)، واستكشاف الفرص الكامنة والتهديدات الناشئة قبل تشكلها الكامل². ومن هذا التحليل، لا تطرح اليقظة كبديل موضوعي للذكاء الاقتصادي، لكن هي تمثل إحدى آلياته وروافده الاستخباراتية الداعمة، إذ تركز وظيفيا على مراقبة تحولات البيئة الكلية، والتقاط المؤشرات المبكرة، وتحليل الاتجاهات الصاعدة لتغذية التفكير الإستراتيجي وتقليل هوامش عدم اليقين.

ثانيا: مجالات اليقظة الاستراتيجية

تتفرع اليقظة الإستراتيجية إلى مصفوفة من التخصصات الوظيفية التي تتكامل لتغطية المحيط الخارجي حيث تشمل **اليقظة التكنولوجية** المعنية بمتابعة الطفرات الابتكارية والتطورات التقنية، و**اليقظة التنافسية** المستهدفة لتفكيك إستراتيجيات المنافسين وتحركاتهم، جنبا إلى جنب مع **اليقظة السوقية** التي تتابع اتجاهات العرض والطلب وسلوك المستهلكين. ويتسع هذا النطاق ليشمل **اليقظة القانونية** لمراقبة التشريعات والتنظيمات المستحدثة، وصولاً إلى **اليقظة الجيو-اقتصادية** المسؤولة عن رصد التحولات الجيوسياسية الدولية، والتوترات التجارية، والمخاطر السيادية، مما يجعلها أداة حتمية لضمان مرونة التكيف في بيئة شديدة التنافسية³.

ثالثا: نقاط التكامل بين الذكاء الاقتصادي واليقظة الاستراتيجية

¹ Christian Harbulot, dir., *Manuel d'intelligence économique* (Paris: Presses Universitaires de France, 2019), 55.

² Humbert Lesca, *Veille stratégique: Concepts et pratiques* (Paris: Questions de société, 2003), 112.

³ François Jakobiak, *Exemples de veille technologique, concurrentielle et commerciale* (Paris: Éditions d'Organisation, 1988), 18.

تتلاقى المنظومتان في فلك وظيفي موحد يجعل منهما دالة معرفية متكاملة، ويظهر هذا التلاحم البنيوي في عدة أبعاد تضامنية:

حيث يمثل الارتكاز المعلوماتي المشترك وتدفق البيانات من المصادر المتنوعة المادة الخام والمحرك الأساسي لكلا النظامين، واللذين يتقاطعان بدورها عند وحدة الغاية الإستراتيجية المتمثلة في تمكين مراكز القيادة من اتخاذ ترتيبات وإجراءات تفضي إلى خيارات رشيدة قائمة على اليقين.

كما يتجلى هذا الترابط في الاندماج الديناميكي بين التحليل والاستشراف، إذ يتغذى التحليل الإستراتيجي في الذكاء الاقتصادي مباشرة على المعطيات الاستشرافية التي تلتقطها إدارات اليقظة عبر قراءة المستقبل والمؤشرات المبكرة، وهو ما يسهم بشكل مباشر في تحصين المنظومة ضد تقلبات المحيط الإستراتيجي، وتبديد ضبابية الرؤية المستقبلية. وتأسيساً على ذلك، تظل صناعة الميزة التنافسية المستدامة وتأمينها، سواء على مستوى المؤسسة أو في فلك الأمن الاقتصادي للدولة، هي المستهدف الأسمى والنهائي الذي يصب فيه كلا المفهومين¹.

رابعاً: نقاط الاختلاف بين الذكاء الاقتصادي واليقظة الاستراتيجية

رغم التداخل الوظيفي الكثيف، تتمايز المنظومتان عند إخضاعهما لمعايير التفكيك المنهجي، ويوضح الجدول الآتي مصفوفة الفروق الجوهرية بينهما وفقاً لأربعة أبعاد رئيسية².

جدول 1.1: المقارنة المنهجية والأبعاد التمايزية بين الذكاء الاقتصادي واليقظة الاستراتيجية

بعد المقارنة	منظومة الذكاء الاقتصادي	منظومة اليقظة الاستراتيجية
نطاق العمل والشمول	أوسع وأكثر شمولية؛ يتجاوز الرصد ليتضمن المعالجة المعقدة، النشر الموجه، وحماية الأصول الحساسة.	أضيق بؤرة؛ يركز بنيوياً على عمليات الرصد الخارجي، المسح البيئي، والاستكشاف المبكر.

¹ Michael E. Porter, *Competitive Strategy* (New York: Free Press, 1980), 71.

² Humbert Lesca, *Veille stratégique: Concepts et pratiques* (Paris: Questions de société, 2003), 145.

الأفق الزمني	يتعامل مع الأبعاد الزمنية الثلاثة بالتوازي (الماضي التقييمي، الحاضر الإجرائي، والمستقبل التخطيطي).	يتجه أساسا نحو الأفق المستقبلي عبر التركيز على الإشارات الضعيفة والمؤشرات الصاعدة.
مستوى التدخل	يقدم توصيات إستراتيجية مباشرة وتكتيكية ملزمة تدفع المسؤول لاتخاذ موقف أو إجراء فوري وآني.	يقدم نظام تنبيه وتحذير مبكر (Alarm System) يثير الانتباه لوجود تحول دون فرض صيغة القرار.
الترسانة المنهجية والأدوات	يعتمد على أدوات التحليل الكمي والنوعي المعقدة، قواعد البيانات السيادية، ونظم الأمن المعلوماتي الصارم.	تعتمد على تقنيات الرصد المستمر، الخرائط الذهنية، تحليل الاتجاهات العامة، وبناء السيناريوهات البديلة.

المصدر: من إعداد الباحث، بناء على المراجع المستعرضة في هذا البحث، لا سيما: Lesca, Harbulot .

خامسا: أهمية التكامل بين الذكاء الاقتصادي واليقظة الاستراتيجية

اضحى التكامل المنهجي بين المفهومين ضرورة إستراتيجية حتمية، لا سيما بالنسبة للدول والمؤسسات التي تسعى إلى تحصين قدرتها التنافسية وتطوير سياساتها العمومية في مشهد دولي مضطرب. إذ يتجلى هذا التلاحم الوظيفي في قدرة المنظومتين على حماية المصالح الاقتصادية العليا، وترتيب توجهات الدبلوماسية الاقتصادية، فضلا عن مجابهة التهديدات الطارئة المؤثرة في بنية العلاقات الدولية.

وتتقاطع الدراسات الأكاديمية الجزائرية لتؤكد أن ارتقاء المؤسسات الوطنية وتكيفها مع الصدمات العالمية المتسارعة، يظل مشروطا ببناء منظومات يقظة تفاعلية لا تعمل في معزل، بل تدمج عضويا داخل إطار أوسع وأشمل للذكاء الاقتصادي¹، وهو ما يعتبر مدخل أساسي لتحقيق البرامج الهادفة، كتحويل المدن الجزائرية إلى أقاليم اقتصادية ذكية ضمن الرؤى الإستراتيجية المستدامة الممتدة لعام 2030².

¹ عبد السلام مخلوفي وأسماء عياط، "الذكاء الاقتصادي كوسيلة لإنجاح عمل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، مج. 5، ع. 10 (ديسمبر 2018): 85.

² عبد الغني بن طلحة وفارس ركيمة، "السياسات الوطنية للذكاء الاقتصادي وأثرها على تحول المدن الجزائرية إلى أقاليم ذكية: رؤية 2030"، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة 9، ع. 2 (2025)، ص62.

خاتمة المبحث الثاني

بناء على العرض المفاهيمي الذي سبق، يتأكد لنا أن الذكاء الاقتصادي قد تجاوز طابعه التقني الضيق المتمثل في مجرد الحيازة المجردة للبيانات، ليرتقي إلى مصاف المنظومات الإستراتيجية السيادية التي تدير المعرفة عبر دورة ديناميكية من الجمع، والتحليل التفسيري، والنشر الموجه، والحماية الصارمة. وقد جاء هذا التطور المفاهيمي استجابة حتمية لتصاعد حدة المنافسة الجيو اقتصادية وتنامي الوزن الاستراتيجي للتكنولوجيا، قبل أن يشهد مأسسته الحقيقية مع التجربة الفرنسية (تقرير مارتري)، ليمتد تأثيره لاحقا في الأدبيات الدولية بوصفه الآلية الأنجع لترشيد الخيارات وانتقاء البدائل المتاحة.

كما أبرز التحليل أن فعالية هذه المنظومة تتجلى في وظائفها المتعددة، فهي تمثل رافعة لتصويب القرار الاقتصادي، ومحس حساس لاستشراف التحولات الهيكلية، ودرع لحماية الأصول الوطنية فضلا عن كونها شريانا مغذي للفعل الدبلوماسي في الخارج. وتكمن قيمة الذكاء الاقتصادي في قدرته التفكيرية على تكرير المعلومة الخام وتحويلها إلى ميزة تنافسية تقلص مساحات عدم اليقين وتحصن تموقع الدولة.

أما اليقظة الإستراتيجية، فقد أثبتت المعالجة المنهجية أنها "رادار استكشافي" لا غنى عنه ضمن النسق العام للذكاء الاقتصادي، إذ تضطلع بمهام الرصد الخارجي، والتقاط الإشارات الضعيفة، وتتبع مسارات التغيير المستقبلية، ولا تعد مفهوما موازيا أو بديلا.

ورغم التمايز المنهجي بين المفهومين من حيث اتساع النطاق وطبيعة التدخل، فإن صهرهما معا في إطار واحد يظل الشرط الأساسي الذي يكسب الدولة والمؤسسة قدرة حقيقية على الاستباق، ودرء المخاطر، وبناء عقيدة اقتصادية هجومية ودفاعية محكمة.

الفصل الثاني

التجارب الدولية في تطوير الذكاء
الاقتصادي ودعم اتخاذ القرار
الاقتصادي

II. الفصل الثاني: التجارب الدولية في تطوير الذكاء الاقتصادي والدروس المقارنة

تكتسب التجارب الدولية في مجال الذكاء الاقتصادي أهمية خاصة لأنها تكشف أن بناء هذا الأخير لا يرتبط بتوفر المعطيات وحدها، لكن بوجود رؤية استراتيجية، وهياكل منسقة، وقدرة على الربط بين الدولة والمؤسسات والبحث العلمي. وقد طورت دول عديدة نماذج مختلفة في هذا المجال، بعضها اعتمد مقاربات مركزية تقودها الدولة، وبعضها الآخر قام على شبكات صناعية وبحثية أكثر لامركزية غير أن القاسم المشترك بينها جميعا يتمثل في اعتبار المعلومة الاقتصادية موردا منظما يدخل في صميم السياسات الاقتصادية طويلة المدى.

وفي ضوء ما سبق بيانه، تنصرف القراءة المقارنة هنا إلى تحليل عدد من النماذج الأوروبية والآسيوية لا بغرض نقلها كما هي، لكن لاستخلاص المبادئ التي قامت عليها، وفهم الشروط التي سمحت لها ببناء منظومات أكثر فعالية في التعامل مع المعلومة الاقتصادية. كما تكتسي هذه المقارنة أهمية منهجية لأنها تساعد على تمييز ما هو قابل للاستلham في السياقات الوطنية، وما يرتبط بخصوصيات تاريخية ومؤسسية لا يمكن فصلها عن بيئاتها الأصلية.

ويتم تناول هذه التجارب عبر مستويين مترابطين: الأول يتعلق بالنماذج الأوروبية التي أبرزت أدوار الدولة، والصناعة، والبحث، والثاني يفتح على النماذج الآسيوية التي ارتبط فيها الذكاء الاقتصادي ارتباطا أوثق بالسياسات الصناعية والتكنولوجية طويلة المدى.

1. المبحث الأول: النماذج الأوروبية في تطوير الذكاء الاقتصادي

تقدم التجارب الأوروبية في الذكاء الاقتصادي نماذج متباينة من حيث درجة حضور الدولة، وطبيعة العلاقة بين القطاعين العام والخاص، ومكانة البحث العلمي والتكنولوجيا في بناء جاهزية الارتقاء بمكانة الاقتصاد ضمن الترتيب الدولي. فبعض هذه النماذج اتجه إلى بناء أطر مؤسسية واضحة تقودها الدولة، في حين اعتمد بعضها الآخر على شبكات صناعية وبحثية أكثر استقلالا وتداخلا مع منطق السوق والابتكار¹.

وتنبع أهمية هذه النماذج من كونها تكشف أن الذكاء الاقتصادي لا يتخذ شكلا واحدا، انما يتشكل بحسب طبيعة الاقتصاد الوطني، ودرجة نضج المؤسسات، والثقافة التنظيمية التي تحكم العلاقة بين المعرفة والقرار والمصلحة الاقتصادية. ولهذا ينظر إلى هذه التجارب باعتبارها حقولا مقارنة تساعد على فهم المبادئ التي يقوم عليها النجاح المؤسسي في هذا المجال مثل التنسيق، وحماية المعلومة وتأمين البحث، واستثمار المعرفة لتنويع مؤهلات الدولة داخل النظام الاقتصادي الدولي وليس بوصفها وصفات جاهزة.

¹ Christian Harbulot, dir., *Manuel d'intelligence économique* (Paris: Presses Universitaires de France, 2019), p65.

المطلب الأول: التجربة الفرنسية: النموذج المؤسسي للذكاء الاقتصادي.

تعد التجربة الفرنسية من أكثر التجارب حضورا في أدبيات الذكاء الاقتصادي، لأنها أسهمت في نقله من مستوى الممارسات الجزئية داخل المؤسسات إلى مستوى التصور الوطني المنظم. وقد اكتسب هذا المسار أهميته من كونه لم يربط المعلومة الاقتصادية بالنشاط الاقتصادي فحسب، وإنما جعلها جزءا من السياسات العمومية المرتبطة بحماية المصالح الوطنية، وتوجيه الفعل الاقتصادي، وبناء القدرة على المواجهة في بيئة دولية متحولة.

ومن هنا تبرز فريدة الحالة الفرنسية، لا لأنها قدمت أول استعمال للمفهوم، بل لأنها صاغت له إطارا مؤسساتيا واضحا، وأدرجته ضمن رؤية أوسع تتداخل فيها الدولة والاقتصاد والأمن والمعرفة. ولذلك تمثل التجربة الفرنسية مدخلا مناسباً لفهم كيف يمكن أن يتحول الذكاء الاقتصادي إلى سياسة منظمة، لا مجرد نشاط معلوماتي متفرق. وقد شكل تقرير مارتر سنة 1994، لحظة تأسيسية في هذا المسار، إذ ربط بين المعلومة الاستراتيجية، وتنافسية المؤسسات، وحماية المصالح الاقتصادية الوطنية¹.

أولاً: السياق العام لنشأة الذكاء الاقتصادي في فرنسا

تبلور الاهتمام الفرنسي بالذكاء الاقتصادي في مرحلة تزايد فيها الإدراك بأن الحضور الدولي للدول لم يعد يدار فقط عبر أدوات السياسة والدفاع التقليدية، ولكنه أصبح يرتبط بدرجة متزايدة بالقدرة على التحكم في المعلومة الاقتصادية وحمايتها واستثمارها. وقد ساهمت نهاية الحرب الباردة، وتوسع الأسواق، وتساعد السباق الصناعي والتكنولوجي، في دفع الدولة الفرنسية إلى إعادة النظر في موقع المعلومة داخل سياساتها الاقتصادية والاستراتيجية.

¹ Henri Martre, *Intelligence économique et stratégie des entreprises*, Paris, Commissariat général du Plan, La Documentation française, 1994, p. 15.

ولم يعد ينظر إلى المعرفة الاقتصادية باعتبارها معطى مساعدا للنشاط الاقتصادي فحسب، لكن بوصفها عنصر حيوي يدخل في حماية المصالح الوطنية وتعزيز موقع المؤسسات الفرنسية في البيئة الدولية. ومن هنا بدأ الاهتمام الفرنسي يتجه نحو بناء تصور أكثر تنظيماً للذكاء الاقتصادي، يجمع بين الرصد، والتحليل، والحماية، والتنسيق بين الفاعلين العموميين والخواص، حيث أيقنت القيادة الفرنسية أن مجالات المنافسة المعاصرة أضحت ذات طبيعة اقتصادية-معلوماتية بالدرجة الأولى¹.

ثانياً: تقرير مارتر 1994: نقطة الانطلاق

يعد تقرير مارتر (Rapport Martre) الصادر عن المفوضية العامة للتخطيط سنة 1994 الوثيقة التأسيسية للذكاء الاقتصادي في فرنسا، وقد قدم تعريفاً شاملاً للمفهوم باعتباره: "مجموعة الأنشطة المنسقة لجمع، معالجة، ونشر المعلومات الاستراتيجية بهدف دعم تنافسية المؤسسات والدولة"².

ولم تقتصر القيمة المنهجية للتقرير على وضع التعريف لكنها امتدت لتشمل حزمة من التوصيات الهيكلية، حيث دعا إلى ضرورة إنشاء هياكل وطنية متخصصة تضمن تنسيق الأدوار بين أجهزة الدولة والقطاع الخاص، مع التركيز على تطوير قدرات التحليل الاستراتيجي وحماية الأصول المعلوماتية الحساسة، وإدماج هذه الآليات كعنصر رئيسي في صياغة السياسات العمومية.

وتكمن أهمية التقرير في أنه نقل الذكاء الاقتصادي من أداة تقنية لجمع البيانات، إلى منظومة سيادية تجمع بين الرصد، والتحليل، والتأثير في البيئة الاقتصادية الدولية.

ثالثاً: الهيكلية المؤسسية للذكاء الاقتصادي في فرنسا

تتجلى قوة النموذج الفرنسي في مرونته التنظيمية التي تضمن تداخل وتكامل ثلاثة مستويات وظيفية رئيسية:

¹ Secrétariat Général de la Défense et de la Sécurité Nationale (SGDSN), *Dispositif national de sécurité économique*, Paris, 2014, p. 05.

² Bernard Carayon, *Intelligence économique, compétitivité et cohésion sociale*, Paris, La Documentation française, 2003, p.15.

1. المستوى الحكومي (السيادي): وتقوده الأمانة العامة للدفاع والأمن القومي (SGDSN)، بالتنسيق مع وزارتي الاقتصاد والمالية، والشؤون الخارجية، والوكالة الوطنية للأمن السيبراني (ANSSI). وتتولى هذه الكتلة الوزارية رسم السياسات العليا لحماية الأصول الاستراتيجية ومراقبة التهديدات الاقتصادية العابرة للحدود.
2. المستوى الاقتصادي (التنفيذي): ويمثله الفاعلون الميدانيون من شركات كبرى وغرف التجارة والصناعة، والاتحادات المهنية، ومراكز التحليل الاقتصادي التي تحول التوجهات السيادية إلى ممارسات تنافسية في السوق.
3. المستوى العلمي والأكاديمي (المعرفي): ويضم الجامعات، ومراكز البحث، والمعاهد المتخصصة التي تضطلع بمهام إنتاج المعرفة، وتطوير أدوات التحليل، وتكوين العنصر البشري المؤهل لإدارة هذه المنظومة.

رابعاً: أدوات الذكاء الاقتصادي في التجربة الفرنسية

بناء على هذه الهيكلية الثلاثية، تتكامل ترسانة الأدوات الفرنسية لتشمل أربعة محاور حاكمية:

- اليقظة الإستراتيجية بمختلف فروعها، - الأمن الاقتصادي الوقائي، - دعم التنافسية الصناعية في الأسواق الخارجية، - والدبلوماسية الاقتصادية النشطة.

وتؤكد هذه الأدوات في مجموعها أن الذكاء الاقتصادي في فرنسا لا ينحصر في البعد الاستعلاماتي لكن هو آلية مؤسسية لإدارة القوة والفاعلية الاقتصادية للدولة.

خامساً: دلالات التجربة الفرنسية

تكشف التجربة الفرنسية أن الذكاء الاقتصادي يكتسب فعاليته المؤسسية عندما يدرج ضمن رؤية وطنية واضحة، ولا يترك في حدود الممارسات المعزولة داخل المؤسسات، فالقيمة الأساسية لهذا

النموذج تتمثل في قدرته على الربط البيوي بين تدفق المعلومة الاقتصادية، وحماية المصالح الإستراتيجية، وتوجيه الفعل التنموي في إطار تنسيقي تقوده الدولة وتشارك فيه قوى السوق، وليس فقط في بناء هياكل قطاعية.

كما تظهر هذه التجربة أن نجاح الذكاء الاقتصادي يقوم على جودة التنسيق الشبكي بين أجهزة الدولة، والمؤسسات الاقتصادية، ومراكز البحث العلمي، بالإضافة إلى تفعيل آليات الأمن الاقتصادي الوقائي وسياسات الأمن الرقمي، ولا يقتصر على التجميع الكمي للمعطيات.

ووفق ما سبق فإن الدرس الفرنسي الأبرز يتمثل في تحويل الذكاء الاقتصادي من مجرد وظيفة تقنية ظرفية إلى ثقافة تنظيمية مستدامة تحكم التعامل مع المعرفة الاقتصادية.

وتتجسد الحصيلة الإستراتيجية لهذه التجربة في عدة أبعاد هيكلية أسهمت في صياغة الميزة التنافسية لفرنسا، ومن أبرزها:

- . **تمكين التنافسية واثمين الابتكار:** حيث أسهمت المنظومة في دعم التموقع الدولي للشركات الفرنسية في الأسواق العالمية عبر توفير البيانات التنافسية الدقيقة، وحماية براءات الاختراع الوطنية، وتحفيز مشاريع البحث والتطوير الصناعي.
- . **مأسسة الأمن الاقتصادي الحمائي:** نجحت التجربة في بناء جدار أمني دفاعي لحماية المعلومات الحساسة والأصول اللامادية للمؤسسات ضد التجسس الصناعي والاختراقات السيبرانية، مع رصد محاولات الاستحواذ الأجنبي على القطاعات السيادية¹.
- . **ترشيد القرار التفاوضي للدولة:** أدى الارتكاز على تقارير الذكاء الاقتصادي إلى تحسين القدرة التفاوضية للدبلوماسية الاقتصادية الفرنسية في المحافل الدولية، وإدارة النزاعات التجارية بناءً على قراءة استشرافية دقيقة لاتجاهات الأسواق ومواقف الفاعلين الدوليين.

¹ Christian Harbulot, *Le Manuel de l'Intelligence Économique: Comprendre la guerre économique*, Paris, Presses Universitaires de France (PUF), 2019, p 142.

المطلب الثاني: التجربة الألمانية ومقاربة الاتحاد الأوروبي في الذكاء الاقتصادي

تمثل التجربة الألمانية والمقاربة الجماعية للاتحاد الأوروبي نموذجا مغايرا للنموذج الفرنسي المركزي في إدارة الذكاء الاقتصادي، إذ لا تتأسس الحالة الألمانية على جهاز حكومي موحد أو معلن، لكنها تتجسد كـ "ممارسة موزعة" ومدججة بنيويا ضمن شبكة واسعة النطاق تضم الفاعلين الصناعيين ومراكز البحث العلمي، والهيئات العمومية، والغرف التجارية. وتشتغل هذه الشبكة التنسيقية في فلك ثقافة اقتصادية راسخة تتمحور حول تحفيز الابتكار، وحماية التكنولوجيا الفائقة، وتعزيز القدرات الإنتاجية للمؤسسات، مما يجعل المعلومة الاقتصادية موردا حيويا يدار عبر التشبيك المؤسسي والتكامل الوثيق بين المعرفة الصناعية ومخرجات البحث والتطوير¹.

أما على مستوى الاتحاد الأوروبي، فقد تطور الذكاء الاقتصادي في إطار مؤسساتي مشترك يرتبط ارتباطا وثيقا بمتطلبات الأمن الاقتصادي والقانوني، حيث يركز هذا التوجه الجماعي على تحصين السوق الداخلية، وتأمين سلاسل الإمداد الحيوية ضد الصدمات، ومواجهة التهديدات السيبرانية المتنامية، فضلا عن دعم التنافسية في مواجهة المخاطر الجيو-اقتصادية العالمية. وبذلك، تقدم المقاربتان الألمانية والأوروبية رؤية إستراتيجية تتجاوز منطق المركزية الإدارية لتعتمد على حوكمة الشبكات وتوظيف الأطر التنظيمية لحماية الابتكار وتموقع القارة في الاقتصاد الدولي².

أولا: التجربة الألمانية في الذكاء الاقتصادي

1. السياق العام للنموذج الألماني

تتأسس التجربة الألمانية في الذكاء الاقتصادي على مقومات بنيوية نابعة من صلابة الاقتصاد الإنتاجي القائم على التصنيع الكثيف والتصدير، وتكثيف الاستثمار في مجالات البحث والتطوير. ويتميز هذا التوجه بوجود نموذج تعاوني وثيق وعضوي بين الأجهزة الحكومية والقطاع الخاص، حيث

¹ Christian Harbulot, *La machine de guerre économique allemande*, Paris, Éditions Ellipses, 2019, p. 45.

² European Commission, *Joint Communication on the European Economic Security Strategy*, Brussels, COM(2023) 20 final, p. 11.

لم يتكون الذكاء الاقتصادي في ألمانيا عبر مراسيم سياسية أو أجهزة استخباراتية فوقية كما هو الحال في النموذج الفرنسي، لأنه نشأ كجزء لا يتجزأ من الثقافة التنظيمية والصناعية للشركات الألمانية. ويمثل هذا التداخل بين المعرفة التقنية والقرار التجاري المحرك الأساسي لتعزيز التنافسية الدولية وتحسين الريادة التكنولوجية للاقتصاد الألماني في الأسواق العالمية¹.

2. الهيكلة المؤسسية للذكاء الاقتصادي في ألمانيا

يتجسد التمايز المنهجي لألمانيا في اعتمادها على بنية لامركزية شبكية (Network Model) تضمن التدفق السلس للمعلومات الإستراتيجية وحماية الابتكار عبر ثلاثة مستويات تفاعلية:

. **المستوى الحكومي والسيادي:** وتقوده الوزارة الاتحادية للاقتصاد وحماية المناخ (BMWK) بالتعاون مع وزارة الداخلية، بالإضافة إلى الدور المحوري للمكتب الفيدرالي لأمن المعلومات (BSI) وتتولى هذه الهيئات وضع الأطر القانونية لحماية البنية التحتية الرقمية الحيوية، ومراقبة تدفقات الاستثمار الأجنبي الموجهة نحو القطاعات الحساسة، ودرء مخاطر التجسس الصناعي الرقمي².

. **المستوى المعرفي والتطبيقي:** وتمثله شبكات المعاهد العلمية الكبرى، وفي مقدمتها "جمعية فراونهورف (Fraunhofer-Gesellschaft) " المتخصصة في البحث التطبيقي، و"جمعية ماكس بلانك (Max-Planck-Gesellschaft) ". وتعمل هذه المؤسسات كحلقات وصل إستراتيجية لنقل المعرفة من الفلك الأكاديمي إلى خطوط الإنتاج الصناعي، متولية مهام الاستشراف التكنولوجي المبكر.

. **المستوى الصناعي والتجاري:** ويشمل المجموعات الصناعية الكبرى مثل Siemens و Bosch و Volkswagen، والتي تمتلك وحدات داخلية متطورة لليقظة التنافسية وتحليل الأسواق. ويمتد عبر شبكة الغرف التجارية والصناعية الألمانية (DIHK) في الخارج، والتي

¹ Christian Harbulot, *La machine de guerre économique allemande*, Paris, Éditions Ellipses, 2019, p. 45....

² Bundesamt für Sicherheit in der Informationstechnik (BSI), *The State of IT Security in Germany*, Bonn, BSI Publications, 2024, p. 34.

تلعب دور "مجسات رصد" عالمية تدعم التوسع الاقتصادي للأعمال الألمانية. ولا يقتصر هذا المستوى حصراً على الشركات العملاقة.

3. آليات وأدوات الذكاء الاقتصادي الألماني

ترتكز الترسانة الإجرائية للنموذج الألماني على تفعيل منظومات اليقظة التكنولوجية الصارمة، لا سيما في القطاعات الإستراتيجية الناشئة مثل الذكاء الاصطناعي، الأنظمة الروبوتية، وتقنيات الطاقات المتجددة المعقدة. وإلى جانب الرصد الاستباقي، تولي آليات هذا النسق أهمية قصوى للأمن الاقتصادي الحمائي عبر تشفير البيانات الصناعية وحماية براءات الاختراع والملكية الفكرية من القرصنة الدولية¹.

وتكمن القوة الحقيقية لهذه الأدوات في شموليتها؛ حيث وضعت الدولة الألمانية برامج دعم متخصصة تتيح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمعروفة بـ (Mittelstand) والتي تشكل عصب الاقتصاد الألماني، الوصول المرن إلى معطيات اليقظة الإستراتيجية ونظم الإنذار المبكر، مما يضمن استدامتها تقدمها في بيئة دولية مضطربة.

ثانياً: التجربة الأوروبية في الذكاء الاقتصادي.

1. الإطار العام للاتحاد الأوروبي

تتأسس المقاربة الأوروبية في الذكاء الاقتصادي على منطق حمائي جماعي يتجاوز الأطر السيادية الفردية للدول الأعضاء، ليتحرك في فلك حماية السوق المشتركة وتعزيز القدرات الصناعية الموحدة. ولا تتمحور هذه العقيدة حول بناء جهاز استخباراتي موحد، لكنها تظهر عبر التداخل العضوي للسياسات التجارية، والرقمية، والأمنية، وذلك بهدف تحقيق "الاستقلالية الإستراتيجية والتكنولوجية"

¹ Fraunhofer-Gesellschaft, *Fraunhofer Symposium: Technology Foresight and Industrial Innovation*, Munich, Fraunhofer Verlag, 2023, p. 114.

للتكتل، والحد من مخاطر التبعية الاقتصادية الخارجية في القطاعات الحيوية، فضلاً عن تحصين الفضاء الأوروبي ضد الضغوط والنزاعات التجارية والتهديدات السيبرانية العابرة للحدود¹.

2. الخارطة المؤسسية للذكاء الاقتصادي الأوروبي

تتوزع الوظائف التنفيذية والاستشارية للذكاء الاقتصادي داخل الاتحاد الأوروبي عبر شبكة مؤسسية متعددة المستويات، تضمن الربط بين التوجيه السياسي، والأمن الرقمي، والبحث العلمي، وتبرز معالمها في:

- **المفوضية الأوروبية:** (European Commission) وتتولى الإشراف على إنفاذ قوانين المنافسة العادلة، ومراقبة الاندماجات والاستثمارات الأجنبية المشبوهة داخل السوق الموحدة.
- **مركز البحوث المشترك:** (JRC) ويمثل الذراع العلمي والاستشاري للتكتل، حيث يضطلع بمهام الرصد التكنولوجي المبكر وتقديم التحليلات القائمة على البيانات لدعم القرار الأوروبي.
- **الوكالة الأوروبية للأمن السيبراني:** (ENISA) وتهدف إلى بناء جدار دفاعي رقمي يحمي سلاسل الإمداد وشبكات المعلومات الحساسة للمؤسسات الحيوية الأوروبية².

3. الآليات الأداتية للمنظومة الأوروبية المشتركة

تترجم هذه الهيكلية أدواتها إجرائياً عبر مسارين متكاملين: **المسار الهجومي التنافسي**، ويقوده برنامج التمويل الضخم (Horizon Europe) لدعم الابتكار الجذري والمشاريع البحثية الناشئة لضمان الريادة المعرفية؛ و**المسار الدفاعي الوقائي**، الذي يركز على تفعيل آليات اليقظة الاستراتيجية

¹ European Commission, A New Industrial Strategy for Europe, Brussels, COM(2020) 102 final, p. 0..

² European Union Agency for Cybersecurity (ENISA), ENISA Threat Landscape: Cyber Threats and Economic Security, Athens, ENISA Publications, 2023, p.48.

الشاملة لضمان مرونة سلاسل التوريد ضد الأزمات الحيوية، وتطبيق قواعد صارمة لحماية الملكية الفكرية والبيانات الحساسة من الاختراقات التنافسية الدولية¹.

4. القراءة المقارنة والدروس المستخلصة (الألماني والأوروبي)

تكشف المقارنة التحليلية بين البيئة الصناعية الألمانية والمقاربة الجماعية للاتحاد الأوروبي عن حقيقة منهجية مفادها: أن كفاءة الذكاء الاقتصادي يمكن أن تبلغ غاياتها الإستراتيجية عبر حوكمة الشبكات والتفاعل المرن بين قوى السوق، والمراكز الأكاديمية، والأطر التنظيمية ولا تشتت بالضرورة نموذجاً مركزياً أو جهازاً سيادياً واحداً.

وتكمن القيمة المضافة لهذا النموذج التكاملي في قدرته على صهر الابتكار، واليقظة الرقمية، والأمن الاقتصادي في قالب واحد. وهو ما يقدم للدول النامية، والسياق الوطني على وجه الخصوص دروساً بالغة الأهمية ترتبط بآليات التنسيق الأفقي، وتأمين المعرفة، وبناء النظم البيئية الحمائية، بدلاً من السقوط في فخ محاولة استنساخ النماذج الدولية دون مراعاة الخصوصيات التاريخية والمؤسسية للبيئة المحلية.

¹ European Commission, *Horizon Europe: First Strategic Plan 2021-2024*, Luxembourg, Publications Office of the European Union, 2021, p. 26.

المطلب الثالث: الدروس المقارنة المستخلصة للدول النامية من التجارب الأوروبية

تكشف التجارب الأوروبية أن بناء منظومة فعالة للذكاء الاقتصادي يرتبط بوجود رؤية وطنية، وأطر قانونية وتنظيمية، وكفاءات بشرية، وشبكات تنسيق بين الدولة والقطاع الخاص والبحث العلمي وليس بتوفر البيانات فقط. وتكتسي هذه الدروس أهمية خاصة بالنسبة للدول النامية، التي غالبا ما تمتلك مؤسسات متعددة لكنها تعاني من ضعف التنسيق وتشتت المعلومة ومحدودية.

أولا: مركزية الدولة في توجيه المنظومة

تكشف التجربة الفرنسية، التي تعد النموذج الأكثر اكتمالا في أوروبا، عن الدور المحوري للدولة في وضع الإطار الاستراتيجي للذكاء الاقتصادي، سواء من خلال تحديد الأولويات الوطنية أو عبر إنشاء هياكل تنسيق عليا مثل المفوضية العامة للتخطيط سابقا، ثم الأمانة العامة للدفاع والأمن القومي لاحقا¹.

هذا الدور لا يعني احتكار الدولة للمعلومة، لكن قدرتها على تنظيم التجاوب بين الفاعلين (مؤسسات، شركات، جامعات، مراكز بحث) ضمن رؤية وطنية موحدة.

بالنسبة للدول النامية، يعد غياب هذا التنسيق أحد أهم العوائق البنيوية، إذ غالبا ما تعمل المؤسسات في جزر منفصلة، مما يضعف القدرة على إنتاج معلومة استراتيجية قابلة للاستثمار.

ثانيا: أهمية الإطار القانوني والتنظيمي.

تظهر التجربة الألمانية أن نجاح الذكاء الاقتصادي يرتبط بوجود إطار قانوني واضح يحكم حماية المعلومة، تبادلها، واستعمالها في السياق الاقتصادي².

¹ Harbulot, Christian. *La machine de guerre économique*. Paris: Éditions Economica, 2011.

² Besson, Benoît, and Jean-Claude Possin. *Intelligence économique et stratégie*. Paris: Dunod, 2017.

فالقوانين المتعلقة بحماية البيانات، المنافسة، ومحاربة التجسس الصناعي تشكل أساسا لضمان بيئة آمنة لتداول المعلومة. ويتعلق الأمر أيضا بحماية الأسرار الصناعية والتجارية والمعارف التقنية ذات القيمة الاستراتيجية، ولا يقتصر فقط على حماية البيانات الشخصية.

أما في الدول النامية، فإن ضعف التشريعات أو عدم تحديثها يحد من قدرة المؤسسات على تبادل البيانات، ويجعلها عرضة لمخاطر الاختراق أو سوء الاستخدام، مما يعيق بناء منظومة ذكاء اقتصادي فعالة.

ثالثا: الاستثمار في رأس المال البشري.

تجمع التجارب الأوروبية على أن الذكاء الاقتصادي هو قبل كل شيء مهارات بشرية تشمل التحليل، الاستشراف، إدارة المخاطر، وفهم ديناميكيات الأسواق وليس مجرد أدوات تقنية¹.

وقد اعتمدت فرنسا وألمانيا برامج تكوين متخصصة داخل الجامعات والمدارس العليا، إضافة إلى إدماج مهارات التحليل الاقتصادي واليقظة وحماية المعلومة في تكوين الفاعلين المساهمين في صياغة المسارات الاقتصادية والدبلوماسية.

بالنسبة للدول النامية، يمثل ضعف التكوين المتخصص أحد أبرز التحديات، إذ غالبا ما يحتزل الذكاء الاقتصادي في جمع المعلومات دون تحليلها أو تحويلها إلى معرفة استراتيجية.

¹ Martre, Henri. *Intelligence économique et stratégie des entreprises*. Paris: La Documentation Française, 1994.

رابعاً: الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

تظهر التجارب الأوروبية أهمية التكامل بين الدولة والمؤسسات الاقتصادية، حيث تلعب الشركات دوراً رئيسياً في تغذية المنظومة بالمعلومات الميدانية، بينما توفر الدولة الإطار التنظيمي والدعم الاستراتيجي¹.

في المقابل، تعاني الدول النامية من فجوة ثقة بين القطاعين، إضافة إلى ضعف ثقافة تبادل المعلومات، مما يحد من فعالية أي منظومة وطنية للذكاء الاقتصادي.

خامساً: البعد الدولي واستشراف المخاطر.

تبين التجربة الأوروبية أن الذكاء الاقتصادي لا يقتصر على البيئة الداخلية، لكنه يشمل مراقبة الأحداث الدولية، التنافسية العالمية، المخاطر الجيو-اقتصادية، والفرص الاستثمارية².

وقد طورت فرنسا وألمانيا آليات متقدمة للاستشراف، تعتمد على شبكات دبلوماسية وتجارية واسعة، إضافة إلى مراكز بحث متخصصة.

بالنسبة للدول النامية، يعد ضعف القدرات الاستشرافية أحد أهم نقاط الضعف، خاصة في ظل محدودية حضورها الدبلوماسي والاقتصادي في الخارج.

سادساً: قابلية التكيف مع السياق المحلي.

رغم أهمية التجارب الأوروبية، إلا أن نقلها كما هي إلى الدول النامية غير ممكن، لأن نجاح الذكاء الاقتصادي مرتبط بخصائص كل دولة:

¹ Baumard, Philippe. *Stratégie et surveillance des environnements concurrentiels*. Paris: Masson, 1991.

² Choo, Chun Wei. *Information Management for the Intelligent Organization*. Oxford: Oxford University Press, 2002.

✓ مستوى التطور الاقتصادي،

✓ طبيعة النظام السياسي،

✓ قدرات المؤسسات،

✓ الثقافة التنظيمية،

✓ البنية التكنولوجية.

رغم الأهمية الكبيرة للتجارب الأوروبية، إلا أن الاستفادة منها لا تعني نقلها بشكل آلي، لأن كل نموذج نشأ داخل بيئة مؤسسية واقتصادية وتاريخية خاصة. ومن ثم، فإن الدرس الأهم بالنسبة للدول النامية يتمثل في استيعاب المبادئ التي قامت عليها، ثم إعادة صياغتها بما ينسجم مع قدرات المؤسسات المحلية، وطبيعة الاقتصاد، والثقافة التنظيمية، ومستوى التطور التكنولوجي، دون استنساخ الهياكل ذاتها.

خلاصة المطلب

تظهر التجارب الأوروبية أن الذكاء الاقتصادي مشروع مؤسسي ومعرفي متكامل، يتطلب إرادة سياسية، إطارا قانونيا واضحا، تنسيقا بين الفاعلين، تكوينا متخصصا، وحماية للمعلومة الاقتصادية. وتفيد هذه الدروس الدول النامية في إدراك أن بناء منظومة وطنية للذكاء الاقتصادي يتحقق من خلال تنظيم العلاقة بين الدولة والمؤسسات والقطاع الخاص والبحث العلمي، دون ان يكون بمجرد إنشاء هياكل جديدة.

وتبقى أهم دلالة مستخلصة للجزائر خاصة هي أن النماذج الأوروبية لا تنقل كما هي، لكن تستثمر كمبادئ عامة قابلة للتكيف مع السياقات الوطنية، وفق مستوى تطور المؤسسات، وطبيعة الاقتصاد، والقدرات البشرية والتكنولوجية المتاحة.

خلاصة المبحث الأول

كشف النماذج الأوروبية أن الذكاء الاقتصادي يتنوع بحسب طبيعة الدولة، ودرجة نضج مؤسساتها وموقع الصناعة والبحث في بنيتها الاقتصادية ولا يتخذ شكلا واحدا. فقد أبرزت الحالة الفرنسية أهمية الإطار الوطني المنظم ودور الدولة في التنسيق والتوجيه، في حين أظهرت الحالة الألمانية قيمة النموذج الشبكي الذي يقوم على البحث التطبيقي، والابتكار الصناعي، وحماية المعرفة التقنية. أما المقاربة الأوروبية الجماعية، فقد بينت أن التعامل مع المعلومة الاقتصادية يمكن أن يدرج ضمن رؤية أوسع تربط السوق، والبحث، والأمن الرقمي، والقدرة الصناعية.

وتكمن أهمية هذه النماذج في القاعدة المشتركة التي تجمعها، والمتمثلة في تنظيم العلاقة بين المعرفة الاقتصادية، والحماية، والتنسيق، وبناء القدرات، بالرغم من اختلاف هياكلها. كما تظهر المقارنة أن الدول النامية لا تحتاج إلى استنساخ هذه النماذج، بقدر ما تحتاج إلى فهم المبادئ التي سمحت لها بالعمل بانتظام وفعالية، ثم إعادة صياغتها بما ينسجم مع أوضاعها المؤسسية والاقتصادية.

ومن هذا المنطلق، تفتح النماذج الأوروبية المجال للانتقال إلى فضاءات أخرى تختلف في السياق والمرتكزات، لكنها تشترك في كونها طورت صيغا خاصة للتعامل مع المعلومة والابتكار والسياسات الاقتصادية طويلة المدى. وهو ما يبرر الانتقال إلى دراسة النماذج الآسيوية، بوصفها تجارب أخرى تغني القراءة المقارنة وتوسع أفق فهم الذكاء الاقتصادي خارج السياق الأوروبي.

2. المبحث الثاني: النماذج الآسيوية في تطوير الذكاء الاقتصادي

شهدت القارة الآسيوية منذ سبعينيات القرن الماضي تحولات اقتصادية عميقة، مكنتها من الانتقال من نماذج صناعية تقليدية إلى اقتصادات قائمة على التكنولوجيا والمعرفة، وهو ما جعلها من أكثر المناطق ديناميكية في تطوير منظومات الذكاء الاقتصادي¹. لأنها لا تكتفي بجعله أداة لمتابعة الأسواق أو جمع المعطيات، لكن تربطه بمشروع تنموي وصناعي طويل المدى.

ويظهر ذلك بوضوح في تجارب اليابان، والصين، وكوريا الجنوبية، حيث ارتبط التعامل مع المعلومة الاقتصادية والتكنولوجية بالبحث، والابتكار، والتخطيط، ودعم القدرات الصناعية، ضمن مسارات مؤسسية حافظت على استمراريتها عبر الزمن.

وتنبع أهمية هذه النماذج من أنها تكشف كيف يمكن للذكاء الاقتصادي أن يتحول إلى رافعة معرفية تخدم بناء الصناعة، وتوجيه التكنولوجيا، وتحسين موقع الدولة في الاقتصاد العالمي. ولذلك لا تقتصر قيمة هذه التجارب على نتائجها الاقتصادية، لكنها تمتد إلى ما تقدمه من دروس تتعلق بانتظام العلاقة بين الدولة، ومراكز البحث، والمؤسسات الإنتاجية، وبقدرة هذه العلاقة على تحويل المعرفة إلى مورد منظم داخل السياسات العامة.

¹ OECD. *Economic Outlook for Southeast Asia, China and India 2022*. Paris: OECD Publishing, 2022, p. 14.

المطلب الأول: التجربة اليابانية

تعد اليابان من أكثر الحالات دلالة في دراسة الذكاء الاقتصادي، لأن بناءه فيها يرتبط بمسار طويل جمع بين الدولة، والصناعة، والبحث العلمي، والثقافة التنظيمية للمؤسسات اليابانية¹ وليس كإجراء تقني معزول. وقد سمح هذا المسار لليابان بأن تجعل من المعرفة الاقتصادية والتكنولوجية عنصرا مندمجا في مشروعها الصناعي، لا مجرد أداة ظرفية لمتابعة المنافسين أو فهم الأسواق.

وتبرز أهمية هذه الحالة في أن الذكاء الاقتصادي الياباني لم يبن على هياكل منفصلة عن الاقتصاد المنتج، لكنه نشأ في صلب التحول الصناعي ذاته، ومن خلال ارتباط وثيق بالتخطيط، والابتكار وتحسين الأداء، والاستشراف التكنولوجي. ولهذا تمثل التجربة اليابانية مدخلا مهما لفهم كيف يمكن للمعلومة الاقتصادية أن تصبح جزءا من البناء الصناعي طويل المدى.

أولا: السياق العام لنشأة الذكاء الاقتصادي في اليابان

تشكلت ملامح الذكاء الاقتصادي في اليابان ضمن مسار إعادة البناء الذي أعقب الحرب العالمية الثانية، حين أصبح اكتساب المعرفة الاقتصادية والتكنولوجية شرطا ملازما للنهوض الصناعي. فقد وجدت اليابان نفسها أمام ضرورة بناء قاعدة إنتاجية متقدمة في بيئة دولية شديدة الضغط، الأمر الذي جعل الدولة تمنح للمعلومة، والبحث، ومراقبة الأسواق، أهمية متزايدة في رسم توجهاتها الاقتصادية.

وينظر إلى المعرفة التكنولوجية بوصفها جزءا من القوة الصناعية ذاتها، ولا تعد عنصرا مساعدا فحسب. ولذلك اتجهت اليابان مبكرا إلى بناء آليات تسمح بمتابعة التحولات التكنولوجية وفهم

¹ METI. *Industrial Policy Report*. Tokyo: Ministry of Economy, Trade and Industry, 2021, p. 7.

حاجات الأسواق، وربط المعرفة بالسياسات الصناعية، وهو ما منح الذكاء الاقتصادي الياباني طابعه المبكر والمندمج في المشروع التنموي العام منذ الستينات¹.

ثانيا: الهيكلية المؤسسية للذكاء الاقتصادي في اليابان.

ترتكز التجربة اليابانية على بنية مؤسسية تتقاطع فيها الدولة، والهيئات المكلفة بالتجارة والصناعة ومراكز البحث، والجامعة، ضمن منطق يقوم على توجيه المعرفة نحو حاجات الاقتصاد المنتج. ولا تقتصر فعالية هذا النموذج على وجود مؤسسات قوية في ذاتها، لكن على انتظام العلاقة بينها، وعلى قدرتها على تحويل الرصد الاقتصادي والتكنولوجي إلى سياسات صناعية، وبرامج دعم، وأدوات لمرافقة المؤسسات الوطنية في الداخل والخارج.

1. وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة (METI).

تحتل وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة METI موقعا محوريا داخل البنية اليابانية المرتبطة بالذكاء الاقتصادي، لأنها تتجاوز أدوارها الإدارية التقليدية لتضطلع بمهام صياغة الرؤية الاستشرافية على المدى الطويل. فمن خلال متابعتها للتحويلات التكنولوجية، وتحليل اتجاهات الأسواق، ومرافقتها للصناعات ذات الأولوية، ساهمت هذه الوزارة في ربط المعرفة الاقتصادية بالفعل الصناعي، وفي جعل الاستشراف عنصرا ملازما للسياسات الاقتصادية اليابانية.

وتبرز أهمية هذا الدور في أن الوزارة تعمل على ترجمة التوجهات العامة إلى آليات دعم مرتبطة بالصناعة، والابتكار، والتوسع الخارجي، بما جعلها إحدى الركائز الأساسية في انتقال اليابان من اقتصاد يعيد بناء نفسه إلى اقتصاد يراكم المعرفة ويوجهها داخل القطاعات ذات القيمة العالية، ولا تقف عند صياغة هذه التوجهات العامة.

¹ Johnson, Chalmers. *MITI and the Japanese Miracle*. Stanford University Press, 1982, pp. 45-47.

وتشير تقارير METI إلى أن دورها في الاستشراف التكنولوجي كان حاسماً في تطوير الصناعات اليابانية الاستراتيجية مثل الإلكترونيات والسيارات¹.

2. منظمة التجارة الخارجية اليابانية (JETRO) .

تمثل JETRO أحد الأذرع الأساسية للذكاء الاقتصادي الخارجي في اليابان، لأنها توفر للمؤسسات اليابانية معرفة منظمة بالأسواق الخارجية، وترتبط بين الحضور الدولي للشركات اليابانية وبين الحاجات الفعلية للتوسع التجاري والاستثماري. ولا تقتصر وظيفة هذه المنظمة على الترويج الخارجي، لكنها تمتد إلى تجميع المعطيات المتعلقة بالفرص، والقطاعات، والشركاء، والقيود التي تواجه المؤسسات اليابانية في البيئات الدولية المختلفة.

وتكمن أهميتها في أنها تؤدي وظيفة وصل بين الاقتصاد الوطني والسوق الدولية، من خلال ما توفره من معلومات وتحليلات تساعد المؤسسات على تحسين تموضعها الخارجي، وتتيح للدولة متابعة البيئات الاقتصادية التي تتحرك فيها الشركات اليابانية. ومن ثم، تشكل JETRO مثلاً واضحاً على كيفية تحويل الرصد الخارجي إلى أداة لخدمة السياسة الاقتصادية والصناعية.

وتظهر بيانات المنظمات المتخصصة في الملكية الفكرية، مثل WIPO أو مكتب البراءات الياباني الحضور القوي لليابان في مجال تسجيل البراءات والابتكار التكنولوجي².

3. مراكز البحث والابتكار.

¹ METI, *Industrial Policy Report*, p. 33.

² JETRO. *Global Market Intelligence Report 2023*. Tokyo: JETRO, 2023, p. 12.

يقوم جزء أساسي من التجربة اليابانية على شبكة قوية من مؤسسات البحث والابتكار التي أسهمت في جعل المعرفة العلمية جزءاً فاعلاً من البناء الصناعي. ويمتد دور هذه المراكز إلى تحليل الاتجاهات التقنية، وتوجيه البحث نحو الحاجات الصناعية الفعلية، وبناء صلات مستمرة بين الجامعة، والمختبر والمؤسسة، ولا يقتصر على إنتاج الدراسات أو تطوير التكنولوجيا في بعدها النظري.

وتبرز أهمية هذه البنية في أنها تمنح الذكاء الاقتصادي الياباني قاعدة علمية مستقرة، تجعله أكثر اتصالاً بالتطورات التكنولوجية بعيدة المدى، وأكثر قدرة على تحويل نتائج البحث إلى معرفة قابلة للاستثمار الصناعي والتنظيمي. ولهذا فإن نجاح اليابان في بعض الصناعات المتقدمة هو نتيجة انتظام العلاقة بين المعرفة والاقتصاد وليس نتيجة التراكم الإنتاجي.

وتشمل: مراكز البحث والابتكار:

• معهد الاقتصاديات الصناعية (RIETI) ،

• معهد التكنولوجيا الصناعية المتقدمة (AIST) ،

• الجامعات الكبرى مثل طوكيو وكيوتو.

وتقوم هذه المؤسسات بـ:

• إنتاج المعرفة.

• تحليل الاتجاهات التكنولوجية.

• دعم الشركات بالبحوث التطبيقية.

وتشير دراسات RIETI إلى أن التعاون بين الجامعات والصناعة كان من أهم عوامل نجاح اليابان في تطوير تكنولوجيا الروبوتات والإلكترونيات الدقيقة¹.

¹ RIETI. Annual Report 2022. Tokyo: Research Institute of Economy, Trade and Industry, 2022, p. 19.

ثالثاً: أدوات الذكاء الاقتصادي في التجربة اليابانية

1. اليقظة التكنولوجية (Technology Foresight) .

تتجلى إحدى أهم ركائز الذكاء الاقتصادي الياباني في العناية المبكرة بمتابعة التحولات التكنولوجية وربطها بالاختيارات الصناعية. ولم يكن الاهتمام بهذه اليقظة مرتبطاً بمجرد مراقبة التقنيات الجديدة ولكن بقدرة المؤسسات اليابانية على قراءة ما تحمله من تغيرات مستقبلية، وتقدير انعكاساتها على الإنتاج، والبحث، والتموقع في القطاعات ذات القيمة العالية.

وتركز اليابان على مراقبة:

- الذكاء الاصطناعي،
- الروبوتات،
- الإلكترونيات الدقيقة،
- الطاقات المتجددة،
- الصناعات المستقبلية،

وقد كانت اليابان من أوائل الدول التي اعتمدت برامج وطنية للاستشراف التكنولوجي منذ السبعينيات، وفق تقارير OECD حول الابتكار¹، لأنه سمح بتحويل المعرفة التقنية إلى عنصر يوجه الصناعة، ويحدد أولويات التطوير، ويفسح المجال أمام بناء حضور مستمر في الصناعات التي تتطلب تحديثاً متواصلاً وقدرة على التكيف مع الوتيرة السريعة للتغير العلمي والتقني.

¹ OECD. *Science, Technology and Innovation Outlook 2022*. Paris: OECD Publishing, 2022, p. 56.

2. إدارة المعرفة داخل المؤسسات

تستند التجربة اليابانية إلى ثقافة تنظيمية منحت المعرفة مكانة مركزية داخل المؤسسة، ليس بوصفها مخزونا جامدا، لكن باعتبارها عملية مستمرة من التعلم والتحسين والتبادل. وقد ساعد هذا التوجه على جعل الذكاء الاقتصادي جزءًا من الحياة اليومية للمؤسسات، من خلال تحويل الخبرات المتراكمة والملاحظات العملية إلى معرفة قابلة للاستخدام المشترك داخل فرق العمل والوحدات الإنتاجية.

وتكمن أهمية هذا البعد في أنه يربط بين المعرفة والإنتاج، بصورة مباشرة، فالتعلم الجماعي، والتحسين المستمر (Kaizen)، وتبادل الخبرة، كلها عناصر جعلت المؤسسة اليابانية أكثر قدرة على التكيف وأقدر على تحويل التراكم المعرفي إلى أداء منظم ينعكس على الجودة والإنتاجية والقدرة على الاستمرار. ويتخطى نموذج Kaizen بعده الإجرائي ليتجذر كفلسفة تشغيلية تضمن التراكم المعرفي، وقد ساهم في رفع الإنتاجية وتعزيز القدرة التنافسية¹.

3. حماية الابتكار والملكية الفكرية

يحتل بعد الحماية مكانة مركزية في التجربة اليابانية، انطلاقًا من اعتبار المعرفة التقنية والابتكار الصناعي جزءًا من الأصول ذات القيمة العالية. ولذلك فإن حماية الملكية الفكرية تعتبر امتدادًا طبيعيًا لجهود البحث والتطوير، وعنصرًا لازمًا لضمان استمرارية التفوق في القطاعات التكنولوجية المتقدمة وعليه لا يمكن وصفها إجراء قانونيًا فقط.

وتبرز أهمية هذا المسار في أنه مكن اليابان من صون التراكم العلمي والتقني الذي بنته مؤسساتها ومن الحد من تسرب المعرفة الحساسة، ومن ترسيخ البيئة التي تشجع على الاستثمار في الابتكار من دون خوف من فقدان ثماره. ومن هنا يصبح بعد الحماية جزءًا لا يتجزأ من الذكاء الاقتصادي، لا مرحلة منفصلة عنه.

¹ Nonaka, Ikujiro & Takeuchi, Hirotaka. *The Knowledge-Creating Company*. Oxford University Press, 1995, pp. 70–75.

وتركز اليابان على:

- حماية براءات الاختراع،
 - تطوير التكنولوجيا المحلية،
 - مواجهة التجسس الصناعي،
 - دعم الشركات الناشئة التكنولوجية.
- وتشير بيانات المنظمة العالمية للملكية الفكرية WIPO إلى أن اليابان من أكثر الدول تسجيلًا لبراءات الاختراع عالميًا¹.

رابعاً: نتائج التجربة اليابانية

حققت اليابان نتائج بارزة، منها:

- بناء اقتصاد قائم على التكنولوجيا،
- تعزيز تنافسية الشركات اليابانية عالمياً،
- تطوير صناعات استراتيجية (السيارات، الإلكترونيات، الروبوتات)،
- قدرة عالية على استشراف التحولات التكنولوجية،
- تكامل قوي بين الدولة والقطاع الخاص.

خامساً: الدلالة التحليلية للتجربة اليابانية

¹ المنظمة العالمية للملكية الفكرية مؤشر الابتكار العالمي 2024: توجيه الابتكار عبر وتيرة النمو المتفائلة. جنيف: المنظمة العالمية للملكية الفكرية، 2024.

أفضى هذا التناغم الهيكلي إلى نتائج بارزة تجاوزت مجرد التوسع الكمي في الإنتاج، لتصل إلى بناء اقتصاد معرفي مستدام يمتلك مرونة عالية في التكيف مع الأزمات الدولية. وتكمن الدلالة التحليلية الأبرز لهذه التجربة في أن كفاءة الذكاء الاقتصادي تبلغ ذروتها عندما تدمج كـ "ثقافة مجتمعية ومؤسسية" مرافقة للمشروع التنموي العام للدولة، بدلا من اختزلها في هياكل استعلاماتية معزولة وهو ما يجعل التجربة اليابانية تقف كشاهد مثالي على كيفية تحويل التدفقات المعلوماتية إلى موارد إستراتيجية تصنع القوة الاقتصادية للأمم.

المطلب الثاني: التجربة الصينية

النموذج الآسيوي الناشئ الذي يعبر عن سيادة الدولة واليقظة الإستراتيجية الموجهة. بحيث تفردت التجربة الصينية في أدبيات الذكاء الاقتصادي المعاصر بكونها تجسيدا حيا لـ "الاستخبارات الاقتصادية السيادية"، وتحول الذكاء الاقتصادي إلى أداة جيواستراتيجية مركزية تديرها الدولة لتوجيه التخطيط الصناعي وصون الأمن القومي بحيث لم يعد مجرد نشاط حمائي أو تنافسي تمارسه الشركات بشكل مستقل. ولا يستند هذا النموذج إلى آليات السوق الحرة الكلاسيكية، لكنه يقوم على عقيدة "اقتصاد السوق الاشتراكي" التي توظف رصد وتحليل المعلومات كمدخلات بنيوية لصياغة الخطط التنموية بعيدة المدى، ودمج المعرفة التكنولوجية في صلب القوة السيادية للدولة¹.

أولاً: المحددات السياقية لنشأة الذكاء الاقتصادي الصيني

برزت ملامح المنظومة الصينية للذكاء الاقتصادي كاستجابة حتمية لجملة من التحولات الهيكلية التي شهدتها البيئة المحلية والدولية، فمنذ إطلاق سياسة الإصلاح والانفتاح الاقتصادي عام 1978 بقيادة "دنغ شياو بينغ"، واجهت الصين معضلة الموازنة بين الانفتاح على الاستثمارات الأجنبية واكتساب التكنولوجيا الغربية، وبين الحفاظ على استقلال القرار الوطني².

وقد تعمقت هذه الحاجة مع تصاعد حدة التنافس الجيوسياسي والتكنولوجي مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في صناعات الجيل القادم، مما فرض على صانع القرار الصيني التخلي عن استراتيجية المحاكاة، والانتقال نحو بناء قدرات ابتكارية وطنية مستقلة في مجالات الفضاء، والاتصالات، والذكاء الاصطناعي، لحماية مفاصل الأمن القومي من خلال حوكمة البيانات والتدفقات المعرفية الحساسة³.

¹ OECD, *Science, Technology and Innovation Outlook: Adapting to Global Challenges*, Paris, OECD Publishing, 2023, p. 112.

² Barry Naughton, *The Chinese Economy: Adaptation and Growth*, 2nd ed., Cambridge, MIT Press, 2018, pp. 85-89.

³ Ministry of Commerce of the People's Republic of China (MOFCOM), *Annual Report on China's Foreign Trade and Strategic Investments*, Beijing, MOFCOM Publications, 2022, p. 44.

ثانيا: الهندسة المؤسسية التكاملية للمنظومة الصينية

تتميز البنية المؤسسية للذكاء الاقتصادي في الصين بمركزيتها الصارمة وتكامل أدوارها تحت الإشراف المباشر لمجلس الدولة، وتتوزع هذه الأدوار عبر أربعة ركائز سيادية:

- **اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح: (NDRC)** وتمثل "العقل الاستراتيجي اللامركزي" للاقتصاد الصيني، وتتجاوز مهامها التخطيط التقليدي إلى تحليل التوازنات الاقتصادية الدولية، ومراقبة سلاسل الإمداد العالمية، وصياغة السياسات الصناعية الكبرى بناء على مخرجات الاستشراف الاقتصادي¹.
- **وزارة التجارة الصينية: (MOFCOM)** وتضطلع بدور الذراع الإستخباراتية الخارجية حيث تتولى رصد التحولات الهيكلية في الأسواق الدولية، وتحليل الإجراءات الحمائية للمنافسين وتوفير الدعم المعلوماتي الحاسم للشركات الصينية في الخارج لتعزيز موقعها التجاري والاستثماري².
- **وزارة الصناعة وتكنولوجيا المعلومات: (MIIT)** وتعد الحاضنة التنفيذية للسيادة الرقمية وتتركز جهودها على مراقبة الابتكارات التقنية العالمية، وحماية الملكية الفكرية الوطنية والإشراف المباشر على تنفيذ المبادرات الإستراتيجية الكبرى ومواكبة الثورة الصناعية الرابعة³.
- **المثلث الأكاديمي والبحث التطبيقي:** ويقوده التحالف المعرفي بين الأكاديمية الصينية للعلوم (CAS) والجامعات النخبوية (مثل تسينغها وبكين)، حيث تعمل هذه المؤسسات كـ "خزانات تفكير (Think Tanks)" لإنتاج المعرفة التطبيقية، وتحليل الاتجاهات التقنية الناشئة، وتحويل نتائج البحوث العلمية إلى أصول صناعية قابلة للاستغلال الفوري⁴.

¹ National Development and Reform Commission (NDRC), *The 14th Five-Year Plan for National Economic and Social Development*, Beijing, State Council of China, 2021, p. 18.

² MOFCOM, *Global Market Intelligence and Trade Impediments Report*, Beijing, Department of Foreign Trade, 2023, p. 61.

³ Ministry of Industry and Information Technology (MIIT), *Strategic Development Report of China's Advanced Manufacturing Industry*, Beijing, MIIT, 2022, p. 35.

⁴ Chinese Academy of Sciences (CAS), *Annual Report on Science and Technology Trends and Innovation Ecosystems*, Beijing, CAS Academic Press, 2023, p. 74.

ثالثاً: الأدوات الإستراتيجية للذكاء الاقتصادي الصيني

تتحرك المنظومة الصينية عبر أدوات إجرائية متطورة تتكامل لخدمة الصعود التكنولوجي والاقتصادي وتبرز كفاءتها في أربعة محاور أساسية:

• **اليقظة والاستشراف التكنولوجي:** (Technology Foresight) تركز الدولة الصينية على

الرصد المنظم للمجالات التقنية الحرجة (مثل أشباه الموصلات، شبكات الجيل الخامس والسادس، والطاقات المتجددة)؛ حيث تضاعف الإنفاق الحكومي على برامج الاستشراف الوطنية لضمان الريادة المعرفية واستباق التحولات العلمية¹.

• **إستراتيجية "صنع في الصين 2025" كمنصة للاكتفاء المعرفي:** تمثل هذه المبادرة الإطار

العملي الأبرز للذكاء الاقتصادي الموجه؛ إذ تهدف إلى إعادة هندسة الهيكل الصناعي عبر تقليل الاعتماد على المدخلات التقنية الأجنبية، وتحقيق جدارة ابتكارية محلية تضمن للصين التفوق في سلاسل القيمة العالمية المتقدمة².

• **الدبلوماسية الاقتصادية القائمة على تدفق المعلومات:** تفعل الصين شبكتها الدبلوماسية

والقنصلية عبر العالم كأدوات يقظة ميدانية، تمتد إلى التجميع المنظم للمعلومات حول البيئات الاستثمارية، وتقييم المخاطر السيادية ورصد الفرص التقنية لدعم التوسع الخارجي، ولا تقتصر مهامها على التمثيل السياسي فقط³.

الحماية المعرفية وتحصين الأمن الاقتصادي: في المقابل، وضعت الصين ترسانة تشريعية صارمة

لحماية أصولها المعرفية وبياناتها السيادية؛ ويبرز في هذا الصدد قانون الأمن السيبراني الصيني المعتمد سنة 2016 والنافذ منذ 2017 وقوانين حوكمة البيانات اللاحقة كأطر دفاعية لمكافحة

¹ State Council of China, *Made in China 2025: Official Policy Document and Implementation Roadmap*, Beijing, Foreign Languages Press, 2015, pp. 12-15.

² Rogier Creemers, "Cybersecurity and Data Governance in China: National Security and Economic Sovereignty," *Journal of Cyber Policy*, vol. 6, no. 3, 2021, pp. 394-412.

³ Identification of Key Technology Foresight Targets in East Asia, *OECD Science and Innovation Working Papers*, Paris, 2021, p. 29.

التجسس الصناعي، ومنع تسرب التكنولوجيات الحساسة، وضمان مرونة سلاسل التوريد المحلية ضد الصدمات الخارجية¹.

رابعاً: المخرجات والتمايز الهيكلي للنموذج الصيني

أثمرت هذه الهندسة المعلوماتية الصارمة عن تحولات جذرية في طبيعة الاقتصاد الصيني، تجسدت في بروز قوى تكنولوجية عالمية عملاقة) مثل Huawei و Tencent، وتحقيق استقلالية متنامية في قطاعات الروبوتات والذكاء الاصطناعي، مع كفاءة استثنائية في إدارة المخاطر واستشراف الأزمات الدورية للاقتصاد العالمي.

ومع ذلك، فإن النجاح العملي لهذه التجربة يظل مشروطاً بطبيعة البيئة السياسية والاقتصادية الصينية القائمة على مركزية القرار والاندماج العضوي بين الدولة والحزب والقطاع الخاص؛ الأمر الذي يجعل من "الاستنساخ الآلي" لهذا النموذج في بيئات نامية أخرى أمراً متعذراً من الناحية المنهجية².

خامساً: الدلالات التحليلية والدروس المستخلصة للدول النامية (الحالة الجزائرية)

تقدم التجربة الصينية دروساً بالغة الأهمية للسياق الجزائري في مسار توجهه الجديد نحو اقتصاد المعرفة وتتلخص في حتمية الربط العضوي بين السياسة الصناعية وأنظمة اليقظة التكنولوجية، والانتقال بالممارسات الإدارية من التجميع العشوائي للبيانات إلى نموذج "المعلومة الموجهة لخدمة القرار الإستراتيجي".

وإجرائياً، يستدعي هذا النموذج إعادة هندسة آليات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية لتفعيل دور البعثات الخارجية كمجسات رصد ميداني للأسواق والتقنيات الناشئة، بالتوازي مع تضيق الفجوة

¹ Data Security Law of the People's Republic of China (Official Translation), *China Legal Science*, vol. 9, no. 2, 2022, p. 104.

² High-Level Panel on Technology and Development, *The Political Economy of Directed Capitalism in Emerging Markets*, Geneva, UNCTAD Report, 2023, p. 50.

الهيكلية بين قطاع البحث العلمي والمجمعات الإنتاجية، وتحسين الفضاء الرقمي السيادي؛ لضمان تحويل المعرفة إلى مورد مستدام يصنع التنافسية ويحمي الأمن الاقتصادي الوطني.

المطلب الثالث: التجربة الكورية الجنوبية

هذا النموذج الآسيوي المتقدم للتوجيه الإستراتيجي والدبلوماسية المعرفية، لان التجربة الكورية الجنوبية أحد النماذج العالمية الأكثر إثارة للاهتمام في أدبيات الذكاء الاقتصادي المعاصر، نظرا لكونها نموذجا تطبيقيا فريدا لـ "الدولة التنموية الموجهة (The Developmental State)" التي استطاعت قيادة تحول بنيوي جذري من اقتصاد زراعي محدود الموارد إلى قوة صناعية وتكنولوجية فائقة الندية.

ولم يكن هذا الصعود نتاجا لآليات السوق الحرة العفوية، بل استند إلى هندسة منظومة يقظة معلوماتية وإستراتيجية شديدة المحكّمة، تتقاطع فيها أدوار التخطيط المركزي السيادي، مع الديناميكية التشغيلية للتكتلات الصناعية العملاقة، تحت مظلة عقيدة وطنية موحدة تجعل من الابتكار المستمر والإنتاج الموجه للتصدير ركيزتين أساسيتين للبقاء القومي¹.

أولا: البيئة السياقية والتاريخية لنشأة المنظومة الكورية

لم تتطور أدوات الذكاء الاقتصادي في كوريا الجنوبية ترفا فكريا، لكنها نمت كآلية دفاعية حتمية فرضتها شروط الجغرافيا السياسية والاقتصادية؛ فمنذ ستينيات القرن الماضي، تبنت سياسات التصنيع الكثيف الموجه للتصدير كخيار وحيد لتجاوز معضلة ضيق السوق المحلية وانعدام الثروات الطبيعية. وقد تعمقت هذه الديناميكية بفعل الضغوط التنافسية الإقليمية المتصاعدة مع القطبين الياباني والصيني الأمر الذي حتم على الإدارة الكورية الاستثمار غير المحدود في رأس المال البشري، وبناء رادارات رصد جيواقتصادية وتكنولوجية متقدمة لتقليل حالة عدم اليقين، واستباق اتجاهات الطلب في الأسواق العالمية لتحديد مجالات التموقع المستقبلي للصناعات الوطنية الناشئة².

¹ OECD, *Reviews of Innovation Policy: Korea 2023 - Sustaining Innovation-Driven Growth*, Paris, OECD Publishing, 2023, pp. 45–48.

² OECD, *Reviews of Innovation Policy: Korea 2023*, op. cit., p. 112

ثانيا: التكامل البنوي والمؤسسي لشبكة الذكاء الاقتصادي

تتحرك منظومة الاستخبارات الاقتصادية الكورية وفق هيكل تفاعلي يربط بمرونة عالية بين مستويات القرار السياسي، والترويج التجاري، والبحث العلمي التطبيقي:

- **وزارة التجارة والصناعة والطاقة: (MOTIE)** وتمثل المركز العصبي المحرك للسياسة التنموية إذ تتجاوز أدوارها التخطيط الإداري التقليدي لتتولى مهمة المواءمة الإستراتيجية بين السياسات الإنتاجية المحلية وأحدث التحولات التقنية والتجارية الدولية، مستعينة ببرامج يقظة شاملة تحفز البحث والتطوير في القطاعات ذات الأولوية السيادية¹.
- **وكالة ترقية التجارة والاستثمار الكورية: (KOTRA)** وتشكل الذراع الميداني التنفيذي للذكاء الاقتصادي الخارجي عبر شبكة مكاتبها العالمية، يمتد إلى ممارسة اليقظة البيئية وتفكيك البنى التنافسية الدولية لصالح المؤسسات الوطنية، فضلا عن جذب الاستثمارات الأجنبية ذات القيمة المعرفية المضافة عبر منصتها المتخصصة، ولا ينحصر دور الوكالة الا في الترويج التمويلي².
- **المجمعات المعرفية ومراكز الابتكار التطبيقي:** ويقودها معهد العلوم والتكنولوجيا الكوري (KIST) ومعهد الإلكترونيات والاتصالات (ETRI)، بالتكامل مع الجامعات النخبوية كجامعة سيول الوطنية؛ حيث لا يقاس البحث العلمي في هذه الحاضنات بقيمته المعرفية المجردة، لكن بقدرته على التسويق التجاري وتحويل الابتكارات المخبرية إلى براءات اختراع قابلة للتوطين الفوري في دورة الإنتاج الصناعي³.

ثالثا: الآليات الإستراتيجية وحوكمة تدفق المعلومات

¹ Ministry of Trade, Industry and Energy (MOTIE), *White Paper on Foreign Economic Cooperation and Industrial Technology Security*, Sejong, MOTIE Publications, 2024, pp. 78–81.

² Korea Trade-Investment Promotion Agency (KOTRA), *Annual Report on Global Market Intelligence and Investment Trends*, Seoul, KOTRA Strategic Research Division, 2025, pp. 34–39.

³ National Research Council of Science and Technology (NST), *The Role of KIST and ETRI in National R&D Networks and Commercialization*, Daejeon, NST Academic Press, 2024, pp. 142–145.

تعتمد كفاءة النموذج الكوري على مجموعة من الأدوات الإجرائية والتنظيمية التي نقلت إدارة المعلومة من حيز الرصد الساكن إلى حيز الإستراتيجية الديناميكية:

. **اليقظة الاستشرافية لقطاعات التكنولوجيا الحساسة:** تركز المنظومة على الرصد المستمر والدقيق لمنحنيات نمو الصناعات الرقمية الناشئة (مثل أشباه الموصلات، شبكات الجيل السادس، وتكنولوجيات الذكاء الاصطناعي)، وهي اليقظة التي تترجمها الدولة عبر تخصيص أعلى نسب إنفاق حكومي عالمي على البحث والتطوير قياسا بالنتائج المحلي الإجمالي¹.

. **التحالف المعلوماتي مع التكتلات العائلية الكبرى:** (Chaebols) تلعب المجموعات الصناعية العملاقة مثل، Samsung و LG و Hyundai دورا محوريا كأجهزة استخبارات أعمال فائقة القدرة، حيث تمتلك هذه التكتلات شبكات رصد مستقلة للأسواق الدولية والمنافسين، وتعمل في تنسيق متبادل مستمر مع الدولة ومراكز البحث، مما يتيح صياغة إستراتيجيات تتوقع مرنة تعزز السيادة المعرفية للاقتصاد الوطني².

. **التراكم المعرفي والثقافة التنظيمية الداخلية:** استوعبت بيئة الأعمال الكورية مفاهيم التعلم التنظيمي المستمر والابتكار المفتوح، حيث يتم قوينة عمليات تحويل "المعرفة الضمنية" للأفراد داخل المؤسسات والمجمعات البحثية إلى "معرفة تنظيمية" موثقة ومتاحة للتطوير الجماعي مما ساهم في تعظيم الكفاءة الإنتاجية الشاملة وتجزير الذكاء الاقتصادي كممارسة تشغيلية يومية³.

. **الحماية الوقائية وصون الأمن الاقتصادي التكنولوجي:** مع اشتداد الحروب الجيو تكنولوجية، اتسع نطاق الذكاء الاقتصادي الكوري ليشمل "الأمن الإستراتيجي الحمائي"، حيث وضعت الدولة أطرا صارمة للأمن السيبراني، ومكافحة التجسس الصناعي

¹ OECD, *OECD Science, Technology and Innovation Outlook 2025: Navigating Global Geopolitical Shifts*, Paris, OECD Publishing, 2025, pp. 156–159.

² Alice Amsden, *Asia's Next Giant: South Korea and Late Industrialization*, New York, Oxford University Press, 1989 (Reprinted 2021), pp. 115–120.

³ See: Ikujiro Nonaka and Hirotaka Takeuchi, *The Knowledge-Creating Company*, Oxford University Press, 1995; Adapted to the Korean Corporate context in: *Journal of International Management*, vol. 29, no. 2, 2023, pp. 201–214.

وحماية البيانات الفنية والتجارية المرتبطة بالصناعات الحيوية وسلاسل الإمداد الحساسة (كالمعادن النادرة والبطاريات المطورة)، إدراكا بأن صيانة الميزة التنافسية تتطلب توازنا دقيقا بين هجومية الرصد ودفاعية التحصين المعرفي¹.

رابعاً: التقييم البنيوي ومخرجات النموذج الكوري

أفضت هذه الهندسة المعلوماتية المتكاملة إلى مخرجات كمية ونوعية وضعت كوريا الجنوبية في صدارة القوى التكنولوجية العالمية، بريادة واضحة في مؤشرات الابتكار العالمي وحجم براءات الاختراع الدولية المسجلة.

ومع ذلك، فإن القراءة التحليلية المعمقة لهذا النموذج تكشف عن تفاوت هيكلي ثنائي (Structural Dualism)، إذ تركزت الامتيازات المعرفية وقدرات الذكاء الاقتصادي المتقدم في يد التكتلات الكبرى (Chaebols) على حساب النسيج الأوسع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو التحدي البنيوي المستمر الذي تسعى السياسات الكورية الحديثة لتجاوزه عبر برامج نشر التكنولوجيا وتعميم المعرفة لتوسيع قاعدة الابتكار الوطني².

خامساً: الدلالات التحليلية والدروس الإسقاطية على الاقتصاد الجزائري

تمنح التجربة الكورية صانع القرار في الدول النامية، وفي مقدمتها الجزائر، دلالات منهجية بالغة الأهمية لإعادة هندسة منظومته الوطنية للذكاء الاقتصادي، وتتلخص أهم هذه الدروس في المحاور التالية:

- **المواءمة المؤسسية الحاكمة:** إن نجاح اليقظة الاقتصادية يقتضي إلغاء الجزر التنظيمية المعزولة، والربط العضوي الصارم بين مخرجات رصد المعلومات، وأهداف السياسة الصناعية وتوجهات الدبلوماسية التجارية للدولة.

¹ MOTIE, *Official Policy Guidelines for Supply Chain Resilience and Critical Mineral Security*, Sejong, Ministry of Trade, Industry and Energy, 2024, pp. 12–16.

² World Bank, *The East Asian Miracle Policy Review: Innovation Disparities between Conglomerates and SMEs*, Washington D.C., World Bank Publications, 2024, pp. 88–92.

- . **توطين المعرفة التطبيقية:** لا يمكن للبحث العلمي أن يقود قطاعا تنمويا ما لم يدمج بنويا في دورة الإنتاج والتسويق، مما يستدعي بناء جسور مؤسسية ومختبرات مشتركة بين الجامعات الجزائرية والمجمعات الصناعية الوطنية الكبرى لتضييق الفجوة بين الفكرة النظرية والتطبيق الصناعي.
- . **ديمقراطية الذكاء الاقتصادي:** لتجنب الاختلال الهيكلي الكوري، يتوجب على الدولة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكنولوجيا ومعلوماتيا، وتوفير منصات "معرفة جاهزة للتموقع والتصدير" تضمن عدم احتكار البيانات الإستراتيجية من قبل فاعلين محددين في السوق.
- . **تحويل التمثيليات الخارجية إلى محسات يقظة:** الاستفادة من تجربة KOTRA في تحويل مكاتب الدبلوماسية الاقتصادية في الخارج من مجرد هيئات ترويج تقليدية إلى "رادارات رصد واستشراف جيو-اقتصادي" ميداني، تتولى التجميع المنظم للمعلومات وتحليل البيئات الاستثمارية الإقليمية لدعم القرار الوطني وبناء اقتصاد مرن قادر على التموقع الآمن في سلاسل القيمة العالمية.

خلاصة المبحث الثاني

تأسيسا على ما تقدم، تكشف القراءة التحليلية المقارنة للتجارب الآسيوية المدروسة أن كفاءة الذكاء الاقتصادي تبلغ ذروة نضجها الوظيفي عندما تتحول من مجرد ممارسات رصد قطاعية معزولة إلى ركيزة بنيوية في صلب العقيدة التنموية والصناعية بعيدة المدى للدولة. وإذا كانت التجربة اليابانية قد قدمت دليلا عمليا على محورية الاستشراف التكنولوجي القائم على التحالف التنسيقي التفاعلي بين الأجهزة السيادية والمجمعات الصناعية والمؤسسات الأكاديمية، فإن النموذج الصيني قد خطا خطوة أبعد عبر حوكمة حقل المعلومات وربطه الصارم بمقتضيات الأمن القومي والهيمنة التقنية في إطار رأسمالية الدولة الموجهة إستراتيجيا. ومن زاوية مكملية، كرست الحالة الكورية الجنوبية خيار "الدبلوماسية التصديرية المعرفية" من خلال إحداث مواءمة هيكلية بين ديناميكية التكتلات الصناعية الكبرى والمؤسسات العامة المتخصصة في الاستعلام والترويج التجاري. ورغم هذا التباين الإجرائي في مستويات التدخل السيادي وحجم الشراكة مع القطاع الخاص، فإن هذه النماذج تلتقي موضوعيا في اعتبار المعلومة التكنولوجية أصلا سياديا لا يقل أهمية عن الأصول الرأسمالية التقليدية، مما يقدم دلالة قطعية للدول النامية بأن استنساخ هذه النجاحات لا يتم بالتبني الآلي للأدوات، وإنما بالتأسيس لرؤية إستراتيجية وطنية، واستثمار مستدام في رأس المال البشري، وصياغة تكامل وظيفي مرن يربط بين مراكز القرار والجامعات والنسيج الإنتاجي.

خاتمة الفصل الثاني

تشكل الحويلة التحليلية لهذا الفصل أرضية معرفية ومفاهيمية تؤكد أن الذكاء الاقتصادي هو منظومة حيوية مرنة تتشكل ملامحها وتتحدد كفاءتها وفق الخصوصيات التاريخية والبنى الهيكلية للاقتصادات الوطنية، ولا يمثل حصرا قالبا مؤسسيا نمطيا قابلا للنقل الميكانيكي العابر للحدود.

فقد أبانت النماذج الأوروبية عن جدارة واضحة في مؤسسة حماية المعلومات وبناء الشراكات التعاقدية بين القطاعين العام والخاص لتعزيز التنافسية الإقليمية، بينما تميزت المنظومات الآسيوية بقدرتها الفائقة على تطوير أدوات الرصد والاستشراف المعرفي لخدمة قضايا الاستقلال الجيوإقتصادي والصعود الصناعي الموجه. ومع ذلك، فإن هذا التباين الواضح في المسارات لا ينفي تقاطع هذه التجارب الدولية، ويبرز في مقدمتها وجود إرادة سياسية حاضنة، وتنسيق مؤسسي عالي المرونة، وحماية صارمة للمعارف الحساسة، إلى جانب عدم اختزال الذكاء الاقتصادي في بعده التقني بل كدورة ديناميكية متكاملة تبدأ باليقظة وتنتهي بصناعة القرار الإستراتيجي.

وتكمن الفائدة المنهجية المستخلصة للدول النامية في الانتقال من فكرة الاستنساخ الحرفي إلى التركيز على ملائمة هذه التجارب مع ظروف الاقتصاد الوطني، ومن هذا المنظور المعرفي، تشكل هذه المقاربة الدولية محطة انتقالية ضرورية لتشخيص واقع الاقتصاد الجزائري، وتقييم مستوى جاهزيته المؤسسية، تمهيدا لبناء مقاربة وطنية ملائمة للعمل بالذكاء الاقتصادي في صلب الجهاز الدبلوماسي المعاصر وتبني التوجه الجيوإقتصادي الإستراتيجي.

الفصل الثالث

واقع الدبلوماسية الجزائرية
ومستوى الذكاء الاقتصادي في
الجزائر

III. الفصل الثالث: واقع الدبلوماسية الجزائرية ومستوى الذكاء الاقتصادي في الجزائر

البعد الاقتصادي تحول مؤخرا إلى ركيزة أساسية في أجندة السياسة الخارجية الجزائرية، تحركها رغبة حقيقية في تنويع مصادر الدخل، وجذب رؤوس الأموال الأجنبية، وفتح منافذ جديدة للمنتج الجزائري في الخارج، ولم يعد مجرد ملف ثانوي ضربي. هذا التحول لم يأت من فراغ، لكن فرضته واقعية السوق الدولية التي تعيش منافسة قوية وشرسة، تحول فيها استعمال "المعلومة الاستراتيجية" إلى السلاح الأهم في حماية المصالح الوطنية وتحسين الاقتصاد ضد أي هزات خارجية.

وتتطلب هذه التحولات قراءة دقيقة لمدى جاهزية الدبلوماسية الجزائرية للانتقال المرحلي من الوظيفة السياسية التقليدية إلى وظيفة اقتصادية أكثر ارتباطا بالرصد والتحليل والتوجيه. كما تفرض، في الوقت نفسه، تقييم مستوى تبني الذكاء الاقتصادي داخل البيئة الوطنية، باعتباره منظومة تساعد على جمع المعلومة، وتحليلها، وحمايتها، واستعمالها في دعم وتوجيه المسارات الاستراتيجية.

يركز هذا الفصل على تشخيص واقع الدبلوماسية الجزائرية في بعدها الاقتصادي، ومستوى تبني الذكاء الاقتصادي في الجزائر، من خلال تتبع تطور الوظيفة الاقتصادية للدبلوماسية، وتحليل الفاعلين والمؤشرات والرهانات، ثم دراسة الإطار القانوني والمؤسسي للمعلومة الاقتصادية، وحضور الذكاء الاقتصادي داخل المؤسسات العمومية والخاصة، ودور الجامعة والبحث العلمي والشركات الناشئة في دعم هذا المسار.

وتكمن أهمية هذا الفصل في أنه يوفر القاعدة التشخيصية التي تسمح بفهم حدود الجاهزية الجزائرية لبناء دبلوماسية اقتصادية قائمة على المعرفة. فقبل الانتقال إلى بحث سبل توظيف المعلومة الاقتصادية الخارجية عبر العمل الدبلوماسي، ينبغي تحديد طبيعة المقومات القائمة، ومواطن الضعف، ومستوى الترابط بين المؤسسات والجهات المنتجة للمعلومة الاقتصادية.

1. المبحث الأول: تطور الوظيفة الاقتصادية للدبلوماسية الجزائرية

يشكل هذا المبحث مدخلا تحليليا لفهم التحول الذي عرفته الدبلوماسية الجزائرية من دبلوماسية ارتبطت في بداياتها بشرعية الثورة والدفاع عن السيادة الوطنية وقضايا التحرر، إلى دبلوماسية أصبحت، تحت ضغط التحولات الاقتصادية الداخلية والدولية، مطالبة بأداء وظائف اقتصادية أكثر وضوحا. فالعمل الدبلوماسي الجزائري أصبح معنيا كذلك بدعم التنوع الاقتصادي، وجذب الاستثمار، وتوسيع الشراكات، ومرافقة حضور الجزائر في الأسواق الخارجية، ولم يعد مرتبطا فقط بإدارة العلاقات السياسية أو الدفاع عن المواقف السيادية.

ويفهم هذا التحول بوصفه إعادة توجيه تدريجي لوظائف الدبلوماسية الجزائرية في ضوء تحولات الاقتصاد الوطني والبيئة الدولية، وليس بوصفه قطيعة مع الثوابت التقليدية. فقد كشفت أزمات أسعار النفط، وبرامج الإصلاح الاقتصادي، وتزايد المنافسة على الأسواق والاستثمارات، أن القوة الدبلوماسية لم تعد تقاس فقط بالقدرة على بناء المواقف السياسية، لكن كذلك بالقدرة على خدمة الخيارات الاقتصادية للدولة، وتوفير شروط أفضل لتموقعها الخارجي.

ويقوم البحث هنا على ثلاثة مستويات مترابطة:

- ✓ المسار التاريخي للدبلوماسية الجزائرية بعد الاستقلال،
- ✓ وأثر الأزمات والتحولات الاقتصادية في إعادة توجيه الوظيفة الدبلوماسية،
- ✓ ثم واقع الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية من خلال فاعليها ومؤشراتها ورهاناتها.

المطلب الأول: مسار الدبلوماسية الجزائرية بعد الاستقلال: من تثبيت الشرعية السياسية إلى الرهان الاقتصادي.

تعد الدبلوماسية الجزائرية من التجارب العربية الأكثر تميزا، نظرا لارتباطها الوثيق بمسار التحرر الوطني وبناء الدولة، ثم بتفاعلها مع الوقائع الاقتصادية التي عرفها العالم منذ ستينيات القرن الماضي. وقد مرت هذه الدبلوماسية بعدة مراحل، تأثرت بالعوامل الداخلية كطبيعة النظام السياسي، بنية الاقتصاد الوطني، والإصلاحات الاقتصادية. وبالوقائع الخارجية أيضا كالحرب الباردة وتوسع العولمة وتعدد الأزمات الإقليمية والتحول في أسواق الطاقة.

ويمثل تحليل هذا المسار مدخلا أساسيا لفهم قدرة الجزائر اليوم على تبني دبلوماسية اقتصادية فعالة وعلى استعمال الذكاء الاقتصادي في نشاطها الخارجي، بما يتماشى مع متطلبات الاقتصاد العالمي المعاصر.

أولا: مرحلة التأسيس وبناء الدولة "1962-1978".

1. السياق العام.

اتسمت المرحلة الأولى من الدبلوماسية الجزائرية بكونها امتدادا مباشرا لروح الثورة التحريرية، حيث سعت الدولة الناشئة إلى تحقيق جملة من الأهداف الاستراتيجية، في مقدمتها تثبيت الشرعية الدولية وتعزيز السيادة الوطنية. وقد تحقق ذلك من خلال الانضمام المبكر إلى منظمة الأمم المتحدة في أكتوبر 1962، والانخراط في المنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة.

وفي ظل نظام دولي منقسم إلى معسكرين متنافسين، تبنت الجزائر سياسة خارجية مستقلة، مكنتها من لعب دور فاعل في دعم قضايا التحرر ومناهضة الاستعمار، خاصة في إفريقيا وآسيا وأمريكا

اللاتينية. وقد ساهم هذا التوجه في تعزيز مكانتها كقوة داعمة لحركات التحرر، ما أكسبها لقب "قنبلة الثوار"¹.

كما حرصت الجزائر على الدفاع عن القضايا العربية، وعلى رأسها القضية الفلسطينية، باعتبارها امتدادا طبيعيا لمشروع التحرر العالمي، وهو ما يعكس الطابع الأممي للدبلوماسية الجزائرية في هذه المرحلة.

ووصفت هذه المرحلة بأنها "دبلوماسية ثورية ذات نزعة تحررية واضحة"²، جسدت امتدادا خارجيا لشرعية الثورة الجزائرية، وارتكزت على دعم حركات التحرر، وتثبيت السيادة الوطنية، والدفاع عن قضايا العالم الثالث.

2. المبادئ الأساسية للدبلوماسية الجزائرية.

• عدم الانحياز: يعني التزام الجزائر بعدم الاصطفاف مع أي محور دولي متصارع، للحفاظ على استقلال قراراتها السياسي. وقد شكلت القمة الرابعة لحركة عدم الانحياز المنعقدة في الجزائر (5-9 سبتمبر 1973) محطة بارزة في مسار الدبلوماسية الجزائرية، حيث:

- ✓ عززت الجزائر موقعها كقائد لدول الجنوب،
- ✓ دفعت نحو إدراج القضايا الاقتصادية في جدول أعمال الحركة،
- ✓ دعت إلى إقامة نظام اقتصادي دولي جديد يقوم على العدالة في توزيع الثروة والموارد³.

ويظهر هذا الحدث تحول الدبلوماسية الجزائرية من التركيز على التحرر السياسي إلى **طرح مشروع اقتصادي عالمي بديل**، وهو ما يعد نواة مبكرة لمفهوم الدبلوماسية الاقتصادية.

¹ سهام بوعموشة. "الدبلوماسية الجزائرية مكاسب مستمدة من نضالها الثوري" /الذاكرة - جريدة الشعب، 4 يوليو 2024. <https://dhakira.echaab.dz/2024/07/04/تاريخ-الدبلوماسية-الجزائرية-مستمدة-من>

² سليم، محمد السيد. تحليل السياسة الخارجية. ط2. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998.

³ Bakail, Moncef. "The Role of Algeria and Its Diplomacy in the Liberation of Africa (1962–1978)." Dirassat Ifrquiaa 3, no. 6 (2018): 263–287. p268.

- رفض الأحلاف العسكرية: ترفض الجزائر الدخول في تحالفات عسكرية لأنها ترى أن ذلك يقيد سيادتها ويجرها إلى صراعات لا تخدم مصالحها.
- التضامن العربي والإفريقي: منذ الاستقلال، تبنت الجزائر توجهها داعما للتضامن العربي والإفريقي، معتبرة أن أمنها الوطني لا ينفصل عن محيطها الجغرافي والحضاري. وقد انعكس ذلك في مواقفها من القضايا العربية والإفريقية، وفي حضورها داخل منظمة الوحدة الإفريقية ثم الاتحاد الإفريقي، وفي دعمها لقضايا التحرر وتصفية الاستعمار.
- الدفاع عن القضايا العادلة: ارتبطت الدبلوماسية الجزائرية بالدفاع عن حق الشعوب في تقرير المصير، وهو مبدأ ينسجم مع التجربة التاريخية للثورة الجزائرية. ولذلك ظلت القضية الفلسطينية وقضية تصفية الاستعمار في إفريقيا من الثوابت المركزية في خطابها الخارجي.
- دعم حركات التحرر: تاريخيا، وقفت الجزائر مع حركات التحرر من الاستعمار، وقدمت لها الدعم السياسي والمادي والمعنوي.

3. التحولات الاقتصادية وانعكاسها على الدبلوماسية.

رغم الطابع السياسي والتحرري الغالب على هذه المرحلة، فإن التحول الاقتصادي كان حاضرا بقوة، خاصة مع بناء نموذج اقتصادي قائم على تدخل الدولة والتخطيط والتصنيع، ثم مع قرار تأميم المحروقات سنة 1971¹. فقد شكل هذا الحدث لحظة مفصلية في بناء السيادة الاقتصادية الجزائرية، إذ أعلنت الجزائر في 24 فبراير 1971 استرجاع سيادتها على مواردها من المحروقات وأصبح على الشركات الأجنبية العمل بالشراكة مع سوناطراك وفي إطار القانون الجزائري.

¹ بن الشيخ عصام، «قرار تأميم النفط الجزائري 24 فيفري 1971: دراسة للسياق والمضامين والدلالات»، دفاتر السياسة والقانون 4، ع. 6 (2012): 187-197.

وتذكر الوكالة الوطنية لتأمين موارد المحروقات أن هذا التوجه السيادي وضع القطاع الطاقوي تحت السيطرة الوطنية، وأنه جاء ضمن مسار طويل بدأ بإنشاء سوناطراك في سنة 31 ديسمبر 1963 ثم بتدرج الجزائر نحو استعادة التحكم في قطاع الطاقة¹.

كما مكن قرار 24 فبراير 1971 الجزائر من امتلاك ما لا يقل عن 51 % من مصالح الشركات الفرنسية العاملة في القطاع، وأنه توج بإطار قانوني جديد في أبريل 1971 ينظم نشاط الشركات الأجنبية في مجال البحث والاستغلال².

وقد منح تأميم المحروقات للجزائر، وبناء نموذج اقتصادي اشتراكي، قدرة أكبر على تمويل مشروعها التنموي، كما عزز موقعها داخل منظمة أوبك وفي النقاشات الدولية المتعلقة بالسيادة على الموارد الطبيعية ووطد العلاقات مع الاتحاد السوفيتي ودول الجنوب. ولذلك يمكن اعتبار هذا القرار نقطة التقاء بين الدبلوماسية السياسية والدبلوماسية الاقتصادية، لأنه مكن الجزائر من توظيف مواردها الطبيعية كأداة لتعزيز استقلالها الاقتصادي.

وتكمن أهمية هذا الحدث في أنه كشف مبكرا عن العلاقة بين السيادة على الموارد الوطنية والقدرة التفاوضية، وهي علاقة ستصبح لاحقا أكثر ارتباطا بامتلاك المعلومة الاقتصادية وتوظيفها في السياسة الخارجية.

ويستخلص من مرحلة التأسيس أن الدبلوماسية الجزائرية تشكلت منذ بداياتها كدبلوماسية سيادية متعددة الأبعاد. فقد تزامن تثبيت الشرعية الدولية للدولة المستقلة مع بناء أدوات الاستقلال الاقتصادي، بما جعل السيادة السياسية مرتبطة تدريجيا بالتحكم في الموارد الوطنية، ولم تكن مجرد امتداد سياسي لثورة التحرير. كما أتاح احتضان الجزائر للقمة الرابعة لحركة عدم الانحياز سنة 1973 توسيع حضورها داخل دول الجنوب، ونقل خطابها الخارجي من الدفاع عن التحرر السياسي وحده إلى طرح مطالب اقتصادية دولية أكثر عدالة. وبالتوازي مع ذلك، أسهم دعم حركات التحرر

¹ الوكالة الوطنية لتأمين موارد المحروقات (ALNAFT)، «تطور قوانين المحروقات في الجزائر»، تاريخ الاطلاع: 14 جوان 2026، [صفحة ALNAFT حول تطور قوانين المحروقات في الجزائر-les-lois-sur-les hydrocarbures-en-algerie/](https://www.alnaft.dz/fr/evolution-des-lois-sur-les-hydrocarbures-en-algerie/).

² بن صغير، عبد المومن. التجربة الجزائرية لتأمين النفط وتأثيرها على السيادة والتنمية الاقتصادية للدولة. مجلة الدراسات القانونية، المجلد 6، العدد 2، 2020.

ومساندة قضايا تقرير المصير في تعزيز الرأسمال السياسي الخارجي للجزائر، الأمر الذي جعل دبلوماسية الجزائر في هذه المرحلة تقوم على تداخل واضح بين الشرعية الثورية، والسيادة الاقتصادية والقيادة داخل العالم الثالث.

ثانيا: مرحلة التحولات السياسية والاقتصادية: " 1978-1990".

1. انتقال تدريجي في الخطاب الدبلوماسي.

بعد نهاية السبعينات، دخلت الجزائر مرحلة جديدة اتسمت بمحاولة إعادة ضبط التوازنات الداخلية والخارجية. فقد بدأت السياسة الخارجية تميل تدريجيا إلى قدر أكبر من البراغماتية، دون أن تتخلى عن ثوابتها التقليدية. وشمل ذلك توسيع العلاقات الاقتصادية، وتقوية التعامل مع أوروبا، ومحاولة تخفيف حدة التعلق بالمنطق الإيديولوجي الذي ميز المرحلة السابقة.

لقد تزامن هذا التحول مع بداية بروز حدود النموذج الاقتصادي القائم على الربيع الطاقوي والتصنيع الثقيل، حيث بدأ الاقتصاد الوطني يكشف عن هشاشته أمام تقلبات أسعار النفط. ومن ثم بدأت الدبلوماسية الجزائرية تجد نفسها أمام واقع جديد: لم يعد يكفي الدفاع عن السيادة السياسية، لكن أصبح من الضروري التفكير في أدوات حماية التوازن الاقتصادي.

2. تراجع الدور الثوري لصالح البراغماتية.

عرفت هذه المرحلة تراجعا نسبيا للخطاب الثوري لصالح مقاربة أكثر واقعية، تستند إلى البحث عن التوازن في العلاقات الدولية، والانفتاح الاقتصادي المحدود، وتنويع الشركاء. وقد لمست الجزائر خلال هذه المرحلة أن الشرعية الثورية، رغم أهميتها، لا تكفي وحدها لضمان القوة الخارجية ما لم تساند بقدرة اقتصادية ومؤسسية.

3. الوعي بهشاشة الاقتصاد الريعي والتفكير بالدبلوماسية الاقتصادية.

مثلت أزمة 1986 منعطفا كشف محدودية الاعتماد على الربيع الطاقوي، وبدأت معها الدبلوماسية الجزائرية تميل إلى الواقعية الاقتصادية.

ثالثا: مرحلة الأزمة الأمنية وإعادة التموقع: "1990-2000".

1. تأثير الأزمة الداخلية.

اجتازت الجزائر خلال التسعينيات مرحلة معقدة اتسمت بالأزمة الأمنية والسياسية والاقتصادية وهي مرحلة أثرت بعمق على صورة الجزائر في الخارج، وعلى قدرتها على جذب الاستثمارات، وعلى علاقاتها الاقتصادية الدولية. فقد تراجعت الأولويات الاقتصادية لصالح الأولويات الأمنية، وتحولت الدبلوماسية الجزائرية إلى دبلوماسية دفاعية تسعى إلى شرح الوضع الداخلي والأسباب التي أوصلته لتلك الحالة، وكسب الدعم الدولي لمواجهة العزلة النسبية.

2. الدبلوماسية الدفاعية والضغط الاقتصادي

ترافقت الأزمة الأمنية مع اختلالات اقتصادية حادة. وتشير وثائق البنك الدولي إلى أن الفترة 1992-1993 عرفت صعوبات كبيرة في الوصول إلى التمويل الخارجي، وأن نسبة خدمة الدين بلغت 73 % سنة 1993، كما بلغ العجز المالي 8.7 % من الناتج المحلي الإجمالي في السنة نفسها¹.

وفي هذا الاتجاه، سارت الجزائر إلى برنامج تعديل هيكلي اقتصادي مدعوم من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وتشير وثيقة صندوق النقد الدولي إلى أن برنامج الإصلاح الذي أطلق سنة 1994 تضمن تخفيضاً كبيراً في قيمة العملة، وتحريراً للأسعار، وإجراءات واسعة لتحرير التجارة وسعر الصرف².

وقد أثرت هذه الوضعية في طبيعة الدبلوماسية الجزائرية، إذ أصبحت أولويتها هي استعادة الثقة الخارجية، والدفاع عن شرعية الدولة، وتأمين الدعم المالي والسياسي في سياق داخلي شديد التعقيد.

¹ World Bank, *Algeria - Structural Adjustment Loan*, report no. 18072, May 24, 1998, p 02.

² Nicole Laframboise et al., *Algeria: Stabilization and Transition to Market*, IMF Occasional Paper 165 (Washington, DC: International Monetary Fund, 1998), p.54.

3. بداية التحول نحو الواقعية

مع نهاية التسعينيات، بدأت الجزائر في استعادة تدريجية لموقعها الدولي، مدعومة بتراجع حدة الأزمة الأمنية وبداية إصلاح المؤسسات الاقتصادية. وقد مهد هذا التحول لمرحلة جديدة ستشهد عودة أكثر وضوحا للدور الإقليمي والدبلوماسي الجزائري بعد سنة 2000.

رابعا: مرحلة إعادة الانفتاح وتعزيز الحضور الدولي "2000-2014"

عرفت مرحلة ما بعد سنة 2000 عودة تدريجية للجزائر إلى الساحة الدولية، مستفيدة من تحسن الوضع الأمني ومن ارتفاع أسعار النفط خلال جزء مهم من هذه المرحلة. وقد سمح هذا الوضع بتحقيق فوائض مالية، وإطلاق مشاريع تنمية واسعة، وتعزيز الحضور الإقليمي للجزائر، خاصة في ملفات مكافحة الإرهاب، الوساطة في الساحل، وتعزيز الاستقرار في الجوار الإفريقي والعربي.

ومع ذلك، ظل البعد الاقتصادي للدبلوماسية الجزائرية خلال هذه المرحلة غير مؤسس بما يكفي. فقد ظهرت بوادر دبلوماسية اقتصادية من خلال تنويع الشركاء، وتعزيز العلاقات مع الصين وتركيا وعدد من الدول الإفريقية، وتوقيع اتفاقيات تعاون اقتصادي وتجاري، إلا أن هذه الجهود بقيت في كثير من الأحيان مرتبطة بالمبادرات القطاعية أو الظرفية، ولم تتحول بعد إلى منظومة مؤسسية متكاملة قائمة على الذكاء الاقتصادي واليقظة الاستراتيجية.

وهنا تظهر مفارقة مهمة: فقد كانت الجزائر تمتلك موارد مالية معتبرة خلال هذه المرحلة، لكنها لم تنجح بالقدر الكافي في تحويل الوفرة المالية إلى قاعدة إنتاجية متنوعة أو إلى جهاز دبلوماسي عالي الفاعلية وذلك بتعزيز دور البعثات الدبلوماسية اقتصاديا¹. وهذا ما سيتضح بقوة بعد أزمة أسعار النفط سنة 2014.

¹ عبد السلام مخلوفي، وأسماء عياط، «الذكاء الاقتصادي كوسيلة لإنجاح عمل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية»، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، ع10 (2018): 125-141 ص.139.

خامسا: مرحلة التحولات الكبرى وبروز أولوية الدبلوماسية الاقتصادية "2014-2024"

1. أزمة أسعار النفط سنة 2014.

مثلت أزمة أسعار النفط سنة 2014 لحظة كاشفة لحدود ووهن الاقتصاد الريعي، إذ أعادت طرح سؤال التنويع الاقتصادي بقوة. وقد أكدت تقارير اقتصادية حديثة أن الاقتصاد الجزائري يظل متأثرا بتقلبات أسعار المحروقات، وأن تراجع عائدات الطاقة يضغط على التوازنات المالية والخارجية.

وفي تقرير خريف 2024، أشار البنك الدولي إلى أن تراجع صادرات المحروقات وارتفاع الواردات والإنفاق العمومي أعاد الحساب الجاري إلى وضع التوازن تقريبا في النصف الأول من 2024، بعد تقلص فائض الحساب الجاري في 2023¹.

كما أشار التقرير نفسه إلى أن النمو الاقتصادي في الجزائر بلغ 4.1 % سنة 2023، ثم تباطأ قليلا في النصف الأول من 2024 إلى 3.9 % على أساس سنوي، مدعوما بنمو القطاعات غير الاستخراجية .

وتظهر بيانات البنك الدولي أن صادرات السلع والخدمات مثلت 19.9 % من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2024، وهي نسبة تؤكد أهمية التجارة الخارجية، لكنها تبرز أيضا الحاجة إلى رفع مساهمة الصادرات خارج المحروقات وتحسين القدرة التنافسية للاقتصاد².

2. الإصلاحات الاقتصادية والمؤسسية بعد 2019.

بعد سنة 2019، تعزز الخطاب الرسمي حول ضرورة تنويع الاقتصاد، دعم الصادرات خارج المحروقات، وتحسين مناخ الاستثمار. وقد تجسد ذلك تشريعا في قانون الاستثمار رقم 18-22 المؤرخ في 24 جويلية 2022، الذي يهدف إلى تشجيع الاستثمار، تطوير القطاعات ذات القيمة

¹ Bank, W., 2024. *Algeria Economic Update, Fall 2024: A Framework for Export Growth*, Washington, DC: World Bank.p.6.

² مجموعة البنك الدولي. (2024) تقرير رصد للجزائر: الوضع الاقتصادي - إطار عمل شامل لدعم الصادرات خريف 2024.ص.6.

المضافة، ترقية نقل التكنولوجيا والابتكار، تعميم استعمال التكنولوجيات الحديثة، وتحسين تنافسية الاقتصاد الوطني وقدرته على التصدير¹.

وتشير وثائق متعلقة بالإطار الاستثماري إلى أن القانون رقم 22-18 نص على حرية الاستثمار والشفافية والمساواة في معاملة الاستثمارات، كما أنشئت الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار بموجب المرسوم التنفيذي رقم 22-298 بتاريخ 8 سبتمبر 2022، مع تعديلات لاحقة سنة 2024².

وهذه الإصلاحات لا تخص السياسة الاقتصادية الداخلية فحسب، وإنما لها أثر مباشر على الدبلوماسية، لأنها تجعل من السفارات والقنصليات واجهات ترويجية واستعلامية لبيئة الاستثمار الوطنية، وتجعل من الملحقين الاقتصاديين فاعلين أساسيين في تعريف المستثمرين بفرص السوق الجزائرية.

3. بروز الحاجة إلى دبلوماسية اقتصادية أكثر اعتمادا على المعلومة.

في حصيلة ما تم تناوله سابقا، يمكن القول إن المرحلة الراهنة تفرض على الجزائر الانتقال من دبلوماسية اقتصادية تقوم على الترويج العام إلى دبلوماسية قائمة على الذكاء الاقتصادي، أي على:

- رصد الأسواق،
- تحليل المنافسين،
- متابعة التشريعات الاقتصادية في الدول الشريكة،
- دعم المصدرين،
- جذب الاستثمار،
- واستشراف التحولات الإقليمية والدولية.

¹ "الاستثمار الأجنبي في الجزائر"، الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار (AAPI)، تم الاطلاع في 20 مايو 2025،

<https://aapi.dz/ar/investissement-etranger-en-algerie-ar/>.

² سفارة الجزائر في هلسنكي. "برنامج العمل السنوي." وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية. تم الاطلاع في 2014/04/14.

https://embhelsinki.mfa.gov.dz/media/embhelsinki/files/pdf/AAPI_en.pdf.

وتشير دراسات حديثة حول الجزائر إلى أن الدبلوماسية الاقتصادية تلعب دورا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتحسين بيئة الأعمال، غير أن استمرار بعض التحديات التشريعية والتنظيمية يجعل من الضروري تعزيز التنسيق بين المؤسسات وتحسين القدرة على تسويق الفرص الاستثمارية.¹

ولتوضيح هذا المسار بصورة تركيبية، يمكن تلخيص أبرز مراحل تطور وظيفة الدبلوماسية الجزائرية في بعدها الاقتصادي في الجدول الآتي:

جدول 3-1: مراحل تطور وظيفة الدبلوماسية الجزائرية في بعدها الاقتصادي: 1962-2024.

الفترة الزمنية	طبيعة الدبلوماسية	الخصائص الأساسية	البعد الاقتصادي
1978-1962	ثورية-تحررية	دعم حركات التحرر، عدم الانحياز، الدفاع عن السيادة الوطنية، تعزيز حضور الجزائر داخل دول الجنوب	السيادة على الموارد، إنشاء سوناطراك، تأمين المحروقات
1990-1978	براغماتية انتقالية	تراجع نسبي للخطاب الثوري، البحث عن توازن في العلاقات الدولية، انفتاح محدود على الشركاء الاقتصاديين	بداية إدراك هشاشة النموذج الربعي بعد أزمة 1986
2000-1990	دفاعية-أمنية	مواجهة العزلة، شرح الوضع الداخلي، استعادة الثقة الخارجية، إدارة تداعيات الأزمة الأمنية	ضغط الديون، برنامج التعديل الهيكلي، الحاجة إلى دعم المؤسسات المالية الدولية
2014-2000	عودة إقليمية وتوسيع للشراكات	استعادة الحضور الإقليمي، الوساطة، مكافحة الإرهاب، تنويع الشركاء الدوليين	فوائض مالية دون تنويع إنتاجي كافٍ، شراكات اقتصادية دون منظومة دبلوماسية اقتصادية متكاملة

¹ سجال، عبد الحفيظ. "تراجع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر يُثير القلق.. ما الأسباب؟" *الترا / الجزائر*، 20 سبتمبر 2025. <https://ultraalgeria.ultrasawt.com/...>

2024-2014	اقتصادية ناشئة	بروز أولوية التنوع، جذب الاستثمار، دعم الصادرات، توجيه البعثات نحو البعد الاقتصادي	قانون الاستثمار، الرقمنة، تنامي الحاجة إلى الذكاء الاقتصادي
-----------	-------------------	--	--

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على المراجع المعتمدة في هذا المطلب.

يتجلى من تتبع مسار الدبلوماسية الجزائرية بعد الاستقلال أنها انتقلت عبر مراحل متتابعة من الدبلوماسية الثورية إلى الدبلوماسية الدفاعية، ثم إلى دبلوماسية اقتصادية ناشئة تبحث عن أدوات أكثر فعالية لدعم التنمية الوطنية. وقد كان العامل الاقتصادي حاضرا من الأول عن طريق مسألة السيادة على الموارد خصوصا، لكنه أصبح اليوم أكثر مركزية بسبب تحديات التنوع، التسابق على الاستثمار، التحول الرقمي، وتنامي قيمة المعلومة الاستراتيجية.

وعليه، فإن المسار التاريخي للدبلوماسية الجزائرية يكشف انتقالا تدريجيا من أولوية الشرعية السياسية والسيادة الوطنية إلى تزايد حضور الرهانات الاقتصادية في العمل الخارجي. ويكشف هذا المسار أن البعد الاقتصادي لم يكن غائبا عن الدبلوماسية الجزائرية، لكنه ظل لفترة طويلة تابعا لأولويات الشرعية والسيادة، قبل أن يفرض نفسه تدريجيا كأحد محددات الفعل الخارجي للدولة.

المطلب الثاني: أثر الأزمات والتحوللات الاقتصادية في إعادة توجيه الوظيفة الدبلوماسية الجزائرية

لا تكفي القراءة التاريخية العامة للدبلوماسية الجزائرية لفهم تحول وظائفها، فكل أزمة اقتصادية كبرى لم تكن مجرد صدمة ظرفية، وانما أدت إلى إعادة ترتيب أولويات الدولة الخارجية، ودفعت الدبلوماسية الجزائرية تدريجيا نحو وظائف أكثر ارتباطا بالتنوع كجذب الاستثمار، ودعم الصادرات. لهذا ينبغي تحليل أثر الأزمات والتحوللات الاقتصادية في إعادة توجيه العمل الدبلوماسي.

فتأميم المحروقات عزز البعد السيادي في الخطاب الدبلوماسي، وأزمة النفط لسنة 1986 كشفت هشاشة النموذج الريعي، وأزمة التسعينيات فرضت دبلوماسية دفاعية لاستعادة الثقة، في حين جعلت أزمة 2014 وما بعدها من التنوع الاقتصادي وتوسيع الصادرات خارج المحروقات أولويات لا يمكن فصلها عن العمل الخارجي للدولة.

ومن ما سبق، تكمن أهمية التحولات الاقتصادية في كونها أسهمت في دفع الدبلوماسية الجزائرية من وظيفة التمثيل السياسي والدفاع السيادي إلى وظيفة المرافقة الاقتصادية كرصدا الأسواق لدعم الانفتاح الاقتصادي وليس فقط في آثارها الداخلية.

أولا: التحولات الهيكلية الكبرى في الاقتصاد الجزائري.

1. من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق.

اعتمدت الجزائر بعد الاستقلال نمودجا اقتصاديا اشتراكيا قائما على التخطيط المركزي بحيث سيطرة الدولة على وسائل الإنتاج وامت المحروقات سنة 1971¹. وقد مكن هذا النموذج من بناء قاعدة صناعية أولية، لكنه حد من دور القطاع الخاص ومن انفتاح الاقتصاد على المبادلات الدولية.

ابتداء من سنة 1988، بدأت الجزائر في التحول نحو اقتصاد السوق من خلال:

¹ بن صغير، عبد المومن. التجربة الجزائرية لتأميم النفط وتأثيرها على السيادة والتنمية الاقتصادية للدولة. مجلة الدراسات القانونية، المجلد 6، العدد 2، 2020. ص 32.

- تحرير الأسعار،
 - فتح المجال أمام الاستثمار الخاص،
 - إصلاح النظام البنكي،
 - تقليص دور الدولة المنتج لصالح دور الدولة المنظمة.
- وقد شكل هذا التحول نقطة بداية لإعادة تعريف وظائف الدبلوماسية، التي أصبحت مطالبة بمرافقة الانفتاح الاقتصادي.

جدول 3-2: مقارنة بين النموذجين الاقتصاديين قبل وبعد 1990.

العنصر	الاقتصاد الاشتراكي	اقتصاد السوق
دور الدولة	مهيمن	منظم ومحفز
القطاع الخاص	محدود	متوسع
التجارة الخارجية	موجهة	منفتحة تدريجيا
الاستثمار	عمومي	مختلط

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على المراجع المستعملة في هذا المطلب.

ثانيا: أزمة النفط 1986 وبداية تجلي الاختلالات الهيكلية للاقتصاد الوطني.

مثلت أزمة 1986 نقطة تحول حاسمة في الاقتصاد الجزائري، حيث أدى انهيار أسعار النفط إلى:

- تراجع حاد في الإيرادات،
- ارتفاع المديونية،
- بداية العجز التجاري،
- انكماش اقتصادي واضح¹.

¹ Nicole Laframboise et al., Algeria: Stabilization and Transition to Market, IMF Occasional Paper 165 (Washington, DC: International Monetary Fund, 1998), 53–56; World Bank, The Democratic and Popular

وقد كشفت هذه الأزمة هشاشة النموذج الريعي، وأظهرت أن الجزائر مرتبطة بشكل خطير بتقلبات أسواق الطاقة، وتتأكد هشاشة هذا النموذج في الجزائر من استمرار الثقل الكبير لقطاع المحروقات داخل البنية الكلية للاقتصاد. فوفق معطيات البنك الدولي، شكل هذا القطاع خلال الفترة الممتدة بين 2019-2023 نحو 14 % من الناتج المحلي الإجمالي، و 83 % من الصادرات، و 47 % من إيرادات الموازنة¹، وهو ما يبرز أن التبعية للعائدات الطاقوية تعد محددًا بنيويًا يفسر هشاشة التوازنات الاقتصادية أمام تقلبات السوق الدولية وليس مجرد سمة قطاعية. وفي ضوء هذا التوجه يصبح تطوير الدبلوماسية الاقتصادية وربطها بأدوات الذكاء الاقتصادي ضرورة ملحة تتجاوز منطق الترويج العام، لتندرج ضمن مسار أشمل يهدف إلى دعم التنوع وتقليص الاعتماد على الريع. ما دفع القيادة السياسية آنذاك إلى إدراك أهمية العلاقات الاقتصادية الخارجية. ومن زاوية دبلوماسية، دفعت هذه الأزمة الجزائر إلى إدراك أن حماية الاستقلال الوطني لا ترتبط بالسيادة السياسية وحدها، لكن بقدرة الدولة على تنويع مواردها وشركائها الاقتصاديين.

جدول 3-3: أثر أزمة 1986 على المؤشرات الاقتصادية.

الأثر الاقتصادي	الانعكاس الدبلوماسي
تراجع الإيرادات النفطية	البحث عن شركاء وتمويل خارجي
ارتفاع الضغوط المالية	تقوية العلاقات مع المؤسسات المالية الدولية
محدودية النموذج الريعي	بداية التفكير في تنويع العلاقات الاقتصادية

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على المراجع المستعملة في هذا المطلب.

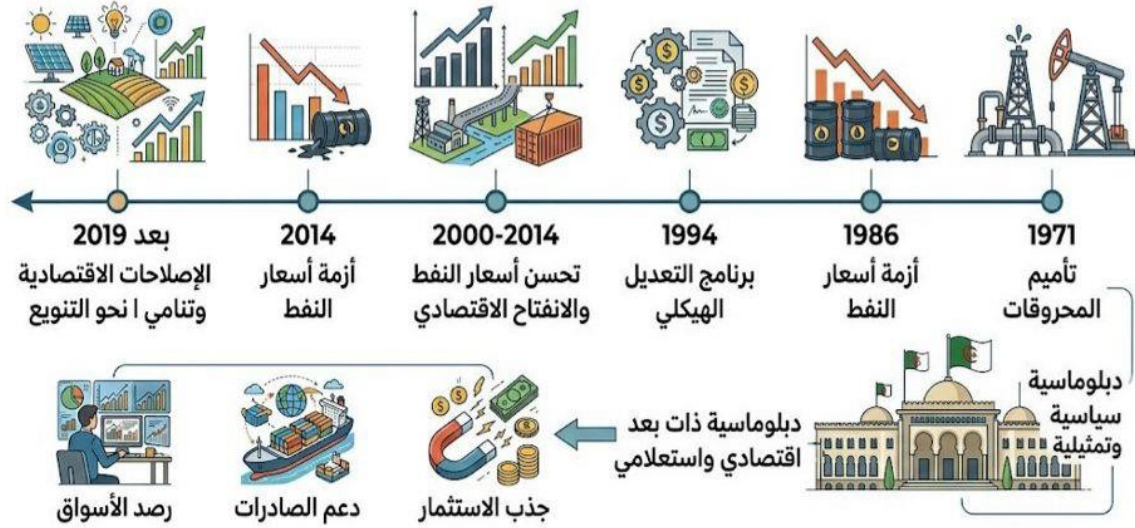
ولإبراز العلاقة بين التحولات الاقتصادية الكبرى التي عرفتها الجزائر وتطور وظائف العمل الدبلوماسي، يمكن تمثيل هذه العلاقة في الشكل الآتي، الذي يوضح كيف ساهمت الأزمات

Republic of Algeria Country Economic Memorandum: The Transition to a Market Economy, vol. 1, Main Report, Report no. 12048-AL (Washington, DC: World Bank, 1994), iii-iv, 10-12.

¹ World Bank Group, "Algeria," accessed June 14, 2023, [World Bank Algeria] (<https://www.worldbank.org/ext/en/country/algeria>)

والتحولات الاقتصادية في إعادة توجيه مهام الدبلوماسية الجزائرية من التمثيل السياسي إلى مرافقة التحول الاقتصادي، ودعم التنافسية، وإدماج البعد المعلوماتي والاستشراقي.

شكل رقم 3-1: العلاقة بين التحولات الاقتصادية وتطور وظيفة الدبلوماسية الجزائرية



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على التحليل الوارد في هذا المطلب والمتعلق بأثر التحولات الاقتصادية على العمل الدبلوماسي الجزائري.

ثالثاً: التحولات الاقتصادية في مرحلة ما بعد 2000.

أدى ارتفاع أسعار النفط بين 2000 و2014 إلى تحقيق استقرار مالي مهم، سمح بـ:

- تسديد المديونية الخارجية،
- بناء احتياطي صرف كبير،
- إطلاق مشاريع بنى تحتية كبرى،
- تحسين القدرة الشرائية للسكان.

غير أن هذه المرحلة لم تشهد تنوعا حقيقيا للاقتصاد، إذ بقيت الصادرات خارج المحروقات أقل من 5 %، واستمرت الواردات في الارتفاع¹.

وقد كشف هذا الوضع أن الوفرة المالية لا تكفي وحدها لبناء توقع اقتصادي خارجي، ما لم تكون الدبلوماسية الجزائرية قادرة على فتح الأسواق، ومرافقة المؤسسات الوطنية، وتحويل الشراكات إلى فرص إنتاجية وتصديرية.

رابعا: أزمة 2014 كتحول اقتصادي بنيوي.

مثلت أزمة أسعار النفط سنة 2014 لحظة كاشفة لاختلالات النموذج الاقتصادي الجزائري، لأنها نقلت أثر الصدمة النفطية من سوق الطاقة إلى التوازنات المالية والخارجية. فقد أشار صندوق النقد الدولي إلى أن اعتماد الاقتصاد على قطاع المحروقات أفزر مواطن هشاشة واضحة، خاصة مع تراجع أسعار النفط، وركود إنتاج المحروقات، وارتفاع الاستهلاك الداخلي من المنتجات الطاقوية. كما انعكست الصدمة على الحساب الجاري والميزانية واحتياطي الصرف، بما أعاد بقوة طرح سؤال التنويع الاقتصادي.

ومن زاوية العمل الدبلوماسي، جعلت هذه الأزمة دعم الصادرات خارج المحروقات، وجذب الاستثمار، وتوسيع الشراكات الاقتصادية، عناصر أكثر مركزية في السياسة الخارجية الجزائرية. فحضور الجزائر الخارجي أصبح يقاس بقدرتها على توظيف شبكتها الدبلوماسية في خدمة التحول الاقتصادي، والرفع من المركز التفاوضي للجزائر بين الدول، ولم يعد حصرا فقط على مواقفها السياسية أو أدوارها الإقليمية.

¹ Abdelhamid Merad Boudia, *L'économie algérienne de l'indépendance au hirak* (Paris: Édition Campus Ouvert, 2023), p 128.

جدول 3-4: بعض مؤشرات أثر صدمة أسعار النفط بعد 2014 على الاقتصاد الجزائري

المؤشر	القيمة/الاتجاه الموثق	الدلالة الاقتصادية
احتياطي الصرف	من 194.012 مليار دولار سنة 2013 إلى حوالي 73 مليار دولار في الربع الأول من 2019	تآكل جزء معتبر من الهوامش المالية الخارجية بعد تراجع أسعار النفط.
صادرات المحروقات	تراجعت بنحو النصف في 2015	انتقال أثر الصدمة النفطية إلى الحساب الجاري والميزان الخارجي.
الواردات	استمرار ضغط الواردات بفعل الإنفاق العمومي والاستثمار.	استمرار هشاشة الميزان الخارجي في ظل ضعف تنويع الصادرات ^{1.2} .
عجز الميزانية	بلغ حوالي 15.9% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2015 حسب البنك الدولي، و 16% حسب صندوق النقد الدولي	تدهور التوازنات المالية نتيجة انخيار إيرادات المحروقات

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، ودراسة جزائرية حول إدارة احتياطات الصرف.

خامسا: الإصلاحات الاقتصادية بعد 2019.

دخلت الجزائر بعد 2019 مرحلة إصلاحات اقتصادية عميقة، شملت:

1. إصلاحات تشريعية:

- قانون الاستثمار الجديد،

إنشاء الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار (AAPI)،

- رقمنة الإجراءات،

- تحرير المبادرة الخاصة.

¹ World Bank Group, "Algeria," accessed June 14, 2025, [World Bank Algeria] <https://www.worldbank.org/ext/en/country/algeria>.

² International Monetary Fund, *Algeria: 2014 Article IV Consultation—Staff Report; Press Release; and Statement by the Executive Director for Algeria*, IMF Country Report No. 14/341 (Washington, D.C.: IMF, 2014).

2. إصلاحات قطاعية:

- دعم الصناعات التحويلية،
- تطوير الفلاحة،
- إطلاق مشاريع الطاقة المتجددة،
- دعم المؤسسات الناشئة.

3. إصلاحات تجارية:

- الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (AFCFTA)،
- دعم الصادرات خارج المحروقات،
- فتح خطوط بحرية وجوية جديدة نحو إفريقيا.

وقد جعلت هذه الإصلاحات من الدبلوماسية الاقتصادية ضرورة استراتيجية وليست خيارا ثانويا.

سادسا: انعكاس التحولات الاقتصادية على وظيفة الدولة والعمل الدبلوماسي

أدت التحولات الاقتصادية السابقة إلى إعادة تحديد دور الدولة من دولة منتجة ومهيمنة إلى دولة منظمة ومحفزة، كما غيرت طبيعة التحديات من تحديات سياسية وأمنية إلى تحديات اقتصادية وتنموية. وقد انعكس ذلك مباشرة على العمل الدبلوماسي، إذ أصبح مطلوبا من الدبلوماسية الجزائرية البحث عن أسواق جديدة للصادرات، والترويج للفرص الاستثمارية، ودعم المؤسسات الوطنية في الخارج، وحماية المصالح الاقتصادية للدولة، ومتابعة التحولات في السياسات الاقتصادية للشركاء.

جدول 3-5: علاقة التحولات الاقتصادية بالدبلوماسية الجزائرية

الحدث الاقتصادي	الأثر المباشر	الانعكاس الدبلوماسي
تأميم المحروقات 1971	تعزيز السيادة على الموارد	ارتفاع القدرة التفاوضية للجزائر
أزمة النفط 1986	تراجع الإيرادات والصادرات	بداية التفكير في التنويع والانفتاح
أزمة التسعينيات وبرنامج 1994	ضغط دولي مؤسسي مالي ومديونية	دبلوماسية دفاعية ومفاوضات استعادة الثقة
أزمة النفط 2014	تجلي هشاشة النموذج الريعي	بروز أولوية الدبلوماسية الاقتصادية
قانون الاستثمار 18-22 لسنة 2022	تحسين الإطار القانوني للاستثمار	توجيه البعثات نحو الترويج وجذب الاستثمار
توسع الرقمنة 2024-2025	قاعدة معلومات واتصال واسعة	فرصة لبناء يقظة اقتصادية ودبلوماسية رقمية

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على المراجع المستعملة في هذا المطلب.

وبذلك، انتقلت الدبلوماسية الجزائرية من دور سياسي-تحرري إلى دور اقتصادي-استراتيجي، يعتمد على المعلومة والتحليل والاستشراف.

خلاصة المطلب الثاني

ان البعد الاقتصادي لم يعد إضافة هامشية الى الدبلوماسية الجزائرية، ولكن أصبح أحد شروط فاعليتها على الساحة الاقتصادية الدولية. بحيث اثبتت التحولات الاقتصادية الكبرى التي عرفتھا الجزائر أن مهام ونشاط الدبلوماسية لم تتغير بفعل التقلبات السياسية وحدها، لكن تأثرت بصورة مباشرة بالآزمات الاقتصادية وبمحدودية النموذج الريعي المنتهج منذ الاستقلال. فقد انتجت أزمة 1986 إدراكا بمشاشة الاعتماد على المحروقات، وفرضت أزمة التسعينيات اللجوء الى دبلوماسية دفاعية لاستعادة الثقة، بينما جعلت أزمة 2014 وما بعدها من التنويع الاقتصادي وجذب الاستثمار وتوسيع الصادرات خارج المحروقات رهانات مرتبطة بالعمل الخارجي للدولة.

ويبقى هذا التحول بحاجة إلى أدوات معلوماتية وتحليلية تسمح للدبلوماسية الاقتصادية بالانتقال من الترويج العام إلى المرافقة القائمة على استخدام المعلومة وامتلاك أدوات اليقظة والاستشراف. لان تنويع الاقتصاد في الجزائر له علاقة أيضا بأهداف التشغيل والإدماج الاجتماعي، ولا يرتبط بالتوازنات الخارجية أو الاستثمار فقط، فحسب معطيات البنك الدولي، بلغ معدل البطالة 12.7 % سنة 2024، مقابل 25.4 % بين النساء و 29.3 % بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 سنة.¹

وعلى ما سبق فان إصلاح النموذج الاقتصادي وتطوير أدوات الدبلوماسية الاقتصادية لا ينبغي أن يقرأ فقط من زاوية التجارة والاستثمار، لكن أيضا من زاوية قدرتهما على دعم نمو أكثر تنوعا وخلق فرص كثيرة ومستدامة للتشغيل وتحفيز التنمية المستدامة.

¹ World Bank Group. "Algeria." Accessed June 19, 2025. <https://www.worldbank.org/ext/en/country/algeria>.

المطلب الثالث: واقع الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية: الفاعلون، المؤشرات، والرهانات

يقتضي تشخيص الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية الانتقال من قراءة التحولات العامة إلى تحديد الفاعلين والمؤشرات والرهانات التي تكشف مستوى نضجها وحدود فعاليتها. فالدبلوماسية الاقتصادية أصبحت مجالا تتداخل فيه وزارة الشؤون الخارجية، ووزارة التجارة الخارجية وترقية الصادرات، والوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، والهياكل الرقمية، والبعثات الدبلوماسية والقنصلية والقطاع الخاص، ولم تعد مجرد امتداد تجاري للسياسة الخارجية.

غير أن تعدد الفاعلين لا يعني بالضرورة تكامل الأدوار. ففعالية الدبلوماسية الاقتصادية ترتبط بدرجة انتظام التنسيق، وتبادل المعلومة الاقتصادية، وتحويلها إلى توجيهات عملية تدعم الصادرات، وتجذب الاستثمار، وتحسن موقع الجزائر في بيئتها الاقتصادية الخارجية.

ومن هذا المنظور، يتجه التحليل إلى دراسة الإطار المؤسسي للدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية، ثم قراءة الاستثمار الأجنبي المباشر بوصفه مؤشرا نسبيا على الجاذبية الاقتصادية، قبل تقديم تشخيص تركيبي من خلال نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات، وصولا إلى إبراز العلاقة بين الدبلوماسية الاقتصادية والذكاء الاقتصادي.

أولا: الإطار المؤسسي للدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية

تقوم الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية على تعدد الفاعلين، حيث تتداخل أدوار وزارة الشؤون الخارجية، ووزارة التجارة الخارجية وترقية الصادرات، والوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، والبعثات الدبلوماسية والقنصلية، إضافة إلى الهيئات الرقمية والاقتصادية ذات الصلة. غير أن هذا التعدد لا يعني بالضرورة تكامل الأدوار؛ إذ إن فعالية الدبلوماسية الاقتصادية تقاس بقدرتها على تنسيق المعلومة الاقتصادية وتحويلها إلى تعليمات وتوجيهات عملية، وليس بعدد المؤسسات فحسب.

1. وزارة الشؤون الخارجية والجلالية الوطنية بالخارج والشؤون الإفريقية.

موقع وزارة الشؤون الخارجية والجلالية الوطنية بالخارج والشؤون الإفريقية محوري واساسي في البناء المؤسسي للدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية، بالنظر إلى أنها تمثل واجهة الدولة في الخارج، وتملك شبكة من البعثات الدبلوماسية والقنصلية التي تتيح، من حيث المبدأ، إمكانات مهمة لمتابعة العلاقات الاقتصادية ورصد المعلومة الخارجية. ويكشف المرسوم الرئاسي رقم 02-403 المؤرخ في 26 نوفمبر 2002 أن البعد الاقتصادي حاضر ضمن صلاحيات الوزارة، إذ ينيط بها، في مجال التعاون الثنائي تنسيق الأعمال الرامية إلى ترقية التعاون الاقتصادي والمالي والتجاري مع الحكومات الأجنبية، كما يخولها المساهمة في البحث عن الشراكات مع المتعاملين الأجانب وتشجيع الاستثمارات الأجنبية في الجزائر.

وتبرز أهمية هذا التطور في كونه يكشف أن الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية أصبحت تستند إلى هياكل تنظيمية أقرب إلى منطق المعلومة الاقتصادية والتحليل القطاعي، بما يجعل وزارة الشؤون الخارجية أحد الفاعلين المركزيين في هذا المجال، ولم تعد تقتصر على التمثيل العام أو التنسيق السياسي.

على المستوى المركزي:

بالإضافة الى المديریات العامة التي تشرف على ملفات تخص القارات والتجمعات والمنظمات الدولية التي انظمت اليها الجزائر، تبرز مديريتان في مجال الدبلوماسية الاقتصادية.

• مديرية ترقية ودعم المبادلات الاقتصادية: تظهر صلاحيات مديرية ترقية ودعم المبادلات

الاقتصادية حسب المادة 14 من المرسوم الرئاسي¹ رقم 19-244 المؤرخ في 11 سبتمبر سنة 2019. كما يلي:

✓ ترقية المبادلات التجارية الدولية للجزائر،

¹ المرسوم الرئاسي رقم 19-244 المؤرخ في 11 سبتمبر 2019، المتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 56، الصادرة في 16 سبتمبر 2019.

- ✓ المساهمة في تنفيذ سياسة دعم وترقية الصادرات خارج المحروقات،
 - ✓ التزويد بالمعلومات والتحليل الاقتصادية اللازمة لدخول الأسواق الخارجية ودعم مجهودات المؤسسات الجزائرية في هذا المجال،
 - ✓ إعداد مذكرات ظرفية في مجال التجارة الدولية موجهة للشركات والمؤسسات والهيئات والوزارات المعنية.
 - ✓ جمع المعلومات الاقتصادية حول الأسواق الخارجية، ورصد الفرص الاستثمارية، ومتابعة العلاقات التجارية.
 - ✓ تعزيز التنسيق بين القطاعات الاقتصادية عبر لجان مشتركة.
 - ✓ رقمنة جزء من خدماتها بما يدعم تدفق المعلومات الاقتصادية.
- وتبرز أهمية هذه المهام في كونها تجعل المديرية قريبة من وظيفة إنتاج المعلومة الاقتصادية وتحليلها، بما يفتح إمكانية توظيفها لاحقا ضمن تصور أوسع للذكاء الدبلوماسي.

. المديرية العامة لليقظة الاستراتيجية واستباق الازمات وادارتها:

تعد احدى الهياكل المركزية المستحدثة ضمن تنظيم وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، حيث تضطلع بوظيفة محورية تتمثل في استشراف المخاطر والأزمات التي قد تمس بالمصالح الحيوية للدولة، من خلال نظام يقظة استراتيجية قائم على الرصد المستمر للمحيط الدولي وتحليل مؤشرات. وتتمثل صلاحياتها أساسا في إعداد استراتيجية وطنية للوقاية من الأزمات ومتابعة تنفيذها بالتنسيق مع مختلف القطاعات، إلى جانب جمع ومعالجة وتحليل المعلومات ذات الطابع السياسي والأمني والاقتصادي، وإعداد تقارير دورية وتوصيات موجهة تصاعديا للقيادة السياسية. كما تتولى هذه المديرية مهمة الكشف المبكر عن الأزمات المحتملة وإدارة مختلف مراحلها، من الاستباق إلى التسيير والمتابعة إلى غاية مرحلة ما بعد الأزمة، فضلاً عن دورها التنسيقى باعتبارها نقطة اتصال بين المؤسسات الوطنية والممثلات الدبلوماسية داخل وخارج الوطن. وتندرج كذلك ضمن اختصاصاتها حماية الجالية الجزائرية

بالخارج في حالات الأزمات، من خلال التعاون مع السفارات والقنصليات، بما يعكس طابعها الاستراتيجي الذي يجمع بين البعد التحليلي والاستشاري والعملي في آن واحد¹.

على مستوى التمثيل الخارجي:

تمنح النصوص المتعلقة بصلاحيات السفراء ورؤساء المراكز القنصلية بعدا اقتصاديا واضحا، إذ يعمل السفير على تطوير العلاقات الاقتصادية وترقية التبادلات التجارية والشراكة مع مؤسسات بلد الاعتماد، بينما يعمل رئيس المركز القنصلي على تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية والثقافية والعلمية بين الجزائر والجماعات الإقليمية والمؤسسات الموجودة في دائرة اختصاصه، ويشجع إقامة علاقات شراكة بين المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين ومتعاملي دولة الإقامة².

وهذا يعني أن الدبلوماسية الاقتصادية هي جزء من صلاحيات السفير والقنصل العام والقنصل القانونية والتنظيمية، وليست إضافة خارجية لوظيفتهم.

. البعثات الدبلوماسية والقنصلية:

اختيار وتكليف أعوان دبلوماسيين منوطين بالملفات الاقتصادية داخل السفارات والقنصليات بالخارج، بدل الملحقيات الاقتصادية المستقلة كما هو معمول به في بعض الدول.

2. وزارة التجارة الخارجية وترقية الصادرات وإعادة تنظيم جهاز التصدير.

تمثل وزارة التجارة الخارجية وترقية الصادرات الفاعل القطاعي المباشر في تنفيذ السياسة التجارية الخارجية، ولا سيما فيما يتعلق بترقية الصادرات خارج المحروقات وتفعيل الاتفاقيات التجارية. وتزداد أهمية هذا الدور في ظل انخراط الجزائر في فضاءات تبادل حر، خاصة منطقة التجارة الحرة القارية

¹ الشروق أونلاين". استحداث مديرية عامة لليقظة واستباق الأزمات بوزارة الخارجية 19 "يناير 2017 .
<https://www.echoroukonline.com/>

² وزارة الشؤون الخارجية والجمالية الوطنية بالخارج". صلاحيات الوزارة في المجال الاقتصادي "تم الاطلاع عليه في 14 افريل 2024 .
<https://www.mfa.gov.dz/ar/economic-diplomacy/mfas-attributions-and-structures-in-economic-diplomacy/attributions-1>.

الإفريقية ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، حيث لم يعد الرهان مقتصرًا على الانضمام القانوني لكن أصبح مرتبطًا بامتلاك أدوات تحليل الأسواق، ورصد المنافسين، وفهم قواعد المنشأ، وتحديد الطلب الخارجي.

وفي سياق متصل، كانت الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ALGEX تضطلع بمهام مرتبطة بترقية الصادرات، غير أن إعادة تنظيم قطاع التجارة الخارجية سنة 2025 أدت إلى حلها وتحويل أملاكها وحقوقها والتزاماتها ومستخدميها إلى الهيئة الجزائرية للصادرات، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 25-235 المؤرخ في 3 سبتمبر 2025. كما أنشئت الهيئة الجزائرية للصادرات بموجب المرسوم التنفيذي رقم 25-234، ضمن إصلاح مؤسسي أوسع شمل أيضا إنشاء الهيئة الجزائرية للاستيراد¹.

وتبرز أهمية الهيئة الجزائرية للصادرات في كونها مكلفة بتنفيذ سياسة الدولة في مجال ترقية الصادرات مع إمكانية إنشاء ممثلات بالخارج تحت تسمية "دار الجزائر"، إضافة إلى تحديد إمكانات التصدير وجمع المعلومات والمعطيات التقنية والتجارية لاستكشاف الأسواق الدولية. وهذه الصلاحيات تقر بها من وظيفة اليقظة التجارية، وتمنحها قابلية للتكامل مع البعثات الدبلوماسية في الخارج².

3. الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار AAPI .

تعرف الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار AAPI بأنها أحد الفاعلين الأساسيين في ربط الدبلوماسية الاقتصادية بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد أعاد قانون الاستثمار رقم 22-18 المؤرخ في 24 يوليو 2022 تنظيم الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر، وورد في النصوص الرسمية أن هذا القانون يتعلق بالاستثمار ونشر في الجريدة الرسمية رقم 50 المؤرخة في 28 يوليو 2022 .

¹ المرسوم التنفيذي رقم 25-233 المؤرخ في 10 ربيع الأول 1447 الموافق 3 سبتمبر 2025، المتضمن إنشاء الهيئة الجزائرية للاستيراد وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 60، 7 سبتمبر 2025، تم الاطلاع عليه في 22 مايو 2026، [العدد 60 من الجريدة الرسمية لسنة 2025]. (<https://www.joradp.dz/FTP/jo-arabe/2025/A2025060.pdf>)

² المصدر أونلاين " صدور مراسيم إنشاء هيئتي الاستيراد والتصدير وحل الجكس 11 "، سبتمبر 2025. تم الاطلاع عليه في 22 مايو 2026 . <https://www.elmasdaronline.dz/11/09/2025/> صدور-مراسيم-إنشاء-هيئتي-الاستيراد-والتصدير-وحل-الجكس ([elmasdaronline.dz](https://www.elmasdaronline.dz) in Bing)

كما أن قانون 22-18 أعاد تنظيم وتشكيل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مع تغيير تسميتها إلى "الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار"، ومنحها دور المرافق والمروج للاستثمارات، مع استحداث منصة رقمية للمستثمر كآلية لمراقبة المستثمرين وتسيير المزايا والأنظمة التحفيزية¹.

وتعرض الوكالة فرصا استثمارية في قطاعات متعددة مثل الزراعة، الصناعة، الصناعة الصيدلانية، الطاقات المتجددة، السياحة، تكنولوجيات الإعلام والاتصال، والصيد والمنتجات الصيدية، كما تتيح خدمات مثل بورصة الشراكة والمنصة الرقمية للمستثمر. وتكشف هذه المعطيات عن وجود صلة موضوعية بين سياسة ترقية الاستثمار والعمل الدبلوماسي، خاصة عندما يتعلق الأمر بالتعريف بفرص الاستثمار لدى المستثمرين الأجانب، وتوفير المعلومات الأولية حول البيئة الاقتصادية الجزائرية².

4. المحافظة السامية للرقمنة.

يمثل إنشاء المحافظة السامية للرقمنة تحولا مؤسسيا مهما في بناء البيئة الرقمية اللازمة للذكاء الاقتصادي. فقد أنشئت هذه المحافظة بموجب المرسوم الرئاسي رقم 23-314، وكلفت بتصميم الاستراتيجية الوطنية للرقمنة بالتشاور مع القطاعات المعنية والمؤسسات والقطاع الاقتصادي والمجتمع المدني، وضمان متابعة تنفيذها.

كما تعمل على توافق مخططات القطاعات في مجال الرقمنة مع الاستراتيجية الوطنية، وتقييم إنجازات واخفاقات كل قطاع وفق مؤشرات الأداء، وضمان توافق الاستراتيجية مع متطلبات أمن الأنظمة المعلوماتية بالتنسيق مع الجهات المختصة³.

وتكمن أهمية هذه المحافظة بالنسبة للدبلوماسية الاقتصادية في كون الذكاء الاقتصادي لا يمكن أن يشتغل بكفاءة دون بنية رقمية وطنية تسمح بتجميع البيانات، وتبادلها، وحمايتها، وتحليلها. ويظهر

¹ كوسام، أمينة. "الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار في إطار قانون الاستثمار الجديد 22-18" مجلة طينة للدراسات العلمية/الأكاديمية، المجلد 5، العدد 2 (13 ديسمبر 2022): 97-121. تم الاطلاع عليه في 22 جانفي 2024. <https://asjp.cerist.dz/en/article/206717>

² الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار. الصفحة الرئيسية. تم الاطلاع عليه في 12 فيفري 2026. <https://aapi.dz/ar/accueil-ar>

³ جريدة النصر " مهام المحافظة السامية للرقمنة: ضبط المشاريع الاستراتيجية لضمان التحول الرقمي في الجزائر 15 "، سبتمبر 2023. تم الاطلاع عليه في 03 ديسمبر 2026. <https://www.annasronline.com/2026/الحدث-أخبار-وطنية/13-41-21-15-09-2023-225786>

من ذلك أن الرقمنة تمثل شرطا تقنيا مساعدا للدبلوماسية الاقتصادية، غير أن أثرها الفعلي يظل مرتبطا بمدى قدرتها على تسهيل تبادل البيانات بين الجهات الاقتصادية والدبلوماسية.

5. المؤسسات البحثية والاقتصادية الكبرى.

تؤدي المؤسسات البحثية والجامعية، ولا سيما المخابر المتخصصة في الاقتصاد، والذكاء الاقتصادي والذكاء الاصطناعي، دورا محوريا في إنتاج أدوات التحليل، وتكوين الكفاءات، وتصميم نماذج اليقظة. كما أن المؤسسات الاقتصادية الهامة، مثل شركات الطاقة والبنوك العمومية والمؤسسات الصناعية الكبرى، تمثل مصادر مهمة للمعلومة الاقتصادية والتقنية والتجارية، بحكم انخراطها في الأسواق الدولية وسلاسل التوريد والعقود العابرة للحدود. غير أن هذه الإمكانيات تظل محدودة إذا لم يتم إدماجها ضمن منظومة وطنية لتبادل المعلومات الاقتصادية، تراعي السرية، وتصنيف البيانات، وحقوق الوصول، وحاجات المعنيين بالخيارين الاقتصادي والدبلوماسي.

ثانيا: الاستثمار الأجنبي المباشر FDI كمرآة نسبية لفعالية الدبلوماسية الاقتصادية.

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر مؤشرا كميا مهما، وإن كان غير كاف وحده، لقياس جاذبية الاقتصاد الوطني وفعالية جزء من الدبلوماسية الاقتصادية. فهو يعكس، بدرجات متفاوتة، ثقة المستثمرين في البيئة القانونية والمؤسسية، ووضوح السياسات، وفعالية الترويج، وحجم الفرص المتاحة. غير أن قراءة FDI في الجزائر تستدعي الحذر المنهجي، لأن المصادر تختلف في تعريفها وقياسها بين تدفقات سنوية، وبيانات ميزان المدفوعات، وبيانات فصلية.

وفقا لبطاقة الجزائر في تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2025 الصادر عن UNCTAD، بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر 1.140 مليار دولار سنة 2020، و870 مليون دولار سنة 2021، و255 مليون دولار سنة 2022، و1.216 مليار دولار سنة 2023، ثم 1.439 مليار دولار سنة 2024، مع نمو يناهز 18.3% بين 2023 و2024. وتؤكد سفارة

الجزائر بأبوجا، نقلا عن تقرير UNCTAD، أن الجزائر جذبت 1.43 مليار دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2024، بزيادة تقارب 18 % مقارنة بسنة 2023¹.

في المقابل، تظهر بيانات البنك الدولي، وفق مؤشر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصافية في ميزان المدفوعات، قيمة قدرها 1.226 مليار دولار سنة 2024، كما تشير بيانات البنك الدولي إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر الصافي بلغ 0.5 % من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2024².

جدول 3-6: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر وفق مصادر مختلفة

السنة	القيمة	المصدر/الملاحظة
2020	1.140 مليار دولار	UNCTAD WIR 2025 [unctad.org]
2021	870 مليون دولار	UNCTAD WIR 2025 [unctad.org]
2022	255 مليون دولار	UNCTAD WIR 2025 [unctad.org]
2023	1.216 مليار دولار	UNCTAD WIR 2025 [unctad.org]
2024	1.439 مليار دولار	UNCTAD WIR 2025 [unctad.org]
2024	1.226 مليار دولار	البنك الدولي، ميزان المدفوعات [data.worldbank.org]

المصدر: من اعداد الباحث من المصادر المستعملة في هذا المطلب.

تظهر هذه المعطيات أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر شهدت تحسنا نسبيا خلال 2023 و 2024، لكنها تظل، مقارنة بإمكانات الاقتصاد الجزائري وحجمه الجغرافي والطاقوي، دون المستوى الذي يسمح بتحقيق قفزة تنموية واسعة. فوفق البنك الدولي، بلغ الناتج المحلي الإجمالي الجزائري 269.32 مليار دولار سنة 2024، بينما لم تتجاوز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصافية 0.5 % من الناتج المحلي الإجمالي في العام ذاته. وهذه النسبة المحدودة تعني أن الدبلوماسية

¹ UNCTAD. World Investment Report 2025 – Algeria Factsheet. 2025 ديسمبر 14. تم الاطلاع عليه في 14 ديسمبر 2025. https://unctad.org/system/files/non-official-document/wir_fs_dz_en.pdf

² البنك الدولي. "الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة (ميزان المدفوعات، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) – الجزائر". تم الاطلاع عليه 12 ديسمبر 2025. <https://data.albankaldawli.org/indicator/BX.KLT.DINV.CD.WD?locations=DZ>

الاقتصادية مطالبة بالانتقال من الترويج العام إلى استهداف المستثمرين، وفهم حاجاتهم، وتحليل مخاطرهم، ومرافقتهم ضمن منظومة مؤسسية منسقة¹.

ثالثا: تحليل SWOT للدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية

1. نقاط القوة.

تتميز الجزائر بجملة من نقاط القوة التي تمنح دبلوماسيتها الاقتصادية قاعدة تفاوضية مهمة. أول هذه النقاط هو الموقع الجغرافي الذي يربط بين إفريقيا، والمتوسط، وأوروبا، ويمنح الجزائر إمكانية لعب دور بوابة اقتصادية نحو العمق الإفريقي، خاصة في ظل تفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية. كما تعد الموارد الطاقوية عنصرا مركزيا في وزن الجزائر الاقتصادي والتفاوضي، وهو ما يفسر استمرار حضور الطاقة في أجندة العلاقات الاقتصادية الخارجية.

وتتمتع الجزائر كذلك بشبكة دبلوماسية واسعة وبخبرة تاريخية في العمل متعدد الأطراف، وهي عناصر يمكن توظيفها لتوسيع الشراكات الاقتصادية. كما أن انضمام الجزائر إلى أطر تجارية مثل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى يتيح لها فضاءات إضافية لتوسيع صادراتها وتنويع شركائها^{2 3}.

2. نقاط الضعف.

رغم هذه المقومات، تعاني الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية من عدة نقاط ضعف مؤسسية ووظيفية. أولها ضعف التنسيق بين الأطراف الفاعلة، إذ لا تزال العلاقة بين الوزارات، والوكالات، والبعثات، والمؤسسات الاقتصادية تحتاج إلى آليات تبادل معلومات أكثر انتظاما وقياسا. وثانيها غياب منظومة وطنية متكاملة للذكاء الاقتصادي تسمح بتحويل المعلومات المتفرقة إلى معرفة استراتيجية.

¹ البنك الدولي "Algeria | Data". تم الاطلاع عليه في 20 مارس 2026 <https://data.worldbank.org/country/algeria>.

² وزارة التجارة الخارجية وترقية الصادرات. "منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (ZLECAf)". تم الدخول إليه في 22 مايو 2026. <https://www.mcepe.gov.dz/index.php/ar/2025-04-24-01-50-00/2025-04-24-01-48-22>

³ وزارة الشؤون الخارجية والجمالية الوطنية بالخارج. "مناطق التبادل الحر". تم الاطلاع عليه يوم 02 فيفري 2026. <https://www.mfa.gov.dz/ar/economic-diplomacy/trade-agreements-and-free-trade-areas/free-trade-areas>

كما أن ضعف الرقمنة الإدارية والاقتصادية يمثل عائقاً أمام السرعة في معالجة المعلومات. وعلى الرغم من التوسع الكبير في استخدام الإنترنت، تشير بيانات الاقتصاد الرقمي إلى أن استخدام أدوات الدفع والشراء الرقمي لا يزال محدوداً؛ إذ امتلك 2.8 % فقط من السكان بطاقة ائتمان في جانفي 2024، و22.9 % بطاقة خصم، بينما قام 8.2 % فقط بشراءات عبر الهاتف أو الإنترنت سنة 2023.

وهذه الأرقام تكشف عن فجوة بين الاتصال الرقمي والاندماج الاقتصادي الرقمي، وهي فجوة تؤثر بدورها في قابلية توسع التجارة الإلكترونية والتصدير الرقمي¹.

3. الفرص.

تتمثل أهم الفرص في اتساع الفضاء الإفريقي بعد تفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، حيث يمكن للجزائر أن تستفيد من موقعها الجغرافي ومن قدراتها في الطاقة والصناعة والخدمات للتموقع داخل سلاسل قيمة إقليمية. وقد بدأت الجزائر فعلياً المبادلات التجارية للسلع في إطار هذه المنطقة في 1 نوفمبر 2024، وفق ما نشرته وزارة التجارة الخارجية وترقية الصادرات².

وتتمثل فرصة أخرى في التحول الرقمي، إذ بلغ عدد مستخدمي الإنترنت في الجزائر 33.49 مليون مستخدم سنة 2024 بنسبة نفاذ 72.9 %، وارتفع إلى 36.2 مليون مستخدم في بداية 2025 بنسبة نفاذ 76.9 %. وتشير UNCTAD في تقييم جاهزية التجارة الإلكترونية في الجزائر إلى أن قطاع التجارة الإلكترونية شهد نمواً سريعاً خصوصاً في الخدمات، وأن عدد الشركات المسجلة في التجارة الإلكترونية نما بمعدل سنوي متوسط قدره 92 % منذ 2020، وأن معاملات الدفع الإلكتروني للسلع والخدمات تضاعفت ثلاث مرات بين 2020 و2024، مع بقاء حصة المدفوعات مقابل السلع صغيرة عند 0.8 % من مجموع المعاملات³.

¹ International Trade Administration. *Algeria Country Commercial Guide: Digital Economy*. Washington, DC: U.S. Department of Commerce, 2024.

² وزارة التجارة الخارجية وترقية الصادرات. "منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية" (ZLECAf). تم الدخول إليه في 22 مايو 2026. <https://www.mcepe.gov.dz/index.php/ar/2025-04-24-01-50-00/2025-04-24-01-48-22>

³ United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), *Algeria: eTrade Readiness Assessment* (Geneva: United Nations, 2025).

كما توفر الطاقات المتجددة والهيدروجين الأخضر والتحول الطاقوي العالمي فرصة لإعادة تموقع الجزائر في الاقتصاد الدولي، شريطة تحويل الموقع الطاقوي التقليدي إلى موقع تفاوضي جديد قائم على التكنولوجيا والاستثمار والشراكات الصناعية.

4. التهديدات

تواجه الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية جملة من التهديدات، أبرزها المنافسة الإقليمية على جذب الاستثمار والأسواق الإفريقية، وتقلبات أسعار الطاقة، وتغير أولويات الشركاء الأوروبيين في مجال الطاقة، والتوترات الجيوسياسية في الساحل والمتوسط. كما أن بطء الإصلاحات الإدارية والرقمية قد يؤدي إلى فقدان فرص استثمارية لصالح دول أكثر سرعة في الاستجابة وتبسيط الإجراءات. وتؤكد الأدبيات الحديثة في الدبلوماسية الاقتصادية أن الأسواق أصبحت ساحة مركزية للتنفيذ الدولي وأن الدولة لم تعد تنافس فقط عبر مواردها الطبيعية، لكن عبر قدرتها على إدارة المعلومات، وتسهيل الأعمال، وبناء الثقة، وتقديم مزايا واضحة للمستثمرين والشركاء.¹

رابعا: العلاقة التكاملية بين المؤسسات و FDI و SWOT والذكاء الاقتصادي.

تكشف القراءة التركيبية أن المؤسسات الوطنية تمثل البنية التنظيمية للدبلوماسية الاقتصادية، بينما يعكس الاستثمار الأجنبي المباشر جانبا من مخرجات هذه البنية، ويقدم تحليل SWOT تشخيصا لقدراتها ومحدودياتها، في حين يمثل الذكاء الاقتصادي الإطار التحليلي الذي يمكن أن يمنح هذا التشخيص قيمة عملية أكبر.

فالذكاء الاقتصادي يخدم الدبلوماسية الاقتصادية عبر خمس وظائف رئيسية: تحليل الأسواق الدولية رصد المنافسين، تحسين الخيارات الاقتصادية، دعم التفاوض، وبناء خطاب اقتصادي قائم على البيانات. وفي المقابل، تخدم الدبلوماسية الاقتصادية الذكاء الاقتصادي عبر ما توفره البعثات من

¹ Embassy of Algeria in Astana, "Guide for Investors in Algeria," accessed June 14, 2025, <https://embastana.mfa.gov.dz/en/invest-in-algeria/guide-for-investors-in-algeria>.

معلومات حول الأسواق، والشركاء، والفرص، والتهديدات، والتحويلات التنظيمية في الخارج. وهذا الترابط يجعل من الدبلوماسية الاقتصادية مصدرا للمعلومة، ومن الذكاء الاقتصادي آلية لمعالجتها وتحويلها إلى اختيار مؤسسي.

وبناء على ذلك، فإن فعالية الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية ترتبط بمدى قدرة هذه الفواعل على تبادل المعلومة الاقتصادية وتحويلها إلى معرفة قابلة للاستعمال في القرار الخارجي، وليس بوجود مؤسسات ووكالات واتفاقيات تجارية فحسب. فوزارة الشؤون الخارجية، ووزارة التجارة الخارجية والوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، والمحافظة السامية للرقمنة، والبعثات الدبلوماسية، والمؤسسات الاقتصادية الكبرى، تمثل جميعها مصادر محتملة للمعلومة الاقتصادية، غير أن القيمة الاستراتيجية لهذه المعلومة تظل مرهونة بدرجة التنسيق بينها، ومدى قدرتها على دعم الترويج للاستثمار، ومرافقة الصادرات ورصد الأسواق، ومتابعة التحويلات التنظيمية والتجارية في الخارج. وتكشف هذه القراءة أن الإشكال لا يكمن أساسا في غياب الفاعلين، لكن في محدودية التكامل بينهم وضعف انتظام تداول المعلومة الاقتصادية.

ومن ثم، فإن العلاقة بين الدبلوماسية الاقتصادية والذكاء الاقتصادي في الحالة الجزائرية تظهر بوصفها علاقة ترابط وظيفي ما تزال في طور التشكل، أكثر من كونها منظومة ناضجة ومتكاملة.

خلاصة المطلب

يتضح من خلال هذا المطلب أن الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية قطعت خطوات مؤسسية مهمة، من خلال إدراج البعد الاقتصادي ضمن صلاحيات وزارة الشؤون الخارجية، وإعادة تنظيم أجهزة الاستثمار والتصدير، وتعزيز مكانة الرقمنة في الإدارة الاقتصادية. كما تكشف مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر وتحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات أن الجزائر تمتلك مقومات معتبرة، لكنها لم تحولها بعد إلى فعالية اقتصادية خارجية مكتملة.

وتتمثل الإشكالية المركزية في أن تعدد الفاعلين لا يقابله دائما مستوى كاف من التنسيق وتبادل المعلومة وتحليلها. لذلك، تبدو الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في مرحلة انتقالية، تجمع بين وجود قاعدة مؤسسية قابلة للتطوير، وبين حاجة واضحة إلى انتظام أكبر في تداول المعلومة الاقتصادية وتحليلها، بما يسمح للدبلوماسية الاقتصادية بالانتقال تدريجيا من الترويج العام إلى المرافقة القائمة على البيانات.

خلاصة المبحث الأول

يكشف هذا المبحث أن الدبلوماسية الجزائرية عرفت تحول تدريجي في وظائفها، من دبلوماسية ارتبطت في بداياتها بالدفاع عن السيادة ودعم قضايا التحرر، إلى دبلوماسية أصبحت أكثر اتصالا بالرهانات الاقتصادية والتنموية. وقد أسهمت الأزمات الاقتصادية، خاصة أزمتي 1986 و2014، في إبراز حدود النموذج الريعي، ودفع العمل الخارجي الجزائري نحو الاهتمام بالتنوع، وجذب الاستثمار، ودعم الصادرات خارج المحروقات.

كما أظهر التشخيص أن الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية تمتلك مقومات مهمة، من بينها شبكة التمثيل الخارجي، والإطار المؤسسي المرتبط بالاستثمار والتجارة الخارجية، ومبادرات ميدانية للرقمنة والانخراط في فضاءات تجارية إقليمية وقارية. غير أن هذه المقومات لم تتحول بعد إلى فعالية اقتصادية خارجية مكتملة، بسبب محدودية التنسيق بين الفاعلين المعنيين، وضعف انتظام تداول المعلومة الاقتصادية، وبقاء جزء من النشاط الاقتصادي الدبلوماسي في مستوى الترويج العام أكثر من المرافقة المبنية على التحليل.

وتؤدي هذه القراءة إلى نتيجة أساسية مفادها أن تطوير الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية يرتبط بمدى توفر أدوات أكثر انتظاما في إنتاج المعلومة الاقتصادية وتحليلها داخل البيئة الوطنية وليس عبر توسيع الحضور الخارجي أو تحسين صورة الاقتصاد الوطني فحسب. ومن هنا تبرز الحاجة إلى دراسة مستوى تبني الذكاء الاقتصادي في الجزائر، بوصفه الإطار الذي يمكن أن يمنح الدبلوماسية الاقتصادية سندا معرفيا وتحليليا أكثر انتظاما.

2. المبحث الثاني: مستوى تبني الذكاء الاقتصادي في الجزائر

الذكاء الاقتصادي غذا عنصرا فاعلا في تعزيز مؤهلات التفوق داخل النظام الهرمي للسوق العالمية من خلال ما يتيح من إدارة أكثر كفاءة للمعلومة الاقتصادية، ولم يعد مجالا تقنيا محدود الأثر والحيز.

وكلما ازدادت البيئة الدولية تعقيدا واضطرابا، تزايدت الحاجة إلى أدوات فعالة للذكاء الاقتصادي لما لذلك من أثر في دعم الأمن الاقتصادي، وتحسين جاذبية الاستثمار، وإسناد الدبلوماسية الاقتصادية. وتكتسي هذه المسألة أهمية خاصة في الحالة الجزائرية، بالنظر إلى تحديات ملحة لتنويع الاقتصاد الوطني، والحاجة إلى أدوات تحليل واستشراف تسمح بقراءة الأسواق، ومتابعة المنافسة، وتحسين قدرة المؤسسات والدولة على اختيار التوجه الصائب. ولا يتعلق الأمر بمجرد توفر البيانات، ولكن بمدى وجود إطار قانوني ومؤسسي وكفاءات ومنصات قادرة على تحويلها إلى معرفة قابلة للاستعمال.

رتبت المطالب هنا على ثلاثة مستويات:

- ✓ الإطار القانوني والمؤسسي لإنتاج وحماية المعلومة الاقتصادية،
- ✓ واقع الذكاء الاقتصادي داخل المؤسسات العمومية والخاصة،
- ✓ ثم دور الجامعة والبحث العلمي والشركات الناشئة بوصفها رافعات معرفية وتكنولوجية مساعدة.

وتسمح هذه القراءة بتقدير مستوى الجاهزية الوطنية قبل الانتقال إلى بحث كيفية تطوير الذكاء الاقتصادي وتوظيفه عبر العمل الدبلوماسي.

المطلب الأول: الإطار القانوني والمؤسسي لإنتاج وحماية المعلومة الاقتصادية في الجزائر

إن قيمة المعلومة الاقتصادية تظل رهينة بمدى دقتها، وسرعة الوصول إليها، فضلا عن معالجتها وحمايتها، ومن ثم تحويلها إلى معرفة قابلة للاستعمال في السياسات العمومية وفي تعزيز التنافسية المؤسساتية، عوضا عن النظر إليها من زاوية مجرد توفرها الكمي. وعليه، يشكل الإطار القانوني والمؤسسي لإنتاج وحماية المعلومة الاقتصادية أحد الشروط الأولية لبناء منظومة وطنية للذكاء الاقتصادي.

وتنحصر المعالجة هنا في تشخيص الإطار القانوني والمؤسسي القائم، دون الانتقال إلى بناء نموذج تنظيمي جديد. فالغاية هي بيان مدى توفر الشروط القانونية والمؤسساتية الأولية التي يمكن أن يستند إليها لاحقا لبناء منظومة وطنية للذكاء الاقتصادي.

وفي الحالة الجزائرية، لا يمكن الحديث عن الذكاء الاقتصادي بمعزل عن البيئة القانونية والمؤسساتية التي تنظم إنتاج البيانات وتداولها وحمايتها. فالدولة تمتلك عدة نصوص وهيئات ومنصات ذات صلة بالمعلومة الاقتصادية، غير أن هذه المكونات لا تزال في الغالب موزعة بين قطاعات مختلفة، ولم تتحول بعد إلى منظومة موحدة لإنتاج المعرفة الاقتصادية الاستراتيجية. لذلك يهدف هذا المطلب إلى تحليل النصوص القانونية والمؤسسات الفاعلة في هذا المجال، ثم تقييم مدى قدرتها على توفير قاعدة مناسبة لتبني الذكاء الاقتصادي في الجزائر.

أولا: الإطار القانوني للمعلومة الاقتصادية في الجزائر

يتشكل الإطار القانوني المرتبط بالمعلومة الاقتصادية في الجزائر من نصوص متعددة، بعضها يتعلق بحماية البيانات، وبعضها الآخر برقمنة المعاملات أو تنظيم الاستثمار والتجارة. ورغم أن هذه النصوص لا تستعمل بالضرورة مصطلح "الذكاء الاقتصادي"، فإنها تؤثر في شروط إنتاج المعلومة وتداولها وحمايتها، وهي بذلك تمثل قاعدة أولية لبناء منظومة معلوماتية أكثر انتظاما.

يمثل القانون رقم 18-07 المؤرخ في 10 جوان 2018 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي خطوة مهمة في ضبط البيئة القانونية للمعطيات، إذ يهدف إلى حماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات الشخصية، كما يحدد المبادئ الأساسية والحقوق والالتزامات المرتبطة بهذه المعالجة¹. غير أن أهمية هذا القانون بالنسبة للذكاء الاقتصادي تبقى غير مباشرة، لأنه يركز أساساً على المعطيات ذات الطابع الشخصي، ولا يقدم إطاراً شاملاً لحماية المعطيات الاقتصادية أو الصناعية أو التجارية ذات الطابع الاستراتيجي.

كما يندرج القانون رقم 18-05 المؤرخ في 10 ماي 2018 المتعلق بالتجارة الإلكترونية ضمن النصوص الداعمة لرقمنة النشاط الاقتصادي، لأنه يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتجارة الإلكترونية ويؤسس لإطار قانوني للمعاملات التجارية عبر الوسائط الإلكترونية¹.² وتكمن أهميته في كونه يدعم بناء الثقة في الاقتصاد الرقمي، لكنه يظل موجهاً أساساً لتنظيم النشاط التجاري الإلكتروني، ولا يرقى وحده إلى بناء منظومة بيانات اقتصادية قابلة للتحليل الاستراتيجي أو الاستشراف الاقتصادي.

ويكتسي قانون الاستثمار رقم 22-18 المؤرخ في 24 يوليو 2022 أهمية خاصة، لأنه يرتبط مباشرة بتوفير المعلومة الاقتصادية للمستثمرين. فقد نصت المادة 23 منه، كما تعرضها الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، على إنشاء منصة رقمية للمستثمر، تسمح بتوفير المعلومات اللازمة، لا سيما فرص الاستثمار في الجزائر، والعرض العقاري، والتحفيزات، والمزايا المرتبطة بالاستثمار، والإجراءات ذات الصلة². كما تسمح هذه المنصة الرقمية بإزالة الطابع المادي عن الإجراءات، ومتابعة الاستثمار منذ تسجيله وأثناء فترة استغلاله. وبذلك، فإن قانون الاستثمار الجديد يساهم في بناء قاعدة معلومات اقتصادية موجهة للفاعلين الاقتصاديين، ويؤثر في مناخ الاستثمار.

إلى جانب ذلك، تبرز النصوص المتعلقة بإعادة تنظيم التجارة الخارجية، خاصة بعد صدور المراسيم التنفيذية لسنة 2025 التي أنشأت الهيئة الجزائرية للاستيراد والهيئة الجزائرية للصادرات، ونصت على حل الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية وتحويل أملاكها وحقوقها وواجباتها ومستخدميها إلى الهيئة

¹ قانون رقم 18-05 مؤرخ في 10 مايو 2018، يتعلق بالتجارة الإلكترونية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 28، 16 مايو 2018.

² قانون رقم 22-18 مؤرخ في 24 يوليو 2022، يتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 50، 28 يوليو 2022.

الجزائرية للصادرات¹. ويكتسي هذا التحول أهمية بالنسبة للمعلومة الاقتصادية، لأن الهيئة الجزائرية للصادرات أسندت إليها مهام ترتبط بترقية الصادرات، وتسهيل الإجراءات، وجمع المعطيات التجارية والتقنية المتعلقة بالأسواق الخارجية، بما يجعلها فاعلاً محتملاً في بناء اليقظة التجارية².

وعلى الرغم من أهمية هذه النصوص، فإن الملاحظة الأساسية هي أن الجزائر لا تزال تفتقر إلى قانون خاص بالذكاء الاقتصادي يحدد بوضوح الفاعلين، ومسارات جمع المعلومة، ومستويات الحماية، وآليات تبادل البيانات بين القطاعات، وقواعد استغلال المعلومة الاقتصادية الاستراتيجية. لذلك يمكن القول إن الإطار القانوني الحالي يوفر مقدمات مهمة، لكنه لا يشكل بعد منظومة قانونية متكاملة للذكاء الاقتصادي.

ثانياً: الإطار المؤسسي لإنتاج وتداول المعلومة الاقتصادية

يتوزع إنتاج المعلومة الاقتصادية في الجزائر بين عدة مؤسسات، وهو ما يمنح المنظومة تنوعاً في مصادر البيانات، لكنه يطرح في الوقت نفسه تحدي التنسيق والربط البيني. فالذكاء الاقتصادي لا يقوم فقط على وجود معلومات لدى كل مؤسسة، لكن على قدرة هذه المؤسسات على تبادل المعلومات ومعالجتها وتحويلها إلى معرفة استراتيجية.

تحتل، مؤسساتها، وزارة الشؤون الخارجية والجمالية الوطنية بالخارج والشؤون الإفريقية موقعا مهما في إنتاج المعلومة الاقتصادية الخارجية، بحكم شبكة البعثات الدبلوماسية والقنصلية، وبحكم الصلاحيات الاقتصادية المسندة إلى الوزارة. وتوضح الصلاحيات المنشورة رسمياً أن وزارة الشؤون الخارجية تشارك في مجال التعاون الثنائي في ترقية التعاون الاقتصادي والمالي والتجاري، كما تشارك

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "مرسوم تنفيذي رقم 25-234 مؤرخ في 3 سبتمبر 2025 يتضمن إنشاء الهيئة الجزائرية للصادرات وتنظيمها وسيرها"، و"مرسوم تنفيذي رقم 25-235 مؤرخ في 3 سبتمبر 2025 يتضمن حل الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية وتحويل أملاكها وحقوقها وواجباتها ومستخدماتها إلى الهيئة الجزائرية للصادرات"، الجريدة الرسمية، العدد 60، 7 سبتمبر 2025

² World Bank, *Algeria Economic Update, Fall 2024 [Rapport de suivi de la situation économique en Algérie, automne 2024]*, World Bank Publications – Reports 42495, 2024.

³ «البنك الدولي ينشر تقريراً جديداً عن الوضع الاقتصادي في الجزائر»، الشروق أونلاين، 18 نوفمبر 2024. اطلع عليه 10 جوان 2025. الرابط: <https://www.echoroukonline.com> : البنك الدولي-ينشر-تقريراً-جديداً-عن-الوضع (echoroukonline.com in Bing)

في البحث عن الشراكات مع المتعاملين الأجانب وتشجيع الاستثمارات الأجنبية في الجزائر¹. كما تضطلع مديرية ترقية ودعم المبادلات الاقتصادية داخل الوزارة بمهام ترتبط بترقية المبادلات التجارية الدولية، ودعم الصادرات خارج المحروقات، وتوفير المعلومات والتحليل الاقتصادية اللازمة لدخول الأسواق الخارجية.

وتكتسي مديرية ترقية ودعم المبادلات الاقتصادية، المنشأة ضمن تنظيم وزارة الشؤون الخارجية بموجب المرسوم الرئاسي رقم 19-244 لسنة 2019، مكانة هامة، لأنها تمثل أحد أقرب الهياكل الجزائرية إلى منطق الذكاء الاقتصادي، من خلال ما أسند إليها من مهام تتصل بالمعلومات والتحليل الاقتصادية، والمذكرات الظرفية، وشبكات المعلومات التجارية، وبنوك المعطيات، والبوابة الخاصة بالتجارة الخارجية.

أما وزارة التجارة الخارجية وترقية الصادرات، فتشكل فاعلا أساسيا في إنتاج المعلومة التجارية المتعلقة بالصادرات، والواردات، والميزان التجاري، والأسواق الخارجية. وقد برز هذا الدور من خلال إنشاء الهيئة الجزائرية للصادرات وحل الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 25-235². وهذا ما يعتبر إعادة تنظيم جهاز التجارة الخارجية سنة 2025، تماشيا مع السياسة الاقتصادية الوطنية.

وتوضح النصوص المنشورة في الجريدة الرسمية أن هذه الإصلاحات جاءت في إطار إنشاء هيئات متخصصة لتنظيم الاستيراد والتصدير، مما يجعل قطاع التجارة الخارجية أحد المجالات الأكثر ارتباطا بالحاجة إلى بيانات دقيقة ومحدثة حول الأسواق والمنتجات والمنافسين.

وتؤدي الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار **AAPI** دورا محوريا في إنتاج المعلومة الاستثمارية، من خلال المنصة الرقمية للمستثمر التي توفر معلومات حول فرص الاستثمار والعقار الاقتصادي

¹ وزارة الشؤون الخارجية والجمالية الوطنية بالخارج، «صلاحيات الوزارة في المجال الاقتصادي»، تم الاطلاع عليه في 14 أفريل 2024، [صفحة صلاحيات الوزارة في المجال الاقتصادي]-[mfas-attributions] (https://www.mfa.gov.dz/ar/economic-diplomacy/mfas-attributions-and-structures-in-economic-diplomacy/attributions-1).

² المرسوم التنفيذي رقم 25-234 المؤرخ في 10 ربيع الأول 1447 الموافق 3 سبتمبر 2025، المتضمن إنشاء الهيئة الجزائرية للصادرات وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 60، 7 سبتمبر 2025، [العدد 60 من الجريدة الرسمية لسنة 2025]. (https://www.joradp.dz/FTP/jo-arabe/2025/A2025060.pdf).

والتحفيزات والإجراءات المرتبطة بالمشاريع¹. وتمثل هذه المنصة أداة مهمة في تنظيم المعلومة التي تهم المستثمرين وتسهيل وصولهم إليها، لكنها تحتاج، من زاوية الذكاء الاقتصادي، إلى أن تكون مرتبطة بآليات تحليل أوسع تسمح بتقييم القطاعات الجاذبة، ومتابعة سلوك المستثمرين، ورصد العراقيل المتكررة في مسار الاستثمار².

وتبرز المحافظة السامية للرقمنة كفاعل مؤسسي له أثر مباشر في بناء البيئة التقنية للذكاء الاقتصادي. فقد أنشئت بموجب المرسوم الرئاسي رقم 23-314، وكلفت بتصميم الاستراتيجية الوطنية للرقمنة، ومتابعة تنفيذها، وضمان توافق مخططات القطاعات مع هذه الاستراتيجية، وتقييم إنجازات كل قطاع وفق مؤشرات الأداء ذات الصلة بالرقمنة، إلى جانب ضمان توافق الاستراتيجية الوطنية للرقمنة مع متطلبات أمن الأنظمة المعلوماتية³. وهذا يجعل المحافظة السامية للرقمنة إطارا مهما لتطوير البنية الرقمية الضرورية لتداول المعلومة وحمايتها، رغم أن دورها لا يعني تلقائيا وجود منظومة ذكاء اقتصادي مكتملة.

كما يمكن الإشارة إلى المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي باعتباره هيئة استشارية وإطارا للحوار والتشاور والاقتراح في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وتفيد صفحته الرسمية بأنه مؤسسة استشارية تسهم في الحوار والتشاور والاقتراح في المجالات التي تمس حياة المواطن والأمة كما عرض في دورته العادية الرابعة سنة 2023 تقريراً حول الوضع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لسنة 2022⁴. وتكمن أهمية هذه الهيئة بالنسبة للذكاء الاقتصادي في كونها تمثل فضاء للاستشارة

¹ الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، «المنصة الرقمية للمستثمر»، تم الاطلاع عليه في 15 يونيو 2025، [صفحة المنصة الرقمية للمستثمر على موقع الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار]. (<https://aapi.dz/ar/plateforme-numerique-de-linvestisseur-ar/>)

² Zirar, Soumia, and Mohammed Moussaoui. «The Impact of the Collapse of Oil Prices in Mid-2014 on Algeria's Foreign Trade». *Les Cahiers du MECAS*, Université Abou Bekr Belkaid – Tlemcen, 2020. الرابط: <https://theses-algerie.com/1323878510860181/articles-scientifiques-et-publications/universite-abou-bekr-belkaid---tlemcen/the-impact-of-the-collapse-of-oil-prices-in-mid-2014-on-algeria-39-s-foreign-trade>.

³ حرقاس زكرياء، «التأصيل القانوني للمحافظة السامية للرقمنة في نمذجة استراتيجية التحول الرقمي»، مجلة الفكر القانوني والسياسي 10، ع 31 (مايو 2026): 1214-1235.

⁴ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، «المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي يعقد دورته الرابعة العادية للجمعية العامة»، 17 مايو 2023، [البوابة الرسمية للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي] (<https://www.cnese.dz/ar/cnese-portal/471>).

والتحليل، غير أن دورها يبقى مختلفا عن وظيفة إنتاج المعلومة التشغيلية اليومية التي تقوم بها الوزارات والوكالات والمؤسسات الاقتصادية.

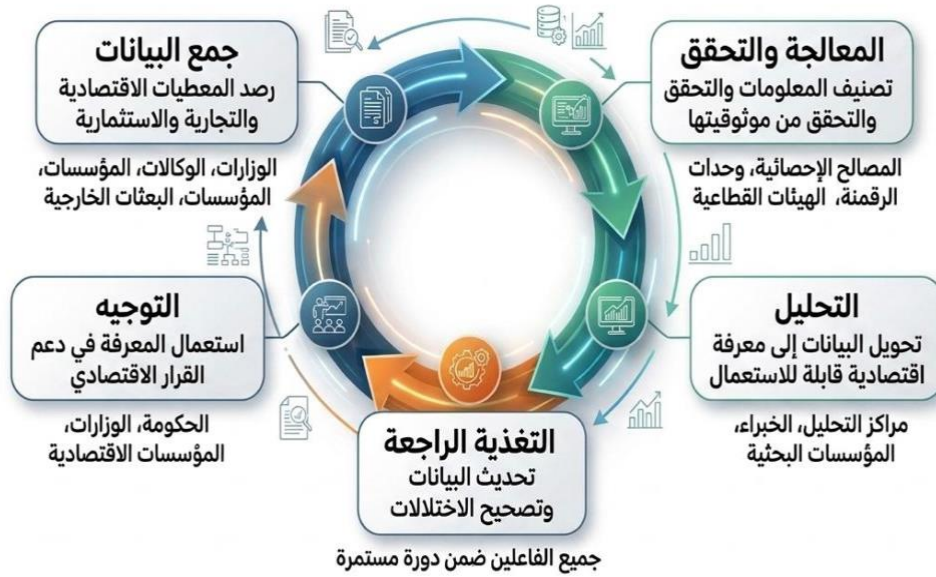
ثالثا: دورة المعلومة الاقتصادية داخل المنظومة الوطنية

من الناحية المنهجية، يمكن فهم الإطار القانوني والمؤسسي السابق من خلال دورة متكاملة للمعلومة الاقتصادية. تبدأ هذه الدورة بمرحلة إنتاج البيانات وجمعها من مصادر متعددة، مثل الوزارات والوكالات، المؤسسات الاقتصادية، البعثات الخارجية، قواعد البيانات الإدارية، والتقارير القطاعية. غير أن هذه المرحلة لا تكفي وحدها، لأن البيانات الخام لا تتحول تلقائيا إلى معرفة نافعة.

تلي ذلك مرحلة التحقق والمعالجة، وهي مرحلة ضرورية لفرز المعلومات، وتصنيفها، والتأكد من موثوقيتها، وإزالة التكرار أو الضجيج المعلوماتي. بعد ذلك تأتي مرحلة التحليل، التي تمثل جوهر الذكاء الاقتصادي، لأنها تسمح بربط المعلومات بالسياق الاقتصادي، وتقييم الاتجاهات، ورصد المخاطر والفرص. أما المرحلة الأخيرة فهي التوجيه والتغذية الراجعة، حيث تستعمل نتائج التحليل في دعم القرار، ثم تعاد مراجعة المعطيات والنماذج بناء على النتائج والتغيرات الجديدة.

ويكشف هذا التصور أن الذكاء الاقتصادي ليس مجرد تراكم للبيانات، لكن هو سلسلة منظمة من العمليات المؤسسية والتقنية والبشرية. وفي الحالة الجزائرية، توجد عدة حلقات من هذه الدورة، لكن الإشكال يظهر في ضعف الربط بينها؛ فالبيانات تُنتج في مؤسسات مختلفة، لكنها لا تدمج دائما في مسار موحد للتحليل والتوجيه.

شكل رقم 3-2: دورة المعلومة الاقتصادية داخل المنظومة الوطنية الجزائرية



الجدول 3-7: دورة المعلومة الاقتصادية داخل المنظومة الوطنية الجزائرية

المرحلة	الوظيفة	الفاعلون المحتملون
جمع البيانات	رصد المعطيات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية	الوزارات، الوكالات، المؤسسات، البعثات الخارجية
المعالجة والتحقق	تصنيف المعلومات والتحقق من موثوقيتها	المصالح الإحصائية، وحدات الرقمنة، الهيئات القطاعية
التحليل	تحويل البيانات إلى معرفة اقتصادية قابلة للاستعمال	مراكز التحليل، الخبراء، المؤسسات البحثية
التوجيه	استعمال المعرفة في دعم القرار الاقتصادي	الحكومة، الوزارات، المؤسسات الاقتصادية
التغذية الراجعة	تحديث البيانات وتصحيح الاختلالات	جميع الفاعلين ضمن دورة مستمرة

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على الأدبيات العامة للذكاء الاقتصادي وعلى تحليل الإطار القانوني والمؤسسي الجزائري.

رابعاً: تقييم نقدي لمستوى جاهزية الإطار القانوني والمؤسسي

يكشف التحليل السابق أن الجزائر تمتلك قاعدة قانونية ومؤسسية قابلة للبناء عليها، لكنها لا تزال تعاني من عدد من الاختلالات التي تحد من تحولها إلى منظومة ذكاء اقتصادي متكاملة. أول هذه الاختلالات هو تشتت النصوص القانونية؛ فهناك قانون لحماية المعطيات الشخصية، وقانون للتجارة الإلكترونية، وقانون للاستثمار، ونصوص لتنظيم التجارة الخارجية، لكنها لا تتكامل بعد في إطار واحد يعالج المعلومة الاقتصادية بوصفها مورداً استراتيجياً.

أما الاختلال الثاني فيتمثل في تعدد الفاعلين دون وجود تنسيق كاف. فوزارة الخارجية، ووزارة التجارة الخارجية، والوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار AAPI، والمحافظة السامية للرقمنة، والهيئات الاستشارية، والمؤسسات الاقتصادية الكبرى تنتج كلها معلومات مهمة، لكن فعالية هذه المعلومات تبقى مرتبطة بمدى وجود قنوات مؤسسية لتبادلها وتحليلها. كما أن غياب قاعدة بيانات اقتصادية وطنية موحدة يحد من قدرة الدولة على تحويل المعطيات المتفرقة إلى معرفة قابلة لدعم القرار.

ويتمثل الاختلال الثالث في الفجوة بين الرقمنة والذكاء الاقتصادي. فالرقمنة توفر البنية التقنية لتدفق البيانات، لكنها لا تعني تلقائياً إنتاج ذكاء اقتصادي. فالذكاء الاقتصادي يحتاج إلى كفاءات تحليلية، وآليات يقظة، وثقافة مؤسسية لتبادل المعلومات، ونظام حماية للمعلومة الحساسة. ولذلك فإن دور المحافظة السامية للرقمنة مهم، لكنه يحتاج إلى تكامل مع الوزارات والوكالات والمؤسسات الاقتصادية حتى يتحول إلى رافعة للذكاء الاقتصادي لا إلى مجرد تحديث إداري.

وأخيراً، يبرز اختلال مرتبط بضعف ربط المعلومة بدورة القرار. فالمؤسسات قد تنتج تقارير ومعطيات لكن أثرها يبقى محدوداً إذا لم تكن مرتبطة بدورة صنع القرار. ومن هنا تظهر أهمية بناء جسور بين منتجي البيانات، ومحليليها، وصناع التوجهات الاقتصادية، وهي مسألة ستظهر بصورة أوضح في المطلب الثاني عند دراسة واقع الذكاء الاقتصادي داخل المؤسسات العمومية والخاصة.

خلاصة المطلب الأول

يتضح من خلال هذا المطلب أن الإطار القانوني والمؤسسي للمعلومة الاقتصادية في الجزائر يشهد تطورا تدريجيا من خلال قوانين حماية المعطيات، وتنظيم التجارة الإلكترونية مع العمل على تنقية المناخ الاستثماري وإعادة هيكلة التجارة الخارجية بالإضافة إلى إنشاء المحافظة السامية للرقمنة. غير أن هذه العناصر، على أهميتها، لا تزال تعمل في أغلبها ضمن منطق قطاعي، ولم تتحول بعد إلى منظومة وطنية موحدة للذكاء الاقتصادي.

وعليه، فإن التحدي الأساسي لا يتمثل في غياب النصوص والمؤسسات، بل في ضعف التكامل بينها. فبناء الذكاء الاقتصادي يتطلب الانتقال من منطق إنتاج البيانات المتفرقة إلى منطق دورة وطنية للمعلومة الاقتصادية، تقوم على الجمع، والتحقق، والتحليل، والحماية، والتوجيه.

وتظهر أهمية هذا التشخيص عند الانتقال إلى مستوى المؤسسات نفسها، حيث تختبر فعليا قدرة الأطر القانونية والمؤسسية على إنتاج ممارسات منتظمة للذكاء الاقتصادي.

المطلب الثاني: الذكاء الاقتصادي في المؤسسات العمومية والخاصة

لا يكفي توفر إطار قانوني ومؤسسي أولي لبناء الذكاء الاقتصادي، ما لم تظهر هذه الوظيفة داخل المؤسسات العمومية والخاصة نفسها. فالمؤسسة هي المجال الذي تتقاطع فيه المعلومة مع القرار واليقظة مع التنافسية، والتحليل مع التسيير، بمعنى أوسع فإن الذكاء الاقتصادي داخل المؤسسة يتجسد في القدرة على رصد التحولات المحيطة، ومتابعة الأسواق، وفهم المنافسين للمؤسسة وتأمين المعارف الحساسة التي تحوزها، وتحويل المعطيات المتاحة إلى معرفة قابلة للاستعمال. ولا يحتزل في مجرد امتلاك نظام معلومات أو توفر قاعدة بيانات.

وقد أكدت بعض الدراسات الجزائرية أن المؤسسات الاقتصادية في الجزائر بدأت تظهر الاهتمام بالمعلومة الاستراتيجية، غير أن هذا الحرص لم يتحول دائما إلى نظم مؤسسية واضحة ومكتملة، إذ ظلت ممارسات اليقظة والتحليل في كثير من الحالات جزئية أو مدمجة ضمن وظائف أخرى¹.

وفي ضوء هذا التوجه، يهدف هذا المطلب إلى تشخيص واقع الذكاء الاقتصادي داخل المؤسسات العمومية والخاصة في الجزائر، من خلال إبراز ملامح الحضور المؤسسي لهذه الوظيفة، وحدودها وأهم التحديات التي تعترض تحولها إلى ممارسة منتظمة ومتكاملة.

أولا: الذكاء الاقتصادي داخل المؤسسات العمومية

تحتل المؤسسات العمومية موقعا متميزا في الاقتصاد الجزائري بحكم نشاطها الواسع في قطاعات استراتيجية، وارتباطها المباشر بسياسات الدولة الاقتصادية. غير أن هذا الموقع لا يعني بالضرورة أنها بلغت مستوى متقدما من تبني الذكاء الاقتصادي، لأن وجود البيانات والقدرات الإدارية لا يكفي وحده لبناء نظام فعال للرصد والاستباق والتحليل. ففي الحالة الجزائرية، يظل السؤال الأساسي هو:

¹ بن طلحة عبد الغني وركيمة فارس، "السياسات الوطنية للذكاء الاقتصادي وأثرها على تحول المدن الجزائرية إلى أقاليم ذكية: رؤية 2030"، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة 9، رقم 2 (2025). ص 46-65.

إلى أي حد تحولت المعلومة داخل المؤسسة العمومية من معطى إداري أو تقني إلى مورد استراتيجي موجه لصنع القرار؟¹.

وقد برز الاهتمام الرسمي بإدماج الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الاقتصادية بوضوح في خطاب وزير الصناعة سنة 2023، حيث أكد على أن دمج الذكاء الاقتصادي أصبح ضروريا لتوجيه القرارات الاستراتيجية للمؤسسات في ظل التحديات الجيوسياسية والجيواقتصادية. كما أعلن عن إعداد أدوات مرجعية من قبيل **الكتاب الأبيض للذكاء الاقتصادي**، ودليل إرساء الذكاء الاقتصادي، ودليل التكوين، مع الإشارة إلى إنشاء خلايا يقظة استراتيجية على مستوى بعض المجمعات الصناعية. وتكشف هذه المبادرات عن بداية انتقال الذكاء الاقتصادي داخل القطاع العمومي من مستوى الوعي العام إلى مستوى التجريب التنظيمي المحدود².

غير أن الطابع الجزئي لهذه المبادرات يشير، في الوقت نفسه، إلى أن التبنى المؤسسي للذكاء الاقتصادي داخل المؤسسات العمومية لم يتحول بعد إلى ممارسة معمرة ومنتظمة. فوجود خلايا يقظة في بعض المجمعات الصناعية لا يعني وجود منظومة وطنية متكاملة داخل جميع المؤسسات العمومية، لكن يعكس بداية تأسيس قدرات مؤسسية قابلة للتوسع. وتدعم هذا التقدير بعض الدراسات التي ترى أن الجزائر بدأت فعلا خطوات باتجاه تبني الذكاء الاقتصادي، لكنها ما تزال تواجه صعوبات تتعلق بالتنسيق بين الهيئات، وتطوير البنية التحتية الرقمية، وتغيير الذهنيات نحو ثقافة الابتكار واليقظة الاستراتيجية³.

وعليه، يمكن القول إن واقع الذكاء الاقتصادي داخل المؤسسات العمومية في الجزائر يعكس مرحلة انتقالية، فالموضوع لم يعد غائبا عن الخطاب الرسمي أو القطاعي، كما أن بعض المبادرات العملية

¹ أحمد ميلي سمية، «واقع الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية»، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة 5، ع2 (31 ديسمبر 2020): 39-54. ص 45.

² وزارة الصناعة، نقلا عن تصريح وزير الصناعة أحمد ز غدار خلال افتتاح الندوة الدولية الثانية حول الذكاء الاقتصادي، «الذكاء الاقتصادي ودوره في ضمان تطور وديمومة المؤسسات الاقتصادية»، منشور على الموقع الرسمي لوزارة الصناعة، 18 فيفري 2023.

³ بن طلحة عبد الغني، وركيمة فارس، «السياسات الوطنية للذكاء الاقتصادي وأثرها على تحول المدن الجزائرية إلى أقاليم ذكية: رؤية 2030»، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة 9، ع2 (17 ديسمبر 2025): 45-65. ص 61.

بدأت بالظهور، غير أن مستوى النضج المؤسسي ما يزال محدودا، ولم يتحول بعد إلى ثقافة تسيير متجذرة داخل كل المؤسسات العمومية.

ثانيا: الذكاء الاقتصادي داخل المؤسسات الخاصة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يختلف وضع الذكاء الاقتصادي داخل المؤسسات الخاصة عن وضعه داخل المؤسسات العمومية. فالمؤسسات الخاصة، ولا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تواجه منافسة مباشرة، وضغوطا أكبر في الأسواق، وتقلبات أسرع في الطلب والأسعار، مما يجعلها أكثر حاجة إلى اليقظة والتحليل ورصد البيئة. غير أن هذه الحاجة لا تقابل دوما بقدرة تنظيمية أو مالية موازية، لأن محدودية الموارد البشرية والتقنية والمالية تقلل من إمكان بناء نظم متخصصة للذكاء الاقتصادي داخل هذه المؤسسات¹.

وتكتسب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية خاصة في السياق الجزائري، لأنها تمثل قاعدة ضرورية للتنوع الاقتصادي والخروج من الاعتماد المفرط على المحروقات، لكنها تحتاج في المقابل إلى أدوات تساعد على فهم الأسواق ومتابعة المنافسين والتكيف مع التحولات الاقتصادية والتكنولوجية. وقد أظهرت بعض الدراسات الميدانية المشار إليها في المادة المرجعية المعتمدة لهذا المبحث أن تطبيق الذكاء الاقتصادي داخل عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يوجد في مستوى متوسط، وأن العائق المالي يمثل أحد أبرز القيود التي تحد من تطوير هذه الممارسات. كما أوضحت هذه الدراسات أن المسألة لا ترتبط فقط بحجم المؤسسة، وإنما أيضا بثقافة التسيير، ومدى استعدادها لتنظيم وظيفة جمع المعلومات وتحليلها وربطها بالقرار².

وتدعم دراسات أخرى هذه النتيجة حين تشير إلى أن ضعف الذكاء الاقتصادي داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يرتبط أيضا بغياب قاعدة معلومات فعالة وشبكة دعم وطنية تساعد هذه المؤسسات على الوصول إلى بيانات دقيقة وقابلة للاستعمال. وبذلك فإن المؤسسات الخاصة

¹ هروم عز الدين، وبوخمخيم عبد الفتاح، «تطبيق الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات الجزائرية»، Revue des Sciences Humaines & Sociales، 5، ع 1 (22 يونيو 2019): 194-214. ص 212.

² نفس المرجع

وخاصة الصغيرة والمتوسطة، توجد في وضع مزدوج، فهي أكثر احتياجا إلى الذكاء الاقتصادي بحكم تقابلها مع الندية، لكنها أقل قدرة على توظيف أدواته ونظمه¹.

ومن ثم، فإن حضور الذكاء الاقتصادي داخل المؤسسات الخاصة الجزائرية لا يبدو غائبا تماما، لكنه يظل في كثير من الحالات ذا طابع أولي أو جزئي، يرتبط بخبرة المسيرين والعلاقات التجارية والمعلومات المتاحة أكثر مما يرتبط بوجود بنية تنظيمية مستقلة ومقصودة لهذا الغرض.

ثالثا: التحديات المشتركة أمام المؤسسات العمومية والخاصة

تكشف المعطيات السابقة أن المؤسسات العمومية والخاصة في الجزائر تواجه مجموعة من القيود المشتركة التي تحد من تحول الذكاء الاقتصادي إلى ممارسة مؤسسية فعالة. ويتمثل التحدي الأول في **ضعف التنظيم الداخلي** لوظيفة الذكاء الاقتصادي، إذ إن كثيرا من الممارسات المرتبطة بالرصد أو جمع المعلومات أو متابعة البيئة لا تظهر كوظيفة مستقلة، بل تندرج داخل وظائف أخرى، ما يقلل من قدرتها على إنتاج معرفة استراتيجية واضحة ومستمرة².

أما التحدي الثاني فيرتبط بـ **ضعف نظم المعلومات وقواعد البيانات**. فرغم أن الجزائر شرعت في بناء منظومات وطنية لحوكمة البيانات والتشغيل البيئي والتحول الرقمي، إلا أن الاستفادة الفعلية من هذه المنظومات داخل المؤسسات الاقتصادية لم تصل بعد إلى مستوى يسمح ببناء ذكاء اقتصادي مؤسسي واسع. كما أن محدودية الوصول إلى المعلومة الدقيقة والمحدثة تقلل من قدرة المؤسسات خاصة الصغيرة والمتوسطة، على تطوير أدوات رصد وتحليل فعالة³.

ويتمثل التحدي الثالث في **العائق المالي**، خاصة بالنسبة إلى المؤسسات الخاصة الصغيرة والمتوسطة التي لا تملك دائما القدرة على تخصيص موارد بشرية وتقنية مستقلة لممارسة الذكاء الاقتصادي.

¹ هروم عز الدين، وبوخمخ عبد الفتاح، «تطبيق الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات الجزائرية»، 5، Revue des Sciences Humaines & Sociales، 1ع (22 يونيو 2019): 194-214

² أحمد ميلي سمية، «واقع الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية»، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة 5، ع2 (31 ديسمبر 2020): 39-54.

³ طريق مسعود، «علاقة الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بالتحول الرقمي»، 9، Le Manager، 1ع (30 يونيو 2022): 177-204.

ويضاف إلى ذلك تحدي الكفاءات البشرية، لأن توفر البيانات وحده لا يكفي ما لم يوجد داخل المؤسسة من يحسن قراءتها وتحليلها وتحويلها الى توجيهات واوامر. وتكشف المبادرات العمومية، ولا سيما برامج التكوين الموجهة لبعض المجمعات الصناعية، عن إدراك متزايد لأهمية هذا البعد، لكنها تكشف في الوقت نفسه أن بناء القدرات البشرية في مجال الذكاء الاقتصادي ما يزال في مرحلة التأسيس أكثر منه في مرحلة النضج والتعميم¹.

أما التحدي الخامس، فيتعلق بضعف الصلة بين المعلومة والقرار. فالبيانات، مهما اتسع حجمها لا تتحول إلى قيمة استراتيجية إلا حين تصاغ في صورة بدائل أو توصيات أو سيناريوهات تساعد المؤسسة على الحسم في الوقت المناسب. ومن هنا تتحدد خصوصية الذكاء الاقتصادي، إذ لا يقوم على مجرد جمع المعلومات، لكن على تنظيمها أيضا وتحليلها وتحويلها إلى معرفة عملية قابلة للتوظيف في القرار. ولذلك فإن قصور المؤسسات لا يرتبط دائما بندرة المعلومات، بقدر ما يرتبط أحيانا بضعف القدرة على استثمارها وتحويلها إلى فعل مؤسسي موجه².

جدول 3-8: مستويات تبني الذكاء الاقتصادي داخل المؤسسات الجزائرية

مستوى التبني	المظاهر الأساسية	الدلالة المنهجية
الوعي بأهمية الذكاء الاقتصادي	بروز خطاب رسمي حول اليقظة والاستعلام الاقتصادي؛ الحديث عن أدلة ومرجعيات تكوينية؛ اهتمام متزايد بالمعلومة الاستراتيجية داخل المؤسسات	انتقال الذكاء الاقتصادي من مستوى المفهوم النظري إلى مستوى الاهتمام المؤسسي الأولي

¹ هروم عز الدين، وبوخمخ عبد الفتاح، «تطبيق الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات الجزائرية»، *Revue des Sciences Humaines & Sociales* 5، ع 18 (22 يونيو 2019): 194-214؛ وزارة الصناعة، «الذكاء الاقتصادي ودوره في ضمان تطور وديمومة المؤسسات الاقتصادية»، 18 فيفري 2023.

² أحمد بوسهمين، وهدى شهيد، «أثر الذكاء الاقتصادي على عملية اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية»، *مجلة المؤشر للدراسات الاقتصادية* 1، ع 4 (30 نوفمبر 2017): 6-15؛ تفرات يزيدي، وبن زعمة سليمة، وصالح هشام، «الذكاء الاقتصادي أداة حديثة لاتخاذ القرارات في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية - دراسة حالة عينة من المؤسسات الاقتصادية»، *مجلة البحوث والدراسات التجارية* 3، ع 2 (30 سبتمبر 2019): 194-208.

تنظيمية جزئية ممارسات	إنشاء خلايا يقطعة في بعض المجمعات؛ استعمال معلومات السوق داخل بعض المؤسسات؛ إدراج أنشطة الرصد ضمن وظائف التسويق أو التخطيط أو العلاقات التجارية	بداية تجريب أدوات الذكاء الاقتصادي، لكن دون تعميم أو استقلال تنظيمي واضح
نضج مؤسسي محدود	ضعف التعميم؛ محدودية نظم المعلومات؛ عوائق مالية وبشرية وتقنية؛ ضعف الربط بين المعلومة والقرار	الحاجة إلى تنظيم أوضح، وتكوين متخصص، وربط أفضل بين جمع المعلومات وتحليلها واستعمالها في القرار

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تحليل واقع تبني الذكاء الاقتصادي في المؤسسات العمومية والخاصة الجزائرية، وعلى الدراسات والمراجع المعتمدة في هذا المطلب.

رابعاً: قراءة تقييمية

انطلاقاً من العناصر السابقة، يمكن القول إن الذكاء الاقتصادي داخل المؤسسات الجزائرية يوجد في مرحلة انتقالية وغير مكتملة. فهو لم يعد غائبا عن الخطاب الرسمي أو الأكاديمي، وبدأت بعض ملامحه التنظيمية تظهر داخل بعض المؤسسات العمومية، كما أن المؤسسات الخاصة باتت أكثر وعياً بالحاجة إلى المعلومات واليقظة والتحليل. غير أن هذا التحول لم يصل بعد إلى درجة تكوين ممارسة مؤسسية عامة ومنظمة، سواء في القطاع العمومي أو الخاص .

وتسمح هذه القراءة بتجنب حكمين متطرفين: الأول هو القول إن الذكاء الاقتصادي غير موجود إطلاقاً في المؤسسات الجزائرية، وهو حكم لا تدعمه المبادرات الرسمية وبعض المظاهر التنظيمية والدراسات الميدانية، والثاني هو القول إن الجزائر تمتلك منظومة ناضجة ومتكاملة للذكاء الاقتصادي داخل مؤسساتها، وهو أيضاً حكم غير مدعوم بالمعطيات المتاحة. والقراءة الأدق هي أن الجزائر تعرف بدايات متفاوتة وغير متجانسة في هذا المجال، تحتاج إلى مزيد من التنظيم، والتكوين، والتكامل المعلوماتي، وربط أوثق بين التحليل والاختيارات التسييرية.

خلاصة المطلب الثاني

يكشف تحليل واقع الذكاء الاقتصادي داخل المؤسسات العمومية والخاصة في الجزائر أن هناك وعيا متزايدا بأهمية هذه الوظيفة في خضم المشهد الاقتصادي المعاصر، الموسوم بالتعقيد وتداخل الرهانات. وقد ظهرت مبادرات مهمة في القطاع العمومي، خاصة على مستوى الخطاب الرسمي وبعض المجمعات الصناعية، كما أن المؤسسات الخاصة، ولا سيما الصغيرة والمتوسطة، أصبحت تدرك الحاجة إلى المعلومات الاستراتيجية واليقظة والتحليل. غير أن هذه المؤشرات لا تزال في معظمها جزئية وغير مكتملة، ولم تتحول بعد إلى منظومة مؤسسية واسعة ومتراصة.

وعليه، فإن الإشكال يتمثل في بناء شروط ممارسة الذكاء الاقتصادي، كنظم معلومات فعالة كفاءات تحليلية، بيئة رقمية داعمة، وقواعد بيانات قابلة للاستغلال، وثقافة تنظيمية تربط بين المعلومة والقيادة الموجهة، وليس فقط في إقناع المؤسسات بأهمية دوره. وتدفع هذه النتيجة إلى البحث في الرافعات المعرفية والتكنولوجية التي يمكن أن تدعم بناء بيئة أكثر ملائمة للذكاء الاقتصادي، خاصة الجامعة والبحث العلمي والشركات الناشئة.

المطلب الثالث: الجامعة والبحث العلمي والشركات الناشئة كرافعات لبناء الذكاء الاقتصادي

المعلومات وحدها لا تصنع ذكاء اقتصاديا اطلاقا، ما لم توجد بيئة قادرة على إنتاج المعرفة التي تمنحها القيمة بكفاءات تستطيع قراءتها باستعمال أدوات تحولها إلى حلول عملية. ولهذا لا تبدو الجامعة ومراكز البحث والمحاضرات والشركات الناشئة عناصر ملحقة بالمنظومة، لكن تظهر كأحد شروطها الحيوية. ففي هذه الفضاءات تتكون المهارات، وتنضج الأفكار، ويأخذ الابتكار شكله القابل للتطبيق. ومن ثم، فإن دورها يتمثل في تقوية الأساس المعرفي والتكنولوجي الذي لا يتطور الذكاء الاقتصادي من دونه، وليس في تعويض الدولة فقط أو المؤسسة الاقتصادية¹.

ولا يهدف هذا المطلب إلى اقتراح آلية تطبيقية لإدماج هذه الرافعات في العمل الدبلوماسي، لكنه يقتصر على تشخيص مدى قابليتها الحالية لدعم الذكاء الاقتصادي في الجزائر.

أولا: الجامعة والتعليم العالي كمجال لإنتاج الكفاءات والمعرفة التحليلية

تمثل الجامعة قاعدة أساسية في بناء الذكاء الاقتصادي، لأن هذا الأخير لا يقوم على البيانات وحدها، وإنما يحتاج إلى موارد بشرية قادرة على جمع المعطيات، وقراءتها، وربطها بسياقها الاقتصادي والمؤسسي، وتحويلها إلى معرفة قابلة للاستعمال. ولذلك فإن مهمة ودور الجامعة يتمثل، في المقام الأول، في تكوين وتأهيل الإطارات العلمية والتحليلية في مجالات الاقتصاد، وعلوم البيانات، والإعلام الآلي، والتسيير، والعلاقات الدولية، والإعلام والاتصال، وهي كلها حقول متداخلة مع وظائف الذكاء الاقتصادي.

وفي الحالة الجزائرية، بدأ التعليم العالي يعرف تحولا تدريجيا في علاقته بالمقاولاتية والابتكار، حيث أطلق 84 مركزا لتطوير المقاولاتية على مستوى الجامعات سنة 2023 بهدف دعم المسار المقاولاتي داخل الوسط الجامعي، من خلال التكوين والمرافقة وتطوير ثقافة ريادة الأعمال. وتكتسي هذه

¹ بن عبد الرحمان، نريمان. «التوجه نحو اقتصاد المعرفة وإنشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر». المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، 6، 2ع (30 أبريل 2023): 609-627. ص 624.

المبادرة أهمية بالنسبة للذكاء الاقتصادي لأنها تساهم في نقل الجامعة من وظيفة إنتاج المعرفة النظرية فقط إلى وظيفة تهيئة بيئة بشرية أكثر استعدادًا لفهم السوق والفرص والمخاطر¹.

وتعزز هذا التوجه من خلال آلية "شهادة جامعية - مؤسسة ناشئة" أو "شهادة - براءة اختراع" المرتبطة بالقرار الوزاري رقم 1275 المؤرخ في 27 سبتمبر 2022، والتي تهدف إلى تامين مشاريع الطلبة وتحويلها إلى مشاريع ابتكارية أو براءات اختراع. وتبرز أهمية هذه الآلية في كونها تشجع الطلبة على التفكير في مشاريع ذات قابلية للتطبيق، بدل الاكتفاء بالإنتاج الأكاديمي النظري. غير أن هذا التحول يظل، في المرحلة الحالية، أقرب إلى بناء قابلية مؤسساتية منه إلى تكوين منظومة مكتملة للذكاء الاقتصادي².

ويندرج إنشاء المدرسة الوطنية العليا للذكاء الاصطناعي (ENSIA) ضمن توجه الدولة نحو دعم التكوين المتخصص في مجالات الذكاء الاصطناعي وعلوم البيانات. وتعرف هذه المؤسسة، بحسب موقعها الرسمي، بصفتها مؤسسة للتعليم العالي والبحث والابتكار مخصصة لتكوين مهندسين في الذكاء الاصطناعي وعلوم البيانات، بما يدعم التحول الرقمي والاقتصاد القائم على المعرفة. وبالإضافة لبعدها التعليمي، تكمن أهمية هذه المدرسة في كونها تعكس بداية بناء رصيد بشري متخصص في معالجة البيانات وفهم التحولات التكنولوجية، وهي عناصر تدخل ضمن البيئة المعرفية المساعدة على تطور الذكاء الاقتصادي فقط. ومع ذلك، فإن دورها الراهن يظل غير مباشر، لأنه يتركز أساسا في التكوين وإنتاج الكفاءات، دون أن يتحول بعد إلى جهاز مؤسسي منتظم لخدمة القرار الاقتصادي الوطني أو المؤسسات الاقتصادية بصفة مباشرة³.

وتنخرط المدرسة العليا للتسيير والاقتصاد الرقمي ضمن الرافعات الجامعية المرتبطة ببناء الكفاءات اللازمة للاقتصاد الرقمي والذكاء الاقتصادي في الجزائر. فقد أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم

¹ "تعليم عالي: إطلاق 84 مركزا لتطوير المقاولاتية على مستوى الجامعات"، الجمهورية، 14 جويلية 2023، <https://eldjournhouria.dz/article/13395>.

² وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، «قرار رقم 1275 مؤرخ في 27 سبتمبر 2022 يحدد كفاءات إعداد مشروع مذكرة تخرج للحصول على شهادة جامعية - مؤسسة ناشئة من قبل طلبة مؤسسات التعليم العالي»؛ و Institute of Urban Techniques Management، «شهادة جامعية مؤسسة ناشئة و شهادة جامعية براءة اختراع»، 14 نوفمبر 2022.

³ المدرسة الوطنية العليا للذكاء الاصطناعي (ENSIA)، «المدرسة»، الموقع الرسمي للمدرسة الوطنية العليا للذكاء الاصطناعي.

198-19 المؤرخ في 10 جويلية 2019¹، الذي حول المدرسة التحضيرية في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير إلى مدرسة عليا في التسيير والاقتصاد الرقمي. وتبرز أهميتها في كونها تساهم في تكوين مهارات عالية الكفاءة في مجالات التسيير والرقمنة، بما يدعم البيئة المعرفية والتقنية الضرورية لتطوير الذكاء الاقتصادي .

كما يمكن الإشارة، في هذا المستوى، إلى أن بعض الجامعات الجزائرية بدأت تظهر حضورا في الحقول العلمية المتصلة بالمعلومة والاتصال وتحليل المضامين، وهي حقول ترتبط، من زاوية منهجية، بالبيئة المعرفية للذكاء الاقتصادي. ومن بين هذه الجامعات جامعة الجزائر 3، التي تحتضن كليات ومخابر بحث ومجالات علمية في علوم الإعلام والاتصال، من بينها مخبر "التشريعات الإعلامية وأخلاقيات المهنة في الجزائر" بكلية علوم الإعلام والاتصال، ومخبر "الاتصال والأمن الغذائي" الذي تصدر عنه مجلة علمية متخصصة. ولا يعني ذلك أن الجامعة تمارس ذكاء اقتصاديا مؤسسيا بالمعنى الدقيق، لكن وجود هذه الهياكل يعكس انخراطا أكاديميا في مجالات ترتبط بتحليل المعلومات وتدفقاتها، وهو ما يشكل أحد المداخل المعرفية غير المباشرة ذات الصلة بالذكاء الاقتصادي² .

وعليه، يمكن القول إن الجامعة ومؤسسات التعليم العالي في الجزائر بدأت تنتقل تدريجيا من موقع التكوين العام إلى موقع أكثر ارتباطا بالابتكار والمقاولاتية والمعرفة التطبيقية، غير أن هذا التطور ما يزال في طور التشكل، ولم يترسخ بعد في صورة منظومة جامعية متكاملة موجهة بشكل صريح نحو خدمة الذكاء الاقتصادي.

ثانيا: البحث العلمي ومراكز البحث كرافعة لإنتاج المعرفة الاستراتيجية

إذا كانت الجامعة تساهم أساسا في تكوين الكفاءات، فإن البحث العلمي ومراكز البحث تضطلع بوظيفة مكملية تتمثل في إنتاج المعرفة المتخصصة، وتطوير أدوات التوثيق والتحليل، وبناء قواعد معلومات يمكن أن تخدم البيئة الوطنية للمعلومة. فالذكاء الاقتصادي يحتاج أيضا إلى دراسات تحليلية

¹ المدرسة العليا للتسيير والاقتصاد الرقمي، «تقديم المدرسة العليا للتسيير والاقتصاد الرقمي»، الموقع الرسمي للمدرسة، تم الاطلاع عليه في 14 جانفي 2024 <https://www.esgen.edu.dz/ar/> تقديم-المدرسة-العليا-للتسيير-و-الاقتصاد الرقمي.

² مجلة التشريع الإعلامي، مخبر "التشريعات الإعلامية وأخلاقيات المهنة في الجزائر"، كلية علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر 3. ensia.edu.dz

ومؤشرات علمية، وأدوات تقنية تساعد على فهم الاتجاهات الاقتصادية والتكنولوجية، ولا يستند فقط إلى الملاحظة الميدانية أو المعطيات التشغيلية.¹

وعليه، يبرز مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني (CERIST) بوصفه مؤسسة بحثية وطنية ترتبط بشكل مباشر ببنية المعلومة العلمية والتقنية. وتشير المعطيات المتداولة حوله إلى أنه يشتغل على بوابات ومشاريع مرتبطة بالمعلومات العلمية والتقنية وبالبيانات الرقمية، وهو ما يجعله عنصرا مساعدا في البيئة الوطنية للمعلومة. ولا يعني هذا أن CERIST يمثل بذاته منظومة ذكاء اقتصادي لكنه يشكل جزءا من البنية التحتية المعرفية التي يمكن أن تدعم لاحقا عمليات الوصول إلى المعلومة وتنظيمها وتثمينها.²

كما تمثل حاضنات الأعمال الجامعية حلقة وسيطة بين البحث العلمي والاقتصاد، لأنها تتيح مرافقة المشاريع الابتكارية ذات الأصل الجامعي. وقد بينت دراسة أكاديمية حول دور حاضنات الأعمال الجامعية في تعزيز اقتصاد المعرفة في الجزائر، في ضوء القرار الوزاري 1275، أن هذه الحاضنات تهدف إلى مرافقة المشاريع الابتكارية وتقديم الدعم والتدريب لرواد الأعمال من الطلبة والخريجين. غير أن الدراسة نفسها خلصت إلى أن البيئة الاقتصادية والتشريعية والإدارية والمالية والتكنولوجية لا تزال تحد من تحقيق الأهداف المرجوة في هذا المجال. وتفيد هذه النتيجة بأن الإشكال يكمن في محدودية تحويل البحث والمعرفة إلى نتائج اقتصادية ملموسة، وليس في غياب الهياكل.³

ومن ثم، فإن البحث العلمي في الجزائر يمثل رافعة واعدة للذكاء الاقتصادي، لكنه لم يصل بعد إلى مستوى الاندماج الكامل في دوائر القرار الاقتصادي، بسبب ضعف آليات نقل نتائج البحث إلى المؤسسات الاقتصادية، ومحدودية توظيف الدراسات العلمية في توجيه السياسات العمومية أو في دعم قدرات المؤسسات العامة والخاصة الاقتصادية.

ثالثا: الشركات الناشئة كعنصر مكمل في البيئة الرقمية للمعلومة

¹ لشهب ساعد ونيل بوفليح، "دور مخابر البحث العلمي في تفعيل منظومة الذكاء الاقتصادي بالجامعة الجزائرية"، مجلة دفاتر اقتصادية (جامعة حمة لخضر الوادي) 11، عدد 2 (ديسمبر 2020): ص 206.

² مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني (CERIST)، الصفحة الرسمية للمركز، الجزائر. [ensia.edu.dz] [eddirasa.com].
³ نصر الدين أمرار وسفيان فوكة، "دور حاضنات الأعمال الجامعية في تعزيز اقتصاد المعرفة في الجزائر: دراسة على ضوء القرار الوزاري 1275"، السياسة العالمية 7، رقم 2 (2023): 782-798. [ensia.edu.dz]

تعد الشركات الناشئة من الفاعلين الجدد في بناء اقتصاد المعرفة، لأنها تتحرك في فضاء يجمع بين الابتكار، والتكنولوجيا، والمعالجة الرقمية للبيانات. وتكمن أهميتها بالنسبة للذكاء الاقتصادي في قدرتها المحتملة على تطوير أدوات رقمية ومنصات تحليلية وخدمات قائمة على البيانات، يمكن أن تساعد المؤسسات على فهم الأسواق أو تحسين قراراتها. غير أن هذا الدور يظل في الجزائر حتى الآن في حدود الإمكان أكثر منه في حدود الترسخ المؤسسي¹.

وقد خلصت دراسة المؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة في الجزائر إلى أن توجه الجزائر نحو إنشاء المؤسسات الناشئة، وتطوير الابتكار وترقية رأس المال البشري في القطاع التكنولوجي، يمكن أن يمنح دفعا للنسيج الاقتصادي ويساعد على تنويع الاقتصاد خارج قطاع المحروقات. وتبرز أهمية هذه النتيجة في كونها تربط الشركات الناشئة مباشرة بمسار التحول الاقتصادي الوطني، وهو ما يجعلها، من حيث المبدأ، رافعة محتملة لتطوير بعض مكونات الذكاء الاقتصادي، خصوصا في جانبه الرقمي².

كما تتقاطع هذه المعطيات مع التوجهات الواردة في وثائق التحول الرقمي الرسمية، التي تشير إلى أن الحوسبة السحابية السيادية الموجهة لفائدة العموم تستهدف دعم الشركات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمساهمة في إنشاء منظومة رقمية جزائرية تنافسية وتشجيع إنشاء مؤسسات ناشئة جديدة ومقاولين ذاتيين نشطين في مجال الرقمنة. ويظهر هذا المعطى أن البيئة الرقمية الرسمية بدأت بدورها تمنح موقعا للشركات الناشئة في مشروع التحول الرقمي الوطني، وهو ما يعزز، بصورة غير مباشرة، إمكانية إسهامها في تطوير البنية المساعدة للذكاء الاقتصادي³.

ومع ذلك، لا ينبغي تضخيم هذا الدور. فالشركات الناشئة، رغم أهميتها، لا تمثل في حد ذاتها منظومة ذكاء اقتصادي، لأن فعاليتها تبقى مرتبطة بمدى توافر التمويل، والوصول إلى البيانات

¹ كمال مطهري، "المؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة في الجزائر: مفاتيح اقتصادية لتنمية مستدامة"، مجلة إضافات اقتصادية 7، رقم 1 (2023): 125-144. ensia.edu.dz.

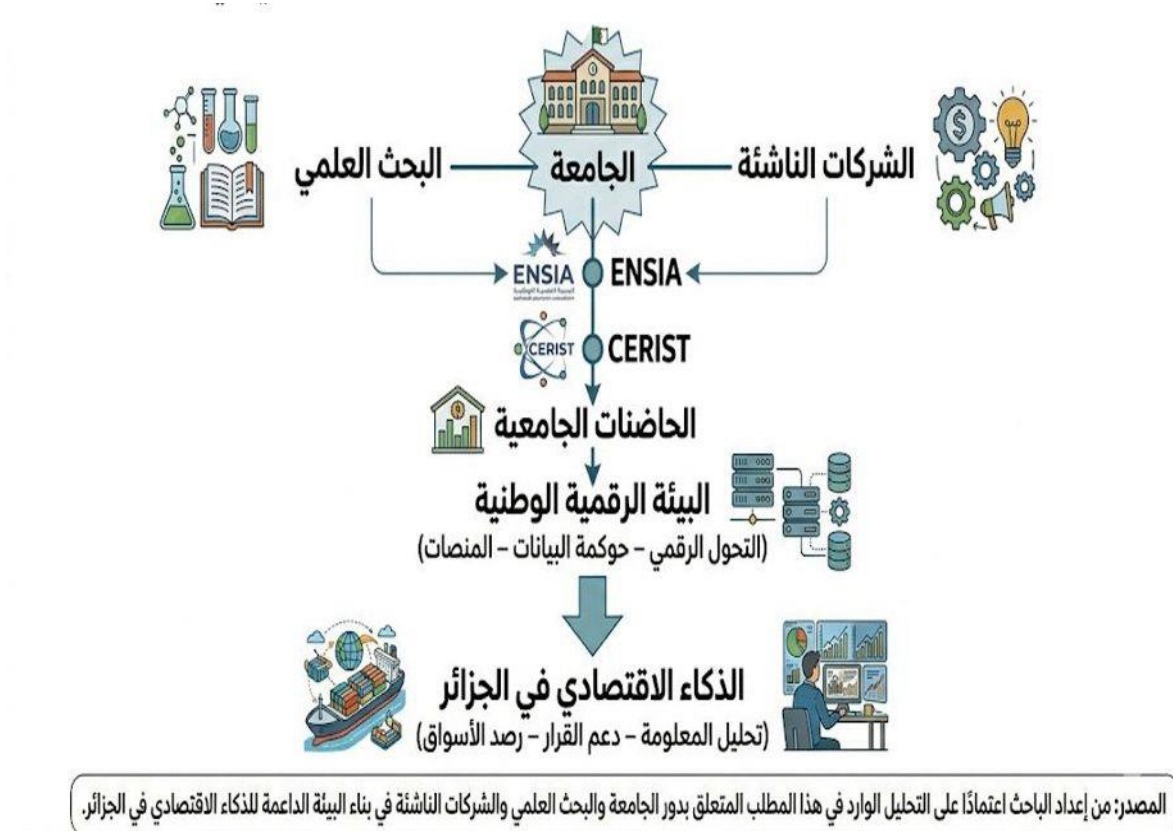
² وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة (الجزائر)، التقرير السنوي حول واقع المنظومة البيئية للمؤسسات الناشئة في الجزائر وآفاق التنويع الاقتصادي، الجزائر، المطبعة الرسمية، 2024، ص 42.

³ المحافظة السامية للرقمنة (الجزائر)، وثيقة الإستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي 2020-2030: ملحق مشروع الحوسبة السحابية السيادية وبناء البيئة التنافسية، رئاسة الجمهورية، الجزائر، 2024، ص 18.

ووجود طلب مؤسسي على الحلول التحليلية التي تطورها، فضلاً عن ارتباطها بمحيط مؤسساتي أوسع. ولذلك فإن دورها في المرحلة الحالية يظل مكملًا لا مؤسسًا¹.

ولتوضيح بنية الرافعات المعرفية والتكنولوجية التي يمكن أن تسهم في دعم الذكاء الاقتصادي في الجزائر، يمكن تمثيل مختلف الفواعل الأساسية والعلاقات القائمة بينها في الشكل الآتي:

شكل رقم 3-3: الرافعات المعرفية والتكنولوجية الداعمة للذكاء الاقتصادي في الجزائر.



يبين الشكل الأعلى أن البيئة الداعمة للذكاء الاقتصادي في الجزائر تتكون من مجموعة فاعلين معرفيين وتقنيين ومؤسساتيين، غير أن فعالية هذه البيئة تبقى مشروطة بمستوى التكامل بين هذه العناصر، وليس بمجرد وجودها المنفصل. ومن هنا تتضح أهمية الانتقال من تعدد المبادرات إلى منطق الترابط المؤسسي.

¹ Alain Juillet, *L'intelligence économique: Un outil de souveraineté et de croissance pour les entreprises*, Paris, Éditions d'Organisation, 2018, p. 134.

رابعاً: حدود التكامل بين هذه الرافعات

تظهر المعطيات السابقة أن الجامعة، والبحث العلمي، والحاضنات، والشركات الناشئة تشكل جميعها بيئة داعمة للذكاء الاقتصادي، غير أن فعاليتها تبقى محدودة بسبب ضعف التكامل بينها. فكل فاعل منها يعمل في مجال قريب من المعلومة أو المعرفة أو الابتكار، لكن من دون روابط مؤسسية كافية تحول هذه الجهود إلى منظومة متكاملة¹.

وتتمثل أبرز القيود في:

- ضعف الربط بين البحث العلمي والقطاع الاقتصادي،
- محدودية استغلال نتائج الدراسات في القرار الاقتصادي،
- تفاوت الإمكانيات بين الجامعات والحاضنات،
- صعوبة الوصول إلى بيانات موحدة ومحدثة،
- غياب قنوات منتظمة تحول المعرفة الجامعية والبحثية إلى أدوات عملية لفائدة المؤسسات الاقتصادية².

وهذا يعني أن المشكلة لا تكمن في غياب العناصر المكونة للبيئة المعرفية للذكاء الاقتصادي، لكن في ضعف هندستها المؤسسية وفي محدودية الترابط بين التكوين، والبحث، والابتكار، واحتياجات الاقتصاد الوطني³.

خامساً: قراءة تقييمية

انطلاقاً من العناصر السابقة، يمكن القول إن الجزائر تمتلك بدايات واعدة لرافعات معرفية وتكنولوجية يمكن أن تدعم الذكاء الاقتصادي، لكنها لا تزال في مرحلة التشكل. فالجامعة بدأت تنفتح أكثر

¹ بلال عيساني وعبد الرحمن بوتلجة، "معوقات التكامل بين الجامعة والمؤسسة الاقتصادية في الجزائر من منظور اقتصاد المعرفة"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية (جامعة الجزائر 3) 15، عدد 2 (2022): ص 93.

² المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (CNESE)، رأس المال البشري، الابتكار واقتصاد المعرفة: رافعات لتنويع النمو الاقتصادي في الجزائر (الجزائر: منشورات المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2023)، ص 57.

³ مبروك بن زايد، الذكاء الاقتصادي كآلية لتفعيل التنافسية الإستراتيجية: إشارة إلى حالة الجزائر (الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع، 2019)، ص 142.

على المقاولاتية والابتكار، والتعليم العالي أوجد مؤسسات متخصصة مثل المدرسة الوطنية العليا للذكاء الاصطناعي، وبعض الجامعات، ومنها جامعة الجزائر 3، تحتضن مخابر ومجالات علمية في مجالات ترتبط بالمعلومة والاتصال، ومراكز البحث تسهم في بناء بنية معرفية مساعدة، كما أن الشركات الناشئة بدأت تستفيد من بيئة رقمية أكثر دعما. غير أن كل هذه العناصر، رغم أهميتها لم تتحول بعد إلى منظومة معرفية متكاملة تخدم الذكاء الاقتصادي بشكل مباشر ومنظم¹.

وبالتالي، فإن القيمة الحقيقية لهذه الرافعات تتحدد بمدى قدرتها على الاندماج داخل دورة واحدة تربط إنتاج المعرفة، وتحويلها إلى حلول، وربطها باحتياجات المؤسسات وصانع القرار، وليس بوجودها المنفصل فقط. وما دام هذا التكامل لا يزال محدودا، فإن مساهمتها في الذكاء الاقتصادي تبقى مساهمة جزئية وغير مكتملة.

خلاصة المطلب الثالث

تأسيسا على ما تقدم، اتضح جليا أن المنظومة الجامعية، ومراكز البحث العلمي، وبيئة الشركات الناشئة، تشكل في مجموعها روافد حيوية لبناء بيئة وطنية حاضنة للذكاء الاقتصادي في الجزائر. إذ لم يعد الحقل الأكاديمي بمنأى عن هذا التوجه، وهو ما تعكسه المبادرات المقاولانية المتزايدة، والدفع بالتخصصات الرقمية الدقيقة كالمدرسة الوطنية العليا للذكاء الاصطناعي، فضلا عن المساهمة المعرفية لجامعة الجزائر³ في ميادين تحليل المعلومات والاتصال الإستراتيجي. وبالمقدار ذاته، توفر مخابر البحث أدوات جوهرية لغربلة وتنظيم المعارف التقنية، بينما تمثل الحاضنات والشركات الناشئة الأداة التنفيذية لتحويل هذه المخرجات النظرية إلى حلول برمجية ومشاريع ابتكارية ملموسة¹.

بيد أن هذه الرافعات التقنية والأكاديمية لا تزال تفتقر إلى أطر واضحة تحميها من الانعزال إذ لا تكمن المعضلة في غياب الفاعلين أو شح الأفكار، لكن في ضعف الحلقات المؤسسية التي تضمن نقل المعرفة من الفضاء الأكاديمي إلى عمق الممارسة الاقتصادية. وعليه فإن تفعيل الذكاء الاقتصادي ميدانيا يفرض الانتقال من عفوية المبادرات المنفردة إلى حتمية "المنظومة المعرفية المتكاملة"، القادرة على صهر التكوين، والبحث، والابتكار، في دورة واحدة لإنتاج المعرفة الاستراتيجية².

¹ ساعد لشهب ونبيل بوفليح، "دور مخابر البحث العلمي في تفعيل منظومة الذكاء الاقتصادي بالجامعة الجزائرية"، مجلة دفاتر اقتصادية (جامعة حمة لخضر الوادي) 11، عدد 2 (ديسمبر 2020): ص 201.

² غريب بولرباح وحמיד مساعدي، "واقع وآفاق تطبيق الذكاء الاقتصادي في الجزائر كآلية لكسب الميزة التنافسية"، مجلة تسيير المؤسسات (جامعة الجزائر 3) 5، عدد 1 (2014): ص 118.

خلاصة المبحث الثاني

يعكس مستوى تبني الذكاء الاقتصادي في الجزائر وضعاً انتقالياً متعدد الأبعاد. فمن جهة، توجد نصوص وهيئات ومنصات ذات صلة بإنتاج المعلومة الاقتصادية وحمايتها، كما تظهر مبادرات مرتبطة بالرقمنة والاستثمار والتجارة الخارجية. ومن جهة أخرى، لا تزال هذه العناصر تعمل غالباً ضمن منطق قطاعي، ولم تتحول بعد إلى منظومة وطنية متكاملة لإنتاج المعرفة الاقتصادية الاستراتيجية.

وتكشف قراءة المؤسسات العمومية والخاصة أن الذكاء الاقتصادي لم يعد غائباً عن الخطاب الرسمي أو الأكاديمي، كما بدأت بعض ملامحه التنظيمية تظهر في شكل خلايا يقظة وممارسات جزئية. غير أن هذا التبنى ما يزال محدوداً وغير معمّم، خاصة في ظل ضعف نظم المعلومات، ونقص الكفاءات التحليلية، وصعوبة الربط بين المعلومة والقرار.

كما تبرز الجامعة والبحث العلمي والشركات الناشئة بوصفها روافد معرفية وتكنولوجية واعدة، قادرة على دعم بناء بيئة وطنية للذكاء الاقتصادي. غير أن ضعف التكامل بين هذه الرافعات والقطاع الاقتصادي وصانع القرار يحد من أثرها العملي.

خاتمة الفصل الثالث

تشكل الحصيلة التحليلية لهذا الفصل محطة ارتكاز جوهرية لفهم التحول التدريجي في عقيدة العمل الدبلوماسي الجزائري، حيث فرضت الضغوط الاقتصادية الدولية المعاصرة وصدّات أسواق الطاقة انتقالاتا حتميا من فضاء التركيز على الشرعية السياسية وحماية السيادة بمفهومها التقليدي، إلى مربع البراغماتية الاقتصادية القائمة على تنويع الصادرات وجذب الاستثمارات الأجنبية.

وإذا كانت القراءة الهيكلية تؤكد وجود قاعدة مؤسسية صلبة يمكن التأسيس عليها، تمتد من وزارة الشؤون الخارجية وشبكة البعثات الدبلوماسية والقنصلية، لتتقاطع مع الهياكل التنفيذية للتجارة الخارجية والوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار ومشاريع الحوسبة السيادية، فإن فعاليتها الميدانية تظل مرتهنة بمدى تجاوز عقبة التشتت الإداري. وهنا تنعكس النتيجة المنهجية المستخلصة وطنيا، إذ إن أزمة الأداء لا تعود لنقص المقومات التشريعية أو التقنية أو المعرفية، بل لغياب معمارية تنسيقية موحدة تصهر مخرجات هذه الجهات المتفرقة، وتوجهها لخدمة صناعة القرار المالي والاستثماري وفهم الأسواق الدولية.

بناء على مفارقة الوفرة والتشتت، لا يتمثل الرهان الإستراتيجي القادم في استحداث هياكل تنظيمية جديدة بقدر ما يتمحور حول "هندسة التنسيق الوظيفي" بين القنوات القائمة، وتحويل ركام البيانات المتفرقة إلى أصول معرفية قابلة للاستغلال الفوري في فهم الأسواق ورصد الفرص. وعند هذا المستوى من الانصهار البنيوي، يمكن للجهاز الدبلوماسي الجزائري أن يتجاوز دور التمثيل البروتوكولي العام ليتحول إلى فاعل جيواقتصادي حقيقي يمارس الرصد، والتحليل، والاستشراف الميداني، وهو السياق الإجرائي الذي يتكفل الفصل الرابع بوضع معالمه وآليات تفعيله.

الفصل الرابع

المقاربة الجزائرية في دمج
الدبلوماسية مع الذكاء الاقتصادي

IV. الفصل الرابع: نحو مقارنة جزائرية لتطوير الذكاء الاقتصادي من خلال العمل الدبلوماسي

يهدف هذا الفصل إلى إبراز كيفية تفعيل النتائج النظرية والتشخيصية التي توصلت إليها الدراسة من خلال بحث سبل إسهام الدبلوماسية الجزائرية في تطوير الذكاء الاقتصادي، وهذا عبر إعادة تنظيم وظائفها القائمة وليس بإضافة وظائف جديدة. فإذا كان الذكاء الاقتصادي يقوم على إنتاج المعلومة وتحليلها وحمايتها وتوظيفها، فإن العمل الدبلوماسي يوفر مجالا مهما لتغذية هذه المنظومة، بما يتيح البعثات الدبلوماسية والقنصلية من قدرة على الرصد الخارجي لمتابعة الأسواق واستشراف الفرص والمخاطر، وبناء شبكات اتصال مع القوى والاطراف الاقتصادية في الخارج.

كما لا ينظر إلى الدبلوماسية الجزائرية باعتبارها مجرد قناة لتنفيذ التوجهات الاقتصادية، لكن باعتبارها فضاء مؤسسيا يمكن أن يساهم في تطوير الذكاء الاقتصادي الوطني، عبر تنظيم تدفق المعلومة الاقتصادية الخارجية وربطها بالهيكل الوطنية المختصة في مجالات الاستثمار، والتصدير، والتحول الرقمي، واليقظة الاستراتيجية.

وعلى هذا الأساس، يعالج المبحث الأول آليات إنتاج المعلومة الاقتصادية الاستراتيجية داخل الدبلوماسية الجزائرية، بينما يخصص المبحث الثاني لبحث متطلبات وآليات تطوير الذكاء الاقتصادي من خلال العمل الدبلوماسي، وصولا إلى اقتراح الذكاء الدبلوماسي بوصفه مقارنة تركيبية قابلة للتجريب والتطوير.

1. المبحث الأول: آليات إنتاج المعلومة الاقتصادية الاستراتيجية في الدبلوماسية الجزائرية

تمتلك الجزائر فعليا عناصر مؤسسية ومعرفية متعددة يمكن أن تشكل قاعدة أولية أساسية للذكاء الاقتصادي، غير أن المفارقة تكمن في ضعف انتظام دورة المعلومة بين منتجيها ومستعمليها. وعلى هذا الأساس، يتجه هذا التحليل إلى بيان كيفية إنتاج المعلومة الاقتصادية الاستراتيجية في الدبلوماسية الجزائرية من خلال البعثات الدبلوماسية والقنصلية، والمكلفين بالشؤون الاقتصادية والتجارية، وآليات استشراف مقومات الأسواق الدولية.

ولا يتم التركيز هنا على إعادة تشخيص واقع الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية، بل بتسليط الضوء على وظيفة محددة، ألا وهي إنتاج المعلومة الاقتصادية داخل الجهاز الدبلوماسي.

فالبعثة الدبلوماسية أو القنصلية تتميز بوصفها نقطة رصد خارجي قادرة على التقاط مؤشرات السوق، وتحولات المنافسة، وفرص جلب الراس المال الأجنبي المؤهل تكنولوجيا، والقيود التنظيمية التي تهم الاقتصاد الوطني.

وتتجلى هذه الوظيفة في ثلاثة مستويات مترابطة:

- ✓ البعثات الدبلوماسية والقنصلية كمصادر ميدانية للمعلومة الاقتصادية،
- ✓ المكلفون بالشؤون الاقتصادية والتجارية كحلقة بين السوق الخارجي والاقتصاد الوطني،
- ✓ ثم استشراف الأسواق الدولية بوصفه المرحلة المتقدمة في إنتاج المعلومة الاقتصادية.

المطلب الأول: البعثات الدبلوماسية والقنصلية كمصادر ميدانية للمعلومة الاقتصادية

يقوم هذا المطلب على فكرة أساسية مفادها أن البعثات الدبلوماسية والقنصلية الجزائرية يمكن أن تؤدي دورا ميدانيا في إنتاج المعلومة الاقتصادية الخارجية. ولا يتعلق الأمر هنا بتقييم الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في عمومها، لكن بتحليل وظيفة محددة داخل الدبلوماسية، هي وظيفة الرصد وجمع المعطيات الاقتصادية من مصادرها الخارجية.

وتستند هذه الوظيفة إلى صلاحيات تنظيمية قائمة تمنح وزارة الشؤون الخارجية، والسفراء، ورؤساء المراكز القنصلية، أدوارا اقتصادية واضحة¹. غير أن قيمة هذه الصلاحيات تظهر بمدى إدماجها داخل دورة مؤسسية للمعلومة تسمح بتحديد الحاجات، وجمع المعطيات، وتحليلها، وتوجيهها وحمايتها وليس بمجرد وجودها فقط في النصوص.

ومن ثم، يتعامل هذا المطلب مع البعثات بوصفها نقاط رصد يمكن أن تنتج أنماطا مختلفة من المعلومة الاقتصادية: سوقية، تنظيمية، استثمارية مؤسسية، وجيواقتصادية. وليس بوصفها مجرد واجهات تمثيل رسمية للدولة. ويشكل هذا المستوى القاعدة الأولى لفهم كيف يمكن للدبلوماسية الجزائرية أن تصبح مصدرا للذكاء الاقتصادي.

أولا: الأساس القانوني للدور الاقتصادي للبعثات الجزائرية

تكشف النصوص التنظيمية الجزائرية أن البعد الاقتصادي حاضرا في وظيفة العمل الدبلوماسي على مستويين مترابطين: مستوى الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية، ومستوى التمثيل الخارجي من خلال السفراء ورؤساء المراكز القنصلية.

فعلى المستوى المركزي للوزارة، تبرز مديرية ترقية ودعم المبادلات الاقتصادية باعتبارها بنية تنظيمية ذات صلة مباشرة بالمعلومة الاقتصادية الخارجية، إذ أسند إليها المرسوم الرئاسي رقم 19-244²

¹ وزارة الشؤون الخارجية والجمالية الوطنية بالخارج والشؤون الإفريقية، "صلاحيات الوزارة في المجال الاقتصادي"، عرض لصلاحيات وزارة الشؤون الخارجية وفق المرسوم الرئاسي رقم 02-403 المؤرخ في 26 نوفمبر 2002 [joradp.dz].

² وزارة الشؤون الخارجية والجمالية الوطنية بالخارج والشؤون الإفريقية، "صلاحيات الوزارة في المجال الاقتصادي"، عرض لصلاحيات مديرية ترقية ودعم المبادلات الاقتصادية وفق المرسوم الرئاسي رقم 19-244 المؤرخ في 11 سبتمبر 2019 [joradp.dz].

مهام تتصل بترقية المبادلات التجارية الدولية، والتزويد بالمعلومات والتحليل الاقتصادية اللازمة لاستكشاف ودخول الأسواق الخارجية، وتحضير التقارير التقييمية، فضلا عن وضع شبكة معلومات تجارية وبنوك معطيات وبوابة حول التجارة الخارجية توضع تحت تصرف الممثلات الدبلوماسية والقنصلية.

وتكتسي هذه الصلاحيات أهمية خاصة في سياق الدراسة، لأنها تجعل من المعلومة الاقتصادية والتحليل التجاري عنصرا صريحا داخل عمل وزارة الشؤون الخارجية، بما يقرب هذه البنية من اهداف الذكاء الاقتصادي.

وهذه المفردات تقترب مباشرة من منطق الذكاء الاقتصادي، لأنها تربط بين إنتاج المعلومة، وتحليلها ثم توجيهها نحو الفاعلين المعنيين.

تتعزز هذه الوظيفة من خلال المديرية الفرعية لتحليل وتسيير المعلومة التجارية، المكلفة بوضع شبكة معلومات تجارية وبنوك معطيات، وإنشاء بوابة حول التجارة الخارجية توضع تحت تصرف المتدخلين الوطنيين والممثلات الدبلوماسية والقنصلية، فضلا عن جمع المعطيات الإحصائية المتعلقة بالتجارة الخارجية وتحليلها وتوجيهها إلى الشركاء المعنيين¹.

وتبرز هذه الصلاحيات جليا أن البعثات الدبلوماسية والقنصلية يمكن أن تندمج ضمن دورة وطنية للمعلومة التجارية، بما يسمح ببناء وظيفة اقتصادية خارجية أكثر انتظاما على قاعدة مؤسسية ثابتة.

ثانيا: السفارة كمصدر للمعلومة الاقتصادية الاستراتيجية

تمثل السفارة الجزائرية في دولة الاعتماد أحد أهم مواقع إنتاج المعلومة الاقتصادية ذات الطابع الاستراتيجي، بحكم موقع السفير وشبكة علاقاته المفترضة مع السلطات والمؤسسات الاقتصادية في البلد المضيف. فوفق ما تعرضه وزارة الشؤون الخارجية استنادا إلى المرسوم الرئاسي رقم 02-406² المؤرخ في 26 نوفمبر 2002، يعمل السفير على تطوير العلاقات الاقتصادية وترقية التبادلات

¹ المرجع السابق.

² وزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج والشؤون الإفريقية، "صلاحيات الوزارة في المجال الاقتصادي"، عرض لصلاحيات السفراء وفق المرسوم الرئاسي رقم 406-02 المؤرخ في 26 نوفمبر 2002.

التجارية والشراكة مع مؤسسات بلد الاعتماد، كما يساعد المتدخلين الوطنيين، من مؤسسات ووسائل إعلام ومنظمات غير حكومية، في علاقاتهم مع الشركاء الأجانب.

وتحمل هذه الصلاحيات دلالة مهمة في سياق الذكاء الاقتصادي، إذ تجعل السفير فاعلا قادرا على فتح قنوات المعلومات الاقتصادية وليس فقط ممثلا سياسيا للدولة. فمن خلال اتصالاته بالوزارات الاقتصادية، وغرف التجارة، والهيئات الاستثمارية، والمؤسسات الكبرى، يستطيع السفير أن يوجه البعثة نحو رصد قطاعات معينة، أو متابعة فرص شراكة، أو فهم تغيرات تشريعية قد تؤثر في الصادرات أو الشراكات الجزائرية.

ومن الناحية الوظيفية، يمكن للسفارة أن تنتج نوعا من المعلومة الاقتصادية ذات الطابع المركزي أو الاستراتيجي، مثل: اتجاهات السياسة الاقتصادية في دولة الاعتماد، أولويات الاستثمار العمومي تطور التشريعات التجارية، توجهات المؤسسات الكبرى، شروط النفاذ إلى السوق، أو مواقف الدولة المضيفة في الملفات الاقتصادية ثنائية أو متعددة الأطراف.

وهذه المعلومات، إذا عولجت تحليليا، يمكن أن تساعد الجزائر على توجيه دبلوماسيتها الاقتصادية ودعم مؤسساتها، واختيار شركائها، وتحسين مركزها التفاوضي.

وعلى سبيل المثال العملي، يمكن للسفير في دولة ذات سوق صناعية متقدمة أن يحول لقاءاته مع غرف التجارة أو اتحادات أرباب العمل إلى مصدر معلومات حول القطاعات التي تعرف طلبا متزايدا، أو المعايير التقنية المطلوبة لدخول السوق، أو طبيعة المنافسين الموجودين فيها. وفي هذه الحالة تكون السفارة منتجا لمعلومة ذات قيمة مفيدة، لأنها تربط بين السوق الخارجية واحتياجات الاقتصاد الوطني المطلوبة ضروريا، وليس ناقلا للأخبار والاحداث فحسب.

ثالثا: القنصلية كمصدر للمعلومة الاقتصادية القريبة

إذا كانت السفارة إنتاجها للمعلومة الاقتصادية ذات طابع عام أو مركزي، فإن القنصلية تمتلك ميزة ميدانية مختلفة، تتمثل في قربها من الجالية الوطنية النشطة، والجماعات الإقليمية، والمؤسسات المحلية

المهمة، والفاعلين الاقتصاديين في دائرة اختصاصها. وعلى ضوء المرسوم الرئاسي رقم 02-1407¹ المؤرخ في 26 نوفمبر 2002، يعمل رئيس المركز القنصلي، القنصل العام أو القنصل، على تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية والثقافية والعلمية بين الجزائر والجماعات الإقليمية والمؤسسات الموجودة في دائرة اختصاصه، ويشجع، من خلال أعمال الاستكشاف والترقية، ربط علاقات شراكة بين المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين ومتعاملي دولة الإقامة.

كما يسهر رئيس المركز القنصلي، وفق النص نفسه، على إطلاع المتعاملين الاقتصاديين الموجودين في دائرة اختصاصه بصفة منتظمة على كل تظاهرة أو معرض وطني أو دولي تنظمه الجزائر، ويقدم لهم المساعدة اللازمة لهذا الغرض².

وتدل هذه الصلاحيات على أن القنصلية يمكن أن تكون مصدرا لما يمكن تسميته المعلومة الاقتصادية القريبة، أي المعلومة التي تنشأ من الاحتكاك المباشر بالجال المحلي داخل دولة الإقامة: الجالية الاقتصادية النشطة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، غرف التجارة المحلية، الجماعات الإقليمية المعارض التي تهم الجزائريين، شبكات التوزيع، والخبراء المهنيين. وهذه المعلومة تختلف عن التقارير العامة، لأنها أكثر قربا من واقع السوق ومن الفاعلين الميدانيين.

ومن الناحية العملية، يمكن لقنصلية موجودة في مدينة تضم جالية جزائرية كثيفة الفعالية، ونسيجا اقتصاديا محليا حيويا، أن ترصد وتتبع فرصا تتيح توزيع المنتجات الجزائرية في بلد الإقامة، أو تنظم لقاءات بين متعاملين محليين ومؤسسات جزائرية، أو توجه الجالية الاقتصادية نحو معارض وطنية تنظمها الجزائر. كما يمكنها جمع معلومات حول شروط التسويق، التعبئة، المعايير الصحية، أو قنوات البيع المحلية. وإذا ربطت هذه المعطيات بوزارة الشؤون الخارجية والهيئات الاقتصادية الوطنية ذات الصلة، فإنها تتحول من معلومات محلية متفرقة إلى رصيد قيم وعملي للذكاء الاقتصادي.

¹ وزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج والشؤون الإفريقية، "صلاحيات الوزارة في المجال الاقتصادي"، عرض لصلاحيات رؤساء المراكز القنصلية وفق المرسوم الرئاسي رقم 02-407 المؤرخ في 26 نوفمبر 2002 [joradp.dz].

² الجزائر. المرسوم الرئاسي رقم 19-244 المؤرخ في 11 سبتمبر 2019، المتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 56 (15 سبتمبر 2019): 4-12.

ووفق نتيجة ما سبق بيانه، يتضح أن السفارة والقنصلية لا تنتجان النوع نفسه من المعلومات:

✓ فالسفارة أقرب إلى الرصد الاستراتيجي للعلاقات الاقتصادية العامة،

✓ بينما القنصلية أقرب إلى الرصد المحلي والميداني.

والتكامل بين المستويين يسمح ببناء يقظة اقتصادية متعددة الطبقات: مركزية عبر السفارات، ومحلية عبر القنصليات العامة والقنصليات، ومؤسساتية عبر الإدارة المركزية بالوزارة الوصية.

رابعاً: الانتشار الدبلوماسي الجزائري وخريطة الرصد الخارجي

تستند الجزائر إلى شبكة خارجية واسعة نسبياً في تمثيلها الدبلوماسي والقنصلي، وهو ما يمنحها قاعدة مهمة للرصد والمتابعة في البيئات الدولية المختلفة. وتشير المعطيات المتاحة في الدراسة إلى أن عدد الممثلات الجزائرية في الخارج يبلغ 144 تمثيلية دبلوماسية وقنصلية، و8 بعثات دائمة لدى منظمات دولية وإقليمية في أديس أبابا، بروكسل، جنيف، القاهرة، نيويورك، جدة، لاهاي وفيينا¹. كما تظهر القائمة الرسمية لوزارة الشؤون الخارجية والجمالية الوطنية بالخارج والشؤون الإفريقية، أن هذا الانتشار يتوزع جغرافياً على البلدان العربية، وإفريقيا، وأوروبا، وأمريكا، وآسيا وأوقيانوسيا، فضلاً عن التمثيل متعدد الأطراف.

وتتوقف استطاعة البعثات الجزائرية على إنتاج المعلومة كلما كانت الشبكة الخارجية واسعة ومتنوعة وحيوية، زادت إمكانات الرصد، بشرط أن تكون هذه الشبكة منظمة ومربوطة بمركز تحليل وطني. كما تشير المعطيات إلى مشروع ربط 48 سفارة بالخارج مع مقر الوزارة في الجزائر عبر شبكة اتصال فضائية مؤسسية².

¹ انظر الملحق رقم واحد.

² وزارة الشؤون الخارجية والجمالية الوطنية بالخارج. الممثلات الدبلوماسية والقنصلية الجزائرية بالخارج. تم الاطلاع عليه في 29 جويلية 2025. <https://www.mfa.gov.dz/ar/embassys-locations-list>.

وتوفر وزارة الشؤون الخارجية دليلا رسميا للممثلات الدبلوماسية والقنصلية الجزائرية بالخارج وفق المناطق والبلدان، بما يعكس الطابع العالمي للشبكة الدبلوماسية الجزائرية وتوزعها على دوائر جغرافية متعددة .

وتكمن أهمية هذه المعطيات في أن الانتشار الدبلوماسي، يجب أن يقرأ من زاوية قابليته للتحويل إلى شبكة رصد اقتصادي خارجي، ناهيك عن زاوية الحضور السياسي.

ففي إفريقيا، يمكن للبعثات الجزائرية أن تتابع فرص التجارة القارية، والأسواق الناشئة، ومشاريع البنية التحتية، ومتطلبات التمويل والتنمية. وفي أوروبا، يمكنها متابعة المعايير المطبقة، والطلب الصناعي، والشراكات الراجعة، والجدلية الاقتصادية. وفي آسيا، يمكنها رصد فرص جلب التكنولوجيا وسلاسل القيمة، والاستثمارات الصناعية. أما البعثات الدائمة، فتسمح بمتابعة القواعد الاقتصادية متعددة الأطراف، ومواقف الشركاء في ملفات التجارة والتنمية والتمويل، ومتابعة الاحداث الدولية.

ومع ذلك، فإن قوة الانتشار لا تتحول تلقائيا إلى ذكاء اقتصادي. فالعدد الواسع للبعثات لا تكون له قيمة استراتيجية إلا إذا ارتبط بتدفق منتظم وهادف للمعلومة، وبقدرة مركزية على تحليلها، وبوجود قنوات تواصل مع المؤسسات الاقتصادية الوطنية. ولهذا فإن الرهان هو تحويل هذه الخريطة الدبلوماسية إلى خريطة معلومات اقتصادية بامتياز.

خامسا: أنماط المعلومة الاقتصادية التي يمكن أن تنتجها البعثات

حتى يتضح الدور العملي للبعثات في تطوير الذكاء الاقتصادي، يتوجب التمييز بين أنماط المعلومات التي يمكن أن تنتجها. فالحديث عن المعلومة الاقتصادية الاستراتيجية يبقى عاما ما لم يفكك إلى أنواع وظيفية قابلة للاستعمال. ويمكن تصنيف هذه المعلومات إلى خمسة أنماط أساسية¹.

¹ لمروس، مريم، "أنواع البقطة الإستراتيجية في المؤسسات الحديثة"، مجلة الميدان للدراسات الرياضية والاجتماعية والإنسانية 2، ع. 4 (2019): 68-86؛ Humbert Lesca, Veille stratégique : concepts et démarche de mise en place dans l'entreprise (Paris: Ministère de l'Éducation Nationale, de la Recherche et de la Technologie, 1997), 27.

يتمثل النمط الأول في **المعلومة السوقية**، وتشمل اتجاهات الطلب، الأسعار، المنافسين، المستوردين شبكات التوزيع، والمنتجات الأكثر قابلية للترويج. وتعد هذه المعلومة ضرورية لدعم الصادرات الجزائرية، لأنها تساعد المؤسسة الوطنية على فهم خصائص السوق قبل مغامرة الدخول إليها.

أما النمط الثاني فهو **المعلومة التنظيمية**، وتشمل القوانين، المعايير الفنية، التراخيص، الإجراءات الجمركية، القواعد الصحية، وشروط المطابقة. وتكتسب هذه المعلومة أهمية كبيرة لأن الكثير من عوائق التصدير لا تكون غالبا مرتبطة بالطلب فقط، لكن بمتطلبات تقنية أو تنظيمية قد تعيق النفاذ إلى السوق وتؤجله فيستفيد المنافس من هذه الحالة.

ويتمثل النمط الثالث في **المعلومة الاستثمارية**، مثل القطاعات الواعدة للمستثمرين المحتملين والشركاء الصناعيين، المشاريع الكبرى، أو نوايا الشركات الأجنبية تجاه السوق الجزائرية. وهذا النوع من المعلومات يهم خصوصا الوكالات الاقتصادية والقطاعات الوزارية المكلفة بالاستثمار.

أما النمط الرابع فهو **المعلومة المؤسسية**، وتشمل بيانات غرف التجارة، اتحادات أرباب العمل الوكالات الاقتصادية، المؤسسات المالية، الهيئات القطاعية، والمنظمات المهنية. وتساعد هذه المعلومات على بناء شبكات اتصال فعالة، لا تقتصر على العلاقات الحكومية الرسمية فقط.

أما النمط الخامس فهو **المعلومة الجيو-اقتصادية**، وتتعلق بالمخاطر، السياسات الحمائية، التحولات في سلاسل الإمداد، الأزمات، تغير مواقف الشركاء، أو ظهور ترتيبات اقتصادية إقليمية جديدة. وهذا النوع من المعلومات والمعطيات مرتبط بالتوازنات الاقتصادية الدولية، ويربط هو بين الدبلوماسية الاقتصادية والاستشراف، ويمهد للمطلب الثالث المتعلق بآليات استشراف الأسواق الدولية.

سادسا: الإشارة إلى شبكة المكلفين بالشؤون الاقتصادية والتجارية

يليق الإشارة مبدئيا إلى شبكة المكلفين بالشؤون الاقتصادية والتجارية باعتبارها امتدادا وظيفيا للبعثات¹ بحيث سنفصل دورهم في المطلب الموالي. حيث أوضحت وزارة الشؤون الخارجية عبر بوابتها الالكترونية أن مكتب الإعلام وترقية الاستثمارات والصادرات يضع تحت تصرف المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين، بمن فيهم أبناء الجالية الوطنية بالخارج الناشطون في التصدير أو الشراكة، شبكة المكلفين بالشؤون الاقتصادية والتجارية على مستوى البعثات الدبلوماسية والقنصلية عبر العالم، بهدف توفير المعلومات والدعم والمرافقة².

سابعا: من الصلاحيات إلى دورة الذكاء الاقتصادي

إن توفر صلاحيات قانونية صريحة، وانتشار خارجي واسع، وشبكة للمكلفين، يمكن ان يبني قاعدة ذكاء اقتصادي دبلوماسي، لكن وجب تنظيم هذه العناصر ضمن دورة مؤسسية واضحة للمعلومة. فالطموح يتمثل في جعل المعطيات الميدانية التي تنتجها قابلة للتحليل والإحالة والمتابعة داخل الجهاز الوطني لاستغلالها، ولا يقتصر على مجرد وجود البعثة في الخارج.

ويمكن تصور دورة الذكاء الاقتصادي داخل البعثة الجزائرية من خلال مراحل مترابطة. تبدأ المرحلة الأولى بتحديد الحاجة إلى المعلومة من قبل الإدارة المركزية أو الجهات الاقتصادية الوطنية وفق تساؤلات معرفة: ما الأسواق المستهدفة؟ ما المنتجات ذات الأولوية؟ ما نوع المستثمرين المطلوبين؟

ثم تأتي مرحلة الرصد الخارجي، حيث تقوم السفارات والقنصليات بجمع المعطيات من السوق، والاطراف المحليين، والمؤسسات، والهيئات، والمعارض. تلي ذلك مرحلة التحقق والتحليل، حيث تفرز المعلومات وترتبط بسياقها الاقتصادي والتنظيمي. ثم تأتي مرحلة التوجيه، حيث ترسل المعلومة إلى الجهة الوطنية المناسبة. وأخيرا، تأتي التغذية الراجعة، حيث يتم تقييم مدى استعمال هذه المعلومة في قرار أو إجراء أو فرصة اقتصادية.

¹ بوقنوم: إنشاء شبكة تفاعلية للمكلفين بالشؤون الاقتصادية والتجارية لدى بعثاتنا الدبلوماسية والقنصلية حول العالم، "النهار / أونلاين"، 25 فبراير 2021.

² وزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج والشؤون الإفريقية. "مصالح الوزارة المكلفة بالشؤون الاقتصادية: مكتب الإعلام وترقية الاستثمارات والصادرات وشبكة المكلفين بالشؤون الاقتصادية والتجارية." موقع وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية. تاريخ الدخول في 11 جوان 2024.

وهكذا يظهر الفرق بين البعثة التقليدية والبعثة القائمة على الذكاء الاقتصادي. فالأولى تكتفي غالبا بإنتاج تقارير وصفية، بينما الثانية تنتج معرفة عملية: ماذا يحدث؟ لماذا يحدث؟ ما أثره على الجزائر؟ ما الفرصة أو الخطر؟ وما الجهة الوطنية التي ينبغي أن تتدخل؟

وتنسجم هذه الرؤية مع أدبيات الذكاء الاقتصادي التي تؤكد أن قيمة المعلومة تكمن في تنظيمها، وتحليلها، وحمايتها، وتوجيهها إلى متخذ القرار في الوقت المناسب، وليس في مجرد توافرها¹.

ثامنا: جدول تركيبي لمستويات إنتاج المعلومة الاقتصادية داخل الجهاز الدبلوماسي

هذا الجدول يوضح إنتاج المعلومة الاقتصادية داخل الجهاز المركزي الدبلوماسي الجزائري والبعثات التابعة له، مع ترك تفاصيل الأداء للمطلب الثاني.

جدول 4-1: مستويات إنتاج المعلومة الاقتصادية داخل الجهاز الدبلوماسي

المستوى	الفاعل	نوع المعلومة المنتجة	القيمة بالنسبة للذكاء الاقتصادي
المستوى المركزي	وزارة الشؤون الخارجية مديرية ترقية ودعم المبادلات الاقتصادية	معلومات وتحليل اقتصادية، مذكرات ظرفية، قواعد بيانات، بوابة تجارة خارجية	تحويل المعطيات الخارجية إلى توجيه وطني قابل للاستعمال
المستوى الدبلوماسي	السفارة والسفير	معلومات حول الشراكات، السياسات الاقتصادية، المؤسسات الكبرى، فرص الاستثمار والتبادل	ربط العلاقات السياسية والاقتصادية بالفرص الاستراتيجية
المستوى القنصلي	القنصلية ورئيس المركز القنصلي	معلومات محلية حول الجالية، الجماعات الإقليمية، المعارض، المؤسسات، فرص الشراكة	إنتاج معلومة قريبة وميدانية من السوق
المستوى الوظيفي	شبكة المكلفين بالشؤون الاقتصادية والتجارية	معلومات حول المتعاملين، فرص التصدير، شروط النفاذ إلى الأسواق، مرافقة المصدرين	يعالج تفصيلا في المطلب الثاني باعتباره حلقة تشغيلية

¹ "إنشاء شبكة تفاعلية للمكلفين بالشؤون الاقتصادية والتجارية لدى بعثاتنا الدبلوماسية والقنصلية حول العالم"، شرشال نيوز - الوطنية، 25 فبراير 2021. تم الاطلاع عليه يوم 09 ماي 2025، <https://national.cherchellnews.dz/>.

المستوى الدولي المتعدد الأطراف	البعثات الدائمة	معلومات حول القواعد الاقتصادية الدولية، المنظمات، المواقف، الاتفاقيات، التوجهات متعددة الأطراف	دعم الاستشراف الاقتصادي والتفاوض الخارجي
-----------------------------------	-----------------	--	--

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على النصوص التنظيمية الجزائرية، ومعطيات وزارة الشؤون الخارجية.

يظهر هذا الجدول الأعلى الذي يجمع معطيات متعددة في بنية واحدة، أن إنتاج المعلومة الاقتصادية داخل العمل الدبلوماسي الجزائري يتوزع بين الوزارة كإدارة مركزية والسفارات، والقنصليات، والبعثات الدائمة، وشبكة المكلفين بالشؤون الاقتصادية والتجارية، ولا يرتبط بفاعل واحد. وتكمن قيمة هذا التوزيع في أنه يساعد ويسمح ببناء ذكاء اقتصادي متعدد المستويات، إذا توفرت طبعا قنوات وأدوات الربط والتحليل والتوجيه.

خاتمة المطلب

يتضح من خلال هذا المطلب أن البعثات الدبلوماسية والقنصلية الجزائرية تمتلك، من حيث النصوص التنظيمية والانتشار الخارجي، قابلية فعلية للمساهمة في تطوير الذكاء الاقتصادي. فصلاحيات وزارة الشؤون الخارجية في التعاون الاقتصادي والشراكات والترويج الاقتصادي الخارجي، ومهام مديرية ترقية ودعم المبادلات الاقتصادية في إنتاج المعلومات والتحليل التجارية، وصلاحيات السفراء في تطوير العلاقات الاقتصادية وترقية التبادلات، وصلاحيات رؤساء المراكز القنصلية في الاستكشاف والترقية وإعلام المتعاملين، كلها عناصر تجعل الجهاز الدبلوماسي الجزائري مؤهلا ليكون مصدرا للمعلومة الاقتصادية الاستراتيجية.

غير أن هذه القابلية لا تتحول تلقائيا إلى فعالية. فالانتشار الواسع للبعثات، ووجود صلاحيات اقتصادية واضحة، وشبكة معلنة للمكلفين بالشؤون الاقتصادية والتجارية، تظل عناصر أولية تحتاج إلى تنظيم داخل دورة مؤسسية للذكاء الاقتصادي. فالقيمة الحقيقية للبعثة لا تكمن فقط في وجودها الخارجي، لكن في قدرتها على تحويل هذا الوجود إلى رصد منتظم، وتحليل مفيد، وتوجيه دقيق للمعلومة نحو صانع القرار والمؤسسات الاقتصادية.

وبذلك، تنتقل الدراسة من البعثة بوصفها جهازا مؤسسيا لإنتاج المعلومة الاقتصادية، إلى المكلفين بالملفات الاقتصادية والتجارية بوصفهم الفاعلين العمليين في تحويل هذه المعلومة إلى فرص ملموسة لدعم الصادرات والترويج الاقتصادي الخارجي.

المطلب الثاني: دور المكلفين بالملفات الاقتصادية والتجارية في البعثات الدبلوماسية في مرافقة الصادات والاستثمار

إذا كان المطلب السابق قد تناول البعثات الدبلوماسية والقنصلية بوصفها إطارا مؤسسيا لاستخلاص البيانات والمعطيات الاقتصادية الخارجية، فإن هذا المطلب ينتقل إلى المستوى العملي داخل هذه البعثات، أي إلى دور المكلفين بالشؤون الاقتصادية والتجارية باعتبارهم الحلقة التشغيلية التي تمنح هذه المعلومة قيمتها التطبيقية.

فالمكلف بالملف الاقتصادي التجاري لا يمثل مجرد موظف إداري داخل السفارة أو القنصلية، ولكن يمكن أن يتحول، متى توفرت له أدوات العمل المناسبة، إلى فاعل في رصد الأسواق، ومرافقة المصدرين، وتوجيه المستثمرين، ونقل المعلومات الاقتصادية القابلة للاستعمال عبر السفارة أو القنصلية العامة أو القنصلية إلى الجهات الوطنية المختصة.

في الامتداد العملي لهذا الإطار المؤسسي المنظم للدور الاقتصادي للبعثات الجزائرية، يمكن النظر إلى مديرية ترقية ودعم المبادلات الاقتصادية بوصفها الحلقة المركزية التي تستقبل المعطيات الاقتصادية الواردة من البعثات وتعيد توجيهها ضمن دورة وطنية للمعلومة.

وبهذا المعنى، يتمثل دور المكلف الاقتصادي في تحويل المعلومة السوقية إلى خدمة عملية للمؤسسة الاقتصادية الوطنية، سواء عبر تقليل عدم اليقين أمام المصدر، أو توجيه المستثمر نحو الجهة المختصة، أو رصد العوائق التنظيمية التي تعترض النفاذ إلى السوق، ولا يقتصر على نقل الأخبار أو إعداد تقارير عامة. ومن ثم، يمكن القول إن المكلف الاقتصادي يمثل المستوى الذي تنتقل فيه الدبلوماسية الاقتصادية من خطاب عام إلى مرافقة ميدانية ذات أثر مباشر في التوجه الاقتصادي الوطني.

أولاً: الإطار الجزائري لشبكة المكلفين بالشؤون الاقتصادية والتجارية

أعلنت وزارة الشؤون الخارجية في إطار تعزيز الدبلوماسية الاقتصادية عن إنشاء شبكة تفاعلية للمكلفين بالشؤون الاقتصادية والتجارية لدى البعثات الدبلوماسية والقنصلية الجزائرية حول العالم¹ إلى جانب إنشاء مكتب إعلامي على مستوى الوزارة لاستقبال المتعاملين والمصدرين الجزائريين وتزويدهم بالمعلومات المفيدة. كما جرى التأكيد على تعزيز مديرية ترقية ودعم المبادلات الاقتصادية كهيكل مركزي ومحوري للدبلوماسية الاقتصادية، ودعوة رؤساء الممثلات الدبلوماسية والقنصلية بالخارج إلى إعداد تقارير دورية حول الإجراءات المتخذة في بلدان الاعتماد قصد الترويج للمنتجات الوطنية وجذب الأصول المالية الأجنبية².

وتوضح وزارة الشؤون الخارجية كذلك أن مكتب الإعلام وترقية الاستثمارات والصادرات، الموجود بمقر الوزارة، يمثل فضاء مخصصا للمتعاملين الاقتصاديين الجزائريين، بمن فيهم أبناء الجالية الوطنية بالخارج الناشطون في التصدير أو الشراكة مع المتعاملين الأجانب. ويهدف هذا المكتب إلى تزويدهم بالمعلومات والوثائق المتوفرة حول النصوص التنظيمية في البلدان المستهدفة، والولوج إلى الأسواق الخارجية، والمناقصات الدولية، واقتراحات الشراكة، والبعثات الاقتصادية والمعارض بالخارج. كما يضع تحت تصرفهم شبكة المكلفين بالشؤون الاقتصادية والتجارية على مستوى البعثات الدبلوماسية والقنصلية عبر العالم³.

ومن الناحية المنهجية، تكشف هذه المعطيات أن الجزائر شرعت عمليا في بناء آلية تربط بين المتعامل الاقتصادي في الداخل، والمعلومة السوقية في الخارج، والإدارة المركزية التي يفترض أن تنسق وتوجه وتتابع. غير أن النصوص المتاحة تقدم رقما رسميا غير محين لعدد المكلفين بالشؤون الاقتصادية والتجارية، يصل الى ستين 60 مكلفا بالشؤون الاقتصادية والتجارية على مستوى الممثلات الدبلوماسية والقنصلية، بحيث تم نشر سنة 2021 قائمة أول دفعة⁴ من هؤلاء المكلفين في إطار تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية الهادفة إلى ترقية الصادرات خارج المحروقات، مع التأكيد على أن

¹ انظر الملحق رقم 02. لم تحين هذه القائمة منذ 2011

² وزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج والشؤون الإفريقية، "مصالح الوزارة المكلفة بالشؤون الاقتصادية"، عرض لمهام مديرية ترقية ودعم المبادلات الاقتصادية ومكتب الإعلام وترقية الاستثمارات والصادرات [dzwatch.dz].

³ بوقنوم: إنشاء شبكة تفاعلية للمكلفين بالشؤون الاقتصادية والتجارية لدى بعثاتنا الدبلوماسية والقنصلية حول العالم، "النهار أونلاين"، 25 فبراير 2021.

⁴ موقع وزارة الشؤون الخارجية ذكر سابقا.

الجهاز الدبلوماسي يمثل حلقة ضمن سلسلة تبدأ من المنتج والفلاح والحرفي والمصنع وصولاً إلى هذا المكلف بالشؤون الاقتصادية والتجارية في الممثلات بالخارج، مروراً بالهيئات التشريعية والوزارات والهيئات الداعمة والبنوك والجمارك وغيرها.

وتفيد هذه القراءة بأن دور المكلف الاقتصادي والتجاري، من الحكمة أن يتم تصنيفه ضمن سلسلة وطنية لإنتاج القيمة الاقتصادية الخارجية، ولا يجب عزله عن باقي الفاعلين. فهو ليس بديلاً عن المؤسسة، ولا عن وزارة التجارة، ولا عن وكالة الاستثمار، ولكنه حلقة وصل تشتغل عند تقاطع السوق الخارجي مع الحاجة الوطنية إلى المعلومة والتحليل والمرافقة.

ثانياً: المكلف بالشؤون الاقتصادية والتجارية كأداة لإدارة النفاذ إلى الأسواق الخارجية

يمثل دعم الصادرات أحد أهم مجالات عمل المكلف الاقتصادي-التجاري داخل البعثة الدبلوماسية أو القنصلية. غير أن هذا الدعم لا يصح أن يفهم بوصفه ترويجاً عاماً للمنتجات الوطنية فقط، بل بوصفه إدارة للنفاذ إلى الأسواق. والمقصود بذلك أن يساعد هذا المكلف المؤسسة الجزائرية على فهم السوق قبل دخولها: ما حجم الطلب؟ من هم المنافسون؟ ما المعايير الفنية والصحية المطلوبة؟ ما القواعد الجمركية؟ ما قنوات التوزيع؟ ما طبيعة المستهلك؟ وما العوائق التنظيمية أو اللوجستية المحتملة؟

وتبرز أهمية هذه الوظيفة بالنظر إلى بنية التجارة الخارجية الجزائرية:

فحسب بيانات **WITS** التابعة للبنك الدولي، بلغت صادرات الجزائر سنة 2024 حوالي 51.857 مليار دولار، بينما بلغت الواردات حوالي 47.376 مليار دولار، بإجمالي تجارة بلغ 99.233 مليار دولار، وفائض تجاري قدره 4.482 مليار دولار. هذه الأرقام تظهر أن الجزائر تمتلك حجم تبادل خارجي معتبر، لكن الرهان يتمثل في طبيعة هذه التجارة ومدى تنوعها وقدرتها على دعم اقتصاد أقل تبعية للمحروقات، وليس فقط في حجم التجارة¹.

¹ بيانات الصادرات "Algeria Trade at a Glance: 2024," World Bank, World Integrated Trade Solution (WITS), wits.worldbank.org. والواردات والميزان التجاري

وتظهر بيانات الصادرات حسب الفئات أن الصادرات الجزائرية لا تزال شديدة التركيز على المحروقات؛ إذ بلغت صادرات فئة الوقود المعدني والزيوت ومنتجات التقطير حوالي 48.30 مليار دولار سنة 2024، مقابل 941.68 مليون دولار للأسمدة، و 701.72 مليون دولار للحديد والصلب، و 596.87 مليون دولار للمواد الكيميائية غير العضوية، و 520.50 مليون دولار لفئة الملح والكبريت والحجر الجيري والإسمنت. وهذا يعني أن مهمة المكلف الاقتصادي التجاري تكمن في البحث عن منافذ أوسع للمنتجات غير الطاقوية التي يمكن أن تمثل قاعدة تدريجية للتنويع، ولا تكمن فقط في مرافقة الصادرات القائمة¹.

وتؤكد هذه الحاجة من خلال تقرير البنك الدولي حول الاقتصاد الجزائري في خريف 2024، الذي شدد على ضرورة اعتماد إطار من السياسات الاقتصادية المكملة لتنويع الصادرات، واعتبر أن تنويع المنتجات والأسواق وزيادة القيمة المضافة ضروري لتحقيق هدف الحكومة المتعلق ببلوغ 29 مليار دولار من الصادرات خارج المحروقات بحلول 2030².

وعليه، فإن الدبلوماسي المكلف بالملف الاقتصادي التجاري في البعثة الجزائرية في الخارج يمكن أن يؤدي وظيفة عملية في هذا المسار من خلال إعداد بطاقات سوقية مختصرة للمنتجات ذات الأولوية، مثل الأسمدة، الإسمنت، الحديد والصلب، المنتجات الغذائية، أو بعض الخدمات. وتكون هذه البطاقات أكثر نفعا عندما تتضمن: وصف السوق، شروط النفاذ، المنافسين الرئيسيين، المستوردين المحتملين، القواعد الفنية، الأسعار التقريبية، وفرص المعارض أو المناقصات.

ثالثا: دور المكلف الاقتصادي والتجاري في استهداف الأسواق حسب الدوائر الجغرافية

يعمل المكلف الاقتصادي التجاري داخل سوق لها خصائصها ولا ينشط في فراغ او بنمطية واحدة. لذلك يتوجب أن تختلف طريقة عمله بحسب طبيعة السوق التي توجد فيها البعثة. فالسوق الأوروبية تختلف عن السوق الإفريقية، وهذه تختلف عن السوق الآسيوية أو العربية. ومن ثم، فإن الذكاء

¹ UN بيانات الصادرات الجزائرية حسب الفئات لسنة 2024 استنادًا إلى "Trading Economics, "Algeria Exports by Category," COMTRADE. [\[tradingeconomics.com\]](https://tradingeconomics.com)

² World Bank, "Algérie : Renforcer le cadre de politiques économiques pour soutenir la diversification des exportations," نوفمبر 2024. [\[banquemondiales.org\]](https://banquemondiales.org)

الاقتصادي الدبلوماسي يعني إنتاج معلومة موجهة حسب البلد والقطاع والمنتج دون ان تكون مهمته الحصرية جمع معلومات عامة.

في الحالة الأوروبية، تشير المفوضية الأوروبية إلى أن الاتحاد الأوروبي يعد أكبر وأهم شريك تجاري للجزائر، إذ يمثل 49.6 % من تجارتها الدولية في 2025، وبلغت التجارة السلعية بين الطرفين 43.4 مليار يورو، منها 26.5 مليار يورو واردات أوروبية من الجزائر، وكانت هذه الواردات مهيمنة عليها المنتجات المعدنية بنسبة 93.2 %، مقابل 16.9 مليار يورو صادرات أوروبية إلى الجزائر . كما بلغ رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الأوروبي في الجزائر 14.5 مليار يورو سنة 2024¹.

وتدل هذه المعطيات على أن المكلف الاقتصادي التجاري في بعثتنا بأوروبا لا يفترض أن يتوقف عند حدود متابعة العلاقات الطاقوية فقط، لكن عليه أن يرصد فرص تنويع الصادرات نحو منتجات ذات قيمة مضافة، وأن يتابع المعايير التقنية والتنظيمية التي تحكم دخول المنتجات الجزائرية إلى السوق الأوروبية. فكل فرصة تصديرية في أوروبا ترتبط غالبا بشروط جودة، ومطابقة، وتعبئة، وتتبع، وشهادات. وهنا تصبح المعلومة التنظيمية التي ينتجها المكلف الاقتصادي مساوية في الأهمية للمعلومة السوقية².

أما في الأسواق الإفريقية، فإن دور المكلف الاقتصادي التجاري يمكن أن يتجه أكثر نحو فهم شبكات التوزيع، العوائق اللوجستية، فرص المناقصات، احتياجات البنية التحتية، ومتطلبات التمويل والدفع. ورغم أن المعطيات المتاحة في هذا الموضوع لا تكفي لإعطاء خريطة رقمية مفصلة لكل الأسواق الإفريقية، فإن وظيفة المكلف الاقتصادي في إفريقيا يمكن أن ترتبط منطقيا بمرافقة المنتجات الجزائرية ذات الصلة بمواد البناء، الإسمت، الأسمدة، والمنتجات الغذائية، خاصة في ظل توجه الجزائر نحو الاندماج في الفضاء التجاري الإفريقي.

أما في الأسواق الآسيوية، فإن دور المكلف الاقتصادي التجاري ينبغي أن يكون مزدوجا: متابعة فرص التصدير من جهة، والبحث عن شراكات صناعية وتكنولوجية من جهة أخرى. فالعلاقات

¹ European Commission, "EU trade relations with Algeria," [\[policy.trade.ec.europa.eu\]](https://policy.trade.ec.europa.eu/en)

² المفوضية الأوروبية، *EU Trade Relations with Algeria*، مديرية التجارة والأمن الاقتصادي، الاتحاد الأوروبي، تم الاطلاع عليه في 11 اوت 2025، https://policy.trade.ec.europa.eu/en/eu-trade-relationships-country-and-region/countries-and-regions/algeria_en.

مع بعض الشركاء الآسيويين يتعين أن تقرأ من زاوية إمكانية نقل التكنولوجيا، والشراكات الصناعية والانخراط في سلاسل القيمة، ولا تقرأ فقط من زاوية المبادلات التجارية. وبذلك يصبح المكلف الاقتصادي كاشفا لفرص الشراكة والتحول الصناعي وليس فقط مروجاً للمنتج الجزائري.

رابعاً: المكلف الاقتصادي-التجاري وجذب الاستثمار: إنتاج "معلومة الثقة"

إلى جانب دعم الصادرات، يؤدي المكلف الاقتصادي التجاري دوراً مهماً في جذب المتعامل الأجنبي. غير أن الترويج للاقتصاد الوطني لا يتحقق فقط بإبراز الحوافز أو عرض القطاعات الواعدة بل يتطلب إنتاج ما يمكن تسميته **معلومة الثقة**. والمقصود بها تلك المعلومة الدقيقة والواضحة التي تساعد المستثمر المهتم على فهم البيئة الاقتصادية الجزائرية: الإطار القانوني المعتمد، القطاعات ذات الأولوية، فرص العقار الاقتصادي، التحفيزات، الشركاء المحليون، الإجراءات، والمخاطر التنظيمية المحتملة.

ويمثل المكلف الاقتصادي التجاري في هذا المجال وسيطاً عملياً بين المستثمر الأجنبي المهتم والجهات الوطنية، خصوصاً الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار والوزارات القطاعية. فهو يستطيع أن يرصد المستثمرين المحتملين في دولة الاعتماد، ويفهم توجهاتهم، وينقل أسئلتهم ومخاوفهم إلى الجهات الجزائرية، كما يستطيع أن يزودهم بملفات أولية عن القطاعات ذات الأولوية وفرص الشراكة.

وتكتسب هذه الوظيفة أهمية أكبر في ظل المنافسة الإقليمية على كسب ثقة الشركات القوية. فالمستثمر يقارن بين الأسواق من حيث وضوح القواعد، سرعة الإجراءات، استقرار النصوص، جودة البنية التحتية، وتوفر المعلومات. لذلك، فإن المكلف الاقتصادي لا يكفي بالترويج، لكن يشارك في بناء صورة الاقتصاد الوطني في الخارج. وكلما كانت المعلومة التي يقدمها دقيقة ومحدثة وقابلة للتحقق زادت قدرة البعثة على بناء ثقة أولية لدى المستثمر.

ومن زاوية الذكاء الاقتصادي، لا تنتهي وظيفة المكلف الاقتصادي التجاري عند التعريف بالفرص فقط بل تشمل أيضاً مراقبة صورة الجزائر الاقتصادية لدى الشركاء، ورصد أسباب التردد أو فهم

دوافع العزوف، ومتابعة تجارب المستثمرين في الأسواق المنافسة، وتحليل ما يمكن أن تستفيد منه الجزائر في تحسين خطابها الترويجي الخارجي.

خامسا: المكلف الاقتصادي التجاري كحلقة تغذية راجعة بين الخارج والداخل

تظهر القيمة المتقدمة لوظيفة المكلف الاقتصادي عندما لا يكون عمله في اتجاه واحد فقط، أي من الجزائر نحو السوق الخارجية، بل في اتجاهين متكاملين. فهو من جهة يزود المتعاملين والمصدرين الجزائريين بالمعلومات حول الأسواق الخارجية، ومن جهة ثانية ينقل إلى الإدارة المركزية ملاحظات الفاعلين الأجانب حول الاقتصاد الجزائري، سواء تعلق الأمر بالعوائق، أو الصورة الذهنية، أو القطاعات المطلوبة، أو الشروط التنظيمية.

وهذا الدور يتطابق مع ما تعرضه وزارة الشؤون الخارجية بشأن مكتب الإعلام وترقية الاستثمارات والصادرات، الذي يستقبل المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين ويزودهم بالمعلومات المتعلقة بالولوج إلى الأسواق الخارجية، والمناقصات الدولية، واقتراحات الشراكة، والبعثات الاقتصادية، والمعارض بالخارج، كما يوجههم نحو شبكة المكلفين بالشؤون الاقتصادية والتجارية في البعثات¹.

وبذلك، فإن المكلف الاقتصادي ينبغي أن ينظر إليه كجزء من نظام تغذية راجعة بين الخارج والداخل ولا ينظر إليه كفاعل خارجي فقط. فالمعلومة التي يجمعها في السوق الخارجية يجب أن تعود إلى المؤسسات الجزائرية في شكل توجيهات عملية، والملاحظات التي يتلقاها من المستثمرين أو المستوردين يجب أن تعود إلى الإدارة المركزية في شكل مؤشرات لتحسين الأداء أو تعديل أدوات الترويج.

وعندما تنتظم هذه العلاقة داخل دورة واضحة، لا تبقى المعلومة متفرقة، فالبعثة توفر الإطار المؤسسي، أما المكلف الاقتصادي فهو الذي يمنح هذا الإطار بعده التشغيلي. وإذا لم تنظم هذه العلاقة، قد تبقى المعلومة متفرقة وغير مستثمرة. أما إذا نظمت داخل دورة واضحة، فإنها تصبح موردا استراتيجيا في دعم القرار الاقتصادي.

¹ وزارة الشؤون الخارجية والجمالية الوطنية بالخارج والشؤون الإفريقية، "مصالح الوزارة المكلفة بالشؤون الاقتصادية"، عرض لمهام مديرية ترقية ودعم المبادلات الاقتصادية ومكتب الإعلام وترقية الاستثمارات والصادرات [dzwatch.dz].

سادسا: مؤشرات تقييم أداء المكلف بالشؤون الاقتصادية والتجارية

حتى لا يبقى دور هذا المنوط بالشأن الاقتصادي في مستوى الخطاب العام، يمكن اعتماد مؤشرات عملية لتقييم أدائه. ويتعين أن يكون التقييم قائما على مدى تحول هذه الأنشطة إلى نتائج ملموسة: فرصة تصديرية حقيقية، مستثمر مهتم، عائق تم تحديده، شريك محتمل، أو معلومة أثرت في قرار دون ان يقتصر ذلك على عدد التقارير أو اللقاءات.

جدول 4-2: محاور قياس أداء المكلف الاقتصادي التجاري داخل البعثة الدبلوماسية

المحور	مضمون التقييم	أمثلة عن المؤشرات	الدلالة بالنسبة للذكاء الاقتصادي
دعم الصادرات	قدرة المكلف على اكتشاف فرص تصديرية ومرافقة المؤسسات الجزائرية	عدد الفرص المؤهلة، عدد لقاءات الأعمال، عدد بطاقات الأسواق، متابعة المعارض	تحويل المعلومة السوقية إلى فرص عملية
النفاذ إلى السوق	تحليل شروط دخول المنتجات الجزائرية إلى الأسواق الخارجية	المعايير الفنية، القواعد الصحية، الحواجز غير الجمركية، قنوات التوزيع	تقليل عدم اليقين أمام المصدر الجزائري
جذب الاستثمار	تحديد المستثمرين المحتملين وتوجيههم نحو الجهات الوطنية	عدد المستثمرين المهتمين، عدد الملفات المحالة، جودة المعلومة الاستثمارية	بناء "معلومة الثقة" حول الوجهة الجزائرية
تحليل المنافسين	متابعة الدول أو الشركات المنافسة في السوق المعنية	تقارير المنافسة، الأسعار، الحصص، أدوات الترويج المنافسة	دعم التوقع الاستراتيجي للمنتج الجزائري
جودة المعلومة	قابلية المعلومات للاستعمال من قبل المؤسسات والجهات الوطنية	الدقة، التحديث، التحقق من المصدر، وجود توصية عملية	الانتقال من الوصف إلى المعرفة القابلة للقرار
الأثر العملي	مدى تحول النشاط إلى نتائج قابلة للقياس	عقود، شراكات، لقاءات جديدة، إزالة عوائق، قرارات مبنية على تقارير	قياس فاعلية الدبلوماسية الاقتصادية

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مهام مديرية ترقية ودعم المبادلات الاقتصادية وشبكة المكلفين بالشؤون الاقتصادية والتجارية، وعلى أدبيات الذكاء الاقتصادي.

يسمح هذا الجدول بإعادة تعريف أداء المكلف بالشؤون الاقتصادية والتجارية وفق منطق الأثر لا منطق النشاط. فالمعيار الحقيقي ليس عدد المراسلات أو اللقاءات فحسب، لكن نوعية المعلومة، وقابليتها للاستعمال، وقدرتها على فتح سوق أو جذب مستثمر أو مساعدة مؤسسة جزائرية على اتخاذ قرار خارجي أكثر دقة.

خاتمة المطلب

يتضح من خلال هذا المطلب أن المكلفين بالملفات الاقتصادية والتجارية داخل البعثات الدبلوماسية والقنصلية يمثلون الأداة العملية التي يمكن من خلالها تحويل الانتشار الدبلوماسي الجزائري إلى خدمة اقتصادية مباشرة. فهم يشكلون حلقة وصل بين السوق الخارجية والمؤسسة الجزائرية والإدارة المركزية، ويستطيعون، إذا أحسن تنظيم دورهم، أن يساهموا في دعم الصادرات، وكسب أكبر عدد من المهتمين بالسوق الوطنية، ورصد المنافسين المحتملين، وتحليل شروط النفاذ إلى الأسواق.

غير أن فعالية هذا الدور تظل مشروطة بتجاوز منطق النشاط الإداري نحو منطق الأداء القابل للقياس. فالمكلف الاقتصادي لا يقيم فقط بعدد التقارير أو اللقاءات، لكن بمدى قدرته على إنتاج معلومة دقيقة، وتحويلها إلى فرصة، أو قرار، أو شراكة، أو تقليل مخاطر دخول السوق. وهذا ما يجعل دوره جزءا أساسيا من الذكاء الاقتصادي الدبلوماسي.

ويمهد ما سبق للمطلب الثالث، الذي ينتقل إلى مستوى أكثر تقدما، يتمثل في آليات استشراف الأسواق الدولية، حيث لا يقتصر الأمر على رصد الفرص الحالية، ولكن يتجه نحو فهم الاتجاهات المستقبلية وبناء سيناريوهات تساعد الدبلوماسية الجزائرية على الانتقال من الاستجابة إلى الاستباق.

المطلب الثالث: استشراف الأسواق الدولية كآلية متقدمة في إنتاج المعلومة الاقتصادية

يمثل استشراف الأسواق الدولية المرحلة المتقدمة في تطوير القدرة الوطنية على استباق الفرص والمخاطر المتوقعة بتوظيف المعلومة الاقتصادية داخل الدبلوماسية، لأنه لا يكفي بوصف الأسواق أو نقل المعطيات المتاحة عنها، لكنه يسعى إلى قراءة اتجاهاتها المستقبلية، وتحديد الفرص الناشئة، وتقدير المخاطر المحتملة، وبناء بدائل عملية تساعد الدولة على الانتقال من رد الفعل إلى الاستباق.

ويعالج هذا المطلب الاستشراف بوصفه امتدادا طبيعيا لوظيفة الرصد والتحليل التي تمارسها البعثات والمكلفون الاقتصاديون، وليس بوصفه نموذجا مستقلا عن بقية وظائف الدبلوماسية الاقتصادية. فإذا كان الرصد يجيب عن سؤال: ماذا يحدث في السوق؟ فإن الاستشراف يذهب إلى سؤال أكثر تقدما: إلى أين يتجه السوق؟ وكيف ينبغي للجزائر أن تتموضع قبل أن تتحول الإشارة الضعيفة إلى فرصة أو خطر؟

وتزداد أهمية هذا البعد في الحالة الجزائرية بالنظر إلى استمرار الحاجة إلى تنويع الصادرات خارج المحروقات، وإلى اختلاف بعض بيانات التجارة الخارجية بين قواعد دولية مثل UNCTADstat و WITS¹، وهو ما يكشف الحاجة إلى حوكمة أوضح للبيانات الاقتصادية الخارجية إذا أريد بناء استشراف أكثر دقة للأسواق.

أولا: الاستشراف الاقتصادي بوصفه وظيفة دبلوماسية متقدمة

إذا كان الرصد الاقتصادي يجيب عن سؤال: ماذا يحدث في السوق؟، فإن الاستشراف يذهب إلى سؤال أكثر تقدما: إلى أين يتجه السوق؟ وكيف ينبغي للجزائر أن تتموضع قبل أن تظهر الفرصة أو الخطر بصورة كاملة؟ ومن هنا، فإن الاستشراف داخل البعثات الدبلوماسية يتطلب تحويل المعلومات

¹ UNCTADstat: المنصة الإحصائية التابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والمتخصصة في توفير بيانات التجارة والتنمية والاستثمار على المستوى الدولي [\[englishfor...ide.edu.au\]](http://englishfor...ide.edu.au) [\[adelaide.edu.au\]](http://adelaide.edu.au).
WITS: منصة دولية متكاملة لتحليل التجارة العالمية والتعريفات الجمركية والتدابير غير الجمركية، طورها البنك الدولي بالتعاون مع منظمات دولية مختصة.

السوقية والتنظيمية والاستثمارية إلى قراءة مستقبلية موجهة للقرار، بحيث لا يتوقف عند جمع المعلومات أو حتى تحليل الوضع الحالي.

وفي هذا المستوى، تصبح السفارة أو القنصلية مطالبة بتجاوز التقرير الوصفي الذي يصف حدثاً أو قراراً أو معرضاً، نحو مذكرة استشرافية مختصرة تربط بين الاتجاهات الخارجية واحتياجات الاقتصاد الوطني. فإذا كانت البعثة ترصد، مثلاً، تحولا في الطلب الأوروبي على منتجات أقل كثافة كربونية، أو تشددا في المعايير الغذائية في بلد إفريقي، أو تناميا في مشاريع البنية التحتية في سوق إقليمية، فإن القيمة الحقيقية للمعلومة لا تظهر في نقل الخبر وحده، لكن في تقدير ما إذا كان ذلك يمثل فرصة لقطاع جزائري معين، أو خطرا على نفاذ منتج وطني، أو حاجة إلى تعديل عرض تصديري أو تحرك تفاوضي.

وتنسجم هذه الوظيفة مع ما تعرضه وزارة الشؤون الخارجية حول مصالحها المكلفة بالشؤون الاقتصادية؛ ويفترض هنا أن تتولى مديرية ترقية ودعم المبادلات الاقتصادية وظيفة المعبر المؤسسي بين الرصد الخارجي الذي تقوم به البعثات والتحليل الوطني الموجه إلى القرار الاقتصادي¹. وهذا يعني أن الاستشراف يمكن أن يتطور انطلاقا من وظيفة المعلومات والتحليل والمذكرات الظرفية التي نصت عليها الهياكل الرسمية، ولا يأتي من خارج البناء المؤسسي للدبلوماسية الجزائرية.

ثانيا: أدوات استشراف الأسواق الدولية الملائمة للحالة الجزائرية

يحتاج الاستشراف إلى أدوات واضحة تسمح بترتيب المعطيات وربطها بالقرار ولا يمارس بحس عام أو بخبرة غير منظمة. وبالنسبة للدبلوماسية الجزائرية، يمكن حصر الأدوات الأكثر صلة في أربع مجموعات رئيسية.

¹ "وزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج والشؤون الإفريقية،" مصالح الوزارة المكلفة بالشؤون الاقتصادية embassypages.com

1. تحليل الاتجاهات الاقتصادية الكلية

تمثل تقارير المؤسسات الدولية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وUNCTAD، قاعدة أولية لتحديد الاتجاهات الكلية المؤثرة في الأسواق. فقد بين صندوق النقد الدولي في *World Economic Outlook* الصادر في أكتوبر 2024 أن النمو العالمي يتوقع أن يستقر عند 3.2% في سنتي 2024 و2025، مع استمرار المخاطر المرتبطة بالتوترات الجيوسياسية وتقلب أسعار السلع والخدمات¹. بالنسبة للدبلوماسية الجزائرية، لا تكمن أهمية هذا الرقم في ذاته، لكن في تحويله إلى قراءة قطاعية: ما أثر تباطؤ النمو الأوروبي على الطلب على الأسمدة أو الحديد أو الإسمنت؟ وما أثر استمرار الطلب على الطاقة أو التغير في سلاسل الإمداد على الفرص الجزائرية؟ وبالنسبة للجزائر، تستعمل هذه المؤشرات بوصفها إشارات لتقدير الطلب المتوقع على المنتجات التي تراهن عليها الصادرات غير الطاقوية، مثل الأسمدة ومواد البناء وبعض المنتجات الغذائية، وليس بوصفها معطيات كلية مجردة.

2. تحليل بنية التجارة الجزائرية نفسها

لا يمكن للبعثة الجزائرية أن تستشرف الأسواق بفعالية إذا لم تفهم أولا موقع الجزائر في التجارة الدولية. ففي 2024، كانت الصادرات الجزائرية بحسب الفئات، وفق بيانات Trading Economics المبينة على UN COMTRADE، متركزة بدرجة كبيرة في الوقود المعدني والزيوت ومنتجات التقطير بقيمة 48.30 مليار دولار، في مقابل 941.68 مليون دولار للأسمدة، و 701.72 مليون دولار للحديد والصلب، و 596.87 مليون دولار للمواد الكيميائية غير العضوية، و 520.50 مليون دولار للملح والكبريت والحجر والجير والإسمنت². هذه البنية تعني أن الاستشراق الجزائري يجب أن يوجه جزءا من جهده إلى الأسواق القادرة على استيعاب المنتجات غير الطاقوية ذات الإمكانيات التوسعية، لا إلى تتبع المحروقات فقط.

¹ International Monetary Fund, *World Economic Outlook: Policy Pivot, Rising Threats* (Washington, DC: IMF, October 2024).

² Trading Economics, "Algeria Exports by Category," 2024 data based on UN COMTRADE. [\[droit.mjus...ice.gov.dz\]](https://droit.mjus...ice.gov.dz)

3. تحليل سلاسل القيمة والفضاءات الإقليمية

تزداد أهمية هذا النوع من التحليل في الفضاء الإفريقي. تقرير UNCTAD حول التنمية الاقتصادية في إفريقيا 2024، يؤكد أن القارة تحتاج إلى تنويع اقتصاداتها، وتحسين شروط الأعمال، والاستثمار في النقل والتكنولوجيا، وتعزيز التجارة البينية، مما يساعد على الاستفادة من الإمكانيات التي تتيحها منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، والتي تعرضها UNCTAD بوصفها سوقا يمكن أن تصل إمكانياته إلى 3.4 تريليون دولار¹. بالنسبة للجزائر، يتطلب الأمر استشرافا يحدد أين يمكن للمنتجات الجزائرية أن تتموضع داخل سلاسل قيمة إقليمية، خاصة في مواد البناء، الأسمدة الصناعات الغذائية وبعض الخدمات اللوجستية، ولا يعني هذا فقط "فتح أسواق" بالمعنى التقليدي.

4. حوكمة البيانات وتوحيد المرجعيات

يظهر اختلاف أرقام التجارة بين UNCTADstat و WITS أن الاستشراف الاقتصادي يتعلق أيضا بوحدة مرجعية البيانات نفسها ولا يرتبط فقط بالبعثات والملحقين الاقتصاديين. فإذا كانت قواعد البيانات تعطي نتائج متباينة حول مستوى الصادرات والواردات، فإن بناء التقارير الاستشرافية يقتضي من الجزائر تحديد مرجعية معتمدة أو بروتوكول واضح للمقارنة بين المصادر. والبعثة الدبلوماسية، ن الحكمة أن لا تكتفي بالنقل من مصدر دولي واحد، لكن أن تقارن وتفسر وتحيل إلى المرجع الأكثر ملاءمة للغرض المطلوب. وهذا بعد منهجي مهم يرفع من نضج الذكاء الاقتصادي الدبلوماسي.

¹ UNCTAD, *Economic Development in Africa Report 2024: Unlocking Africa's Trade Potential* (Geneva: UNCTAD, 2025). [linkedin.com](https://www.linkedin.com)

ثالثا: الدور الممكن للبعثات الجزائرية في الاستشراف

يمكن للبعثات الدبلوماسية الجزائرية أن تمارس وظيفة الاستشراف الاقتصادي من خلال مهام متكاملة تتيح لها الانتقال من الرصد إلى التوجيه، غير أن فعالية هذا الدور تبقى رهينة بإدماجه ضمن إطار مؤسسي يضمن التنسيق بين مختلف مستويات إنتاج المعلومة.

ويمكن لمديرية ترقية ودعم المبادلات الاقتصادية أن تمثل الحلقة المركزية في هذه المنظومة، بحكم اختصاصها وأن تتولى تجميع ومعالجة المذكرات الاستشرافية الصادرة عن البعثات، وتحويلها إلى معرفة اقتصادية قابلة للاستخدام على المستوى الوطني، بما يسمح بربط الرصد الميداني بالتحليل المركزي داخل دورة معلوماتية متكاملة¹.

وبهذا، ينتقل الاستشراف من مستوى المبادرات الفردية داخل البعثات إلى مستوى منظومة مؤسسية لإنتاج المعرفة الاستراتيجية، قائمة على التفاعل بين المستوى اللامركزي (البعثات) والمستوى المركزي (الإدارة).

وانطلاقا من هذا التنظيم، يمكن تحديد الوظائف الأساسية للاستشراف داخل البعثات في ما يلي:

1. الإنذار المبكر التنظيمي

تستطيع البعثة أن ترصد التغيرات في القواعد التجارية أو الفنية أو الصحية أو البيئية في دولة الاعتماد قبل أن تتحول إلى عائق فعلي أمام المنتجات الجزائرية. وهذا مهم خصوصا في الأسواق التي تتسم بصرامة المعايير مثل أوروبا، أو في الأسواق الإفريقية التي تشهد تحولات تنظيمية مرتبطة بالتكامل القاري أو بمتطلبات الجودة.

2. استكشاف القطاعات الواعدة

¹ Trading Economics, "Algeria Exports by Category," 2024 data based on UN COMTRADE. [\[droit.mjus...ice.gov.dz\]](https://droit.mjus...ice.gov.dz)

بدل صياغة تقارير عامة عن السوق، يمكن للبعثة أن تحدد قطاعات بعينها وتشكل حولها ملفا استشرافيا، مثل: الأسمدة، الحديد والصلب، مواد البناء، المنتجات الزراعية، الطاقات المتجددة، أو الخدمات الرقمية. وهذا ينسجم مع وظيفة **المذكرات الظرفية** التي تنص عليها الهياكل الرسمية لوزارة الشؤون الخارجية.¹

3. ربط الاستشراف بالاستثمار

يمكن للبعثات، ضمن الاستشراف، أن ترصد المستثمرين المحتملين المهتمين، والقطاعات التي تعرف تحولات تكنولوجية أو طلبا على الشراكة، وألا تكتفي بمتابعة الصادرات فحسب. وهنا يتكامل هذا الدور مع الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار (AAPI)، التي تعمل، وفق عرضها في موقعها الإلكتروني الرسمي تطوير المناخ الاستثماري وتيسير عمل المستثمرين، وتشغيل المنصة الرقمية للمستثمر.² فالبعثة يمكن أن تلتقط "إشارة استثمارية"، لكن تحويلها إلى مسار عملي يحتاج إلى إحالتها إلى الجهة الوطنية المختصة.

4. تحويل التحليل إلى مذكرة قرار

الاستشراف الحقيقي داخل البعثة يجب أن ينتهي بمذكرة قرار مختصرة، لا بتقرير وصفي طويل. وهذه المذكرة ينبغي أن تتضمن:

- ما التغير الذي وقع أو يمكن أن يقع؟
- ما أثره على الجزائر؟
- ما القطاع أو المؤسسة المعنية؟
- ما نوع الخطر أو الفرصة؟
- وما الإجراء الذي يتوجب النظر فيه؟

¹ وزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج والشؤون الإفريقية، "مصالح الوزارة المكلفة بالشؤون الاقتصادية".

embassypages.com

² وزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج والشؤون الإفريقية، "مصالح الوزارة المكلفة بالشؤون الاقتصادية"، بخصوص التنسيق المعلوماتي الاقتصادي؛ وانظر أيضا العرض الرسمي للوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار عبر موقعها www.aapi.dz.

وهنا يتحول الاستشراف من معرفة نظرية إلى أداة لتوجيه الفعل الاقتصادي الخارجي.

رابعاً: تكامل الاستشراف الاقتصادي مع اليقظة الاستراتيجية وإدارة الأزمات

لا يقتصر الاستشراف في وزارة الشؤون الخارجية على البعد الاقتصادي، لكن يمتد إلى أبعاد استراتيجية أوسع، وهو ما تجسده المديرية العامة لليقظة الاستراتيجية واستباق الأزمات وإدارتها ضمن تنظيم الإدارة المركزية للوزارة¹. وتكمن أهمية هذه البنية في قدرتها على ربط التحليل الاقتصادي برصد التحولات الجيوسياسية والأمنية، بما يسمح بتقدير أثر الأزمات في سلاسل التوريد، وحركة التجارة، وقرارات التعاون الدولي في المجال الاقتصادي وغيره.

وبذلك، يصبح الاستشراف الاقتصادي جزءاً من منظومة أوسع لليقظة الاستراتيجية، قادرة على مساعدة الدبلوماسية الجزائرية على الانتقال من متابعة الأوضاع إلى استباق آثارها الاقتصادية، ولا يظل محصوراً في قراءة اتجاهات السوق.

خامساً: إفريقيا كأولوية استشرافية للدبلوماسية الجزائرية

تقتضي جزارة الاستشراف تحديد المجال الذي تصبح فيه هذه الوظيفة أكثر إلحاحاً بالنسبة للجزائر. وفي هذا التوجه، تمثل إفريقيا المجال الأكثر ملاءمة لاختبار الوظيفة الاستشرافية للدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية، ليس فقط لاعتبارات الجوار والانتماء القاري، ولكن لأن جزءاً من مستقبل تنويع الصادرات الجزائرية يرتبط بقدرتها على قراءة الأسواق الإفريقية على نحو أكثر دقة.

وتكمن أهمية إفريقيا في ثلاثة عناصر مترابطة:

1. أنها فضاء يعرف نمواً في الطلب على منتجات وسيطة ونهائية يمكن للجزائر أن تنافس فيها،
2. أنها مجال لتحولات تنظيمية وتجارية مرتبطة بمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية،

¹ وزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج. الهيكل التنظيمي والصلاحيات "موقع وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية. تاريخ الدخول: 12 جوان 2026.

3. أنها فضاء يسمح ببناء شراكات لوجستية وصناعية وتجارية دون المرور دائما عبر الأسواق الأوروبية التقليدية.

لكن هذا الفضاء لا يقرأ بصورة عامة. فالاستشراف المطلوب من البعثات الجزائرية في إفريقيا يجب أن يكون أكثر تحديدا:

- ما الأسواق التي ترتفع فيها فرص الأسمدة أو الإسمنت أو الحديد؟
 - ما العوائق غير الجمركية الأكثر حضورا؟
 - ما دور شبكات النقل والموانئ والاعتماد المصري؟
 - ما القطاعات التي يمكن أن تدخل فيها الجزائر عبر شراكات لا عبر تصدير بسيط فقط؟
- ومن هنا، فإن إفريقيا لا تمثل مجرد سوق بالنسبة للجزائر، لكن مختبرا حقيقيا للدبلوماسية الاقتصادية الاستشرافية.

سادسا: التحديات التي تعيق الاستشراف في الحالة الجزائرية

رغم الإمكانيات التنظيمية، تواجه الدبلوماسية الجزائرية في مجال الاستشراف عدة تحديات.

أول هذه التحديات هو أن النصوص والهياكل الحالية تركز على المعلومات والتحليل والمذكرات، لكنها لا تبرز، في حدود ما يظهر من المصادر الرسمية التي اعتمدناها، وظيفة استشراف مستقلة ومسماة بهذا الوصف داخل البعثات. وهذا لا يعني غياب الاستشراف الممكن، لكنه يعني أن مأسسته لا تزال بحاجة إلى وضوح أكبر.

ثانيا، تحتاج هذه الوظيفة إلى مهارات تحليلية خاصة. فالدبلوماسي أو المكلف الاقتصادي الذي يستطيع وصف السوق لا يمتلك بالضرورة مهارة بناء سيناريوهات أو قراءة إشارات مبكرة أو تحليل

سلاسل القيمة. وتأكيد OECD على عناصر مثل القدرات والمهارات، والترتيبات المؤسسية، والطلب المؤسسي، وحلقات التعلم ينسجم تماما مع هذا التحدي¹.

ثالثا، يبرز تحدي البيانات. فالاستشراف بدون مرجعية بيانات موحدة أو على الأقل منسقة، يظل عرضة للتفاوت المنهجي. وليس الأمر مرتبطا فقط بقواعد البيانات الدولية، لكن أيضا بضعف الربط بين ما تنتجه البعثات من معلومات ميدانية وما تجمعه الهيئات الوطنية من بيانات حول الصادرات والاستثمار والأسواق.

رابعا، يبقى التحدي الأهم هو ربط الاستشراف بالقرار. فالتقرير الاستشرافي يفقد أثره إذا لم يصل في الوقت المناسب، أو إذا لم يقرأ من طرف الجهة المعنية، أو إذا لم يكن مختصرا وعمليا بما يكفي.

سابعا: اتجاه تطوري مقترح للاستشراف داخل الدبلوماسية الجزائرية

يمكن استخلاص اتجاه تطوري عام، لا بوصفه نموذجا نهائيا، بل مسارا منطقيا لتقوية الاستشراف داخل الدبلوماسية الجزائرية.

يقوم هذا الاتجاه على أربع ركائز:

1. تحديد أسواق وقطاعات ذات أولوية بدل الاستشراف العام،
2. توحيد نماذج التقارير والمذكرات بين البعثات والإدارة المركزية،
3. ربط البعثات بمرجعية بيانات موحدة قدر الإمكان،
4. إدماج التحليل المستقبلي القصير والمتوسط الأمد في وظيفة المكلفين الاقتصاديين التجاريين ومديرية ترقية ودعم المبادلات الاقتصادية.

¹ Bruno Monteiro and Rodrigo Dal Borgo, "Supporting Decision Making with Strategic Foresight: An Emerging Framework for Proactive and Prospective Governments," *OECD Working Papers on Public Governance*, no. 63 (2023).

ولا يبدو هذا الاتجاه منفصلاً عن البناء المؤسسي القائم؛ إذ إن الهياكل الرسمية نفسها تتحدث عن معلومات وتحاليل ومذكرات ظرفية وبنوك معطيات وبوابة تجارة خارجية، وهو ما يمكن أن يشكل نقطة انطلاق حقيقية لمأسسة الاستشراف بدل إبقائه في مستوى المبادرة الفردية¹.

¹ وزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج والشؤون الإفريقية، "مصالح الوزارة المكلفة بالشؤون الاقتصادية." [\[embassypages.com\]](http://embassypages.com)

خلاصة المطلب

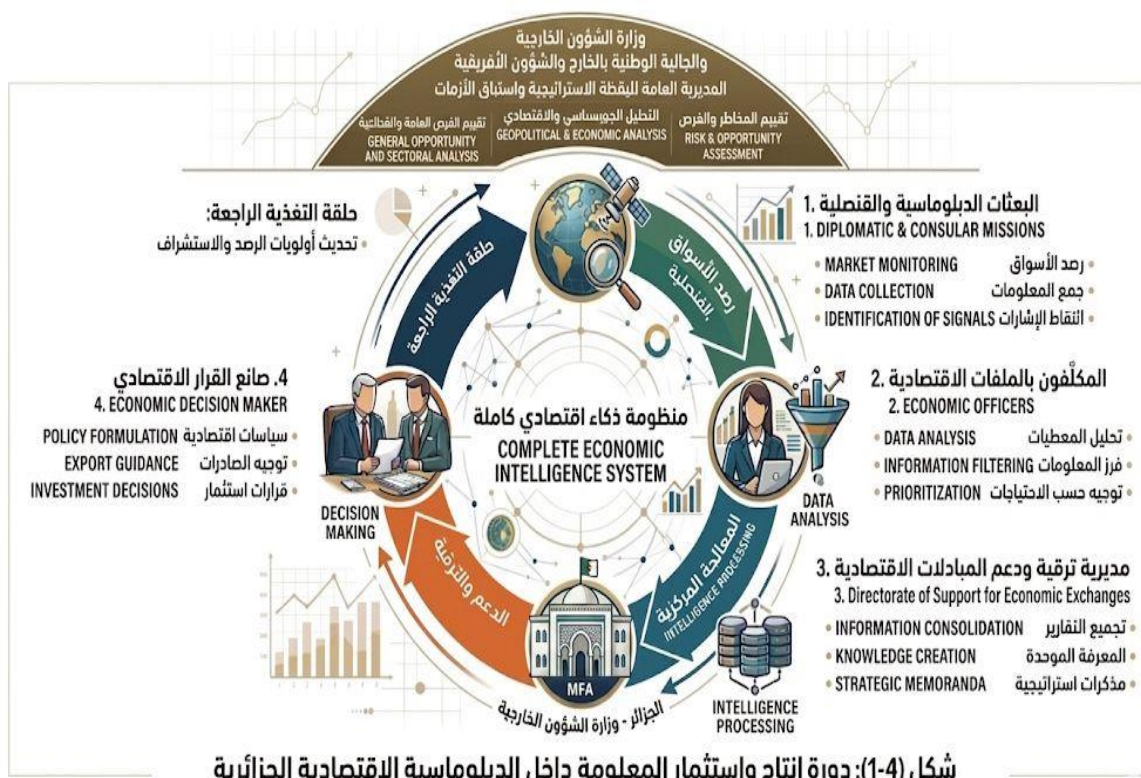
يتضح من خلال هذا المطلب أن استشراف الأسواق الدولية يمثل الامتداد الأعلى لوظيفة البعثات الدبلوماسية والمكلفين الاقتصاديين في إطار الذكاء الاقتصادي. فالمعلومة تبلغ أقصى قيمتها عندما تسمح بتقدير اتجاهات السوق المستقبلية، ورصد فرصه الناشئة، وتوقع مخاطره، وتوجيه القرار الاقتصادي الخارجي على هذا الأساس، وليس عندما تصفه بشكل عام فقط.

وفي الحالة الجزائرية، تتأكد أهمية هذا البعد بسبب استمرار الحاجة إلى تنويع الصادرات خارج المحروقات، وتحسين تموضع الجزائر في الأسواق الإفريقية والدولية، وتقوية أدائها في التعامل مع المعايير والتحويلات وسلاسل القيمة. غير أن نجاح هذا الدور يظل مشروطا بمأسسة أوضح للاستشراف داخل الجهاز الدبلوماسي، وبناء قدرات تحليلية متخصصة، وتوحيد مرجعيات البيانات، وربط المذكرات الاستشرافية بدورة القرار الاقتصادي.

وبذلك، لا يصبح الاستشراف مجرد وظيفة معرفية إضافية، لكن يتحول إلى شرط من شروط بناء دبلوماسية اقتصادية جزائرية أكثر نضجا، قادرة على الانتقال من متابعة السوق إلى التأثير في موقع الجزائر داخل السوق.

ولتجميع المسار التحليلي الذي عاجلته المطالب الثلاثة، يوضح الشكل الموالي دورة إنتاج واستثمار المعلومة الاقتصادية داخل الدبلوماسية الجزائرية، من الرصد الميداني إلى القرار، مع إبراز دور التغذية الراجعة والطبقة الاستراتيجية.

شكل رقم 1-4: دورة إنتاج واستثمار المعلومة داخل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية.



شكل (1-4): دورة إنتاج واستثمار المعلومة داخل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية
PRODUCTION AND INVESTMENT CYCLE OF INFORMATION WITHIN ALGERIAN ECONOMIC DIPLOMACY

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على المراجع المستعملة في المطالب الثلاثة السابقة.

يعكس الشكل انتقال الدبلوماسية الجزائرية من ممارسة قائمة على نقل المعلومة إلى منظومة معرفية متكامل فيها حلقات الرصد والتحليل والمعالجة والقرار، ضمن مسار ديناميكي تدعمه التغذية الراجعة واليقظة الاستراتيجية. ومن ثم، يعبر النموذج عن تحول في وظيفة العمل الدبلوماسي نحو بناء قدرة استباقية موجهة للتفاعل مع الأسواق الدولية بقدر أكبر من التنظيم والفعالية، ولا يمثل مجرد تلخيص إجرائي.

خاتمة المبحث الأول

تبين من خلال هذا المبحث أن الدبلوماسية الجزائرية تملك قابلية فعلية لإنتاج المعلومة الاقتصادية الاستراتيجية، بحكم انتشار بعثاتها، وصلاحيات سفرائها ورؤساء مراكزها القنصلية، ووجود هياكل مركزية معنية بالمعلومة والتحليل الاقتصادي. غير أن هذه القابلية لا تتحول إلى قيمة عملية إلا إذا انتظمت ضمن دورة واضحة تربط الرصد الميداني بالتحليل المركزي والتوجيه نحو الجهات الاقتصادية المعنية.

وتظهر أهمية المكلفين بالشؤون الاقتصادية والتجارية في كونهم الحلقة التشغيلية التي تمنح المعلومة قيمتها العملية، عبر مرافقة المصدرين، وتحليل شروط النفاذ إلى الأسواق، ورصد المستثمرين المحتملين ونقل التغذية الراجعة من الخارج إلى الداخل. وبذلك تتحول البعثة إلى نقطة اتصال معرفية بين السوق الخارجي والاقتصاد الوطني، ولا تبقى مجرد قناة تمثيل خارجي.

كما أن استشراف الأسواق الدولية يمثل المستوى الأكثر تقدما في إنتاج المعلومة، لأنه يسمح بالانتقال من وصف الوقائع إلى تقدير الاتجاهات، وبناء السيناريوهات، واستباق المخاطر والفرص. ويزداد هذا البعد أهمية عندما يرتبط بمنظومة اليقظة الاستراتيجية، بالنظر إلى تداخل الاقتصاد بالجيوستراتيجية والأمن وسلاسل التوريد.

وعليه، يهيئ هذا التحليل للانتقال إلى بناء تصور أكثر تنظيما لتغذية الذكاء الاقتصادي الوطني بالمعلومة الاقتصادية الخارجية عبر الدبلوماسية الجزائرية، من خلال تحديد متطلبات الربط بين المنظومة الوطنية والبعثات، ثم إدراج أدوات الذكاء الاقتصادي في الممارسة اليومية، وصولا إلى نموذج الذكاء الدبلوماسي.

2. المبحث الثاني: نموذج مقترح لتطوير الذكاء الاقتصادي من خلال الدبلوماسية الجزائرية

ينتقل هذا المبحث من تحليل آليات إنتاج المعلومة الاقتصادية الاستراتيجية داخل الدبلوماسية الجزائرية إلى بناء تصور عملي يبين، كيف يمكن، توظيف هذه المعلومة في تطوير الذكاء الاقتصادي الوطني. فإذا كان تسليط الضوء على البعثات الدبلوماسية والقنصلية، والمكلفين الاقتصاديين، واستشراف الأسواق الدولية بوصفها مصادر ومداخل للرصد الخارجي، فإن هذا المبحث يركز على الشروط التي تجعل تلك المعطيات جزءا من مسار مؤسسي منظم، قابل للتحليل، والحماية، والإحالة، والتقييم.

وينطلق النموذج المقترح من إعادة ربط وظائف قائمة داخل الدولة الجزائرية، وليس من فكرة إنشاء جهاز جديد بالكامل. فتنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية يتضمن هياكل ذات صلة مباشرة بهذا التوجه، من بينها مديرية ترقية ودعم المبادلات الاقتصادية، إلى جانب المديرية العامة لليقظة الاستراتيجية واستباق الأزمات وإدارتها، بما يسمح بالنظر إلى العمل الدبلوماسي باعتباره مجالا قابلا للمساهمة في إنتاج المعرفة الاقتصادية وتنظيمها .

ومن هذا المنطلق، يعالج المبحث:

- ✓ متطلبات ربط منظومة الذكاء الاقتصادي بالعمل الدبلوماسي الجزائري،
 - ✓ ثم يبحث في مأسسة الذكاء الاقتصادي داخل الممارسات الدبلوماسية،
 - ✓ قبل أن ينتهي إلى اقتراح مفهوم الذكاء الدبلوماسي بوصفه صيغة تركيبية تجمع بين الرصد الخارجي، والتحليل، وحماية المعلومة، والإحالة التنفيذية، والتأثير، والتغذية الراجعة.
- وبهذا المعنى، لا يهدف هنا الى تقديم نموذج نظري مجرد، لكن إلى صياغة إطار قابل للتطوير والتجريب داخل الإدارة الدبلوماسية الجزائرية، بما يجعل الدبلوماسية رافدا فعليا لتطوير الذكاء الاقتصادي.

المطلب الأول: متطلبات ربط الذكاء الاقتصادي بالعمل الدبلوماسي الجزائري

لا يمكن تطوير الذكاء الاقتصادي من خلال مؤسسة الرصد والتحليل داخل العمل الدبلوماسي بمعزل عن منظومة وطنية قادرة على استقبال المعلومة الاقتصادية الخارجية لمعالجتها ثم حمايتها وبعد ذلك ارسالها الى الجهات المعنية بتحديد التوجهات الرسمية. غير أن المقصود هنا ليس إعادة بناء المنظومة الوطنية من الصفر، وإنما تحديد المتطلبات التي تسمح بربط الهياكل القائمة بالعمل الدبلوماسي، حتى تصبح المعلومة التي تنتجها البعثات والمكلفون الاقتصاديون قابلة للاستعمال داخل دورة القرار الاقتصادي.

وتنبع أهمية هذا الربط المنطقي، من أن المعلومة الاقتصادية الخارجية لا تكتسب قيمتها بمجرد جمعها في الخارج، بل عندما تجد في الداخل إطارا مؤسساتيا قادرا على دراستها، وفرزها، وتوجيهها، ومتابعة أثرها. فالبعثة قد ترصد فرصة تصديرية أو مستثمرا محتملا أو عائقا تنظيميا، لكن أثر هذه المعلومة يبقى محدودا إذا لم ترتبط بجهة وطنية قادرة على تحويلها إلى إجراء أو متابعة أو قرار.

ولا ينطلق ربط الذكاء الاقتصادي بالعمل الدبلوماسي الجزائري من فراغ تنظيمي، ولكن يستند إلى قاعدة قانونية ومؤسسية قائمة داخل وزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج والشؤون الإفريقية. ف **المرسوم الرئاسي رقم 02-403 المؤرخ في 26 نوفمبر 2002** يبرز أن الوزارة تتولى¹ في مجال التعاون الثنائي، مهام تتصل بترقية التعاون الاقتصادي والمالي والتجاري، والمساهمة في البحث عن الشراكات مع المتعاملين الأجانب وتشجيعهم لاستعمال خبرتهم في السوق الجزائرية. كما يعزز **المرسوم الرئاسي رقم 19-244 المؤرخ في 11 سبتمبر 2019** هذا التوجه من خلال إسناد مهام نوعية إلى مديرية ترقية ودعم المبادلات الاقتصادية، تشمل التزويد بالمعلومات والتحليل الاقتصادية اللازمة لدخول الأسواق الخارجية، وإعداد المذكرات الظرفية، ووضع شبكات معلومات تجارية وبنوك معطيات محينة وبوابة حول التجارة الخارجية. وتكمن أهمية هذه المعطيات في أنها توضح أن المقاربة المقترحة في هذا المبحث لا تقوم على استحداث دور اقتصادي جديد للدبلوماسية من خارج البناء

¹ الجزائر، المرسوم الرئاسي رقم 02-403 المؤرخ في 21 رمضان عام 1423 الموافق 26 نوفمبر سنة 2002، يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 78 (27 نوفمبر 2002)

القائم، وإنما تقوم على إعادة تنظيم وظائف موجودة أصلا وربطها بمنطق الذكاء الاقتصادي، بما يسمح بتحويل المعلومة الاقتصادية الخارجية إلى مورد أكثر انتظاما في خدمة القرار الوطني.

ومن هذا المنطلق، يقتضي ربط المنظومة الوطنية للذكاء الاقتصادي بالعمل الدبلوماسي أربعة شروط مترابطة: إطار مؤسسي وتنظيمي يحدد مسارات انتقال المعلومة بين الخارج والداخل؛ موارد بشرية قادرة على تحليل المعطيات الاقتصادية الدولية؛ بنية رقمية وبيانية تسمح بتبادل آمن وسريع للمعلومات؛ وتنسيق منتظم بين الفاعلين العموميين والخواص والجالية الاقتصادية بالخارج.

وتزداد أهمية هذا الربط في ظل استمرار رهانات تنويع الاقتصاد الوطني، وحاجة الجزائر إلى أدوات أكثر انتظاما في قراءة الأسواق الخارجية وتحسين صورة الجزائر للمتعاملين الأجانب وتوجيه الصادرات خارج المحروقات.

أولا: الإطار المؤسسي والتنظيمي

يمثل الإطار المؤسسي الشرط الأول لربط الذكاء الاقتصادي بالعمل الدبلوماسي، لأنه يحدد مسارات انتقال المعلومة بين البعثات في الخارج والهيئات الوطنية في الداخل، ويبين الجهة أو الهيئة التي تستقبل المعلومة، والجهة التي تحللها، والجهة التي تحولها إلى إجراء أو متابعة.

فالمؤسسات تنشأ هنا لضمان أن المعلومة الاقتصادية لا تبقى حبيسة جهة واحدة، ولا تضيع بين تعدد الهيئات وتداخل الاختصاصات، وليس الهدف التوسع الإداري المجرد.

وفي الحالة الجزائرية، توجد بالفعل هياكل رسمية تمارس وظائف قريبة من الذكاء الاقتصادي، وإن لم تجمع بعد داخل منظومة وطنية موحدة. فوزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج والشؤون الإفريقية تعرض، في صفحتها الرسمية الخاصة بالمصالح المكلفة بالشؤون الاقتصادية، أن مديرية ترقية ودعم المبادلات الاقتصادية تمثل حلقة التواصل مع الدوائر الوزارية والمؤسسات الوطنية المدعمة لتنمية الاقتصاد، وأنها تعنى بمرافقة المؤسسات الجزائرية في ولوج الأسواق الخارجية، وترقية المبادلات التجارية الدولية، والمساهمة في دعم الصادرات خارج المحروقات، وإعداد التقارير التقييمية في مجال

التجارة الدولية¹. كما أن المديرية الفرعية لتحليل وتسيير المعلومة التجارية مكلفة بوضع شبكة معلومات تجارية وبنوك معطيات وإنشاء بوابة حول التجارة الخارجية توضع تحت تصرف المتدخلين الوطنيين والممثلات الدبلوماسية والقنصلية الجزائرية².

وتكمن أهمية هذه المديرية في النموذج المقترح في كونها تمثل نقطة الربط الطبيعية بين المعلومة القادمة من البعثات وبين الجهات الاقتصادية الوطنية التي تحتاج إلى هذه المعلومة.

وتدل هذه المهام على أن الوظيفة المعلوماتية الاقتصادية هي موجودة بصيغ متعددة، غير أن التحدي يتمثل في تحويلها من وظائف قطاعية أو إدارية إلى جزء من منظومة وطنية متكاملة للذكاء الاقتصادي وعليه فهي ليست غائبة عن البناء التنظيمي لوزارة الشؤون الخارجية. فوجود مديرية تنتج المعلومة والتحليل والمذكرات التقديرية، وتضع بوابة وقواعد بيانات للتجارة الخارجية، يمثل قاعدة مهمة، لكنه لا يكفي وحده إذا لم يرتبط بآليات واضحة للتنسيق مع الوزارات الاقتصادية، والهيئات الاستثمارية والبعثات الدبلوماسية، والمؤسسات المصدرة.

وإلى جانب وزارة الشؤون الخارجية، مثلت الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ALGEX، قبل إعادة تنظيم قطاع التجارة الخارجية سنة 2025، إحدى أهم الأدوات الجزائرية في مجال تحليل الأسواق العالمية، وإنجاز الدراسات الاستشرافية الشاملة والقطاعية حول الأسواق الخارجية، ووضع منظومة يقظة لمواكبة الأسواق الدولية وتأثيرها في المبادلات التجارية الجزائرية³. غير أن حل هذه الوكالة ونقل أصولها ومستخدميها إلى الهيئة الجزائرية للصادرات، ضمن إعادة هيكلة تضمنت إنشاء هيئتين متخصصتين للاستيراد والتصدير، يعكس انتقالا مؤسسيا نحو مزيد من التخصص في إدارة التجارة الخارجية⁴. ويعزز هذا التحول الحاجة إلى ربط الهياكل الجديدة المكلفة بالصادرات بالبعثات الدبلوماسية ضمن مسار معلوماتي واضح، حتى لا تبقى وظيفة التصدير منفصلة عن المعلومة.

¹ وزارة الشؤون الخارجية والجمالية الوطنية بالخارج والشؤون الإفريقية، "مصالح الوزارة المكلفة بالشؤون الاقتصادية"، الموقع الرسمي للوزارة.

² وزارة الشؤون الخارجية والجمالية الوطنية بالخارج والشؤون الإفريقية، "صلاحيات الوزارة في المجال الاقتصادي"، الموقع الرسمي للوزارة

³ وزارة التجارة الجزائرية، "الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية" ALGEX، الموقع الرسمي لوزارة التجارة؛ و Ministère du Commerce، "Agence nationale de la promotion du commerce extérieur ALGEX."

⁴ Lex Africa، "New Measures on Imports and Exports in Algeria," October 31, 2025.

كما تضطلع الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، حسب عرضها الرسمي، بترقية واثمين الاستثمار في الجزائر وفي الخارج، وتعزير جاذبية الجزائر بالاتصال مع الممثلات الدبلوماسية والقنصلية بالخارج، وضمان تسيير المنصة الرقمية للمستثمر، وتسجيل ملفات الاستثمار ومعالجتها، ومرافقة المستثمرين الوطنيين والأجانب¹. وهذا يبين أن البعد الاستثماري داخل الذكاء الاقتصادي لا يمكن عزله عن البعد الدبلوماسي، ويؤكد أن جزءا من مسار المنظومة الوطنية المقترحة يجب أن يمر عبر الربط بين المعلومة السوقية والمعلومة الاستثمارية.

غير أن وجود هذه الهياكل لا يعني، في حد ذاته، أن منظومة وطنية للذكاء الاقتصادي قائمة بالفعل. فالمعضلة ليست في الغياب الكلي للمؤسسات. في تشتت الوظائف ذات الصلة بالمعلومة الاقتصادية بين قطاعات متعددة دون إطار موحد يضمن تجميع المخرجات وإعادة توجيهها. ومن هنا، فإن بناء منظومة وطنية فعالة يمكن أن يبدأ بألية تنسيق وطنية دائمة ومرنة تضطلع بأربع وظائف رئيسية: تحديد الأولويات المعلوماتية، توحيد قوالب التقارير، تنظيم تدفق المعلومة بين الداخل والخارج، وضمان أمنها الاستراتيجي، ولا يقتضي بالضرورة إنشاء جهاز بيروقراطي جديد.

ومن ثم، فإن الإطار المؤسسي المطلوب لا ينبغي أن يفهم كقائمة هياكل فقط، لكن بوصفه هندسة وطنية للمعلومة الاقتصادية، تحدد بوضوح: من ينتج المعلومة؟ ومن يحللها؟ ومن يجمعها؟ ومن يحميها؟ ومن يحولها إلى قرار أو إجراء؟ وهذه الهندسة هي الشرط الأول لتحويل الذكاء الاقتصادي من مبادرات قطاعية متفرقة إلى وظيفة عمومية ذات أثر فعلي.

ثانيا: الموارد البشرية والتحليلية

إذا كان الإطار المؤسسي يحدد مسار المعلومة بين الخارج والداخل، فإن الموارد البشرية هي التي تمنح هذه المعلومة قيمتها التحليلية. فالدبلوماسي أو المكلف الاقتصادي بعد أن يجمع المعطيات، يجب أن يمتلك القدرة على قراءتها، وفرزها، وربطها بحاجات الاقتصاد الوطني.

¹ الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، "تقديم الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار"، الموقع الرسمي للوكالة؛ والقنصلية العامة للجزائر بميلانو، "المنصة الرقمية للمستثمر"

فالمعلومة الاقتصادية لا تصبح معرفة استراتيجية بمجرد تجميعها، وإنما حين تقرأ في سياقها، وتقرآن، وتحلل، وترتبط بالأولويات الوطنية. ومن ثم، فإن أي منظومة وطنية للذكاء الاقتصادي تبقى محدودة الفعالية إذا لم تتوفر على كفاءات تمتلك القدرة على التحليل الاقتصادي، وفهم الأسواق، وتقدير المخاطر، وبناء السيناريوهات.

وتكتسب الأدبيات الحديثة حول الاستشراف داخل الحكومات أهمية خاصة. فوثيقة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حول دعم اتخاذ القرار بواسطة الاستشراف الاستراتيجي تؤكد أن بناء منظومات فعالة يقتضي توفر عناصر مؤسسية تشمل: **الطلب والتفويض، القدرات والمهارات، الترتيبات المؤسسية، الإدماج في صنع السياسات، وحلقات التعلم والتغذية الراجعة**¹. وإذا كان هذا الإطار قد وضع أساساً لتحليل الاستشراف، فإنه ينطبق بدرجة كبيرة على الذكاء الاقتصادي، لأن نجاح هذا الأخير بدوره لا يرتبط فقط بتوفر البيانات، لكن بوجود بشر قادرين على تحويلها إلى معرفة قابلة للاستعمال.

وفي الحالة الجزائرية، يبدو التحدي متعلقاً بضعف التخصص الوظيفي في تحليل المعلومة الاقتصادية الدولية، ولا له ارتباط بغياب العنصر البشري من حيث العدد، بل. فالدبلوماسي التقليدي، مهما كانت كفاءته السياسية، لا يفترض فيه تلقائياً أن يمتلك مهارات تحليل التجارة الدولية، أو قراءة البيانات، أو بناء بطاقات السوق، أو تحليل المخاطر التنظيمية. وينطبق الأمر ذاته على كثير من الأطارات الاقتصادية والإدارية التي تتعامل مع المعلومة، لكنها لا تكون بالضرورة على تحويلها إلى مخرجات استشرافية أو تنافسية.

ومن ثم، فإن بناء الموارد البشرية يجب أن يتحرك في أربعة اتجاهات مترابطة:

1. تكوين دبلوماسي اقتصادي متخصص داخل المعهد الدبلوماسي والعلاقات الدولية، بوزارة الشؤون الخارجية، يدمج بين العلاقات الخارجية والتحليل الاقتصادي واليقظة والاستشراف.

¹ Bruno Monteiro and Rodrigo Dal Borgo, "Supporting Decision Making with Strategic Foresight: An Emerging Framework for Proactive and Prospective Governments," *OECD Working Papers on Public Governance*, no. 63 (2023).

2. تطوير مسارات تكوين متخصصة لفائدة إدارات الوزارات الاقتصادية والهيئات المكلفة بالتصدير والاستثمار، حتى لا تبقى المعلومة القادمة من الخارج غير قابلة للمعالجة.

3. تعزيز الجسور مع الجامعة ومخابر البحث لتوفير مضمون علمي تحليلي يرفد الإدارة بالمفاهيم والأدوات.

4. إدماج القطاع الخاص والجالية الاقتصادية بالخارج ضمن آليات التكوين والتشاور، لأن جزءا من المعرفة السوقية يوجد عمليا خارج الجهاز الإداري.

وللمعهد الدبلوماسي والعلاقات الدولية دور محوري وحساس، لأنه يمثل المجال الطبيعي لإدماج وحدات تكوين متخصصة في الذكاء الاقتصادي، وتحليل الأسواق، واليقظة الاستراتيجية، وحماية المعلومة، والدبلوماسية الاقتصادية التطبيقية، بما يسمح بإعداد دبلوماسيين قادرين على تشغيل منظومة الذكاء الاقتصادي في الخارج. فنجاح الدبلوماسية الاقتصادية يتوقف راسا على نوعية الدبلوماسي القادر على فهم السوق، وبناء العلاقة، وقراءة المؤشر، وتوجيه المعلومة، دون اغفال أهمية النصوص والهيكل.

إن ربط الذكاء الاقتصادي بالدبلوماسية، بهذا المعنى، لا يقوم على المنصات والهيكل فقط، لكن على تكوين مورد بشري قادر على التمييز بين البيانات والمعرفة، وبين الرصد والتوجيه.

ثالثا: البنية التكنولوجية والبيانية

لا يمكن ربط المعلومة الاقتصادية التي تنتجها البعثات بالجهات الوطنية المختصة دون بنية رقمية وبيانية تسمح بجمع البيانات، وتخزينها، وتبادلها، وتحليلها، وتأمينها. فالرقمنة هي عنصر رئيسي وأحد شروط الذكاء الاقتصادي التأسيسية، لأن المعلومة الاقتصادية المعاصرة تمر أساسا عبر قواعد بيانات، ومنصات وأدوات تحليل، وسرعة تداول لا تسمح بالاعتماد على المراسلات التقليدية وحدها.

وفي سياق متصل، تكتسب الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي في الجزائر أهمية مباشرة بالنسبة لموضوع الذكاء الاقتصادي. فالوثيقة المرجعية الصادرة عن المحافظة السامية للرقمنة بعنوان

الاستراتيجية الوطنية للتحويل الرقمي في الجزائر: من أجل جزائر رقمية 2030 تذكر أن التحويل الرقمي في الجزائر يقوم على خمسة محاور استراتيجية هي: البنية التحتية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، رأس المال البشري والتكوين، الحوكمة الرقمية، الاقتصاد الرقمي، والمجتمع الرقمي¹. كما تنص الوثيقة ذاتها على أن المحافظة السامية للرقمنة أنشئت بموجب المرسوم الرئاسي رقم 23-314 المؤرخ في 6 سبتمبر 2023 لقيادة مشاريع الرقمنة القطاعية والمشاريع الاستراتيجية في مجال التحويل الرقمي ومتابعتها وتقييمها².

وتكتسي هذه العناصر أهمية خاصة بالنسبة للذكاء الاقتصادي، لأن بناء قاعدة بيانات وطنية للأسواق الخارجية، أو منصة موحدة لتبادل التقارير بين البعثات والهيئات الاقتصادية، أو أنظمة لتصنيف المعلومات حسب مستوى حساسيتها، لا يمكن أن يتم خارج هذا الإطار الأوسع للرقمنة الوطنية. وبذلك، لا ينظر إلى الاستراتيجية الوطنية للتحويل الرقمي باعتبارها إطارا تقنيا فقط، لكن باعتبارها الحاضنة الرقمية الممكنة لمنظومة الذكاء الاقتصادي، لأنها توفر منطق الحوكمة الرقمية، وأمن الأنظمة، وربط البيانات، وهي عناصر ضرورية لتحويل المعلومة الاقتصادية إلى مورد استراتيجي. وتتأكد أهمية هذا البعد من اتساع القاعدة الرقمية في الجزائر. فوفق بيانات البنك الدولي، بلغت نسبة مستخدمي الإنترنت³ 77% من السكان في سنة 2024، وهو ما يدل على توفر أرضية رقمية مساعدة يمكن البناء عليها في تطوير تداول المعلومة الاقتصادية الخارجية، وربط البعثات الدبلوماسية بالهيكل الوطنية المختصة، وتأمين قنوات الإحالة والمتابعة. غير أن توفر هذه القاعدة لا يعني تلقائيا وجود منظومة فعالة للذكاء الاقتصادي، لانه يشير إلى إمكان تقني يقدر أن يتحول إلى رافعة مؤسسية إذا تم دمجها ضمن حوكمة واضحة للبيانات والمعلومات الاقتصادية.

ومن الناحية التطبيقية، توجد بالفعل أدوات رقمية يمكن البناء عليها. فوزارة الشؤون الخارجية تتحدث رسميا عن بوابة حول التجارة الخارجية توضع تحت تصرف المتدخلين الوطنيين والممثلات الدبلوماسية

¹ المحافظة السامية للرقمنة، الاستراتيجية الوطنية للتحويل الرقمي في الجزائر: من أجل جزائر رقمية 2030، نسخة أوت 2024.

² المرجع نفسه

³ World Bank, "Algérie | Data," indicator: Individuals using the Internet (% of population), accessed 7 June 2025.

والقنصلية¹. كما تدير الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار المنصة الرقمية للمستثمر، التي توفر معلومات تتعلق بفرص الاستثمار والعرض العقاري والتحفيزات والإجراءات، وتمثل أداة رقمية للمرافقة والمتابعة². وتعرض وزارة التجارة الخارجية وترقية الصادرات المنصة الرقمية لتسيير الصندوق الخاص لترقية الصادرات، المخصص لتقديم الدعم المالي للمصدرين في نشاطات ترقية وتسويق منتجاتهم في الأسواق الخارجية³.

غير أن وجود منصات قطاعية لا يساوي بالضرورة وجود حوكمة موحدة للبيانات. فالتحدي الأهم لا يكمن في تعدد المنصات، لكن في قدرتها على التواصل وتبادل البيانات وفق معايير موحدة. وتزداد هذه الحاجة وضوحاً عندما نلاحظ أن بيانات التجارة الخارجية الخاصة بالجزائر قد تختلف من قاعدة دولية إلى أخرى؛ ف UNCTADstat تورد لصادرات الجزائر السلعية سنة 2024 قيمة 49.180 مليار دولار، بينما تورد WITS قيمة 51.857 مليار دولار⁴. وهذا لا يمثل خطأ تقنياً بسيطاً لكنه يبرز الحاجة إلى بروتوكول وطني يحدد المرجعية المعتمدة، أو على الأقل منهج التعامل مع اختلافات المصادر.

وعليه، فإن متطلب البنية الرقمية لا يعني فقط اقتناء أدوات جديدة، بل يقتضي:

- بناء ذاكرة اقتصادية وطنية للأسواق والقطاعات التي تتابعها البعثات،
- ربط قواعد بيانات البعثات بالهيئات الاقتصادية الوطنية،
- تأمين المعلومات الحساسة،
- اعتماد معايير موحدة للإدخال والتحديث والاسترجاع،
- تمكين متخذ القرار من الوصول السريع إلى المعلومة الموثقة.

¹ وزارة الشؤون الخارجية والجمالية الوطنية بالخارج والشؤون الإفريقية، "مصالح الوزارة المكلفة بالشؤون الاقتصادية".

² القنصلية العامة للجزائر بميلانو، "المنصة الرقمية للمستثمر".

³ وزارة التجارة الخارجية وترقية الصادرات، "الرئيسية"، بخصوص المنصة الرقمية لتسيير الصندوق الخاص لترقية الصادرات؛ ووزارة التجارة الجزائرية، "الصندوق الخاص لترقية الصادرات".

⁴ UNCTADstat، "General Profile: Algeria," 2024؛ World Bank, WITS, "Algeria Trade at a Glance: 2024."

وبذلك تصبح الرقمنة عنصرا بنويا في الذكاء الاقتصادي، لا مجرد وظيفة تقنية مرافقة له.

رابعاً: التنسيق بين الفاعلين العموميين والخواص

يمثل التنسيق الشرط الذي يحول المعلومة القادمة من الخارج إلى أثر داخلي قابل للمتابعة. فغياب التنسيق يجعل التقارير والبيانات موزعة بين جهات متعددة، ويمنع تحولها إلى معرفة مشتركة تخدم القرار الاقتصادي.

وفي الجزائر، تتوزع الوظائف ذات الصلة بالذكاء الاقتصادي بين عدة جهات: وزارة الشؤون الخارجية، وزارة التجارة الخارجية وترقية الصادرات، الهياكل المكلفة بترقية الصادرات، الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، المحافظة السامية للرقمنة، القطاع الخاص، والجالية الجزائرية في الخارج. ومن ثم، فإن أي نموذج وطني فعال لا يمكن أن ينجح إذا ظل كل فاعل يعمل بمنطق منفصل.

وتكتسب هذه المسألة أهمية خاصة لأن بعض الهياكل الرسمية نفسها تقوم على منطق الربط والتوجيه. فمكتب الإعلام وترقية الاستثمارات والصادرات بوزارة الشؤون الخارجية وضع لخدمة المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين، بما في ذلك أبناء الجالية الوطنية بالخارج، ويعرض عليهم المعلومات والوثائق الخاصة بالولوج إلى الأسواق الخارجية والمناقصات الدولية واقتراحات الشراكة والمعارض، كما يضع تحت تصرفهم شبكة المكلفين بالشؤون الاقتصادية والتجارية في البعثات¹. وهذا يعني أن التنسيق بين الداخل والخارج جزء من البناء المؤسسي القائم فعلا ولا يعد فكرة نظرية.

كما تؤكد الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار AAPI، في عرضها الرسمي، أن من مهامها ترقية الاستثمار وجاذبية الجزائر بالاتصال مع الممثلات الدبلوماسية والقنصلية بالخارج، بما يبرز أن الدبلوماسية الاقتصادية لا تنفصل عن منظومة الاستثمار الوطنية².

¹ وزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج والشؤون الإفريقية، "مصالح الوزارة المكلفة بالشؤون الاقتصادية".

² الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، "تقديم الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار www.aapi.dz".

ولا يستحسن أن يبقى القطاع الخاص والجالية الجزائرية بالخارج في موقع المتلقي للمعلومة فقط، ولكن يتوجب إدماجهما في دورة إنتاجها، باعتبارهما يمتلكان معرفة مباشرة بالأسواق، وسلوك المستهلكين، وقنوات التوزيع، وفرص الشراكة والاستثمار. فالمؤسسة المصدرة تعرف صعوبات النفاذ إلى الأسواق، والجالية الاقتصادية تملك معرفة ميدانية بالبيئات المحلية، والبعثة الدبلوماسية تستطيع تحويل هذه المعطيات إلى معلومة منظمة قابلة للإحالة والمتابعة.

وعليه، فإن التنسيق المطلوب لا ينبغي أن يفهم بوصفه مجرد تبادل مراسلات، لكن بوصفه مسارا منظما للمعلومة يبدأ من حاجة اقتصادية وطنية، ثم يمر بالرصد الخارجي، فالتحليل، ثم الإحالة إلى الجهة المختصة، ثم المتابعة والتغذية الراجعة. وفي هذا المسار، يصبح القطاع الخاص والجالية الاقتصادية شريكين أساسيين، لأنهما يحملان جزءا مهما من المعرفة السوقية، كما يصبح التنسيق مع المؤسسات الدولية المتخصصة في البيانات والتجارة، مثل UNCTAD و OECD والبنك الدولي، داعما لبناء معايير مقارنة لا يمكن الاستغناء عنها.

ومن ثم، فإن نجاح الربط بين الذكاء الاقتصادي والدبلوماسية يتوقف، في جوهره، على تنظيم العلاقة بين الفاعلين أكثر مما يتوقف

جدول 4-3: متطلبات بناء منظومة وطنية للذكاء الاقتصادي في الجزائر

المتطلب	مضمونه	الفاعلون المعنيون	الغاية
الإطار المؤسسي والتنظيمي	تنظيم إنتاج وتداول وتحليل وحماية المعلومة الاقتصادية	وزارة الشؤون الخارجية، وزارة التجارة الخارجية، AAPI، الهياكل المكلفة بالصادرات، الهيئات الاقتصادية	منع تشتت المعلومة بين الخارج والداخل
الموارد البشرية والتحليلية	تكوين محللين ودبلوماسيين اقتصاديين قادرين على تحويل البيانات إلى معرفة	المعهد الدبلوماسي، الجامعات، مراكز البحث، الوزارات، الهيئات الاقتصادية	تحويل البيانات إلى معرفة قابلة للقرار
البنية الرقمية والبيانية	قواعد بيانات، منصات، بوابات وربط آمن للمعلومات	المحافظة السامية للرقمنة، وزارة الشؤون الخارجية، AAPI، هيئات التصدير	تسريع تدفق المعلومة وتأمينها

التنسيق بين الفاعلين	ربط الفاعلين العموميين والخواص والجالية والبعثات	البعثات، القطاع الخاص، الجالية، الهيئات الوطنية، المؤسسات الدولية	تحويل المعلومة إلى قرار وأثر اقتصادي
-------------------------	---	--	---

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مهام الهياكل الجزائرية ذات الصلة بالمعلومة الاقتصادية، وعلى الأدبيات الحديثة المتعلقة بالاستشراف والذكاء الاقتصادي.

يبين الجدول أن بناء منظومة وطنية للذكاء الاقتصادي يقوم على تفاعل بين المؤسسة، والكفاءة والمنصة، ولا يقتصر التنسيق على عنصر واحد. وتكمن القيمة العملية لهذه المنظومة في قدرتها على تحويل المعطيات المتفرقة إلى معرفة اقتصادية قابلة للتوجيه وللاستعمال في اختيارات السلطات المعنية.

خلاصة المطلب

يتضح من خلال هذا المطلب أن توسيع قدرة المؤسسات الوطنية على الاستفادة من المعرفة السوقية الخارجية يقوم على وجود منظومة وطنية قادرة على استقبال هذه المعلومة، وتحليلها، وحمايتها وتوجيهها نحو الجهات المختصة، ولا يعتمد على الوظيفة المعلوماتية للبعثات الدبلوماسية بمفردها. فالقيمة الحقيقية للمعلومة الاقتصادية الخارجية لا تظهر في لحظة جمعها، ولكن تظهر في قدرتها على الاندماج داخل مسار مؤسسي يسمح بتحويلها إلى متابعة أو قرار أو أثر اقتصادي.

وقد بين التحليل أن إدماج الذكاء الاقتصادي في العمل الدبلوماسي يقتضي أربعة شروط متكاملة: إطارا مؤسسيا يحدد مسارات انتقال المعلومة بين الخارج والداخل؛ موارد بشرية قادرة على تحليل الأسواق والبيانات؛ بنية رقمية تؤمن تبادل المعلومات؛ وتنسيقا منتظما بين وزارة الشؤون الخارجية، والهياكل المكلفة بالصادرات، والوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، والقطاع الخاص والجالية الاقتصادية بالخارج.

وبذلك، يشكل هذا الربط القاعدة الضرورية للانتقال إلى إدراج الذكاء الاقتصادي في الممارسة الدبلوماسية اليومية، حيث تصبح التقارير والبطاقات السوقية وقنوات الإحالة أدوات عملية لتشغيل المعلومة الاقتصادية داخل العمل الخارجي للدولة.

المطلب الثاني: مأسسة الذكاء الاقتصادي في الممارسات الدبلوماسية الجزائرية

لا ينصب الاهتمام هنا على مصادر إنتاج المعلومة الاقتصادية بقدر ما ينصب على الأدوات العملية التي تسمح بإدراج الذكاء الاقتصادي في سيرورة العمل الدبلوماسي اليومي. فالمسألة لم تعد تتعلق بإثبات قدرة البعثات على الرصد، ولكن بتنظيم هذه القدرة في شكل تقارير موحدة، وبطاقات سوق وبطاقات فرصة، وقنوات إحالة ومتابعة.

ويعني إدراج الذكاء الاقتصادي في الممارسة الدبلوماسية الانتقال من النشاط الاقتصادي العام إلى ممارسة قائمة على الرصد المنظم، والتحليل الأولي، وحماية المعلومة، وتوجيهها نحو الجهة الوطنية المختصة. وبهذا المعنى، لا يضيف الذكاء الاقتصادي وظيفة غريبة عن الدبلوماسية، بل يمنح وظائفها الاقتصادية القائمة منطقاً عملياً أكثر انتظاماً وارتباطاً بالقرار.

وانطلاقاً من ذلك، يعالج هذا المطلب ستة أبعاد مترابطة: إعادة تعريف الوظيفة الاقتصادية للبعثات تطوير أدوات جمع وتحليل المعلومة، تعزيز التكوين المتخصص، حماية المعلومة الاقتصادية، تحسين التنسيق بين الداخل والخارج، ثم تحويل البعثة إلى منصة مرافقة وتأثير اقتصادي

أولاً: إعادة تعريف الوظيفة الاقتصادية للبعثات الدبلوماسية

تستند الوظيفة الاقتصادية للبعثات إلى صلاحيات تنظيمية قائمة، غير أن الرهان أصبح في تحويلها إلى ممارسة منتظمة داخل منطق الذكاء الاقتصادي، ولم يعد فقط في إثبات وجود هذه الصلاحيات. فالمسألة تتعلق بكيفية تنظيم هذه القدرة داخل سيرورة عمل يومية تجعل البعثة قادرة على الرصد، والتحليل الأولي، والإحالة، والمتابعة، ولم تعد تنحصر بإثبات أن السفارة أو القنصلية قادرتان على توفير المادة المعلوماتية.

وبهذا المعنى، تصبح إعادة تعريف الوظيفة الاقتصادية للبعثة انتقالاً من وظيفة التمثيل والمتابعة العامة إلى وظيفة الرصد الاقتصادي الموجه. فالمراد جعل البعثة حلقة خارجية داخل منظومة الذكاء

الاقتصادي، تلتقط الإشارات من السوق الدولية وتعيد توجيهها إلى الجهات الوطنية المختصة في شكل معلومة قابلة للاستعمال، وليس الهدف تحويلها إلى هيئة تجارية أو استثمارية بديلة عن المؤسسات الوطنية.

وفي هذا الإطار، يمكن تحديد ثلاث وظائف تشغيلية للبعثة داخل الممارسة الدبلوماسية القائمة على الذكاء الاقتصادي:

1. **الرصد الاقتصادي الخارجي:** ويقصد به متابعة الأسواق، والسياسات التجارية، والتغيرات التنظيمية، واتجاهات الطلب، وتحركات المنافسين.

2. **التوجيه المؤسسي:** أي توجيه المعطيات الاقتصادية نحو الجهة الوطنية المختصة بدل بقائها داخل التقرير الدبلوماسي العام.

3. **الوساطة الاقتصادية:** أي تسهيل الاتصال بين المؤسسات الجزائرية والشركاء الخارجيين وفرز الفرص الجادة من المبادرات العامة.

وبذلك، لا يصبح إدراج الذكاء الاقتصادي في عمل البعثات تكرارا للدور الاقتصادي المقرر قانونا بل تنظيما لهذا الدور داخل دورة عملية تبدأ من الحاجة إلى المعلومة، وتمر عبر الرصد والتحليل والإحالة، وتنتهي بالتأثير أو التغذية الراجعة.

إذا كان تحديد الوظيفة الاقتصادية للبعثة يمثل المدخل العام، فإن تفعيلها عمليا يقتضي تطوير أدوات موحدة لجمع المعلومة وتحليلها وتوجيهها، حتى لا يبقى النشاط الاقتصادي الدبلوماسي قائما على المبادرة الفردية أو التقرير العام.

ثانيا: تطوير آليات جمع وتحليل المعلومة الاقتصادية الدبلوماسية

لا ينجح إدراج الذكاء الاقتصادي في العمل الدبلوماسي إذا ظل جمع المعلومة يتم بصورة ظرفية أو غير موحدة. فالتحدي الأساسي يكمن في نوعية المعلومات، وقابليتها للمقارنة، وسرعة انتقالها

وارتباطها بالحاجة الوطنية الفعلية، وليس في الحصول على المعلومات فحسب. ولذلك، يحتاج العمل الدبلوماسي الاقتصادي إلى أدوات موحدة تسمح بتحويل المعلومة من الوصف إلى التحليل ومن التقرير العام إلى المذكرة العملية.

ولا تأتي الدعوة إلى توحيد أدوات جمع وتحليل المعلومة الاقتصادية داخل البعثات من خارج التنظيم القائم، إذ يبرز **المرسوم الرئاسي رقم 19-244** وجود مهام ترتبط بالمعلومات والتحليل الاقتصادية و مذكرات تقدير الموقف، وشبكات المعلومات التجارية وبنوك المعطيات، بما يسمح بتحويل هذه الوظائف من وجود تنظيمي إلى ممارسة مؤسسية أكثر انتظاما.

وعلى هذا النسق، تبرز أهمية الهياكل الرسمية الموجودة داخل وزارة الشؤون الخارجية. فمديرية ترقية ودعم المبادلات الاقتصادية مكلفة بالتزويد بالمعلومات والتحليل الاقتصادية اللازمة لدخول الأسواق الخارجية، وبإعداد مذكرات ظرفية في مجال التجارة الدولية. كما تتولى وتؤدي المديرية الفرعية لتحليل وتسيير المعلومة التجارية وظيفه الربط المعلوماتي بين المصالح المركزية للوزارة والممثلات الدبلوماسية والقنصلية، بما يدعم تداول المعلومة الاقتصادية في اتجاه أكثر انتظاما.¹

وتاريخيا، مثلت الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ALGEX، قبل إعادة تنظيم قطاع التجارة الخارجية سنة 2025، إحدى الأدوات الجزائرية ذات الصلة بتحليل الأسواق العالمية، والدراسات الاستشرافية، ومنظومة اليقظة التجارية. غير أن حل هذه الوكالة ونقل أصولها ومستخدميها إلى الهيئة الجزائرية للمصادرات، في إطار إعادة هيكلة مؤسساتية أوسع، يفرض أن تربط الهياكل الجديدة المكلفة بالمصادرات بالبعثات الدبلوماسية ضمن دورة منظمة للمعلومة الاقتصادية.²

ومن أجل جعل المعلومة الاقتصادية الدبلوماسية قابلة للاستثمار، يقترح الباحث اعتماد أدوات موحدة، كما يوضح الجدول الآتي:

¹ وزارة الشؤون الخارجية والبالية الوطنية بالخارج والشؤون الإفريقية، "مصالح الوزارة المكلفة بالشؤون الاقتصادية".

² الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، "تقديم الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار".

جدول 4-4: أدوات تنظيم المعلومة الاقتصادية الدبلوماسية داخل البعثات الجزائرية

الغاية	مضمونها	الأداة
توحيد مخرجات البعثات وتقليل تفاوت التقارير	توصيف السوق، الفاعلون، المعايير، المخاطر، التوصية، الجهة الوطنية المعنية	التقرير الاقتصادي الدبلوماسي الموحد
مساعدة المؤسسات الجزائرية على فهم السوق قبل الدخول إليه	الطلب، المنافسة، الأسعار، شروط النفاذ، قنوات التوزيع، العوائق التنظيمية	البطاقة السوقية
تحويل الرصد إلى متابعة عملية قابلة للإحالة	مستثمر محتمل، شراكة، موزع، مناقصة، معرض، فرصة تصديرية	بطاقة الفرصة
تمكين الجهات الوطنية من الاستجابة قبل تحول الإشارة إلى عائق	تغير تنظيمي، معيار جديد، خطر سوقي، أزمة محتملة	مذكرة الإنذار المبكر
ربط التحليل بالقرار والمتابعة	أثر المعلومة على الجزائر، الجهة المعنية، الإجراء المقترح	مذكرة التوصية العملية

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مهام مديرية ترقية ودعم المبادلات الاقتصادية، ومنطق الذكاء الاقتصادي القائم على تحويل المعلومة إلى معرفة قابلة للاستعمال.

وتتمثل قيمة هذه الأدوات في أنها تنقل التقرير الدبلوماسي من مستوى الوصف إلى مستوى التوجيه العملي، بما يسمح للجهات الوطنية باستعمال المعلومة في المتابعة أو القرار. فهي تمنع تحول النشاط الاقتصادي للبعثات إلى مجرد تراكم تقارير وصفية، وتدفعه نحو إنتاج معرفة عملية قابلة للإحالة والتوجيه. كما تسمح هذه الأدوات بربط المعلومات القادمة من الخارج بالجهات الوطنية المختصة سواء تعلق الأمر بالسوق الداخلية، أو التصدير، أو المعايير، أو الشراكات، بما يجعل المعلومة الاقتصادية الدبلوماسية جزءا من دورة عمل قابلة للمتابعة لا مجرد وثيقة إدارية.

ثالثا: تعزيز التكوين المتخصص للدبلوماسيين والمكلفين الاقتصاديين

إن وظيفة الذكاء الاقتصادي داخل البعثات لا يمكن أن تمارس اعتماداً على الخبرة الدبلوماسية التقليدية وحدها، لأن التعامل مع الأسواق والمعايير والمخاطر وسلاسل القيمة والمنافسة الدولية يتطلب مهارات إضافية تتجاوز التمثيل والتواصل السياسي. ومن ثم، فإن التكوين المتخصص يشكل الشرط البشري الحاسم لإدراج الذكاء الاقتصادي في الممارسة الدبلوماسية اليومية.

وتؤكد أعمال منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حول الاستشراف الاستراتيجي أن نجاح إدماج القدرات الاستشرافية داخل العمل الحكومي يرتبط بعناصر من بينها القدرات والمهارات، والترتيبات المؤسسية، وإدماج المخرجات في صنع السياسات، وحلقات التعلم والتغذية الراجعة. وإذا كان هذا الحكم موجهاً للاستشراف، فإنه ينطبق بدرجة كبيرة على الذكاء الاقتصادي، لأن كليهما يتطلب القدرة على تحويل المعلومة إلى معرفة قابلة للتوجيه.

وفي الحالة الجزائية، يتطلب أن يشمل التكوين الموجه للدبلوماسيين والمكلفين الاقتصاديين محاور متعددة، منها:

1. التحليل الاقتصادي الدولي: قراءة مؤشرات التجارة والاستثمار والنمو.
2. تحليل الأسواق: فهم الطلب، والمنافسة، وسلوك المستوردين، وقنوات التوزيع.
3. شروط النفاذ إلى الأسواق: المعايير، والقيود غير الجمركية، وقواعد المنشأ، والإجراءات الصحية والفنية.
4. الذكاء الاقتصادي واليقظة: جمع المعلومة، وتقييمها، وحمايتها، وتوجيهها.
5. الاستشراف الاقتصادي: بناء السيناريوهات، ورصد الإشارات الضعيفة، وتحليل التحولات القطاعية.
6. التحليل الرقمي للبيانات: استخدام قواعد البيانات والمنصات الوطنية والدولية.

ولأنه يمثل الإطار الطبيعي لتطوير تكوين دبلوماسي اقتصادي متخصص، يعد المعهد الدبلوماسي والعلاقات الدولية حجر أساس في البناء المؤسسي للذكاء الاقتصادي. وينبغي ألا يبقى هذا التكوين

في شكل دورات متقطعة، ولكن من الاجدر أن يتحول إلى مسار مهني يسمح بالتمييز الوظيفي بين الدبلوماسي العام، والدبلوماسي ذي الاختصاص الاقتصادي، والمكلف بالشؤون الاقتصادية والتجارية. غير أن التفصيل المتعلق بالاختيار والتقييم والتحفيز سيعالج في المطلب الثالث ضمن نموذج الذكاء الدبلوماسي، بينما يركز هذا المطلب على الكفاءات اللازمة لإدراج الذكاء الاقتصادي في الممارسة اليومية للبعثات.

ومن المؤشرات الدالة على الاتجاه نحو مؤسسة الدبلوماسية الاقتصادية في الجزائر، توقيع المعهد الدبلوماسي والعلاقات الدولية اتفاقية إطار للتعاون مع الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة يوم 23 جوان 2024، في مجال التكوين في الدبلوماسية الاقتصادية¹. وتنبع أهمية هذه الخطوة من كونها تربط التكوين الدبلوماسي بالفعل الاقتصادي، وتهدف إلى دعم معارف ومهارات المتعاملين والفاعلين الاقتصاديين بما يسمح لهم بالمساهمة في إقامة شراكات في مجالي الاستثمار والتجارة، وفي تطوير وتنويع الاقتصاد الوطني.

رابعا: حماية المعلومة الاقتصادية داخل العمل الدبلوماسي

من أكثر أوجه القصور في التصورات الاختزالية للذكاء الاقتصادي أنها تختزله في جمع المعلومات وتحليلها، بينما تغفل بعدا أساسيا هو الحماية. فالمعلومة الاقتصادية المتعلقة بفرص الاستثمار، أو بمواقع الشركاء، أو باتجاهات التفاوض، أو بمواقف الشركات والقوى الفاعلة، قد تكون ذات حساسية عالية، وإذا لم تحم فقد تفقد قيمتها أو تتحول إلى مصدر هشاشة.

وتزداد أهمية هذا البعد في السياق الجزائري مع التوسع التدريجي في استعمال المنصات الرقمية المرتبطة بالاستثمار والتصدير. فالوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار تدير المنصة الرقمية للمستثمر، التي توفر

¹ وكالة الأنباء الجزائرية (APS)، "التوقيع على اتفاقية إطار بين المعهد الدبلوماسي والعلاقات الدولية والغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة لتعزيز التكوين في الدبلوماسية الاقتصادية"، منشور بتاريخ: 23 جوان 2024. متاح على الموقع الإلكتروني الرسمي للوكالة، تاريخ الاطلاع: [ضع تاريخ اطلعك].

معلومات حول فرص الاستثمار والعرض العقاري والتحفيزات والإجراءات¹. كما تعرض وزارة التجارة الخارجية وترقية الصادرات المنصة الرقمية الخاصة بتسيير حساب الصندوق الخاص لترقية الصادرات، الموجه لدعم نشاطات ترقية وتسويق المنتجات في الأسواق الخارجية².

وتضع الاستراتيجية الوطنية للتحويل الرقمي في الجزائر "من أجل جزائر رقمية 2030" ضمن أسسها الإطار القانوني والتنظيمي وأمن أنظمة المعلومات، وهو ما يجعل حماية المعلومة جزءا بنويا من التحويل الرقمي الوطني³. وبهذا الوصف، لا تكون حماية المعلومة الاقتصادية مجرد إجراء أمني، ولكن شرطا من شروط السيادة الرقمية والاقتصادية، خاصة عندما تنتقل التقارير والبيانات بين البعثات والهيئات الوطنية عبر منصات رقمية وقنوات اتصال متعددة.

وعليه، فإن إدراج الذكاء الاقتصادي في العمل الدبلوماسي يجب أن يتضمن:

- تصنيف المعلومات الاقتصادية حسب درجة الحساسية؛
 - تحديد قنوات مؤمنة لتبادل التقارير بين البعثات والهيئات الوطنية؛
 - ضبط من يطلع على كل نوع من المعلومات؛
 - تكوين الدبلوماسيين والمكلفين الاقتصاديين التجاريين على أمن المعلومات؛
 - حماية قواعد البيانات والتقارير الرقمية من التسرب أو سوء الاستخدام.
- ويمكن أن تربط هذه الحماية بالطبقة الاستراتيجية التي عالجناها في المبحث السابق، أي اليقظة الاستراتيجية واستباق الأزمات، حتى لا تبقى المعلومة الاقتصادية منفصلة عن البعد السيادي والأمني للدولة.

¹ القنصلية العامة للجزائر بميلانو، "المنصة الرقمية للمستثمر"؛ الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، "تقديم الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار".

² وزارة الشؤون الخارجية والبالية الوطنية بالخارج والشؤون الإفريقية، "مصالح الوزارة المكلفة بالشؤون الاقتصادية".

³ الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، "تقديم الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار".

خامسا: تحسين التنسيق بين البعثات والهيئات الوطنية والقطاع الخاص

إن جمع المعلومة وتحليلها وحمايتها لا يكفي إذا لم توجد آلية تنسيق تجعلها تتحول إلى قرار أو إجراء أو متابعة. ولذلك، فإن إدراج الذكاء الاقتصادي في الدبلوماسية الجزائرية لا يكتمل إلا بوجود صلة منتظمة بين البعثات والهيئات الاقتصادية الوطنية والقطاع الخاص.

وفي هذا الإطار، يكتسب مكتب الإعلام وترقية الاستثمارات والصادرات داخل وزارة الشؤون الخارجية أهمية عملية واضحة، إذ تعرض الوزارة أنه فضاء مخصص للمتعاملين الاقتصاديين الجزائريين بما في ذلك أبناء الجالية الوطنية بالخارج الناشطين في التصدير أو الشراكة. كما يضع تحت تصرفهم شبكة المكلفين بالشؤون الاقتصادية والتجارية على مستوى البعثات، ويقدم لهم معلومات ووثائق حول النصوص التنظيمية للبلدان المستهدفة، والولوج إلى الأسواق الخارجية، والمناقصات الدولية، واقتراحات الشراكة، والبعثات الاقتصادية والمعارض بالخارج¹. هذه الوظائف تجعل المكتب نقطة وصل بين الداخل والخارج، وهي البيئة المناسبة لتطوير الذكاء الاقتصادي من خلال مؤسسة الرصد والتحليل داخل العمل الدبلوماسي.

كما أن الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار AAPI تتصل بالمثلثات الدبلوماسية والقنصلية بالخارج في إطار ترقية جاذبية الجزائر وتأمين الاستثمار ومرافقة المتعاملين الاقتصاديين، بما يفتح المجال أمام ربط المعلومة السوقية بالمعلومة الاستثمارية في مسار واحد². وفي الجانب التصديري، تمثل آليات دعم الصادرات، بما فيها الصندوق الخاص لترقية الصادرات، واجهة عملية يمكن أن تستفيد من المعلومات السوقية القادمة من البعثات³.

¹ وزارة التجارة الجزائرية، "الصندوق الخاص لترقية الصادرات".

² الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، "تقديم الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار".

³ وزارة التجارة الجزائرية، "الصندوق الخاص لترقية الصادرات".

ويمكن تصور التنسيق داخل الممارسة الدبلوماسية وفق سلسلة وطنية واضحة للمعلومة الاقتصادية:

حاجة وطنية → بعثة/مكلف اقتصادي → تقرير أو بطاقة فرصة → جهة وطنية مختصة → قرار/إحالة/متابعة → تغذية راجعة

وتكمن أهمية هذا المنطق في أنه يمنع ضياع المعلومة بين جهات متعددة، ويضمن ألا تبقى التقارير في مستوى التوثيق الإداري فقط. كما يتيح إشراك القطاع الخاص والجالية الجزائرية بالخارج كمصدرين للمعرفة السوقية، بحكم احتكاكهما المباشر بالأسواق والمؤثرين في الحركة الاقتصادية والتجارية وقنوات التوزيع، وليس بوصفهما الاكتملطين للمعلومة.

سادسا: تحويل البعثة إلى منصة مرافقة وتأثير اقتصادي

إن النقطة الأكثر تقدما في إدراج الذكاء الاقتصادي في العمل الدبلوماسي تتمثل في الانتقال من وظيفة الرصد إلى وظيفة المرافقة والتأثير الاقتصادي. فالبعثة التي تجمع المعطيات والبيانات وتحللها ثم تتركها دون توظيف تبقى محدودة الأثر، أما البعثة التي تحول هذه المعرفة إلى مرافقة للمصدرين واتصال بالمستثمرين، وتروج للقطاعات الواعدة، وتسهل للبعثات الاقتصادية، فإنها تصبح فاعلا في التأثير الاقتصادي الخارجي.

وفي هذه المرحلة، تتقاطع وظائف متعددة:

- معلومة السوق،
- الوساطة مع الشركاء،
- دعم التصدير،
- توجيه الاستثمار،
- تحسين صورة الجزائر الاقتصادية،

• اقتراح تحركات دبلوماسية أو اقتصادية محددة.

ولا يعني ذلك أن السفارة تصبح هيئة تجارية أو استثمارية بديلة، بل إن الذكاء الاقتصادي يمنحها قدرة توجيهية تجعلها أكثر تأثيرا في خدمة الاقتصاد الوطني. ويمكن تقييم هذا التأثير من خلال مؤشرات مثل: عدد بطاقات السوق أو الفرص المعالجة فعليا، وعدد الإحالات الاستثمارية إلى الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار AAPI ، وعدد الملفات التصديرية التي استفادت من دعم معلوماتي صادر عن البعثة، وعدد العوائق السوقية أو التنظيمية التي تم رصدها مبكرا، وزمن الاستجابة بين البعثة والجهة الوطنية المعنية.

وبذلك، يتحول العمل الاقتصادي للبعثة من نشاط اتصالي عام إلى ممارسة دبلوماسية قائمة على المعلومة والنتيجة والأثر.

خلاصة المطلب

يتضح من خلال هذا المطلب أن إدراج الذكاء الاقتصادي في الممارسات الدبلوماسية الجزائرية لا يهدف الى إضافة مهام شكلية إلى البعثات، ولكن يهدف لإعادة تنظيم الوظيفة الاقتصادية للدبلوماسية نفسها وفق منطق الرصد والتحليل والحماية والتوجيه والتأثير. وقد بين التحليل أن هذا الإدراج يستند إلى صلاحيات تنظيمية قائمة داخل وزارة الشؤون الخارجية، وإلى هياكل وطنية داعمة في مجالات الاستثمار والتصدير والرقمنة، غير أن فعاليته تبقى مشروطة بتحويل هذه العناصر إلى دورة عمل منتظمة تتجاوز التقرير الوصفي نحو إنتاج معرفة موجهة للقرار.

كما يظهر أن الإدراج العملي للذكاء الاقتصادي يتطلب أدوات واضحة: تقارير موحدة، بطاقات سوق، بطاقات فرصة، تكوين متخصص، حماية للمعلومة، وسلسلة تنسيق تربط البعثة بالجهة الوطنية المختصة. وبذلك يمثل الإدراج العملي للذكاء الاقتصادي مرحلة وسيطة بين ربط المنظومة الوطنية بالعمل الدبلوماسي، وبناء نموذج تركيبي أوسع للذكاء الدبلوماسي.

المطلب الثالث: الذكاء الدبلوماسي كمقاربة مقترحة لتطوير الذكاء الاقتصادي في الدبلوماسية الجزائرية

يمثل الذكاء الدبلوماسي مستوى مرتبط بالشروط والأدوات التي سبق تحليلها، والتي هي صيغة تركيبية تجمع ضمن نموذج واحد أكثر اتصالا بالواقع الجزائري. فالاستشراف، في موضوعنا هذا لا يفهم بنعته كوظيفة مستقلة، وإنما كإحدى حلقات مسار أوسع يضم الرصد، والتحليل، والحماية، والإحالة المؤسسية، والتأثير، والتغذية الراجعة.

ويقترح هذا المطلب مفهوم الذكاء الدبلوماسي بوصفه امتدادا للذكاء الاقتصادي داخل المجال الدبلوماسي، بحيث لا تكتفي البعثة الدبلوماسية أو القنصلية برصد المعلومة الاقتصادية، بل تساهم في إدراجها ضمن مسار مؤسسي يسمح بفرزها وتحليلها وتوجيهها نحو الجهات الوطنية المختصة. وتكمن قيمة هذا المفهوم في أنه لا يستبدل الدبلوماسية الاقتصادية، ولكن يمنحها بنية معرفية وتنظيمية تجعلها أكثر قدرة على التقاط الفرص، واستباق المخاطر، ومرافقة الفعل الاقتصادي الخارجي.

وتنبع أهمية هذه المقاربة من طبيعة التحديات الاقتصادية التي تواجه الجزائر، إذ لا يرتبط تنويع الاقتصاد الوطني بالإنتاج الداخلي وحده، وإنما يتعلق كذلك بقدرة الدولة على قراءة الأسواق الخارجية، واستشراف الفرص، ومرافقة المتعاملين الاقتصاديين، وجلب راس المال الاجنبي، وحماية المصالح الاقتصادية الوطنية. وتظهر المعطيات الدولية المتعلقة بالتجارة والاستثمار أن الجزائر مندججة في الاقتصاد الدولي، غير أن هذا الاندماج يحتاج إلى إدارة معرفية واستراتيجية أكثر انتظاما، تسمح بتقوية الصلة بين الرصد الخارجي والمتابعة الاقتصادية الوطنية¹.

¹ World Bank, "Algeria," country overview page.

ولا ينطلق هذا التصور من فراغ مؤسسي، إذ تتوفر الدولة الجزائرية على عدد من الحلقات التي يمكن إدماجها ضمن نموذج أكثر انتظاما. فالإدارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية تضم هياكل ذات صلة مباشرة بالبعد الاقتصادي، من بينها مديرية ترقية ودعم المبادلات الاقتصادية، كما يتضمن تنظيمها هياكل مرتبطة باليقظة الاستراتيجية واستباق الأزمات وإدارتها¹. وتدعم هذا المسار هياكل وطنية أخرى في مجالات ترقية الاستثمار، ودعم الصادرات، والتحول الرقمي، بما يجعل الذكاء الدبلوماسي المقترح قائما على إعادة ربط وظائف موجودة، لا على استحداث جهاز جديد بالكامل².

ومن هنا تتجلى القيمة العلمية لهذا المطلب: فهو يقترح إطارا مفاهيميا وتنظيميا يجعل الدبلوماسية الجزائرية فاعلا منتجا للمعرفة الاقتصادية والاستراتيجية، لا مجرد قناة تمثيل أو اتصال، ولا يكتفي فقط بالدعوة إلى دبلوماسية اقتصادية أكثر نشاطا.

أولا: الذكاء الدبلوماسي بوصفه جهازا وظيفيا لا مجرد مفهوم وصفي

اقترح الباحث:

يقصد بالذكاء الدبلوماسي، في هذه الدراسة، ذلك المستوى المتقدم من العمل الدبلوماسي الذي تتكامل فيه وظائف رصد البيئة الخارجية، وتحليل المعلومة الاقتصادية، وحمايتها وتوجيهها، واستثمارها في التأثير الاقتصادي والاستراتيجي. وهو بهذا المعنى لا يشكل بديلا عن الذكاء الاقتصادي، بل يمثل صورته داخل المجال الدبلوماسي، حيث تصبح البعثة الدبلوماسية نقطة إنتاج معرفة، لا مجرد نقطة تمثيل أو نقل معطيات.

ويقوم هذا المفهوم على فرضية أساسية مفادها أن الدبلوماسية تكتسب من قدرتها على تحويل تلك اللقاءات والاتصالات والملاحظات الميدانية إلى معرفة عملية قابلة للاستعمال في القرار، ولا تنحصر فعاليتها الاقتصادية في كثافة النشاط أو عدد اللقاءات. فالمعلومة التي تجمعها البعثة حول سوق

¹ UNCTADstat, "General Profile: Algeria," 2024.

² وزارة الشؤون الخارجية والبالية الوطنية بالخارج والشؤون الإفريقية، "صلاحيات الوزارة في المجال الاقتصادي".

معينة لا تصبح ذات قيمة إلا عندما تجيب عن أسئلة عملية: ما الفرصة؟ ما الخطر؟ ما القطاع المعني؟ ما الشريك المحتمل؟ ما العائق التنظيمي؟ وما الجهة الجزائرية التي ينبغي أن تتحرك؟

ويختلف الذكاء الدبلوماسي عن الذكاء الاقتصادي من حيث المجال لا من حيث المنطق. فالذكاء الاقتصادي أوسع نطاقا لأنه يشمل الدولة والمؤسسات والأسواق والتكنولوجيا والمنافسة، بينما الذكاء الدبلوماسي هو توظيف خاص لأدوات الذكاء داخل الحقل الدبلوماسي. كما يختلف عن الدبلوماسية الاقتصادية، فهذه الأخيرة تركز غالبا على دعم التجارة والاستثمار والتفاوض الاقتصادي، في حين يركز الذكاء الدبلوماسي على البنية المعرفية التي تسبق ذلك: أي الرصد والتحليل، والحماية، ثم التوظيف. كما يختلف عن العمل الاستخباراتي السري، لأنه يقوم على مصادر مشروعة، ومعلومة مفتوحة أو مؤسسية، وتحليل منضبط داخل قنوات الدولة.

يبين هذا الجدول ما يميز بين الذكاء الدبلوماسي، الدبلوماسية الاقتصادية، والذكاء الاقتصادي.

جدول 4-5: التمييز المفاهيمي بين الذكاء الاقتصادي، الدبلوماسية الاقتصادية، والذكاء الدبلوماسي

المفهوم	المجال	الوظيفة الأساسية	المخرجات
الذكاء الاقتصادي	الدولة، المؤسسات، الأسواق التكنولوجيا، المنافسة	الرصد، التحليل، الحماية، التأثير	معرفة اقتصادية استراتيجية
الدبلوماسية الاقتصادية	السياسة الخارجية والعلاقات الاقتصادية	دعم التجارة، الاستثمار، التفاوض، الشراكات	مرافقة اقتصادية خارجية
الذكاء الدبلوماسي	الجهاز الدبلوماسي والبعثات الخارجية	تنظيم المعلومة الاقتصادية الخارجية داخل مسار مؤسسي	رصد خارجي، تحليل، إحالة، تأثير، تغذية راجعة

المصدر: من اقراح الباحث تماشيا مع مراحل بناء النموذج المقترح.

وفي الحالة الجزائرية، يكتسب هذا التعريف وجاهته لأن النصوص التنظيمية نفسها تمنح السفير ورئيس المركز القنصلي أدوارا اقتصادية واضحة. فالسفير يعمل على تطوير العلاقات الاقتصادية وترقية التبادلات التجارية والشراكة مع مؤسسات بلد الاعتماد، بينما يعمل رئيس المركز القنصلي على

تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية ويشجع، من خلال أعمال الاستكشاف والترقية، إقامة علاقات شراكة بين المتعاملين الجزائريين ومتعاملي دولة الإقامة¹.

كما أن مديرية ترقية ودعم المبادلات الاقتصادية مكلفة بتزويد المؤسسات الجزائرية بالمعلومات والتحليل الاقتصادية اللازمة لدخول الأسواق الخارجية، وإعداد المذكرات الظرفية في مجال التجارة الدولية.²

ومن الناحية التحليلية، يتحدد الذكاء الدبلوماسي من خلال القدرة على جعل المعلومة جزءا من الفعل الخارجي للدولة، ولا يتوقف على تراكم المعلومات فحسب. وهو ما يجعله أقرب إلى منظومة وظيفية منه إلى مجرد وصف نظري؛ أي أنه إطار يجمع بين أربعة أبعاد:

- البعد المعرفي: جمع وتحليل المعلومة،
- البعد المؤسسي: تنظيم مسارات المعلومة ومواقعها،
- البعد الاستراتيجي: تقدير المخاطر والفرص المستقبلية،
- البعد التأثيري: توجيه الشراكات والتصدير والاستثمار.

ثانيا: المرتكزات الوظيفية للذكاء الدبلوماسي

يقوم النموذج المقترح للذكاء الدبلوماسي على خمس وظائف مترابطة، لا يجوز عزل إحداها عن الأخرى، لأن ضعف أي حلقة يؤدي إلى ضعف المنظومة كلها.

1. الرصد الخارجي للمعلومة

تبدأ المقاربة من البعثات الدبلوماسية والقنصلية باعتبارها نقاط اتصال مباشرة مع الأسواق والمؤسسات والجالية والهيئات المحلية والدولية. وتتمثل وظيفتها هنا في التقاط الإشارات الاقتصادية

¹ وزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج والشؤون الإفريقية، "مصالح الوزارة المكلفة بالشؤون الاقتصادية".

² مرجع سابق

المبكرة: تغير المعايير، تحولات الطلب، مناقصات كبرى، فرص شراكة، مستثمرون محتملون، عوائق غير جمركية، أو تحولات في المنافسة.

غير أن الفرق بين الرصد التقليدي والرصد الذكي يكمن في أن الأول يكتفي بنقل الخبر، أما الثاني فيسأل: ما أثر هذا الخبر على الجزائر؟ وكيف يمكن إدراجه ضمن متابعة اقتصادية أو تنبيه مؤسسي أو فرصة قابلة للتأهيل؟

2. التحليل والمعالجة المركزية

لا قيمة للمعلومة الخارجية إذا بقيت مشتتة داخل تقارير غير موحدة أو مراسلات ظرفية. لذلك يحتاج الذكاء الدبلوماسي إلى مستوى مركزي يعالج المعلومة ويفرزها ويقارنها ويحولها إلى مذكرات قابلة للاستعمال. وهنا يبرز الدور المحوري لمديرية ترقية ودعم المبادلات الاقتصادية، المكلفة رسمياً بالمعلومات والتحليل الاقتصادية والمذكرات الظرفية في مجال التجارة الدولية، فضلاً عن دور المديرية الفرعية لتحليل وتسيير المعلومة التجارية في وضع شبكة معلومات تجارية وبنوك معطيات وبوابة حول التجارة الخارجية¹.

ويستدعي هذا المستوى اعتماد قوالب موحدة للتقارير الاقتصادية الدبلوماسية، بحيث لا تكتفي البعثة بوصف السوق، ولكن تقدم بطاقة مختصرة تتضمن: طبيعة الفرصة، شروط النفاذ، المنافسين المخاطر، الشركاء، والتوصية العملية.

3. حماية المعلومة الاقتصادية

يمثل بعد الحماية أحد الفروق الجوهرية بين المعلومة العامة والمعلومة الاستراتيجية. فالمعطيات المتعلقة بمستثمر محتمل، أو بمفاوضات، أو بفرصة تصديرية، أو بمواقف منافسين، قد تفقد قيمتها إذا لم تحم

¹ وزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج والشؤون الإفريقية، "مصالح الوزارة المكلفة بالشؤون الاقتصادية".

أو إذا جرى تداولها خارج قنوات مضبوطة. وتزداد أهمية هذا البعد في ظل التوجه نحو الرقمنة والمنصات الرقمية.

وتسمح الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي "جزائر رقمية 2030" بربط حماية المعلومة الاقتصادية بسياق أوسع هو الحوكمة الرقمية وأمن أنظمة المعلومات¹. ومن ثم، فإن الذكاء الدبلوماسي يجب أن يتضمن قواعد لتصنيف المعلومة، وتحديد مستويات الولوج إليها، وتأمين قنوات تداولها بين البعثات والهيئات الوطنية.

4. التوجيه نحو القرار

لا يكتمل الذكاء الدبلوماسي بمجرد جمع وتحليل وحماية المعلومة، بل يجب أن يوجهها نحو الجهة الوطنية القادرة على تحويلها إلى أثر. فإذا تعلقت المعلومة بمستثمر محتمل، فإن الجهة المعنية قد تكون الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار؛ وإذا تعلقت بفرصة تصديرية، فقد تكون الهيئة الجزائرية للصادرات أو وزارة التجارة الخارجية؛ وإذا تعلقت بمعايير أو قيود سوقية، فقد تهم المؤسسات المصدرة والغرف المهنية.

وتبرز هنا أهمية الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار AAPI، التي تضطلع بترقية وتثمين الاستثمار في الجزائر وفي الخارج، وتعزيز جاذبية الجزائر بالاتصال مع الممثلات الدبلوماسية والقنصلية بالخارج، فضلا عن تسيير المنصة الرقمية للمستثمر².

كما تبرز أهمية آليات دعم الصادرات، بما فيها الصندوق الخاص لترقية الصادرات، في تحويل المعلومة السوقية إلى متابعة عملية³.

5. التأثير الاقتصادي الخارجي

¹ المحافظة السامية للرقمنة، الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي في الجزائر: من أجل جزائر رقمية 2030، نسخة أوت 2024

² الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، "تقديم الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار"؛ القنصلية العامة للجزائر بميلانو، "المنصة الرقمية للمستثمر".

³ وزارة التجارة الخارجية وترقية الصادرات، "الرئيسية"، بخصوص الصندوق الخاص لترقية الصادرات؛ وزارة التجارة الجزائرية، "الصندوق الخاص لترقية الصادرات".

الغاية النهائية للذكاء الدبلوماسي ليست إنتاج المعرفة لذاتها، بل تحويلها إلى تأثير: فتح سوق، توجيه شركة، جذب مستثمر، دعم مفاوضات، تحسين صورة الجزائر، أو حماية مصلحة اقتصادية. وهنا يصبح الذكاء الدبلوماسي أداة من أدوات القوة الاقتصادية الناعمة للدولة، لأنه لا يفرض القرار، ولكن يهيئ شروطه المعرفية والتفاوضية.

ثالثا: العنصر البشري في نموذج الذكاء الدبلوماسي: الاختيار، التخصص، التقييم والتحفيز

لا يمكن لنموذج الذكاء الدبلوماسي أن يحقق فعاليته المنشودة بمجرد بناء هياكل تنظيمية أو منصات معلوماتية، ما لم يستند إلى مورد بشري متخصص، مؤهل، ومتحفز. فالسفير، ورئيس المركز القنصلي والدبلوماسي المكلف بالملف الاقتصادي التجاري، لا يمارسون الوظيفة الاقتصادية في بيئة واحدة أو ضمن شروط متماثلة، لكن داخل أسواق تختلف من حيث مستوى تطورها، ودرجة تنافسيتها وطبيعة تشريعاتها، ومعاييرها الفنية، وخصوصياتها الثقافية والجغرافية.

ومن ثم، فإن تفعيل الذكاء الدبلوماسي يقتضي الانتقال من منطق التعيين العام إلى منطق الملاءمة الوظيفية بين الكفاءة والسوق. فلا يكفي أن يكون الدبلوماسي متمكنا من أدوات العمل الدبلوماسي التقليدي، إلا أنه يفترض أن يمتلك، بحسب طبيعة بلد الاعتماد أو المنطقة الجغرافية قدرات في تحليل الأسواق، وفهم المؤشرات الاقتصادية، وقراءة البيئة التنظيمية، والتعامل مع أصحاب المؤسسات الاقتصادية، واستيعاب رهانات التصدير والاستثمار.

وبناء على ذلك، يقترح الباحث أن يخضع اختيار السفراء ورؤساء المراكز القنصلية والدبلوماسيين المكلفين بالملفات الاقتصادية في الدول ذات الأولوية الاقتصادية لمعايير إضافية تتجاوز الاعتبارات الدبلوماسية العامة، لتشمل: المعرفة الاقتصادية بالسوق أو المنطقة الجغرافية، القدرة على تحليل الفرص والمخاطر، الخبرة في ملفات التجارة والاستثمار، الإلمام بلغات الأعمال، والقدرة على بناء شبكات مع الاطراف الاقتصادية والمؤسستين.

كما يفترض النموذج المقترح أن يسبق التوجيه إلى بلد الاعتماد إعداد خارطة طريق اقتصادية خاصة بكل بعثة، تحدد فيها القطاعات والأسواق ذات الأولوية، ونوعية المعلومات المطلوبة، والجهات الجزائرية المعنية بالمتابعة، والمؤشرات المنتظرة خلال فترة زمنية محددة. فالبعثة في بلد إفريقي قد توجه مثلاً، نحو رصد فرص مواد البناء والأسمدة والصناعات الغذائية؛ بينما قد تركز بعثة في أوروبا على المعايير الفنية والبيئية وشروط المطابقة؛ في حين يمكن أن تركز بعثة في آسيا على الشراكات الصناعية ونقل التكنولوجيا.

غير أن التخصص وحده لا يكفي إذا لم يرتبط بنظام تقييم وتحفيز. فالذكاء الدبلوماسي يحتاج إلى إطار يقيس الأداء لا من خلال عدد التقارير أو اللقاءات فقط، بل من خلال أثرها الفعلي: عدد الفرص الاقتصادية المؤهلة، عدد الإحالات الاستثمارية، نوعية المعلومات السوقية، سرعة الاستجابة، عدد العوائق التي تم رصدها مبكراً، ومدى تحول التوصيات إلى قرارات أو إجراءات أو شراكات. وينسجم هذا المنطق مع الأدبيات الحديثة حول بناء القدرات الحكومية، إذ تؤكد OECD أن إدماج الاستشراف داخل العمل الحكومي يتطلب قدرات ومهارات، وترتيبات مؤسسية، وإدماجاً في صنع السياسات، وحلقات تعلم وتغذية راجعة¹.

وقبل ذلك كله، يصبح من الضروري أن تواكب برامج المعهد الدبلوماسي والعلاقات الدولية هذا التوجه، من خلال إدراج وحدات تكوين متخصصة في الذكاء الاقتصادي، وتحليل الأسواق، واليقظة الاستراتيجية، والدبلوماسية الاقتصادية التطبيقية، وقراءة البيانات، وحماية المعلومة الاقتصادية. فإعداد دبلوماسي قادر على العمل داخل نموذج الذكاء الدبلوماسي يبدأ قبل تعيينه في الخارج، من خلال تكوين يجمع بين الثقافة الدبلوماسية والقدرة الاقتصادية والتحليل الاستراتيجي.

¹ Bruno Monteiro and Rodrigo Dal Borgo, "Supporting Decision Making with Strategic Foresight: An Emerging Framework for Proactive and Prospective Governments," *OECD Working Papers on Public Governance*, no. 63 (2023).

جدول 4-6: مسار اختيار وتوجيه وتقييم السفراء ورؤساء المراكز القنصلية والمكلفين الاقتصاديين ضمن نموذج الذكاء الدبلوماسي

المرحلة	مضمونها	أدوات التنفيذ	المخرجات المنتظرة
تحديد الأولويات الاقتصادية	تحديد الدول والأسواق والقطاعات ذات الأهمية للجزائر	خريطة الأسواق، بيانات الصادرات، أولويات الاستثمار، تقارير البعثات	قائمة الدول والبعثات ذات الأولوية
اختيار الكفاءات	ملاءمة السفير أو رئيس المركز أو المكلف الاقتصادي مع طبيعة السوق	الخبرة الاقتصادية، اللغة، المعرفة الجغرافية، القدرة على التحليل، تجربة سابقة	تعيين قائم على التخصص والملاءمة
التكوين قبل التوجيه	إعداد الدبلوماسي للبيئة الاقتصادية في بلد الاعتماد	برامج المعهد الدبلوماسي، دورات في تحليل الأسواق، التصدير، الاستثمار، حماية المعلومة	دبلوماسي مؤهل لمهام اقتصادية محددة
إعداد خارطة طريق للبعثة	تحديد ما يجب أن تركز عليه البعثة خلال مدة زمنية معينة	قطاعات أولوية، فرص مستهدفة، نوعية المعلومات المطلوبة، جهات المتابعة	خطة عمل اقتصادية خاصة بكل بعثة
التشغيل والمتابعة	جمع وتحليل وإحالة المعلومات إلى الجهات الوطنية	تقارير موحدة، بطاقات سوق، بطاقات فرصة، قنوات رقمية آمنة	تدفق منظم للمعلومة الاقتصادية
التقييم	قياس النتائج مقارنة بالأهداف والظروف	الفرص المؤهلة، الإحالات الاستثمارية، التقارير ذات الأثر، سرعة الاستجابة	تقييم موضوعي للأداء
التحفيز والتصحيح	تثمين الأداء الجيد ومعالجة نقاط الضعف	تكوين إضافي، نشر التجارب الناجحة، تعديل خارطة الطريق	استغلال كامل للقدرات والمؤهلات

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الصلاحيات الاقتصادية للبعثات الجزائرية، ومنطق بناء القدرات الحكومية والذكاء الاقتصادي.

وبالنظر إلى خصوصية المراكز القنصلية، التي تمتلك تماسا مباشرا مع الجالية الاقتصادية والفاعلين المحليين في دوائر اختصاصها، يمكن اقتراح شبكة تقييم خاصة بأدائها الاقتصادي ضمن نموذج الذكاء الدبلوماسي، كما يوضح الجدول الآتي:

جدول 4-7: خطوات تقييم أداء رؤساء المراكز القنصلية في إطار نموذج الذكاء الدبلوماسي

المرحلة	مضمون التقييم	أدوات القياس	الأطراف المعنية	المخرجات المنتظرة
تحديد خصوصية دائرة الاختصاص	تحليل البيئة المحلية: جالية اقتصادية، مؤسسات محلية، غرف تجارة، معارض، فرص شراكة	بطاقة تعريف اقتصادية، خريطة الفاعلين المحليين	المركز القنصلي، السفارة، الإدارة المركزية	تحديد واقعي لما يمكن أن يقدمه المركز اقتصاديا
إعداد خارطة طريق اقتصادية للمركز	تحديد أهداف اقتصادية مرتبطة بدائرة الاختصاص	خطة عمل، قطاعات ذات أولوية، مؤشرات متابعة	رئيس المركز، السفارة، الإدارة المركزية	تحويل الدور الاقتصادي من مبادرات ظرفية إلى أهداف قابلة للمتابعة
تقييم جودة الرصد المحلي	قياس قدرة المركز على التقاط المعلومة الاقتصادية القريبة	بطاقات الفرص، تنوع مصادر المعلومات، تحديث البيانات	المركز القنصلي، المكلف الاقتصادي، مديرية ترقية المبادلات	إنتاج معلومة محلية دقيقة قابلة للاستعمال
تقييم شبكات الاتصال الاقتصادي	قياس قدرة المركز على بناء علاقات مع الفاعلين المحليين والجالية	اللقاءات النوعية، نوعية الشركاء، استمرارية الاتصال	المركز، السفارة، الجالية، غرف التجارة	بناء شبكة علاقات اقتصادية
تقييم المعلومة الموجهة للجزائر	قياس قابلية المعلومات المرسلة للاستعمال	جودة التقارير، وجود توصيات، سرعة الإرسال	المركز، وزارة الخارجية، الهيئات الاقتصادية	تحويل التقارير إلى معرفة عملية
تقييم دعم المتعاملين الجزائريين	قياس دور المركز في مساعدة المصدرين أو المتعاملين	عدد المتعاملين الموجهين، الاتصالات الاقتصادية الميسرة	المركز، المتعاملون، مكتب الإعلام والترقية	تحسين المرافقة الاقتصادية
تقييم العلاقة مع الجالية الاقتصادية	قياس تعبئة الكفاءات ورجال الأعمال من الجالية	لقاءات الجالية، مبادرات مساهمة، مقترحة، معلوماتية	المركز، الجالية، AAPI، الهيئات الاقتصادية	تحويل الجالية إلى رافد للذكاء الاقتصادي

تقييم العملية	قياس النتائج الفعلية: فرص مؤهلة، إحالات، إزالة عوائق	عدد الفرص، الإحالات، الملفات المنتقلة إلى متابعة وطنية	المركز، السفارة، وزارة الخارجية، الهيئات الاقتصادية	قياس الأداء بمنطق الأثر
التغذية الراجعة والتصحيح	مراجعة ما تحقق مقارنة بخارطة الطريق	تقرير تقييم دوري، توصيات تصحيحية	المركز، السفارة، الإدارة المركزية	تطوير الأداء وتعديل الأولويات
التحفيز وبناء المسار المهني	تثمين الأداء الاقتصادي المتميز وربطه بالتكوين	إدراج الأداء ضمن التقييم المهني، نشر أفضل الممارسات	وزارة الخارجية، المعهد الدبلوماسي، الإدارة المركزية	جعل الأداء الاقتصادي جزء من ثقافة العمل القنصلي

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على صلاحيات رؤساء المراكز القنصلية، وعلى منطق بناء القدرات والتغذية الراجعة في أدبيات الاستشراف والذكاء المؤسسي.

رابعا: من نموذج ALGEX إلى إعادة هيكلة منظومة التجارة الخارجية

تمثل تجربة الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ALGEX محطة مهمة في تطور الوظيفة المعلوماتية للتجارة الخارجية في الجزائر. فقد أنشئت ALGEX بموجب المرسوم التنفيذي رقم 174-04 المؤرخ في 12 جوان 2004، ووضعت تحت وصاية وزارة التجارة في إطار سياسة دعم الصادرات خارج المحروقات وتوسيع المبادلات التجارية والاندماج الدولي. وكانت مكلفة، وفق العرض الرسمي لوزارة التجارة، بالمشاركة في تحديد استراتيجية ترقية التجارة الخارجية، وتسيير وسائل ترقية الصادرات خارج المحروقات، وتحليل الأسواق العالمية، وإنجاز دراسات استشرافية شاملة وقطاعية حول الأسواق الخارجية، ووضع منظومة يقظة لمواكبة الأسواق الدولية وتأثيرها في المبادلات التجارية الجزائرية¹.

ومن زاوية الذكاء الاقتصادي، مثلت ALGEX محاولة مبكرة لبناء وظيفة عمومية تجمع بين تحليل الأسواق، إنتاج المعلومة، مرافقة المصدرين، والترويج الخارجي. غير أن إعادة تنظيم قطاع التجارة

¹ وزارة التجارة الجزائرية، "الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية" ALGEX، "Agence nationale de la promotion du commerce extérieur ALGEX"، Ministère du Commerce.

الخارجية سنة 2025 أفضت إلى حل هذه الوكالة ونقل أصولها وموظفيها إلى الهيئة الجزائرية للصادرات، في إطار إنشاء هيئتين متخصصتين، إحداها موجهة للاستيراد والأخرى للصادرات¹.

وتكتسي هذه النقطة أهمية خاصة بالنسبة لأطروحتنا. فحل ALGEX ينبغي أن يقرأ كعلامة على انتقال الدولة الجزائرية من نموذج وكالة عامة متعددة الوظائف إلى نموذج أكثر تخصصا في إدارة التجارة الخارجية، ولا ينظر إليه كتغيير إداري عادي. غير أن التخصص وحده لا يكفي؛ إذ قد يؤدي إلى إعادة إنتاج التشتت إذا لم يرتبط بمنظومة أوسع. وهنا بالضبط تظهر قيمة مقارنة الذكاء الدبلوماسي: فهي تدعو إلى ربط الهياكل الجديدة الخاصة بالصادرات والاستثمار والرقمنة والبعثات الدبلوماسية ضمن دورة واحدة للمعلومة الاقتصادية، ولا تدعو ولا تطالب باستبدال هيئة بأخرى.

وعليه، فإن الانتقال من ALGEX إلى الهيئة الجزائرية للصادرات يمكن اعتباره مؤشرا على الحاجة إلى نموذج أوسع، يضمن ألا تبقى المعلومة الاقتصادية موزعة بين هياكل متوازية، ولكن تتحول إلى معرفة موجهة للقرار.

خامسا: الهيكلية المؤسسية المقترحة للذكاء الدبلوماسي

اقترح الباحث:

يقترح هذا العمل هيكلية رباعية المستويات للذكاء الدبلوماسي في الجزائر:

1. المستوى الميداني الخارجي

ويشمل السفارات، والقنصليات، والمكلفين بالشؤون الاقتصادية والتجارية، والبعثات الدائمة في الملفات الاقتصادية متعددة الأطراف. ووظيفة هذا المستوى هي الرصد الأولي وجمع المعلومة.

2. المستوى المركزي التحليلي

¹ Lex Africa, "New Measures on Imports and Exports in Algeria," October 31, 2025؛ Algérie Eco, "Import-Export: création de deux organismes spécialisés, l'Algex dissoute," September 11, 2025.

ويشمل مديرية ترقية ودعم المبادلات الاقتصادية، والمديرية الفرعية لتحليل وتسيير المعلومة التجارية والهياكل الجديدة المكلفة بالصادرات بعد إعادة هيكلة منظومة التجارة الخارجية. ووظيفته التجميع والتحليل والتوحيد.

3. المستوى الاقتصادي التنفيذي

ويشمل الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار AAPI، والمنصة الرقمية للمستثمر، والهيئة الجزائرية للصادرات، وآليات دعم الصادرات، والمؤسسات الاقتصادية والغرف المهنية. ووظيفته تحويل المعرفة إلى خدمة اقتصادية ومتابعة عملية.

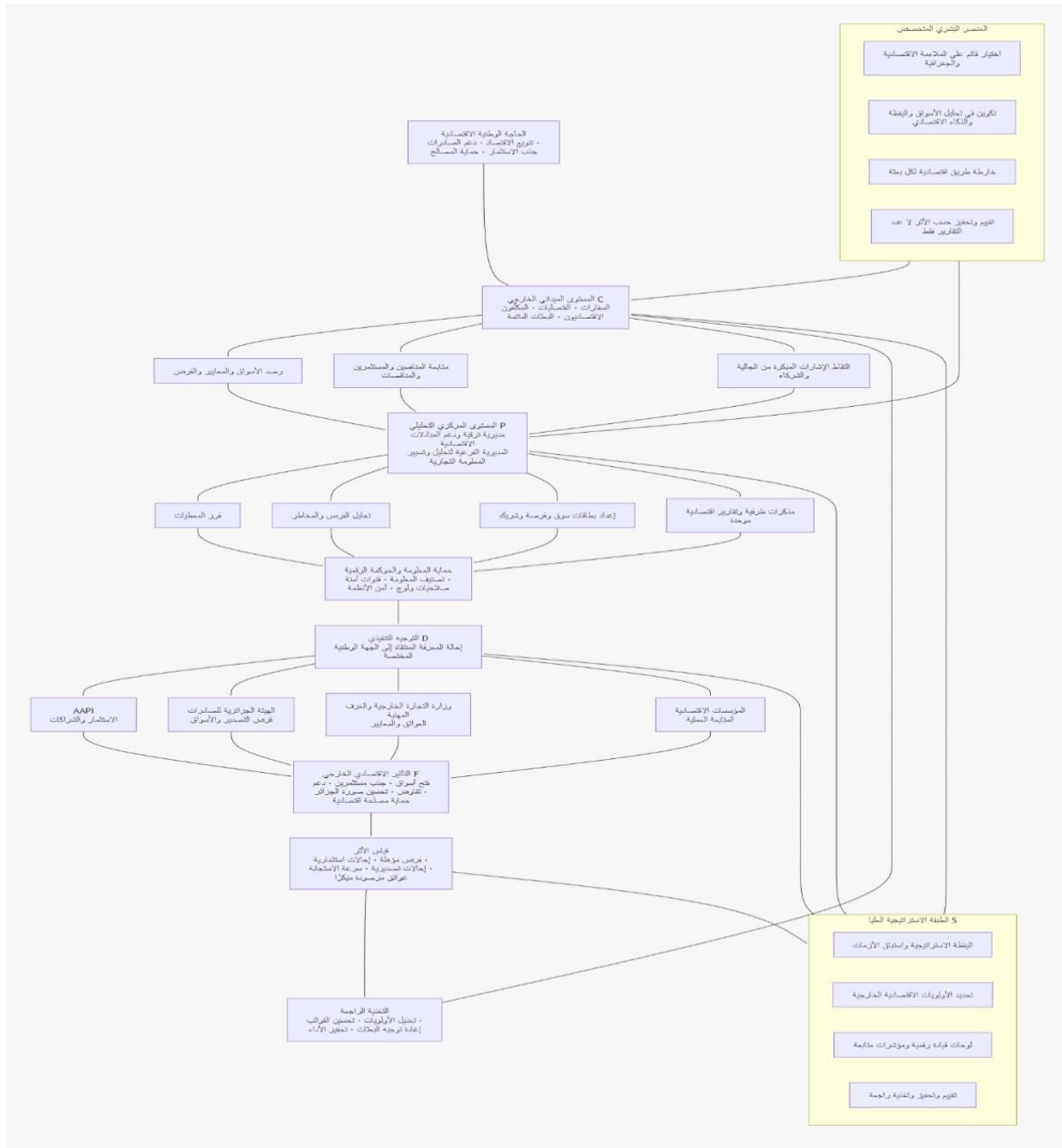
4. المستوى الاستراتيجي الأعلى

ويشمل الجهات الوطنية المعنية بتوجيه السياسات الاقتصادية والخارجية، إلى جانب هياكل اليقظة والاستباق. وتبرز هنا أهمية المديرية العامة لليقظة الاستراتيجية واستباق الأزمات وإدارتها ضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية، لأنها تمثل طبقة استراتيجية قادرة على ربط التحليل الاقتصادي بالمخاطر الجيوسياسية والأزمات¹.

هذه الهيكلة لا تقترح إلغاء المؤسسات القائمة ومع ذلك تعيد توزيع أدوارها داخل منطق واحد: رصد $\Leftarrow$ تحليل $\Leftarrow$ حماية $\Leftarrow$ توجيه $\Leftarrow$ تأثير.

¹ المرسوم الرئاسي رقم 19-244 المؤرخ في 11 سبتمبر 2019، المتعلق بتنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية.

شكل رقم 2-4 : النموذج المقترح للذكاء الدبلوماسي الجزائري



المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على الهيكلية المقترحة لنموذج الذكاء الدبلوماسي الجزائري.

يقوم النموذج على ربط الحضور الدبلوماسي الخارجي بدورة معلوماتية مؤسسية تبدأ من تحديد الحاجة الوطنية، ثم الرصد الخارجي، فالمعالجة المركزية، فحماية المعلومة، ثم إحالتها إلى الجهات الوطنية المعنية بالمتابعة، قبل قياس الأثر وإعادة تغذية المنظومة.

ولا ينشئ النموذج جهازا جديدا بالضرورة، بل يعيد تنظيم الوظائف القائمة داخل مسار موحد يربط البعثات الدبلوماسية والهياكل الاقتصادية الوطنية ضمن منطق الرصد والتحليل والتأثير.

سادسا: دورة المعلومة في نموذج الذكاء الدبلوماسي

تتضح البنية العملية للذكاء الدبلوماسي من خلال دورة معلوماتية تبدأ من الحاجة الوطنية إلى المعلومة، وتمر عبر الرصد الخارجي والتحليل والمعالجة المركزية

حاجة وطنية ⇐ رصد خارجي ⇐ تحليل أولي ⇐ معالجة مركزية ⇐ إحالة تنفيذية ⇐ تأثير ⇐ تغذية راجعة ⇐

ولإبراز الطابع التكاملي لهذه الدورة، نقترح الصيغة التفسيرية الآتية:

$$EI_d = f(C + A + P + D + F) \times S$$

حيث:

الرمز	الدلالة
EI-d	الذكاء الدبلوماسي
C	جمع المعلومة من الخارج
A	التحليل الأولي داخل البعثة أو القنصلية
P	المعالجة المركزية داخل الهياكل المختصة
D	الإحالة التنفيذية نحو الجهات الوطنية المعنية
F	التغذية الراجعة وقياس الأثر
S	الطبقة الاستراتيجية العليا: اليقظة، الأولويات، التقييم

وتقدم هذه الصيغة باعتبارها أداة تفسيرية تساعد على فهم أن فعالية الذكاء الدبلوماسي تنتج من تكامل الحلقات التي تعالجها وتؤمنها وتوجهها وتستثمرها، ولا تفهم تحديدا على أنها وفرة المعلومات باعتبارها نمودجا قياسيا رياضيا.

وإذا كان الشكل السابق قد قدم البنية العامة للنموذج المقترح، فإن الشكل الآتي يوضح المسار التشغيلي الذي تنتقل من خلاله المعلومة الاقتصادية من مستوى الرصد الخارجي إلى مستوى الاستعمال المؤسسي، ثم إلى قياس الأثر والتغذية الراجعة. وبذلك يسمح هذا الشكل بتفصيل العلاقة بين حلقات النموذج، وإبراز كيفية انتقال المعلومة بين البعثات الدبلوماسية والهيكل الوطنية المختصة.

شكل رقم 4-3: مسار المعلومة الاقتصادية في نموذج الذكاء الدبلوماسي الجزائري



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على دورة المعلومة المقترحة في نموذج الذكاء الدبلوماسي.

يظهر الشكل 4-3، أن فعالية نموذج الذكاء الدبلوماسي لا تتوقف عند توافر المعلومة الاقتصادية في حد ذاتها، بل ترتبط بانتظام مسارها بين مستويات الرصد الخارجي، والمعالجة المركزية، والحماية، والإحالة إلى الجهات الوطنية المختصة، ثم قياس الأثر والتغذية الراجعة. فالمعلومة التي تنتجها البعثات الدبلوماسية والقنصلية لا تكتسب قيمتها إلا عندما تدخل ضمن مسار مؤسسي واضح يسمح بفرزها، وتحليلها، وتصنيفها، وتوجيهها بحسب طبيعتها إلى الهيئات الاقتصادية المعنية.

كما يبرز الشكل أهمية الربط بين الجهاز الدبلوماسي والهياكل الوطنية المكلفة بالاستثمار، والتصدير والتجارة الخارجية، والتحول الرقمي، بما يسمح بتجاوز منطق التقارير المتفرقة نحو منطق الدورة المعلوماتية المنتظمة.

وبهذا المعنى، فإن مسار المعلومة الاقتصادية داخل نموذج الذكاء الدبلوماسي يمثل الحلقة التشغيلية التي تربط بين الرصد الخارجي والفعل الاقتصادي الوطني، وتجعل النموذج المقترح قابلاً للتطبيق والتقييم والتطوير المستمر.

سابعاً: توحيد قوالب التقارير الاقتصادية الدبلوماسية وفق نموذج الذكاء الدبلوماسي

يمثل توحيد قوالب التقارير الاقتصادية الدبلوماسية إحدى الأدوات العملية الضرورية لتنفيذ نموذج الذكاء الدبلوماسي. فالرصد الخارجي الذي تقوم به البعثات الدبلوماسية والقنصلية لا يحقق قيمته العملية إذا بقي في شكل مراسلات وصفية متفرقة، أو تقارير غير موحدة من حيث البنية والمضمون ودرجة التفصيل. لذلك تقترح هذه الدراسة اعتماد قالب موحد للتقرير الاقتصادي الدبلوماسي يسمح بتصنيف المعلومة الاقتصادية، وتقدير درجة موثوقيتها، وتحليل أثرها المحتمل، وتحديد الجهة الوطنية المعنية بمتابعتها، ثم إدراجها ضمن مسار للتغذية الراجعة.

ويقصد بهذا القالب اقتراح أداة تشغيلية من إعداد الباحث يمكن أن تساعد على تنظيم العلاقة بين الرصد الخارجي والهياكل الوطنية المختصة، ولا يعتبر وثيقة رسمية صادرة عن بعثة دبلوماسية. وتستند أهمية هذا المقترح إلى أن الدبلوماسية الاقتصادية، تشمل ترقية المصالح الاقتصادية في الخارج، ودعم المؤسسات الوطنية على التصدير، وجذب الاستثمارات، وتوفير الخبرة الاقتصادية داخل وزارة الشؤون الخارجية، ولا تقتصر على الاتصال أو التمثيل الخارجي.¹

ومن ثم، فإن التقرير الاقتصادي الدبلوماسي المقترح لا ينبغي أن يوجب فقط عن سؤال: ماذا حدث في السوق الخارجية؟ بل ينبغي أن يوجب أيضاً عن أسئلة أكثر عملية: ما طبيعة المعلومة؟ ما مصدرها؟

¹ آيت يوسف، سالم، محاضرات في الدبلوماسية الاقتصادية: موجهة للشباب الدبلوماسيين 2024-2025، المعهد الدبلوماسي والعلاقات الدولية، وزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج.

ما درجة موثوقيتها؟ ما أثرها المحتمل على المصالح الاقتصادية الوطنية؟ من هي الجهة الجزائرية المعنية بمتابعتها؟ وما الإجراء المقترح؟ وبهذا المعنى، يتحول التقرير من وثيقة وصفية إلى أداة تشغيلية داخل دورة الذكاء الدبلوماسي في الجزائر.

ويمكن تلخيص قالب المقترح في الجدول الآتي:

جدول 4-8: قالب موحد للتقرير الاقتصادي الدبلوماسي وفق نموذج الذكاء الدبلوماسي

المحور	مضمون الخانة	الغاية ضمن نموذج الذكاء الدبلوماسي
التعريف بالتقرير	رقم التقرير، تاريخ الإرسال، البعثة، درجة الاستعجال، درجة الحساسية، الجهة المرسل	ضبط التداول والمتابعة
موضوع التقرير	فرصة تصديرية، فرصة استثمارية، عائق سوقي، شريك محتمل، تغير تنظيمي، مؤشر خطر	تحديد طبيعة المعلومة منذ البداية
نوع المعلومة	سوقية، استثمارية، تنظيمية، تنافسية، تكنولوجية، مرتبطة بالمخاطر أو بالمناقصات	تصنيف المعلومة وتسهيل إحالتها
مصدر المعلومة	لقاء رسمي، غرفة تجارة، مؤسسة اقتصادية، معرض، جالية، وثيقة رسمية، مصدر مفتوح	تقدير موثوقية المصدر
درجة الموثوقية	مرتفعة، متوسطة، أولية تحتاج تحقفا إضافيا	تحديد مستوى الاعتماد على المعلومة
وصف الموضوع	عرض موجز للفرصة أو الخطر أو التغير السوقي	منع التششت وربط التقرير بموضوع محدد
تحليل السوق أو القطاع	الطلب، المنافسون، المعايير، العوائق، قنوات التوزيع، شروط النفاذ	فهم البيئة الاقتصادية الخارجية
تقدير الأثر	أثر محتمل على الصادرات، الاستثمار، الشركات، المؤسسات، صورة الجزائر الاقتصادية	ربط المعلومة بالمصلحة الاقتصادية الوطنية
الفاعلون المعنيون	فاعلون في بلد الاعتماد وجهات جزائرية مختصة	تحديد مسار الإحالة والمتابعة
الملاءمة مع الأولويات الوطنية	تنويع الاقتصاد، الصادرات خارج المحروقات، الاستثمار، نقل التكنولوجيا، الشركات الإفريقية	تقدير القيمة الاستراتيجية للمعلومة

التوصية العملية	إحالة، متابعة، لقاء، دراسة سوق، تنبيه، مرافقة مؤسسة، طلب معلومات إضافية	الانتقال من الوصف إلى المتابعة العملية
مؤشرات المتابعة	هل تمت الإحالة؟ هل تم الرد؟ هل فتحت اتصالات؟ هل ظهرت عوائق؟	قياس أثر التقرير
التغذية الراجعة	ما تحقق؟ ما الذي يجب تعديله؟ هل تحتاج البعثة إلى تعليمات إضافية؟	تحسين الدورة المعلوماتية

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مقارنة الذكاء الدبلوماسي المقترحة في هذا المطلب.

يبين هذا القالب أن التقرير الاقتصادي الدبلوماسي في إطار نموذج الذكاء الدبلوماسي لا ينبغي أن يقتصر على وصف واقعة أو فرصة خارجية، بل يجب أن يتحول إلى أداة تشغيلية تساعد على فرز المعلومة، وتقدير موثوقيتها، وربطها بالأولويات الاقتصادية الوطنية، ثم إحالتها إلى الجهة المختصة بمتابعتها. كما تسمح خانة التغذية الراجعة بتقييم أثر التقرير، وتحديد ما إذا كانت المعلومة قد اندرجت ضمن متابعة عملية داخل المنظومة الوطنية.

وبهذا المعنى، يصبح التقرير جزءا من دورة الذكاء الدبلوماسي، لأنه يربط بين البعثة الدبلوماسية أو القنصلية، والهيكل المركزية، والاطراف الاقتصادية، ضمن مسار قابل للتقييم والتصحيح.

وقد تم تفصيل هذا القالب في ملحق مستقل يتضمن نمودجا تطبيقيا افتراضيا لتقرير اقتصادي دبلوماسي وفق مقارنة الذكاء الدبلوماسي. انظر الملحق رقم 3.

ثامنا: خارطة الطريق 2026-2030 لتفعيل الذكاء الدبلوماسي

اقترح الباحث:

ينبغي أن يفهم تفعيل الذكاء الدبلوماسي في الجزائر باعتباره مسارا تدريجيا يمتد إلى غاية 2030، لا قرارا إداريا معزولا. وتقترح الدراسة ثلاث مراحل:

1. مرحلة التأسيس 2026-2027

- توحيد قوالب التقارير الاقتصادية الدبلوماسية،
- تحديد الأسواق والقطاعات ذات الأولوية،
- ربط البعثات بالهيكل الجديدة المكلفة بالصادرات والاستثمار،
- بناء مرجعية وطنية أولية للمعلومة الاقتصادية الخارجية.

2. مرحلة الإدماج والتشغيل 2028-2029

- إدراج الذكاء الاقتصادي في عمل البعثات ذات الأولوية،
- تشغيل شبكة المكلفين الاقتصاديين ضمن دورة تقارير منتظمة،
- اعتماد نظام تغذية راجعة بين البعثات والهيئات الوطنية،
- تكوين دبلوماسيين ومكلفين اقتصاديين في التحليل السوقي والاستشراف.

3. مرحلة التمكين والتأسيس 2030

- إصدار تقرير وطني سنوي حول الذكاء الدبلوماسي،
- اعتماد لوحات قيادة رقمية للفرص والمخاطر والأسواق،
- تثبيت العلاقة بين الذكاء الاقتصادي واليقظة الاستراتيجية،
- تقييم دوري لأثر المعلومة الدبلوماسية على الصادرات والاستثمار.

وتنسجم هذه الخارطة مع أفق الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي "جزائر رقمية 2030"، كما تنسجم مع طرح OECD الذي يؤكد أن بناء القدرات الاستشرافية داخل الحكومات يحتاج إلى مهارات، وترتيبات مؤسسية، وإدماج في صنع السياسات، وحلقات تعلم وتغذية راجعة¹.

¹ المحافظة السامية للرقمنة، الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي في الجزائر: من أجل جزائر رقمية 2030، Monteiro and Dal Borgo، "Supporting Decision Making with Strategic Foresight."

تاسعا: مؤشرات متابعة النموذج وتقييمه

حتى لا يبقى الذكاء الدبلوماسي مجرد تصور نظري، يقترح الباحث مجموعة من مؤشرات المتابعة تشمل:

- عدد البعثات المنخرطة في النظام الموحد للتقارير،
 - عدد المذكرات الاقتصادية والاستشرافية المعالجة مركزيا،
 - عدد الإحالات الاستثمارية من البعثات إلى الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار AAPI،
 - عدد الإحالات التصديرية إلى الهيئة الجزائرية للصادرات،
 - عدد الملفات التصديرية التي استفادت من معلومة سوقية صادرة عن البعثات،
 - متوسط مدة إحالة المعلومة من البعثة إلى الجهة الوطنية المختصة،
 - عدد التوصيات التي انتقلت إلى متابعة مؤسسية أو إجراء عملي،
 - مستوى تكامل المنصات الرقمية المرتبطة بالتصدير والاستثمار والتجارة الخارجية،
 - مدى مطابقة كفاءة الدبلوماسي لطبيعة السوق أو المنطقة الجغرافية،
 - عدد المستفيدين من التكوين المتخصص في الذكاء الاقتصادي وتحليل الأسواق،
 - نسبة التقارير الاقتصادية التي تضمنت توصيات عملية قابلة للمتابعة،
 - مستوى الالتزام بخارطة الطريق الاقتصادية الخاصة بكل بعثة،
 - وجود آليات لتحفيز الأداء الاقتصادي المتميز.
- وتسمح هذه المؤشرات بنقل النموذج من مستوى التصور إلى مستوى القياس، ومن مستوى المبادرة الفردية إلى مستوى الأداء المؤسسي القابل للتقييم.

عاشرا: حدود النموذج وضوابطه

رغم أهمية الذكاء الدبلوماسي، إلا أن تطبيقه يواجه عددا من الحدود التي ينبغي الانتباه إليها:

- أول هذه الحدود هو خطر اختزال العمل الدبلوماسي في البعد الاقتصادي فقط، بينما تظل للدبلوماسية أبعاد سياسية وثقافية وأمنية لا يمكن إغفالها.
 - وثانيها خطر تضخم التقارير دون أثر عملي إذا لم تربط المعلومة بمؤشرات ونتائج قابلة للمتابعة.
 - وثالثها حساسية المعلومات الاقتصادية، خاصة عندما تتعلق بمفاوضات أو ملفات استثمارية أو مصالح شركات وطنية.
 - ورابعها احتمال تداخل الصلاحيات بين البعثات والهيئات الاقتصادية إذا لم توجد قنوات تنسيق واضحة.
- ومن ثم، ينبغي أن يبقى الذكاء الدبلوماسي داخل إطار قانوني ومؤسسي منضبط، يعتمد أساسا على المعلومات المفتوحة، والتقارير الاقتصادية، وشبكات العلاقات المشروعة، وأدوات التحليل المؤسسي. فالمقصود ليس تحويل الدبلوماسية إلى وظيفة استخباراتية سرية، بل جعلها أكثر قدرة على إنتاج المعرفة الاقتصادية وحماية المصلحة الوطنية ضمن قواعد العمل الدبلوماسي المعروفة.

خلاصة المطلب

يتضح من خلال هذا المطلب أن الذكاء الدبلوماسي يمثل الصيغة التركيبية الأكثر تقدماً داخل المقاربة المقترحة، لأنه يجمع بين مراحلها ضمن دورة واحدة. وتكمن أهميته في أنه يمنح البعثات الدبلوماسية والقنصلية دوراً معرفياً يتجاوز نقل المعطيات، ليجعلها جزءاً من منظومة قادرة على إنتاج معلومة اقتصادية مؤهلة وقابلة للمتابعة.

كما أن قيمة هذا المفهوم لا تكمن في بعده النظري فقط، ولكن في الأدوات التي تسمح بتشغيله، مثل الهيكلية المؤسسية المقترحة، ودورة المعلومة، وخارطة الطريق، ومؤشرات المتابعة، وتبرز الأدوات التطبيقية المقترحة قابلية النموذج للتجريب والتطوير داخل الإدارة الدبلوماسية.

وبذلك يقدم الذكاء الدبلوماسي إطاراً عملياً يمكن تطويره تدريجياً، بما يجعله مدخلاً قابلاً للتجريب في بناء وظيفة دبلوماسية أكثر ارتباطاً بالمعلومة الاقتصادية والاستشراف.

خاتمة المبحث الثاني

خلص هذا المبحث إلى أن تطوير الذكاء الاقتصادي من خلال الدبلوماسية الجزائرية يتطلب بناء نموذج مؤسسي وتحضير آليات تشغيله. ويقوم هذا النموذج على تنظيم العلاقة بين البعثات والهياكل الوطنية المختصة، بما يسمح بتراكم معرفة اقتصادية قابلة للتوظيف والتقييم، ولا يهدف على إضافة مهام متفرقة إلى الجهاز الدبلوماسي.

وقد بين التحليل أن تطوير الذكاء الاقتصادي يحتاج إلى انتظام المسار الذي تمر عبره هذه المعلومة، من لحظة رصدها في البيئة الخارجية إلى لحظة فرزها وفهمها واعطائها إلى الجهة القادرة على متابعتها ولا يتحقق بمجرد توفر المعلومة أو تعدد مصادرها. ومن هنا تبرز أهمية الربط بين البعثات الدبلوماسية والقنصلية، والهياكل المركزية في وزارة الشؤون الخارجية، والهيئات الوطنية المعنية بالاستثمار والتصدير والرقمنة واليقظة الاستراتيجية.

كما أظهر المبحث أن مؤسسة الذكاء الاقتصادي داخل الممارسة الدبلوماسية تقتضي الانتقال من منطق المبادرة الفردية أو التقرير الظرفي إلى منطق القواعد والإجراءات المنتظمة. ويتطلب ذلك توحيد قوالب التقارير الاقتصادية، وتحديد مسارات الإحالة، وتأمين قنوات تداول المعلومة، وبناء إطارات بشرية قادرة على قراءة الأسواق، وتحليل الفرص والمخاطر، والتعامل مع المتغيرات الاقتصادية في بيئات مختلفة.

ويمثل الذكاء الدبلوماسي الصيغة التركيبية لهذا المسار، لأنه يجمع بين متطلبات الربط، ومأسسة الممارسة، وتطوير أدوات العمل مثل دورة المعلومة، وخارطة الطريق، ومؤشرات المتابعة، بحيث تنشأ الأدوات التطبيقية المقترحة جاهزية النموذج للتجريب عبر مراحل ومساحات تتوسع مع تقدم في تحقيق أهداف هذا المقترح العملي. وبذلك يتحول العمل الدبلوماسي من مجرد حضور خارجي إلى رافد معرفي يساهم في تطوير الذكاء الاقتصادي الوطني، من خلال إنتاج معرفة اقتصادية ميدانية قابلة للتراكم، والتقييم، والتطوير المستمر.

خاتمة الفصل الرابع

تكشف المقاربة التي تم بناؤها في هذا الجزء من الدراسة أن تطوير الذكاء الاقتصادي في الجزائر يمكن أن يستفيد بعمق من الإمكانيات التي يوفرها العمل الدبلوماسي في الخارج. فالدبلوماسية الجزائرية في اتجاهاتها الجديدة، يمكن أن تصبح رافدا معرفيا يغذي الذكاء الاقتصادي الوطني بالمعلومة الميدانية والتحليل القطاعي، والإشارات المبكرة المرتبطة بالأسواق والشراكات والمخاطر، ولا تقتصر تحديدا على تمثيل الدولة أو إدارة علاقاتها السياسية.

وتتمثل الفكرة المركزية التي انتهى إليها هذا الفصل في أن إنتاج المعلومة الاقتصادية الاستراتيجية يمكن أن يمتد إلى البعثات الدبلوماسية والقنصلية، والمكلفين الاقتصاديين، وشبكات الاتصال التي تملكها الدولة في الخارج، ولا ينبغي أن يبقى محصورا داخل المؤسسات الاقتصادية أو مراكز التحليل الوطنية. فهذه البعثات توجد في موقع يسمح لها بملاحظة تحولات الطلب، ومتابعة المنافسين، ورصد فرص الاستثمار والتصدير، وفهم القيود التنظيمية والفنية في الأسواق الدولية. ومن هنا تصبح الدبلوماسية الجزائرية جزءا من البنية المنتجة للذكاء الاقتصادي، لا مجرد مستفيد منه.

كما أبرزت المقاربة أن تطوير الذكاء الاقتصادي لا يقوم فقط على جمع معلومات أكثر، بل على تنظيم العلاقة بين مصادر المعلومة والجهات القادرة على استعمالها. فالقيمة الحقيقية للمعلومة الاقتصادية الخارجية تظهر في قدرتها على الدخول ضمن مسار مؤسسي لدور الدبلوماسية الجزائرية في تطوير الذكاء الاقتصادي. ولهذا تبرز أهمية الانتقال من منطق التقارير المتفرقة إلى منطق الدورة المعلوماتية المنتظمة، التي تسمح بتراكم الخبرة، ومقارنة الأسواق، وتعديل الأولويات، وتطوير الأداء الدبلوماسي الاقتصادي.

وتكمن الإضافة الأهم في مفهوم الذكاء الدبلوماسي، الذي يمنح الدبلوماسية الجزائرية بعدا معرفيا واستشرافيا أكثر وضوحا. فهذا المفهوم لا يلغي الدبلوماسية الاقتصادية ولا يحل محل الذكاء الاقتصادي، الا انه يربط بينهما داخل مقاربة واحدة، إذ يجعل العمل الدبلوماسي قناة منظمة للرصد والتحليل، ويجعل الذكاء الاقتصادي أكثر اتصالا بالبيئة الخارجية. وبذلك يصبح الذكاء الدبلوماسي حلقة وصل بين الحضور الخارجي للدولة وحاجات الاقتصاد الوطني في الداخل.

وعليه، فإن الاتجاهات الجديدة للدبلوماسية الجزائرية يمكن أن تسهم في تطوير الذكاء الاقتصادي الوطني من خلال ثلاثة أبعاد مترابطة: إنتاج المعلومة الاقتصادية الخارجية، تنظيم مسار تداولها بين البعثات والهياكل الوطنية، ثم توظيفها في مرافقة الصادرات، وجذب الاستثمار، واستباق التحولات السياسية والاقتصادية في البيئة الدولية. وبهذا المعنى، لا يمثل الفصل الرابع مجرد امتداد تطبيقي للدراسة بل يقدم تصورا يمكن البناء عليه لتطوير أداء الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في أفق أكثر ارتباطا بالمعرفة، والاستباق، وحماية المصالح الوطنية.

الخلاصة العامة للدراسة وتوصياتها وآفاقها

تتوج الخلاصة العامة والتوصيات وآفاق الدراسة هذا المسار البحثي، لأنها تبرز ما انتهت إليه الأطروحة من نتائج، وما تقترحه من مقتضيات عملية، وما تفتحه من آفاق علمية، يمكن أن تستكمل هذا الجهد في مراحل لاحقة.

. الخلاصة العامة

تثبت هذه الدراسة أن الاتجاهات الجديدة للدبلوماسية الجزائرية لا يمكن حصرها في مجرد بروز البعد الاقتصادي ضمن خطاب السياسة الخارجية، ولكن نراها بصورة أعمق في قابلية العمل الدبلوماسي لأن يصبح أحد روافد تطوير الذكاء الاقتصادي الوطني. فالإشكالية التي انطلقت منها الأطروحة لم تكن مجرد سؤال حول حضور البعد الاقتصادي في الدبلوماسية الجزائرية، وإنما سؤالاً حول ما إذا كانت هذه الدبلوماسية قادرة، في ضوء التحولات الدولية الراهنة، على الإسهام في بناء معرفة اقتصادية منظمة تخدم المصالح الوطنية وتدعم قدرة الدولة على الفهم والاستباق والتحرك.

وقد أظهر المسار النظري للدراسة أن التداخل بين الدبلوماسية الاقتصادية والذكاء الاقتصادي يرتبط بتحول أعمق في طبيعة القوة وفي الأدوات التي تدار بها العلاقات الخارجية، وليس تداخلاً ظرفياً أو شكلياً. فالدبلوماسية الاقتصادية تمثل التعبير الخارجي عن اتساع البعد الاقتصادي في السياسة الخارجية، في حين يوفر الذكاء الاقتصادي الإطار الذي يسمح بتنظيم المعلومة الاقتصادية وتأويلها وحمايتها وربطها بالحاجات الفعلية للدولة والمؤسسات. ومن ثم، فإن العلاقة بين المفهومين لا تقوم على مجرد التوازي أو التقاطع الظرفي، بل علاقة تكامل وظيفي يزداد وضوحاً كلما تعاظم دور الاقتصاد والمعرفة في تحديد مكانة الدول.

كما بينت القراءة المقارنة للتجارب الدولية أن الدول التي نجحت في بناء منظومات فعالة للذكاء الاقتصادي، كان بسبب قدرتها على إدراج هذه المعلومات ضمن رؤية وطنية، وآليات تنسيق، وبنى

مؤسسية قادرة على الربط بين الدولة والقطاع الاقتصادي والبحث العلمي والحماية، ولم تنجح بسبب وفرة المعلومات فقط. وقد أكدت التجارب الأوروبية أهمية الإطار المؤسسي وحماية المعرفة، كما أبرزت التجارب الآسيوية قيمة التخطيط طويل المدى وربط الذكاء الاقتصادي بالمشروع الصناعي والتكنولوجي. وهذه النتيجة كانت ضرورية لأنها سمحت بوضع الحالة الجزائرية داخل أفق مقارن واضح، بعيدا عن النقل الآلي للنماذج الأجنبية.

وعند الانتقال إلى الحالة الجزائرية، كشفت الدراسة أن الدبلوماسية الجزائرية عرفت بالفعل تحولا تدريجيا في بعدها الاقتصادي، وأن الذكاء الاقتصادي بدأ يفرض نفسه داخل الخطاب المؤسسي وبعض الممارسات القطاعية، غير أن هذا التطور ما يزال محكوماً بجملة من الحدود، في مقدمتها ضعف انتظام تداول المعلومة الاقتصادية، وتشتت الحلقات المؤسسية، ومحدودية التنسيق بين البعثات الخارجية والجهات الوطنية المعنية، والتفاوت في مستويات التبني داخل المؤسسات. ولذلك فإن الإشكال لا يتعلق بغياب الإمكانيات بقدر ما يتعلق بغياب الصيغة التي تنتظم داخلها هذه الإمكانيات وتتحول من خلالها إلى منظومة فعلية.

ومن هنا جاءت أهمية الانتقال في هذه الأطروحة من التشخيص إلى الاقتراح. فقد بينت الدراسة أن البعثات الدبلوماسية والقنصلية، والمكلفين بالملفات الاقتصادية والتجارية، وآليات استشراف الأسواق، يمكن أن تشكل شبكة عملية لإنتاج المعلومة الاقتصادية الاستراتيجية، إذا أدرجت داخل قنوات واضحة للرصد والتحليل والحماية والإحالة والمتابعة. كما بينت أن تطوير الذكاء الاقتصادي في الجزائر يمكن أن يبدأ من إعادة تنظيم الوظائف القائمة وربطها ضمن مسار مؤسسي أكثر وضوحا وانتظاما، ولا يمر بالضرورة عبر إنشاء جهاز جديد منفصل.

وتتمثل الإضافة الأساسية التي تقترحها هذه الدراسة في مفهوم الذكاء الدبلوماسي، الذي يطرح مقارنة تسمح بإعادة تعريف وظيفة الدبلوماسية الجزائرية في بعدها الاقتصادي والمعرفي، ولا يقدم مجرد تسمية جديدة. فالذكاء الدبلوماسي، كما خلصت إليه الأطروحة، هو الصيغة التي تجعل من الحضور الخارجي للدولة مصدرا منظما للمعلومة الاقتصادية، ومن الرصد الخارجي مدخلا للفهم والتقدير والإرسال والمتابعة داخل هيئات الدولة. وبهذا المعنى، فإن الذكاء الدبلوماسي يعيد ترتيب

العلاقة بين المعرفة الاقتصادية والعمل الخارجي على نحو أكثر تركيبا وفاعلية، ولا يضيف وظيفة جديدة إلى الدبلوماسية فحسب.

ولا تقتصر قيمة الذكاء الدبلوماسي، في هذا التصور، على كونه نموذجا تنظيميا مقترحا لتحسين أداء البعثات أو لتقوية الصلة بين الرصد الخارجي والحاجات الاقتصادية الوطنية، ويمكن النظر إليه أيضا باعتباره أفقا استراتيجيا لبناء سياسة وطنية تدريجية في هذا المجال تمتد إلى سنة 2030. فخلال هذا الأفق الزمني، يصبح من الممكن الانتقال من مرحلة التجريب المحدود داخل بعض البعثات ذات الأولوية الاقتصادية إلى مرحلة أوسع تقوم على مؤسسة الوظيفة الاقتصادية للدبلوماسية، وتوحيد أدوات إنتاج المعلومة الاقتصادية وتحليلها مع تعزيز التكوين المتخصص وربط البعثات بالهيكل الوطنية ضمن دورة منتظمة للمعلومة. وبهذا المعنى، لا يمثل الذكاء الدبلوماسي مجرد مقارنة ظرفية، ولكن كمشروع قابل للتطوير المرحلي، يمكن أن يشكل بحلول سنة 2030 أحد المكونات الأساسية للاستراتيجية الوطنية لتطوير الذكاء الاقتصادي في الجزائر.

وبناء على ذلك، تجيب هذه الدراسة عن سؤالها المركزي بوضوح: نعم، تمتلك الدبلوماسية الجزائرية، في اتجاهاتها الجديدة، قابلية حقيقية للإسهام في تطوير الذكاء الاقتصادي، لكن هذه القابلية لا تتحول إلى أثر فعلي إلا إذا جرى الانتقال من الوعي بأهمية البعد الاقتصادي إلى تنظيم مؤسسي واضح للمعلومة الاقتصادية داخل العمل الخارجي للدولة. ومن ثم، فإن الرهان الحقيقي يكمن في مؤسسة رصد المعلومة وتحليلها مع التنسيق والمتابعة وربطها بأولويات التنمية الوطنية ضمن أفق استراتيجي واضح، ولا يقتصر على توسيع المهام الاقتصادية للدبلوماسية خطايا.

وعليه، فإن القيمة العلمية لهذه الأطروحة تكمن في أنها لم تقف عند حدود التأصيل المفاهيمي، ولا عند حدود المقارنة الدولية، ولا حتى عند حدود تشخيص الحالة الجزائرية، ولكنها سعت إلى الربط بين هذه المستويات جميعا في أفق اقتراح مقارنة وطنية قابلة للتطوير. ومن هذا المنظور، فإن الذكاء الدبلوماسي يمثل محاولة لتأسيس مدخل جديد في دراسة الدبلوماسية الجزائرية، يجعل منها أيضا أداة معرفة وقدرة مؤسسية يمكن أن تسهم في تطوير الذكاء الاقتصادي الوطني، وليس فقط أداة تمثيل خارجي وتفاوض.

وبذلك، فإن تطوير الذكاء الاقتصادي في الجزائر ينبغي أن ينظر إليه كجزء من إعادة بناء العلاقة بين الدولة والمعرفة والحضور الخارجي، وليس كمكلف تقني أو قطاعي منعزل. وفي هذا الإطار، تبدو الدبلوماسية الجزائرية، إذا ما أعيد تنظيم وظائفها ضمن تصور مؤسسي منسجم وفي أفق يمتد إلى سنة 2030، مؤهلة لأن تتحول إلى رافعة حقيقية لتطوير الذكاء الاقتصادي، وإلى أحد الشروط الضرورية لتحسين موقع الجزائر في بيئة عالمية تتحدد فيها المكانة بقدر ما تمتلكه الدولة من قدرة على الفهم والاستباق والتنظيم.

. التوصيات

وإذا كانت هذه الدراسة قد انتهت إلى إثبات قابلية الدبلوماسية الجزائرية للإسهام في تطوير الذكاء الاقتصادي، فإن القيمة الحقيقية لهذا الاستنتاج تظل رهينة بترجمته إلى إجراءات ومقتضيات عملية يمكن تلخيصها في التوصيات الآتية:

1. ضرورة الانتقال من الوعي النظري بأهمية الذكاء الاقتصادي إلى بناء تصور وطني منظم يحدد الأدوار والعلاقات بين مختلف الفاعلين، ويضع حدا لتشتت المعلومة الاقتصادية بين المؤسسات.

2. إرساء ربط مؤسسي واضح بين وزارة الشؤون الخارجية والهياكل الوطنية المعنية بالاستثمار والتجارة والصناعة والرقمنة، بما يسمح بتحويل الرصد الخارجي إلى مورد فعلي يخدم المتابعة الاقتصادية الوطنية.

3. إعادة تعريف الوظيفة الاقتصادية للبعثات الدبلوماسية والقنصلية، بوصفها مجرد أدوات للتمثيل الخارجي وإدارة العلاقات الرسمية، بل باعتبارها فضاءات لإنتاج المعلومة الاقتصادية ورصد التحولات الجارية في الأسواق والمؤسسات والبيئات التنظيمية، بما يسمح بتوجيهها نحو القرار الاقتصادي الوطني في صورة أكثر انتظاما وفعالية.

4. مأسسة دور المكلفين بالملفات الاقتصادية والتجارية داخل البعثات من خلال توصيف دقيق للمهام وتحديد مؤشرات للأداء، وتوفير تكوين متخصص في تحليل الأسواق والمتابعة الاقتصادية الخارجية.
5. اعتماد قوالب موحدة للتقارير الاقتصادية الدبلوماسية تسمح بتصنيف المعلومة، وتقدير موثوقيتها، وتحليل دلالتها، وربطها بالجهات الوطنية المعنية بالمتابعة.
6. تعزيز التكوين في الدبلوماسية الاقتصادية والذكاء الاقتصادي داخل المعهد الدبلوماسي والعلاقات الدولية، وربطه بحاجات الاقتصاد الوطني والمتدخلين الاقتصاديين بدل إبقائه في حدود التكوين العام.
7. تطوير البنية الرقمية الموجهة لخدمة الذكاء الاقتصادي، من خلال قواعد بيانات ومنصات تبادل وأدوات تحليل تسمح بانتظام تدفق المعلومة الاقتصادية بين الخارج والداخل.
8. دعم المؤسسات العمومية والخاصة، سيما الصغيرة والمتوسطة، في بناء أدوات أولية للذكاء الاقتصادي، حتى لا يبقى هذا المجال محصورا في المؤسسات الكبرى أو في الخطاب العام.
9. ربط الجامعة ومراكز البحث والشركات الناشئة بجهود بناء الذكاء الاقتصادي الوطني، بما يجعل البحث العلمي والتكوين والابتكار جزءا من المنظومة المعرفية الداعمة للدولة والمؤسسات.
10. اعتماد الذكاء الدبلوماسي بصورة تدريجية، بدءا بتجريب أدواته داخل عدد من البعثات ذات الأولوية الاقتصادية، ثم توسيع تطبيقه وفق نتائج التقييم والمتابعة.

. آفاق البحث

تفتح هذه الدراسة عددا من الآفاق البحثية التي يمكن أن تستكمل ما توصلت إليه من نتائج. ويتمثل الأفق الأول في إجراء دراسات ميدانية على عدد من البعثات الدبلوماسية والقنصلية

الجزائرية¹، قصد قياس قدرتها الفعلية على إنتاج المعلومة الاقتصادية وتحليلها وربطها بالهياكل الوطنية المختصة. فمثل هذه الدراسات من شأنها أن تنقل النقاش من المستوى المفاهيمي والمؤسسي إلى مستوى القياس العملي للأداء.

أما **الأفق الثاني**، فيتعلق بتوسيع البحث في البعد الرقمي للذكاء الاقتصادي والدبلوماسية الاقتصادية خاصة في ظل تطور قواعد البيانات والمنصات الرقمية والأدوات المعتمدة في الرصد والتحليل والاستشراف. ويتيح هذا المسار دراسة العلاقة بين التحول الرقمي داخل الإدارة العمومية الجزائرية وبين إمكان بناء منظومة أكثر انتظاما لتداول المعلومة الاقتصادية.

ويتمثل **الأفق الثالث** في دراسة موقع الجامعة والبحث العلمي والشركات الناشئة في دعم الذكاء الاقتصادي، ليس فقط بوصفها روافع وطنية للمعرفة، ولكن أيضا باعتبارها طرفا قادرا على إنتاج أدوات تحليل وتطبيقات عملية يمكن توظيفها في خدمة العمل الدبلوماسي والاقتصادي الخارجي.

كما يمكن أن تفتح الدراسة مستقبلا على مقارنات أعمق بين الجزائر وعدد من الدول الصاعدة أو النامية التي طورت أشكالا خاصة من الربط بين الدبلوماسية والاقتصاد والمعلومة، بما يسمح بتوسيع الإطار المقارن خارج النماذج الأوروبية والآسيوية الكلاسيكية.

وأخيرا، يمثل الذكاء الدبلوماسي نفسه أفقا بحثيا قائما بذاته، لأنه لا يزال مفهوما في طور التأسيس داخل هذه الأطروحة، ويمكن توسيعه لاحقا بدراسات تتعلق بمؤثراته، وآليات قياسه، وشروط إدماجه في الإدارة الدبلوماسية، وحدود علاقته بالدبلوماسية الاقتصادية واليقظة الاستراتيجية والأمن الاقتصادي الجزائري.

¹ وهذا ان سمحت به البعثة حسب تعليمات الإدارة المركزية وحسب كل حالة وكل ضرف.

قائمة المراجع

أولا: الكتب والمطبوعات الأكاديمية

أعراج، سليمان. *السياسة الخارجية من منظور التنمية*. مطبوعة بيداغوجية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2022.

Baumard, Philippe. *Stratégie et surveillance des environnements concurrentiels*. Paris: Masson, 1991.

Castells, Manuel. *The Rise of the Network Society*. 2nd ed. Oxford: Wiley-Blackwell, 2010.

Harbulot, Christian. *La guerre économique*. Paris: Economica, 2011.

Harbulot, Christian, dir. *Manuel d'intelligence économique*. Paris: Presses Universitaires de France, 2019.

Lesca, Humbert. *Veille stratégique: La méthode L.E.SCanning*. Paris: EMS, 2003.

Lesca, Humbert, Nicolas Lesca, and David Ménascé. *Les signaux faibles et la veille anticipative pour les décideurs: Méthodes et applications*. Paris: Hermès Science, 2011.

Porter, Michael E. *The Competitive Advantage of Nations*. New York: Free Press, 1990.

Saner, Raymond, and Lichia Yiu. "Economic Diplomacy: Mapping the Field." *The Hague Journal of Diplomacy* 2, no. 1 (2007): 1–23.

ثانيا: المقالات العلمية المحكمة

أحمد ميلي، سمية. "واقع الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية" *مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة* 5، ع. 2 (2020): 39–54.

بن طلحة، عبد الغني، وفارس ركيمة. "السياسات الوطنية للذكاء الاقتصادي وأثرها على تحول المدن الجزائرية إلى أقاليم ذكية: رؤية 2030" *مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة* 9، ع. 2 (2025): 46–65. <https://doi.org/10.34118/jeemr.v9i2.4404>.

شرع، نورة، عبد الرزاق مولاي لخضر، وأحمد لعمى. "دور الدبلوماسية الاقتصادية في قطاع التجارة الخارجية للجزائر" *المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية*، عدد 12 (جوان/يونيو 2020): 351–364.

عياط، أسماء، وعبد السلام مخلوفي. "الدبلوماسية الاقتصادية في عصر الذكاء الاقتصادي والعولمة الاقتصادية" *مجلة البشائر الاقتصادية* 5، ع. 1 (2019): 413–425.

القينعي، عز الدين. "الذكاء الاقتصادي في خدمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية: الواقع، المعوقات وسبل التنفيع." *Revue Études en Économie et Commerce et Finance* 8، ع. 1 (2019): 131–156.

مخلوفي، عبد السلام، وأسماء عياط. "الذكاء الاقتصادي كوسيلة لإنجاح عمل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية" *مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية* 5، ع. 2 (2018): 125–141. <https://doi.org/10.35392/1772-000-010-007>.

هروم، عز الدين، وعبد الفتاح بوخمخ. "تطبيق الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات الجزائرية" *Revue des Sciences Humaines & Sociales* 5 (2019): ع. 1: 194-214.

Luttwak, Edward N. "From Geopolitics to Geo-Economics: Logic of Conflict, Grammar of Commerce." *The National Interest* 20 (1990): 17-23.

ثالثا: الرسائل والأطروحات الجامعية

أمزيان، أنيسة. "دور الذكاء الاقتصادي في الاستجابة لانعكاسات وتحديات العولمة: دراسة حالة الجزائر." أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2017-2018.

بلحاج، أمينة. "واقع الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع دراسة حالة." رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2015.

فيلالي، أسماء. "الذكاء الاقتصادي في المؤسسة الجزائرية: الواقع والمجهودات، دراسة حالة المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية SNVI رويبة." رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2013-2014.

مغمولي، نسرين. "دور الذكاء الاقتصادي في الرفع من التنافسية الدولية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية: دراسة حالة مؤسسة فرتيال عناية." أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016.

رابعا: المحاضرات والمطبوعات

آيت يوسف، سالم. "محاضرات في الدبلوماسية الاقتصادية: موجهة للشباب الدبلوماسيين 2024-2025." مطبوعة المعهد الدبلوماسي والعلاقات الدولية، وزارة الشؤون الخارجية والجمالية الوطنية بالخارج والشؤون الفريقية، الجزائر، 2025.

خامساً: الاتفاقيات والوثائق القانونية والاستراتيجية الدولية

European Commission and High Representative of the Union for Foreign Affairs and Security Policy. Joint Communication to the European Parliament, the European Council and the Council on "European Economic Security Strategy." JOIN(2023) 20 final. Brussels, June 20, 2023.

France. Commissariat général du Plan. *Intelligence économique et stratégie des entreprises: Travaux du groupe présidé par Henri Martre*. Paris: La Documentation française, 1994.

People's Republic of China. *Cybersecurity Law of the People's Republic of China*. Adopted November 7, 2016; effective June 1, 2017.

State Council of the People's Republic of China. "Notice of the State Council on the Publication of 'Made in China 2025'." May 8, 2015.

United Nations. *Vienna Convention on Diplomatic Relations*. Done at Vienna, April 18, 1961; entered into force April 24, 1964. *United Nations Treaty Series*, vol. 500, p. 95.

سادسا: القوانين والمراسيم والقرارات الجزائرية

- الجزائر. القانون رقم 18-05 المؤرخ في 10 مايو 2018، المتعلق بالتجارة الإلكترونية. *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية*، ع. 28 (16 مايو 2018).
- الجزائر. القانون رقم 18-07 المؤرخ في 10 يونيو 2018، المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي. *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية*، ع. 34 (17 يونيو 2018).
- الجزائر. القانون رقم 22-18 المؤرخ في 24 يوليو 2022، المتعلق بالاستثمار. *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية*، ع. 50 (28 يوليو 2022).
- الجزائر. المرسوم التنفيذي رقم 04-174 المؤرخ في 12 يونيو 2004، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية وتنظيمها وسيرها. *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية*، عدد 38 (16 يونيو 2004).
- الجزائر. المرسوم التنفيذي رقم 22-298 المؤرخ في 8 سبتمبر 2022، المحدد لتنظيم الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار وسيرها. *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية*، ع. 60 (18 سبتمبر 2022).
- الجزائر. المرسوم الرئاسي رقم 02-403 المؤرخ في 26 نوفمبر 2002، المحدد لصلاحيات وزارة الشؤون الخارجية. *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية*، عدد 78 (27 نوفمبر 2002).
- الجزائر. المرسوم الرئاسي رقم 02-405 المؤرخ في 26 نوفمبر 2002، المتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية. *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية*، عدد 78 (27 نوفمبر 2002): 9-15.
- الجزائر. المرسوم الرئاسي رقم 02-408 المؤرخ في 26 نوفمبر 2002، المتضمن تنظيم البعثات الدبلوماسية والقنصلية. *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية*، عدد 78 (27 نوفمبر 2002): 15-17.
- الجزائر. المرسوم الرئاسي رقم 19-244 المؤرخ في 11 سبتمبر 2019، المتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية. *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية*، عدد 56 (15 سبتمبر 2019): 4-12.
- الجزائر. المرسوم الرئاسي رقم 23-314 المؤرخ في 6 سبتمبر 2023، المتضمن إنشاء محافظة سامية للرقمنة وتحديد مهامها وتنظيمها وسيرها. *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية*، ع. 59 (10 سبتمبر 2023).
- الجزائر. المرسوم التنفيذي رقم 25-233 المؤرخ في 3 سبتمبر 2025، المتضمن إنشاء الهيئة الجزائرية للاستيراد وتحديد تنظيمها وسيرها. *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية*، ع. 60 (7 سبتمبر 2025).
- الجزائر. المرسوم التنفيذي رقم 25-234 المؤرخ في 3 سبتمبر 2025، المتضمن إنشاء الهيئة الجزائرية للصادرات وتحديد تنظيمها وسيرها. *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية*، ع. 60 (7 سبتمبر 2025).
- الجزائر. المرسوم التنفيذي رقم 25-235 المؤرخ في 3 سبتمبر 2025، المتضمن حل الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية وتحويل أملكها وحقوقها والتزاماتها ومستخدميها إلى الهيئة الجزائرية للصادرات. *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية*، ع. 60 (7 سبتمبر 2025).
- الجزائر. القرار الوزاري رقم 1275 المؤرخ في 27 سبتمبر 2022، المتعلق بآلية "شهادة جامعية - مؤسسة ناشئة" و "شهادة - براءة اختراع". وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2022.

سابعا: التقارير والوثائق الرسمية الجزائرية

- الديوان الوطني للإحصائيات. *المسح الوطني حول الرقمنة في المؤسسات*. الجزائر: ONS، 2022.
- المجلس الوطني للاقتصاد والاجتماع والبيئي. *تقرير حول الوضع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لسنة 2022*. الجزائر: CNESE، 2023.

المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي تقرير حول تنافسية الاقتصاد الجزائري. الجزائر CNESE :، 2022.

المعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية الشاملة تقرير حول القدرات الاستراتيجية في الإدارة العمومية. الجزائر INESG :، 2021.

المحافظة السامية للرقمنة الاستراتيجية الوطنية للتحويل الرقمي في الجزائر: من أجل جزائر رقمية 2030. الجزائر: المحافظة السامية للرقمنة، 2024. <https://www.hcn.dz>.

الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار تقرير مناخ الاستثمار في الجزائر. الجزائر AAPI :، 2023.

الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار منصة المستثمر والفرص الاستثمارية في الجزائر. الجزائر AAPI :، 2022-2025.

الوكالة الوطنية لتنمين موارد المحروقات (الجزائر). "المحروقات في الجزائر: المحطات التاريخية." موقع ALNAFT الرسمي. تاريخ الاطلاع 14 ماي 2024. <https://www.alnaft.dz>.

سوناطراك (الجزائر). "من نحن: تاريخنا ومحطاتنا الرئيسية." موقع سوناطراك الرسمي. تاريخ الاطلاع 23 جوان 2025. <https://sonatrach.com>.

وزارة التجارة وترقية الصادرات (الجزائر). "بيانات حول منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية وانطلاق المبادلات التجارية في إطارها." الجزائر، 2024.

وزارة التجارة وترقية الصادرات (الجزائر). "المنصة الرقمية لتسيير حساب الصندوق الخاص لترقية الصادرات." بوابة الخدمات الرقمية لوزارة التجارة. تاريخ الاطلاع 23 يونيو 2026. <https://www.commerce.gov.dz>.

وزارة التجارة وترقية الصادرات. التقرير السنوي حول ترقية الصادرات. الجزائر، 2022.

وزارة الرقمنة والإحصائيات تقرير التحول الرقمي في الجزائر. الجزائر، 2022.

وزارة الصناعة تقرير حول تطوير القدرات الإنتاجية الوطنية. الجزائر، 2021.

وزارة الصناعة. "الذكاء الاقتصادي ودوره في ضمان تطور وديمومة المؤسسات الاقتصادية." بيان رسمي، 18 فبراير 2023.

وزارة الشؤون الخارجية والجمالية الوطنية بالخارج. "بيانات رسمية حول الدبلوماسية الاقتصادية." الجزائر، 2021-2024.

وزارة الشؤون الخارجية والجمالية الوطنية بالخارج. "شبكة المكلفين بالشؤون الاقتصادية والتجارية على مستوى الممثلات الدبلوماسية والقنصلية." تقرير داخلي، مديرية ترقية ودعم المبادلات الاقتصادية، فبراير 2021.

وزارة الشؤون الخارجية والجمالية الوطنية بالخارج (الجزائر). "مكتب الإعلام وترقية الاستثمارات والصادرات." البوابة الإلكترونية لوزارة الشؤون الخارجية. تاريخ الاطلاع 23 يونيو 2026. <https://www.mae.gov.dz>.

وزارة الشؤون الخارجية والجمالية الوطنية بالخارج (الجزائر). "مديرية ترقية ودعم المبادلات الاقتصادية: المهام والهيكل." البوابة الإلكترونية لوزارة الشؤون الخارجية. تاريخ الاطلاع 23 يونيو 2026. <https://www.mae.gov.dz>.

وزارة الشؤون الخارجية والجمالية الوطنية بالخارج (الجزائر). "الهيكل التنظيمي للإدارة المركزية: المديرية العامة لليقظة الاستراتيجية واستباق الأزمات وإدارتها." البوابة الإلكترونية لوزارة الشؤون الخارجية. تاريخ الاطلاع 23 يونيو 2026. <https://www.mae.gov.dz>.

المعهد الدبلوماسي والعلاقات الدولية، والغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة. "توقيع اتفاقية إطار للتعاون في مجال التكوين في الدبلوماسية الاقتصادية." وكالة الأنباء الجزائرية (APS) نُشر في 23 يونيو 2024. تاريخ الاطلاع 23 يونيو 2026. <https://www.aps.dz>.

ثامنا: تقارير المنظمات الدولية والمؤشرات الاقتصادية

International Monetary Fund. *Algeria: Country Report*. Washington, DC: International Monetary Fund, 2023.

International Monetary Fund. *Algeria: Request for Stand-By Arrangement and Purchase Under the Compensatory and Contingent Financing Facility*. IMF Staff Country Report No. 94/11. Washington, DC: International Monetary Fund, 1994.

International Monetary Fund. *World Economic Outlook: Policy Pivot, Rising Threats*. Washington, DC: International Monetary Fund, October 2024.

International Trade Centre. *SME Competitiveness Outlook*. Geneva: International Trade Centre, 2021.

Monteiro, Bruno, and Rodrigo Dal Borgo. "Supporting Decision Making with Strategic Foresight: An Emerging Framework for Proactive and Prospective Governments." *OECD Working Papers on Public Governance*, no. 63 (2023).

Organisation for Economic Co-operation and Development. *Strategic Foresight and Economic Intelligence Systems*. Paris: OECD Publishing, 2021.

OECD, *Strategic Foresight for Better Policies: Building Resilient Futures*, Paris: OECD Publishing, 2019.

United Nations Conference on Trade and Development. *Economic Development in Africa Report 2024*. Geneva: United Nations, 2024.

United Nations Conference on Trade and Development. *World Investment Report*. Geneva: United Nations, 2022.

United Nations Conference on Trade and Development. *World Investment Report 2025: International Investment in the Digital Economy*. Geneva: United Nations, 2025.

United Nations Conference on Trade and Development. *Rapid eTrade Readiness Assessment of Algeria*. Geneva: United Nations, 2024.

United Nations Industrial Development Organization. *Industrial Development Report*. Vienna: UNIDO, 2022.

World Bank. *Algeria Economic Monitor*. Washington, DC: World Bank, 2023.

World Bank. *Algeria Economic Monitor, Fall 2024*. Washington, DC: World Bank, 2024.

World Bank. *Digital Economy Report: Middle East and North Africa*. Washington, DC: World Bank, 2022.

World Bank. *Doing Business 2020: Comparing Business Regulation in 190 Economies*. Washington, DC: World Bank, 2020.

World Bank. *Algeria - Economic Stabilization and Structural Reform*. Report No. 12026-AL. Washington, DC: World Bank, 1994.

World Bank. *World Development Indicators: Algeria*. Washington, DC: World Bank. Accessed June 10, 2026.

World Economic Forum. *The Global Competitiveness Report 2019*. Geneva: World Economic Forum, 2019.

World Intellectual Property Organization. *Global Innovation Index 2024: Unlocking the Promise of Social Entrepreneurship*. Geneva: WIPO, 2024.

World Intellectual Property Organization. *World Intellectual Property Indicators 2024*. Geneva: WIPO, 2024.

تاسعا: قواعد البيانات والمؤشرات التجارية والاقتصادية

European Commission. "EU Trade Relations with Algeria." Trade and Economic Security. Accessed July 23, 2025. https://policy.trade.ec.europa.eu/eu-trade-relationships-country-and-region/countries-and-regions/algeria_en.

Trading Economics. "Algeria Exports by Category." Based on UN COMTRADE Data. Accessed June 23, 2025. <https://tradingeconomics.com/algeria/exports-by-category>.

UNCTADstat. "Merchandise Trade Matrix and Trade Data: Algeria." Accessed October 23, 2024. <https://unctadstat.unctad.org/>.

World Bank. World Integrated Trade Solution (WITS). "Algeria Trade Summary 2024." Accessed June 15, 2026. <https://wits.worldbank.org/>.

World Bank Data. "Foreign Direct Investment, Net Inflows — Algeria." Accessed December 13, 2024. <https://data.worldbank.org/>.

World Bank Data. "GDP — Algeria." Accessed June 10, 2026. <https://data.worldbank.org/>.

World Bank Data. "Individuals Using the Internet (% of Population) — Algeria." Accessed June 25, 2025. <https://data.worldbank.org/>.

World Bank Data. "Unemployment — Algeria." Accessed January 20, 2025. <https://data.worldbank.org/>.

عاشرا: المواقع والمؤسسات الرسمية الجزائرية

السلطة الوطنية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي. "النصوص القانونية والتنظيمية الخاصة بحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي." تاريخ الاطلاع 10 ماي 2025. <https://anpdp.dz/ar/>.

الديوان الوطني للإحصائيات. "البوابة الرسمية للديوان الوطني للإحصائيات." تاريخ الاطلاع 01 ديسمبر 2025. <https://www.ons.dz/>.

الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار. "البوابة الرسمية للاستثمار في الجزائر." تاريخ الاطلاع 04 جويلية 2025. <https://aapi.dz/>.

المحافظة السامية للرقمنة. "الموقع الرسمي للمحافظة السامية للرقمنة." تاريخ الاطلاع 19 افريل 2025. <https://www.hcn.dz>.

مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني. "البوابة الرسمية لمركز CERIST." تاريخ الاطلاع 17 جوان 2025. <https://www.cerist.dz/>.

المدرسة الوطنية العليا للذكاء الاصطناعي. "الموقع الرسمي للمدرسة ENSIA." تاريخ الاطلاع 11 ديسمبر 2025. <https://www.ensia.edu.dz/>.

المدرسة العليا للتسيير والاقتصاد الرقمي. «تقديم المدرسة العليا للتسيير والاقتصاد الرقمي». الموقع الرسمي للمدرسة. تم الاطلاع عليه في 14 جانفي 2024 <https://www.esgen.edu.dz/ar/>

وزارة التجارة وترقية الصادرات. "البوابة الرقمية لتسيير حساب الصندوق الخاص لترقية الصادرات". تاريخ الاطلاع 23 ماي 2025. <https://www.commerce.gov.dz>

وزارة الشؤون الخارجية والجمالية الوطنية بالخارج. "ملف الدبلوماسية الاقتصادية". تاريخ الاطلاع 25 ماي 2025. <https://www.mae.gov.dz>

وزارة الشؤون الخارجية والجمالية الوطنية بالخارج. "المعهد الدبلوماسي والعلاقات الدولية". تاريخ الاطلاع 10 افريل 2025. <https://www.mae.gov.dz>

وزارة الشؤون الخارجية والجمالية الوطنية بالخارج. "دليل الممثلات الدبلوماسية والقنصلية الجزائرية بالخارج". تاريخ الاطلاع 24 نوفمبر 2025. <https://www.mae.gov.dz>

حادي عشر: المواقع والمؤسسات الرسمية الأجنبية المستعملة في التجارب الدولية

Agence nationale de la sécurité des systèmes d'information. "L'Agence." Accessed June 08, 2025. <https://cyber.gouv.fr/nous-connaitre/lagence/>.

Bundesamt für Sicherheit in der Informationstechnik. "Federal Office for Information Security." Accessed June 14, 2025. https://www.bsi.bund.de/EN/Home/home_node.html.

Bundesministerium für Wirtschaft und Klimaschutz. "Investment Screening." Accessed September 24, 2025. <https://www.bmwk.de/>.

Deutsche Industrie- und Handelskammer. "German Chambers of Commerce Abroad (AHKs)." Accessed June 13, 2024. <https://www.dihk.de/>.

Electronics and Telecommunications Research Institute. "Overview." Accessed May 15, 2025. <https://etri.re.kr/>.

European Commission. "Horizon Europe." Accessed September 28, 2025. <https://research-and-innovation.ec.europa.eu/>.

European Commission. "Joint Research Centre." Accessed May 11, 2025. <https://commission.europa.eu/>.

European Union Agency for Cybersecurity. "European Union Agency for Cybersecurity (ENISA)." Accessed October 21, 2025. <https://www.enisa.europa.eu/>.

Fraunhofer-Gesellschaft. "Homepage Fraunhofer-Gesellschaft." Accessed June 14, 2025. <https://www.fraunhofer.de/>.

Japan External Trade Organization. "About Us." Accessed May 20, 2024. <https://www.jetro.go.jp/>.

Japan External Trade Organization. "Reports and Statistics." Accessed October 10, 2025. <https://www.jetro.go.jp/en/reports/>.

Korea Institute of Science and Technology. "Korea Institute of Science and Technology (KIST)." Accessed June 24, 2025. <https://www.nst.re.kr/>.

Korea Trade-Investment Promotion Agency. "KOTRA English." Accessed May 20, 2025. <https://www.kotra.or.kr/>.

Max-Planck-Gesellschaft. "Profile and Vision." Accessed September 11, 2025. <https://www.mpg.de/>.

Ministry of Commerce of the People's Republic of China. "Mission." Accessed June 10, 2025. <https://english.mofcom.gov.cn/>.

Ministry of Economy, Trade and Industry. "Overview of Industrial Technology Policy/Innovation Policy." Accessed June 18, 2025. <https://www.meti.go.jp/>.

Ministry of Industry and Information Technology of the People's Republic of China. "Official Website." Accessed May 15, 2025. <https://www.miit.gov.cn/>.

Ministry of Trade, Industry and Energy. "Official Website." Accessed May 10, 2024. <https://english.motie.go.kr/>.

National Development and Reform Commission. "Main Functions of the NDRC." Accessed May 14, 2025. <https://en.ndrc.gov.cn/>.

National Institute of Advanced Industrial Science and Technology. "Home." Accessed June 10, 2026. <https://www.aist.go.jp/>.

National Institute of Science and Technology Policy. "Science and Technology Foresight and Science and Technology Trends." Accessed June 24, 2024. <https://www.nistep.go.jp/>.

Research Institute of Economy, Trade and Industry. "What Is RIETI?" Accessed October 20, 2025. <https://www.rieti.go.jp/>.

Secrétariat général de la défense et de la sécurité nationale. "Accueil." Accessed June 14, 2025. <https://www.sgdsn.gouv.fr/>.

ثاني عشر: المصادر الرقمية والإحصائية العامة

ARPCE. "Observatory of the Internet Market, 4th Quarter 2024." Accessed September 14, 2025.

DataReportal. "Digital 2024: Algeria." Accessed June 20, 2025.

DataReportal. "Digital 2025: Algeria." Accessed May 22, 2025.

International Trade Administration. "Algeria – Digital Economy." Accessed May 27, 2025.

الملاحق

الملحق: رقم 1	الهيكل العامة للشبكة الدبلوماسية والقنصلية الجزائرية بالخارج حسب القارات وأنماط التمثيل
------------------	--

المصدر: من إعداد الباحث، من موقع وزارة الشؤون الخارجية والجمالية الوطنية بالخارج والشؤون الإفريقية.

1. المنطقة العربية وإفريقيا

الرقم	البلد / الإطار	القارة / المنطقة	المدينة	نوع التمثيلية
1	قطر	الخليج العربي	الدوحة	سفارة
2	البحرين	الخليج العربي	المنامة	سفارة
3	الكويت	الخليج العربي	الكويت	سفارة
4	الإمارات العربية المتحدة	الخليج العربي	أبو ظبي	سفارة
5	سلطنة عمان	الخليج العربي	مسقط	سفارة
6	السعودية	الخليج العربي	الرياض	سفارة
7	جيبوتي	القرن الإفريقي	جيبوتي	سفارة
8	مصر	شمال إفريقيا	القاهرة	سفارة
9	اليمن	الشرق الأوسط	صنعاء	سفارة (معلقة)
10	سوريا	الشرق الأوسط	دمشق	سفارة
11	لبنان	الشرق الأوسط	بيروت	سفارة
12	العراق	الشرق الأوسط	بغداد	سفارة
13	الأردن	الشرق الأوسط	عمّان	سفارة
14	السودان	القرن الإفريقي	الخرطوم	سفارة
15	المغرب	شمال إفريقيا	الرباط	سفارة
16	المغرب	شمال إفريقيا	الرباط	مكتب قنصلي

17	ليبيا	شمال إفريقيا	طرابلس	سفارة
18	تونس	شمال إفريقيا	تونس	سفارة
19	موريتانيا	غرب إفريقيا	نواكشوط	سفارة
20	الصومال	القرن الإفريقي	مقديشو	سفارة (جديدة)
21	الإمارات العربية المتحدة	الخليج العربي	دبي	قنصلية عامة
22	السعودية	الخليج العربي	جدة	قنصلية عامة
23	ليبيا	شمال إفريقيا	طرابلس	قنصلية عامة
24	ليبيا	شمال إفريقيا	سبها	قنصلية (مغلقة)
25	موريتانيا	غرب إفريقيا	نواذيبو	قنصلية
26	تونس	شمال إفريقيا	تونس	قنصلية عامة
27	تونس	شمال إفريقيا	قفصة	قنصلية
28	تونس	شمال إفريقيا	الكاف	قنصلية
29	المغرب	شمال إفريقيا	الدار البيضاء	قنصلية عامة
30	المغرب	شمال إفريقيا	وجدة	قنصلية
31	غانا	إفريقيا الغربية	أكرا	سفارة
32	أنغولا	إفريقيا الجنوبية	لواندا	سفارة
33	مدغشقر	إفريقيا الشرقية	أنتاناناريفو	سفارة
34	ناميبيا	إفريقيا الجنوبية	ويندهوك	سفارة
35	الغابون	إفريقيا الوسطى	ليبرفيل	سفارة
36	إثيوبيا	القرن الإفريقي	أديس أبابا	سفارة
37	نيجيريا	إفريقيا الغربية	أبوجا	سفارة
38	النيجر	الساحل	نيامي	سفارة
39	كينيا	إفريقيا الشرقية	نيروبي	سفارة

40	جنوب إفريقيا	إفريقيا الجنوبية	بريتوريا	سفارة
41	كوت ديفوار	إفريقيا الغربية	أبيدجان	سفارة
42	تشاد	الساحل	نجامينا	سفارة
43	مالي	الساحل	باماكو	سفارة
44	بوروندي	إفريقيا الشرقية	بوجمبورا	سفارة
45	بوتسوانا	إفريقيا الجنوبية	غابورون	سفارة
46	بوركينافاسو	الساحل	واغادوغو	سفارة
47	غينيا	إفريقيا الغربية	كوناكري	سفارة
48	أوغندا	إفريقيا الشرقية	كمبالا	سفارة
49	موزمبيق	إفريقيا الجنوبية	مابوتو	سفارة
50	رواندا	إفريقيا الشرقية	كيغالي	سفارة
51	زيمبابوي	إفريقيا الجنوبية	هراري	سفارة
52	السنغال	إفريقيا الغربية	داكار	سفارة
53	الكاميرون	إفريقيا الوسطى	ياوندي	سفارة
54	الكونغو الديمقراطية	إفريقيا الوسطى	كينشاسا	سفارة
55	الكونغو	إفريقيا الوسطى	برازافيل	سفارة
56	زامبيا	إفريقيا الجنوبية	لوزاكا	سفارة
57	تنزانيا	إفريقيا الشرقية	دار السلام	سفارة
58	البنين	إفريقيا الغربية	كوتونو	سفارة (جديدة)
59	سيراليون	إفريقيا الغربية	فريتاون	سفارة (جديدة)
60	النيجر	الساحل	أغاديس	قنصلية
61	مالي	الساحل	غاو	قنصلية (مغلقة)

2. آسيا وأوقيانوسيا

الرقم	البلد / الإطار	القارة / المنطقة	المدينة	نوع التمثيلية
62	أذربيجان	آسيا الوسطى/القوقاز	باكو	سفارة
63	اليابان	شرق آسيا	طوكيو	سفارة
64	كوريا الجنوبية	شرق آسيا	سيول	سفارة
65	باكستان	جنوب آسيا	إسلام آباد	سفارة
66	إندونيسيا	جنوب شرق آسيا	جاكرتا	سفارة
67	أوزبكستان	آسيا الوسطى	طشقند	سفارة
68	بنغلاديش	جنوب آسيا	دكا	سفارة
69	كازاخستان	آسيا الوسطى	أستانا	سفارة
70	الصين	شرق آسيا	بكين	سفارة
71	الهند	جنوب آسيا	نيودلهي	سفارة
72	الفيتنام	جنوب شرق آسيا	هانوي	سفارة
73	ماليزيا	جنوب شرق آسيا	كوالالمبور	سفارة
74	أستراليا	أوقيانوسيا	كامبيرا	سفارة

3. أوروبا

الرقم	البلد / الإطار	القارة / المنطقة	المدينة	نوع الممثلة
75	الدنمارك	شمال أوروبا	كوبنهاغن	سفارة
76	فنلندا	شمال أوروبا	هلسنكي	سفارة
77	بولندا	أوروبا الشرقية	وارسو	سفارة

78	بلغاريا	أوروبا الشرقية	صوفيا	سفارة
79	اليونان	جنوب أوروبا	أثينا	سفارة
80	أوكرانيا	أوروبا الشرقية	كييف	سفارة
81	النرويج	شمال أوروبا	أوسلو	سفارة
82	إسبانيا	جنوب أوروبا	مدريد	سفارة
83	إيرلندا	شمال غرب أوروبا	دبلن	سفارة
84	صربيا	البلقان	بلغراد	سفارة
85	التشيك	أوروبا الوسطى	براغ	سفارة
86	البرتغال	جنوب أوروبا	لشبونة	سفارة
87	النمسا	أوروبا الوسطى	فيينا	سفارة
88	بلجيكا	أوروبا الغربية	بروكسل	سفارة
89	السويد	شمال أوروبا	ستوكهولم	سفارة
90	إيطاليا	جنوب أوروبا	روما	سفارة
91	هنغاريا	أوروبا الوسطى	بودابست	سفارة
92	هولندا	أوروبا الغربية	لاهاي	سفارة
93	سويسرا	أوروبا الغربية	برن	سفارة
94	سويسرا	أوروبا الغربية	جنيف	بعثة دائمة
95	فرنسا	أوروبا الغربية	باريس	سفارة
96	رومانيا	أوروبا الشرقية	بوخارست	سفارة
97	البوسنة والهرسك	البلقان	ساراييفو	سفارة
98	روسيا	أوروبا الشرقية	موسكو	سفارة
99	المملكة المتحدة	أوروبا الغربية	لندن	سفارة
100	ألمانيا	أوروبا الغربية	برلين	سفارة

101	كرواتيا	البلقان	زغرب	سفارة
102	تركيا	أوراسيا	أنقرة	سفارة
103	إسبانيا	جنوب أوروبا	أليكانت	قنصلية
104	إسبانيا	جنوب أوروبا	برشلونة	قنصلية عامة
105	إيطاليا	جنوب أوروبا	ميلانو	قنصلية عامة
106	إيطاليا	جنوب أوروبا	نابولي	قنصلية عامة
107	بلجيكا	أوروبا الغربية	بروكسل	قنصلية عامة
108	المملكة المتحدة	أوروبا الغربية	لندن	قنصلية عامة
109	ألمانيا	أوروبا الغربية	فرانكفورت	قنصلية عامة
110	سويسرا	أوروبا الغربية	جنيف	قنصلية عامة
111	تركيا	أوراسيا	إسطنبول	قنصلية عامة

4. الأمريكيتان

الرقم	البلد / الإطار	القارة / المنطقة	المدينة	نوع التمثيلية
112	الأرجنتين	أمريكا الجنوبية	بوينس آيرس	سفارة
113	كولومبيا	أمريكا الجنوبية	بوغوتا	سفارة
114	البيرو	أمريكا الجنوبية	ليما	سفارة
115	كوبا	الكاريبي	هافانا	سفارة
116	فنزويلا	أمريكا الجنوبية	كاراكاس	سفارة
117	البرازيل	أمريكا الجنوبية	برازيليا	سفارة
118	الولايات المتحدة	أمريكا الشمالية	واشنطن	سفارة

119	الولايات المتحدة	أمريكا الشمالية	نيويورك	بعثة دائمة
120	نيكاراغوا	أمريكا الوسطى	ماناغوا	سفارة (جديدة)
121	المكسيك	أمريكا الشمالية	مكسيكو	سفارة
122	الشيلي	أمريكا الجنوبية	سانتياغو	سفارة
123	كندا	أمريكا الشمالية	أوتاوا	سفارة
124	كندا	أمريكا الشمالية	مونتريال	قنصلية عامة
125	الولايات المتحدة	أمريكا الشمالية	نيويورك	قنصلية عامة
126	الولايات المتحدة	أمريكا الشمالية	سان فرانسيسكو	قنصلية عامة

5. الشبكة القنصلية الجزائرية في فرنسا

الرقم	البلد / الإطار	القارة / المنطقة	المدينة	نوع التمثيلية
127	فرنسا	أوروبا الغربية	باريس	قنصلية عامة
128	فرنسا	أوروبا الغربية	ليل	قنصلية عامة
129	فرنسا	أوروبا الغربية	ليون	قنصلية عامة
130	فرنسا	أوروبا الغربية	مرسيليا	قنصلية عامة
131	فرنسا	أوروبا الغربية	ستراسبورغ	قنصلية عامة
132	فرنسا	أوروبا الغربية	بوبيني	قنصلية
133	فرنسا	أوروبا الغربية	بيزانسون	قنصلية
134	فرنسا	أوروبا الغربية	بورديو	قنصلية
135	فرنسا	أوروبا الغربية	كريتاي	قنصلية

136	فرنسا	أوروبا الغربية	غرونوبل	قنصلية
137	فرنسا	أوروبا الغربية	متر	قنصلية
138	فرنسا	أوروبا الغربية	مونبلييه	قنصلية
139	فرنسا	أوروبا الغربية	نانتير	قنصلية
140	فرنسا	أوروبا الغربية	نانت	قنصلية
141	فرنسا	أوروبا الغربية	نيس	قنصلية
142	فرنسا	أوروبا الغربية	بونتواز	قنصلية
143	فرنسا	أوروبا الغربية	سانت إتيان	قنصلية
144	فرنسا	أوروبا الغربية	تولوز	قنصلية

6. البعثات الدائمة الجزائرية لدى المنظمات الدولية والإقليمية

الرقم	الإطار / المنظمة	المدينة	طبيعة التمثيل	التوصيف الأكاديمي
1	منظمة الأمم المتحدة	نيويورك	ممثلية / بعثة دائمة	تمثل الحضور الجزائري داخل المنظومة الأممية على مستوى المقر الرئيس للأمم المتحدة.
2	مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في سويسرا	جنيف	بعثة دائمة	يمثل هذا التمثيل الامتداد الجزائري متعدد الأطراف في جنيف ضمن فضاء الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى.
3	الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى	فيينا	تمثيل متعدد الأطراف	يعكس الحضور الجزائري في فيينا ضمن الفضاء الأممي والمنظمات الدولية الأخرى، مع ارتباطه بأعمال الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

4	المنظمات الدولية ذات الطابع القانوني والتقني	لاهاي	تمثيل متعدد الأطراف	يجسد الحضور الجزائري في لاهاي ضمن الفضاءات الدولية المتخصصة، خاصة ما يتصل بمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والمؤسسات القانونية الدولية ذات الصلة
5	الاتحاد الإفريقي واللجنة الاقتصادية لإفريقيا	اديس ابابا	تمثيل متعدد الأطراف	يمثل الامتداد الإفريقي المؤسسي للدبلوماسية الجزائرية داخل الإطار الإفريقي القاري
6	جامعة الدول العربية	القاهرة	تمثيل متعدد الأطراف	يعكس الحضور الجزائري داخل الإطار العربي المؤسسي على مستوى جامعة الدول العربية
7	منظمة التعاون الإسلامي	جدة	تمثيل متعدد الأطراف	يجسد الحضور الجزائري داخل المنظومة الإسلامية متعددة الأطراف.

الملحق رقم 2	شبكة المكلفين بالشؤون الاقتصادية والتجارية على مستوى الممثلات الدبلوماسية والقنصلية.
--------------	--

1. منطقة إفريقيا

الرقم	الدولة	التمثيلية	الاسم واللقب	الرتبة	البريد الإلكتروني
01	جنوب إفريقيا	سفارة الجزائر بريتوريا	Sid Ahmed BAOUCHE	SAE	s.baouche@mae.dz
02	أنغولا	سفارة الجزائر بلواندا	Farouq KHAILIA	AAE	ambalg.lda@gmail.com
03	بوركينافاسو	سفارة الجزائر بواغادوغو	Ahmed DIF	SAE	ambalgouaga@fasonet.bf
04	الكونغو	سفارة الجزائر بكينشاسا	Saoud FELLAHI	CAE	saoudfellahi@gmail.com
05	ساحل العاج	سفارة الجزائر بأبيدجان	Abdeljalil BAASSOU	SAE	dipecoabidjan@gmail.com
06	الغابون	سفارة الجزائر بليبرفيل	Abdelali BOULASSEL	SAE	a.boulassel@ambalglibreville.com
07	غينيا	سفارة الجزائر بكوناكري	Salah BOUAOUNI	AAE	bouaouinimas@gmail.com
08	كينيا	سفارة الجزائر بنairobi	Hamza KAROOR	SAE	karour@algerianembassy.co.ke
09	مدغشقر	سفارة الجزائر بأنتاناناريفو	Zine Eddine EGOUFI	AAE	ambalg_tnr@yahoo.fr
10	موزمبيق	سفارة الجزائر بمابوتو	Habiba AMARCHI	AT C	ambalgmaputo@tvcabo.co.mz
11	ناميبيا	سفارة الجزائر بويندهوك	Mohamed AISSATI	SAE	info@embassyofalgeria-namibia.org
12	النيجر	سفارة الجزائر بنيامي	Farouk BENMOKHTAR	CAE	economique.ambalgniamy@gmail.com
13	نيجيريا	سفارة الجزائر بأبوجا	Kader YAHIA	CAE	kader.yahia10@gmail.com

m.bennaidja@mae.dz	AAE	Med Nabil BENNAIDJA	سفارة الجزائر	بنين	14
ayoub.fennouche@gmail.com	AAE	Ayoub FENNOUCH E	سفارة الجزائر بإنجامينا	تشاد	15

2. منطقة العالم العربي

- السفارات

الرقم	الدولة	المدينة	الاسم	الرتبة	البريد
01	السعودية	الرياض	Abdelkader SMAHI	MP	mail@algerianembassy-saudi.com
02	مصر	القاهرة	Med Mehdi YOUB	CAE	ym.algembassy@gmail.com
03	عمان	مسقط	Mourad BEKACEMI	SAE	Mourad_ifid@yahoo.fr

- القنصليات

الرقم	الدولة	المدينة	الاسم	الرتبة	البريد
01	تونس	تونس	Fatiha DAHDOUH	AAE	cg-service-com@gnet.tn
02	المغرب	وجدة	Djamel LEDJILOT	SAE	consalgoujda@gmail.com
03	تونس	الكاف	Mohamed BOUAZZARA	MP	consallgkef@gmail.com

3. منطقة أوروبا - السفارات

الرقم	الدولة	المدينة	الاسم	الرتبة	البريد
01	ألمانيا	برلين	Saad Allah KEHAL	CAE	S.KEHAL@mae.dz
02	بلجيكا / الاتحاد الأوروبي	بروكسل	Yahiaoui AREZKI	CAE	a.yahiaoui@algerian-embassy.be

servicioeconomico@emb-argelia.es	CAE	Mohamed ALIM	مدريد	إسبانيا	03
salims.69@yahoo.com	CAE	Med Salim SAMAR	باريس	فرنسا	04
embalg@otenet.gr	AAE	AMIRA AOUACHRIA	أثينا	اليونان	05
o.zeggai@mae.dz	CAE	Omar ZEGGAI	بودابست	المجر	06
chirkam@yahoo.fr	CAE	Kamel CHIR	روما	إيطاليا	07
s.economique@algerie.uz	CAE	Foudil HEBIB	طشقند	أوزبكستان	08
balticstates@alembassy.pol	CAE	Mohamed BOUKERSH	وارسو	بولندا	09
Ouadah.mohammed1990@gmail.com	AAE	Mohammed OUADAH	لشبونة	البرتغال	10
fethimetref@hotmail.com	CAE	Fethi METREF	موسكو	روسيا	11
Ambalg.berne@bluewin.ch	SAE	Bakir OULAD DAOUD	برن	سويسرا	12
Djema.yamina@gmail.com	AAE	Yamina HARITI	براغ	التشيك	13
algemb-tirana@hotmail.com	CAE	Ridha NIBAIS	تيرانا	ألبانيا	14

4. القنصليات في أوروبا

الرقم	الدولة	المدينة	الاسم	الرتبة	البريد
01	إسبانيا	برشلونة	SAADEDINE AILAM	SAE	courier@consulatdz-bcn.org
02	فرنسا	ليون	Ayache OMARI	MP	algerieninvest@orange.fr
03	المملكة المتحدة	لندن	Med SEGHIR BENGHANEM	CAE	economics@algerian-consulate.org.uk
04	فرنسا	ليل	MUSTAPHA BOUZID	CAE	eco.cgal@consulatalgerielille.org
05	فرنسا	ستراسبورغ	SAAD BOUKHALFA	CAE	economique@consulat-strasbourg-algerie.fr
06	فرنسا	مارسيليا	Wissen CHEKKAT	SAE	Consalgerie.marseille@orange.fr
07	سويسرا	جنيف	Meriem FERKAL	AAE	serviceeconomique@consulat-algerie.ch
08	إيطاليا	ميلانو	Nawel ABABSA	SAE	visas-affaireseconomiques@consulatgeneralalgeriemilan.it
09	تركيا	إسطنبول	Aissam MANSOUR	SAE	a.mansour@mae.dz

aff.eco.comm.ali@hotmail.com	SAE	Rached HANNACHE	أليكانتي	إسبانيا	10
eco.cgal@consulatalgerielille.org	SAE	Badre-eddine CHEMINI	بوردو	فرنسا	11
service.visa@consulat-nanterre-algerie.fr	SAE	Karima BOUZETINE	نانتير	فرنسا	12
Service.economique@consulat-nantes-algerie.fr	SAE	MUSTAPHA BENAÏSSA	نانت	فرنسا	13
info@consulat-saint-etienne-algerie.fr	AAE	Mohammed TITOUM	سانت إتيان	فرنسا	14
Service-economiques@consulat-toulousealgerie.fr	CAE	Belhadri BAKHTI	تولوز	فرنسا	15

5. آسيا وأوقيانوسيا

الرقم	الدولة	المدينة	الاسم	الرتبة	البريد
01	إندونيسيا	جاكرتا	Adnane SMAILI	AAE	smailiadnane@gmail.com
02	إيران	طهران	Lamia TAZI	AAE	tazi.lamia07@gmail.com
03	ماليزيا	كوالالمبور	Ali SAIDI	MP	a.saidi@algerianembassy.org.my

6. أمريكا

الدولة	المدينة	الاسم	الرتبة	البريد
كندا	أوتاوا	Noureddine GAOUAOU	MP	service.economie@embassyalgeria.ca
تشيلي	سانتياغو	Smail BOUKHALFA	AAE	s.boukhalfa@embajadeargelia.cl
فنزويلا	كراكاس	Mekki OUAHRANI	SAE	embalargeliacaracas@gmail.com
الإكوادور	كيثو	Abdelkader BALAHOUANE	MP	embargeliaquito@hotmail.com

المصدر: من إعداد الباحث.

يمثل هذا الملحق نموذجاً افتراضياً مقترحاً من إعداد الباحث ومن أجل جعل نموذج الذكاء الدبلوماسي قابلاً للتفعيل العملي، تقترح الدراسة اعتماد قالب موحد للتقرير الاقتصادي الدبلوماسي، يسمح للبعثات الدبلوماسية والقنصلية بتصنيف المعلومة الاقتصادية، وتقدير موثوقيتها، وتحليل أثرها المحتمل وتحديد الجهة الوطنية المعنية بمتابعتها. ولا يقصد بهذا النموذج تقديم وثيقة رسمية صادرة عن بعثة دبلوماسية، بل اقتراح أداة تشغيلية كنتيجة للدراسة، يمكن أن تساعد على تنظيم العلاقة بين الرصد الخارجي والهياكل الاقتصادية الوطنية ضمن دورة معلوماتية قابلة للتقييم والتطوير.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الشؤون الخارجية والجلالية الوطنية بالخارج والشؤون الإفريقية

السفارة / القنصلية العامة / القنصلية / البعثة الدائمة.

بلد:

تقرير اقتصادي دبلوماسي موحد

رقم التقرير [.....]:

تاريخ الإرسال [.....]:

الجهة المرسله: السفارة / القنصلية / البعثة الدائمة.

الصفة الوظيفية للمحرر: رئيس البعثة / المكلف بالشؤون الاقتصادية والتجارية / القنصل / إطار مكلف.

درجة الاستعجال: عادي / مستعجل / بالغ الأهمية.

درجة التداول: عادي / داخلي / محدود التداول / سري إداري

نوع التقرير: فرصة / خطر / تغيير تنظيمي / معلومة سوقية / شريك محتمل / مناقصة / اتجاه قطاعي.

القطاع المعني: الصناعة / الطاقة / الفلاحة / مواد البناء / الخدمات / الرقمنة / النقل / غير ذلك...

الدولة أو السوق محل المتابعة

[.....]:

نموذج تطبيقي لتقرير اقتصادي دبلوماسي وفق مقاربة الذكاء الدبلوماسي

الجهات الوطنية المعنية مبدئيا: وزارة الشؤون الخارجية، وزارة التجارة الخارجية، الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار AAPI، الهيئة الجزائرية للصادرات، وزارة الصناعة، الغرف المهنية، المؤسسات الاقتصادية...

أولا	الملخص التنفيذي:
------	------------------

يعرض هذا التقرير [فرصة / خطرا / تغيرا تنظيميا / اتجاهها سوقيا] يتعلق بـ [القطاع أو السوق] في [دولة الاعتماد]. وتكمن أهمية الموضوع بالنسبة للجزائر في ارتباطه بـ [ترقية الصادرات / جذب الاستثمار / تطوير الشراكات / نقل التكنولوجيا / حماية مصلحة اقتصادية / متابعة منافسة]. وتشير المعطيات الأولية إلى إمكانية [متابعة الفرصة / التنبيه إلى الخطر / إحالة الملف إلى جهة مختصة / طلب معلومات إضافية]. وتقترح البعثة إحالة التقرير إلى [الجهة الوطنية المعنية] قصد [الدراسة / المتابعة / الاتصال / التحقق / المرافقة].

خلاصة تقديرية مختصرة

العنصر	التقدير
درجة الأهمية بالنسبة للجزائر	مرتفعة / متوسطة / محدودة
درجة الاستعجال	فورية / قصيرة المدى / متوسطة المدى / طويلة المدى
مستوى موثوقية المعلومة	مرتفع / متوسط / أولي يحتاج تحققا
قابلية المتابعة العملية	عالية / متوسطة / ضعيفة
الجهة الأولى المعنية بالمتابعة	[.....]

ثانيا	تصنيف المعلومة الاقتصادية:
-------	----------------------------

ضع علامة أمام الخانة المناسبة:

[] معلومة سوقية

[] معلومة استثمارية

[] معلومة تنظيمية أو قانونية

[] معلومة تنافسية

[] معلومة تكنولوجية

[] معلومة مرتبطة بالمخاطر

[] معلومة مرتبطة بالمناقصات أو المشاريع

[] معلومة مرتبطة بالجالية الاقتصادية

[] معلومة مرتبطة بصورة الجزائر الاقتصادية

[] معلومة مرتبطة بشروط النفاذ إلى السوق

[] معلومة مرتبطة طارئ اقتصادي هام

تعليق موجز حول طبيعة المعلومة

تشرح هنا طبيعة المعلومة في فقرة قصيرة، مع بيان ما إذا كانت تمثل فرصة مباشرة، أو مؤشرا أوليا أو خطرا محتملا، أو معطى يحتاج إلى تحقق إضافي.

مصدر المعلومة ودرجة موثوقيتها:	ثالثا
--------------------------------	-------

1. مصدر المعلومة

[] لقاء رسمي

[] غرفة تجارة أو هيئة مهنية

نموذج تطبيقي لتقرير اقتصادي دبلوماسي وفق مقارنة الذكاء الدبلوماسي

[] مؤسسة اقتصادية

[] مستثمر محتمل

[] معرض أو منتدى اقتصادي

[] جالية اقتصادية

[] وثيقة رسمية في بلد الاعتماد

[] إعلان مناقصة

[] تقرير اقتصادي أو قطاعي

[] مصدر مفتوح موثوق

[] ملاحظة ميدانية للبعثة

[] تواصل مع متعامل اقتصادي جزائري

2. تقييم المصدر

عنصر التقييم	التقدير
موثوقية المصدر	مرتفعة / متوسطة / ضعيفة
حدثة المعلومة	حديثة جدا / حديثة / تحتاج تحديثا
درجة اكتمال المعطيات	مكتملة / جزئية / أولية
الحاجة إلى تحقق إضافي	نعم / لا

ملاحظات حول المصدر

تذكر هنا حدود المعلومة: هل صدرت عن جهة رسمية؟ هل هي معطيات سوقية أولية؟ هل تحتاج إلى وثائق مكتملة؟ هل ترتبط بسياق مؤقت أو قابل للتغير؟ هل تتطلب تحققا إضافيا من جهة وطنية مختصة؟

رابعاً	وصف الموضوع محل التقرير:
--------	--------------------------

يتعلق الموضوع بـ [وصف موجز للفرصة أو الخطر أو التغير]. وقد برز في سياق [لقاء، منتدى، تغير تنظيمي، إعلان مشروع، طلب من مؤسسة، ملاحظة ميدانية، تطور سوقي]. وتكمن أهميته في أنه قد يفتح مجالاً أمام [الصادرات الجزائرية، الاستثمار في الجزائر، شراكة صناعية، نقل تكنولوجيا، مرافقة مؤسسة وطنية، حماية مصلحة اقتصادية].

خامساً	تحليل السوق أو القطاع:
--------	------------------------

عنصر التحليل	مضمون الملاحظة
القطاع المعني	[.....]
اتجاه الطلب	متزايد / مستقر / متراجع / غير واضح
طبيعة المتعاملين	مؤسسات عمومية / قطاع خاص / مستوردون / موزعون / مقاولون / مستثمرون
المنافسون الرئيسيون	[.....]
شروط النفاذ إلى السوق	[تراخيص، شهادات، معايير، وكلاء، تسجيل، مطابقة]...
العوائق المحتملة	جمركية / غير جمركية / لوجستية / مالية / تنظيمية / تنافسية
قنوات التوزيع أو الاتصال	[.....]

نموذج تطبيقي لتقرير اقتصادي دبلوماسي وفق مقارنة الذكاء الدبلوماسي

فرص الشراكة	عالية / متوسطة / محدودة
قابلية المنتج أو العرض الجزائري	عالية / متوسطة / ضعيفة / تحتاج دراسة

تعليق تحليلي

تفسر هنا خصائص السوق أو القطاع، مع بيان ما إذا كان السوق مناسباً للمؤسسات الجزائرية وما الشروط التي يجب مراعاتها قبل أي متابعة عملية.

سادسا	تحليل الفرصة أو الخطر:
-------	------------------------

1. طبيعة الموضوع

[] فرصة تصديرية

[] فرصة استثمارية

[] شراكة صناعية

[] نقل تكنولوجيا

[] مناقصة دولية

[] خطر تنظيمي

[] منافسة متزايدة

[] عائق دخول إلى السوق

[] تغير في المعايير

[] خطر على صورة المنتج الجزائري

[] تغير في سياسة البلد المضيف

2. تقدير الأثر المحتمل على المصالح الاقتصادية الوطنية

التقدير	مجال الأثر
قوي / متوسط / محدود / غير مباشر	الصادرات خارج المحروقات
قوي / متوسط / محدود / غير مباشر	جذب الاستثمار
قوي / متوسط / محدود / غير مباشر	الشراكات الاقتصادية
إيجابي / محايد / يحتاج تحسين / خطر محتمل	صورة الجزائر الاقتصادية
فرصة مباشرة / فرصة مشروطة / غير مناسبة حاليًا	المؤسسات الجزائرية
قابل للتحسين / يحتاج دراسة / صعب حاليًا	التموقع في السوق

تعليق حول الأثر

تشرح هنا القيمة المحتملة للمعلومة بالنسبة للاقتصاد الوطني، دون الاكتفاء بوصف الحدث أو الخبر.

الملاءمة مع الأولويات الاقتصادية الوطنية:	سابعاً
---	--------

ضع علامة أمام ما يناسب:

[] تنويع الاقتصاد

[] ترقية الصادرات خارج المحروقات

[] جذب الاستثمار الأجنبي

[] نقل التكنولوجيا

[] الأمن الغذائي

[] الأمن الطاقوي

[] الرقمنة والابتكار

[] الشراكات الإفريقية

[] الاندماج في سلاسل القيمة

[] تحسين صورة الجزائر الاقتصادية

[] دعم المؤسسات الجزائرية في الخارج

[] استشراف المخاطر الاقتصادية

درجة الملاءمة

عالية / متوسطة / ضعيفة

مبررات التقدير

تشرح هنا أسباب اعتبار الموضوع منسجما أو غير منسجم مع الأولويات الاقتصادية الوطنية.

ثامنا	الفاعلون المعنيون:
-------	--------------------

1. الفاعلون في بلد الاعتماد

-الجهات الحكومية ذات الصلة:

-غرف التجارة أو الهيئات المهنية:

-المؤسسات أو المستثمرون المحتملون:

-الوسطاء أو الشركاء الممكنون:

-الفاعلون من الجالية الاقتصادية:

-المنافسون الرئيسيون:

-الهيئات الفنية أو التنظيمية:

2. الفاعلون الجزائريون المعنيون

[] [وزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج والشؤون الإفريقية

[] [وزارة التجارة الخارجية

[] [وزارة الصناعة

[] [وزارة الطاقة

[] [وزارة الفلاحة

[] [الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار AAPI

[] [الهيئة الجزائرية للصادرات

[] [الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة

[] [الغرف المهنية

[] [مؤسسات عمومية اقتصادية

[] [مؤسسات خاصة أو مصدرون محتملون

[] [شركات ناشئة أو مؤسسات تكنولوجية

[] هياكل التحول الرقمي أو اليقظة الاستراتيجية

تاسعا	التوصية العملية ومسار الإحالة:
-------	--------------------------------

1. التوصية الرئيسية

توصي البعثة بـ [إحالة الملف / متابعة الاتصال / تنظيم لقاء / طلب معلومات إضافية / إدراج السوق ضمن الأولويات / تنبيه المؤسسات الوطنية / تكليف جهة مختصة بالدراسة / التواصل مع المستثمر / مرافقة مصدر جزائري].

2. الجهات المقترح إحالة التقرير إليها

الجهة الوطنية	الإجراء المقترح	سبب الإحالة
الجهة الأولى	[.....]	[.....]
الجهة الثانية	[.....]	[.....]
الجهة الثالثة	[.....]	[.....]

3. أجل المتابعة المقترح

فوري / خلال شهر / خلال ثلاثة أشهر / ضمن متابعة دورية

عاشرًا	بطاقة مختصرة للفرصة أو الخطر:
--------	-------------------------------

العنصر	البيان
--------	--------

نموذج تطبيقي لتقرير اقتصادي دبلوماسي وفق مقاربة الذكاء الدبلوماسي

اسم الفرصة أو الخطر	[.....]
الدولة أو السوق	[.....]
القطاع	[.....]
نوع المعلومة	[.....]
درجة الأهمية	[.....]
درجة الاستعجال	[.....]
الجهة الجزائرية المعنية	[.....]
الإجراء المقترح	[.....]
مستوى الثقة في المعلومة	[.....]
ملاحظات إضافية	[.....]

حادي عشر	مؤشرات المتابعة:
----------	------------------

[] هل تمت إحالة التقرير إلى الجهة المعنية؟

[] هل تم تلقي رد من الجهة الوطنية؟

[] هل تم فتح اتصال مع الشريك أو المستثمر؟

[] هل تحولت المعلومة إلى متابعة عملية؟

[] هل ظهرت عراقيل جديدة؟

[] هل احتاجت البعثة إلى تعليمات إضافية؟

[] هل تم تحديث التقرير خلال فترة لاحقة؟

[] هل تحولت الفرصة إلى لقاء أو ملف أو شراكة؟

[] هل تم تقييم أثر التقرير؟

ثاني عشر	التغذية الراجعة:
----------	------------------

تاريخ الرد من الجهة الوطنية [.....] :

طبيعة الرد: [قبول المتابعة / طلب معلومات إضافية / عدم الاختصاص / إحالة إلى جهة أخرى]

الإجراء المتخذ [.....] :

مستوى الاستفادة من المعلومة: مرتفع / متوسط / محدود

الحاجة إلى متابعة إضافية: نعم / لا

الدروس المستخلصة [.....] :

التعديل المقترح على طريقة الرصد أو الإحالة مستقبلاً [.....] :

ثالث عشر	المرفقات:
----------	-----------

[] وثائق رسمية

[] بطاقات تعريف بالمؤسسات أو الشركاء

[] إعلان مناقصة

[] إحصاءات سوق

[] روابط أو مصادر مفتوحة

[] محضر لقاء

[] صور أو وثائق معرض

[] مراسلات ذات صلة

[] قائمة متعاملين أو مستوردين أو مستثمرين محتملين

خاتمة التقرير

بناء على ما سبق، ترى البعثة أن الموضوع محل التقرير يستحق [متابعة فورية / متابعة قصيرة المدى / دراسة إضافية / حفظا للمراقبة الدورية] بالنظر إلى ارتباطه بـ [الصادرات / الاستثمار / الشراكات / صورة الجزائر الاقتصادية / حماية مصلحة اقتصادية]. وتوصي البعثة بإحالة التقرير إلى [الجهة أو الجهات الوطنية المعنية] قصد اتخاذ ما تراه مناسبا من إجراءات متابعة، مع استعداد البعثة لتوفير معطيات إضافية أو تسهيل الاتصالات اللازمة عند الطلب.

توقيع رئيس البعثة أو من يفوضه:

[.....]

ختم البعثة:

[.....]

الغاية العملية من اعتماد نموذج موحد للتقرير الاقتصادي الدبلوماسي

يدرج هذا النموذج بوصفه مقترحا تطبيقيا من إعداد الباحث، هدفه إبراز إمكانية تحويل الذكاء الدبلوماسي من تصور مفاهيمي إلى أداة عمل قابلة للاستعمال داخل الإدارة الدبلوماسية. فهو يمثل قالباً أولاً يمكن تطويره وتكييفه حسب طبيعة الأسواق والقطاعات وأولويات السياسة الاقتصادية الخارجية، ولا يمثل وثيقة رسمية نهائية. وتكمن قيمته في أنه يقترح طريقة موحدة لعرض المعلومة الاقتصادية، وتقدير موثوقيتها، وتحديد أثرها المحتمل، وربطها بالجهات الوطنية المعنية بالمتابعة.

ويمكن لهذا القالب، إذا خضع للتجريب والتطوير داخل البعثات الدبلوماسية والقنصلية، أن يشكل نواة لدليل عملي في مجال التقارير الاقتصادية الدبلوماسية. كما يمكن لاحقاً رقمنته وإدراجه ضمن منظومة مؤسسية تسمح بتراكم المعلومات، ومقارنتها، وتقييم أثرها. وبهذا المعنى، لا يقتصر النموذج على تنظيم شكل التقرير، بل يعبر عن توجه أوسع نحو جعل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية أكثر انتظاماً، وأكثر قدرة على إنتاج معرفة اقتصادية قابلة للاستعمال والتطوير.